معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢٣٠)

تحقيق التنمية المستدامة فى ظل
اقتصاديات السوق من خلال إدارة
الصادرات والواردات فى الفترة من
عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠/٢٠١١

اكتوبر ٢٠١١

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥
A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٣٠)

تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠/٢٠١١

أكتوبر ٢٠١١

تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق
من خلال إدارة الصادرات والواردات "
فى الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١١/٢٠١٠

الباحث الرئيسى
أ.د. اجلال راتب
مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

يونية
٢٠١١

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته فى خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذى القرار وللمتخصصين والباحثين والدارسين ذوى الاهتمام.

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الإستعانه ببعض الخبرات من ذوى الخبرة العلمية والعملية من خارجه فى دراسة الموضوعات التى تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوثه السنوية.

ويبقى سعياً دائماً على مسار رؤية تضيء طريق المستقبل بمقارنات عالمية وإقليمية ومحلية بما يخدم قضايا التنمية المستدامه ورخاء مصرنا الحبيبه.

وندعو الله ان يقدم هذا العمل صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق بما يتواكب مع تطلعاتنا وطموحاتنا نحو اثراء وتطوير جهودنا البحثية من أجل غداً أفضل لمصرنا وكافة شعوب العالم.

ولايسعنى إلا أن أتوجه بالشكر لكافة المشاركين من داخل معهد التخطيط القومى وغيره من المؤسسات العلمية المناظره على الجهود المبذوله والتى تصب فى مصلحة الوطن.

والله ولى التوفيق،،،

مدير المعهد

أ.د. فادية محمد عبد السلام

مستخلص

اهتمت هذه الدراسة بتوضيح العلاقة بين الإدارة الرشيدة للتجارة الخارجية (الصادرات والواردات) وتحقيق التنمية المستدامة ، وذلك بالعمل على الاستخدام الرشيد للموارد ، وضرورة حساب الربح والخسارة والتكلفة والعائد من جميع استخداماتنا للموارد الطبيعية التى تدخل فى انتاج المنتجات التى تصدر أو تستورد من الخارج وخاصة التى نعانى فيها من محدودية تهدد بنفاذها .

ومن أهم اضافات هذا البحث هو الربط بين التجارة الخارجية والبيئة والتنمية المستدامة ، وذلك من خلال الاهتمام بدراسة أحد أهم الموارد الطبيعية التى تتصف بالندرة والمحدودية على المستوى المحلى والعالمى ألا وهو الموارد المائية .

كما تعرضت فصول الدراسة بالتحليل لإنعكاس هيكل الانتاج المحلى على كل من الهيكل السلعى والجغرافى لكل من الصادرات والواردات . وقد اتضح أن الواردات المصرية تتسم بوجود معاملات تركز عالية فى عدد محدود من السلع وكذلك درجة عالية من التركز الجغرافى مما يعنى ارتباطها جغرافيا بدول محددة فى التعامل الخارجى بالإضافة إلى تركيب احتكارى لأسواق الاستيراد فى مصر مما يؤثر على عمليات التسعير والسيطرة على المعروض والمخزون من هذه السلع .

وبالنسبة للصادرات فقد اتضح تركز هيكل الانتاج الصناعى المصرى فى الصناعات كثيفة الموارد الطبيعية وذات المحتوى التكنولوجى المنخفض مما ينعكس بالتالى على هيكل الصادرات ويقلل من القدرة التنافسية للصادرات المصرية على اختراق الأسواق العالمية.

كما اهتمت الدراسة بتحليل ودراسة إدارة الصادرات الخدمية وتأثيرها على تغطية العجز فى الميزان التجارى وذلك بالتركيز على قطاعى النقل البحرى وقناة السويس .

ومن أهم توصيات الدراسة :

- التركيز على احداث تحول هيكلى جذرى فى بنية الناتج المحلى الاجمالى
- الاتجاه نحو زيادة الصادرات عالية التكنولوجيا من خلال زيادة الانفاق على البحث والتطوير .
- ضرورة صياغة نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى يتسم بالكفاءة والفاعلية وتكون التجارة الخارجية جزءاً أساسياً فيه وبالاعتماد على الأفكار المستندة على اقتصاد السوق الاجتماعى واقتصاد السوق المختلط .

Abstract

The main concern of this study, is to analyse the Relationship between the rational management of the Egyptian foreign trade and the fulfilments of the conditions leading to mentian sustainable growth, and to stress the importance of rational use of the very limited natural resources, therefore the importance of an accurate calculation of the loss & profit, costs & benefits of all our use of the natural resources in our exports and imports production .

The study has delt with the analyse of how the Gross national product structure (GDP), reflects on the import and export structure.

On the side of imports it has bee proofed :

- **Very high commodity and geographically concentration on the side of imports .**
- **As well as very high degree of monopoly in the import's market, which lead to influence, the prices and quantity of the imported products in the local market .**

On the export side, the major part of it, consists of commodity based on intensive use of national recourses on one hand and commodity of a very low technological contents on the other hand .

One of this research objectives is to study the impact of the exports services management on covering the trade balance deficit .

At the very end we introduced some recommendations helping to improve our foreign trade performance and to achieve a high degree of competitiveness in the international markets .

تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق
من خلال إدارة الصادرات والواردات "
فى الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠

مقدمة :

يستمد موضوع إدارة الصادرات والواردات أهميته من الجوانب الآتية:

أولاً : العجز في الميزان التجاري لجمهورية مصر العربية ، فيما يتعلق بالصادرات والواردات السلعية ، ويشكل هذا العجز عبئاً مالياً ، وقيداً على صانع السياسية الاقتصادية " ومتخذ القرار التنموي " . وصحيح أن تجارة الخدمات وتدفقات رأس المال من الخارج تصحح العجز التجارى ، ولكن العجز الأخير يظل يمثل أحد أبعاد المشكلة الاقتصادية المصرية بشكل مستمر .

ثانياً : الاختلالات الهيكلية المزمنة التى تعاني منها التجارة الخارجية المصرية ، سواء في ذلك اختلالات الهيكل السلعي والخدمي ، أو الهيكل الجغرافي والإقليمي . ويعكس الخلل الهيكلي للتجارة الخارجية السلعية والخدمية خللاً هيكلياً على مستوى الناتج المحلى الاجمالى ، مما يتطلب البحث في المستوى الأخير ومقارنته تحليلياً بالخلل التجاري ، أما اختلال الهيكل الإقليمي للتجارة فإنه يعكس بدوره خللاً في اتجاهات العلاقات الاقتصادية الخارجية ، نحو أقاليم وتكتلات اقتصادية معينة .

ثالثاً : أن الاقتصاد المصري يمكن وصفه بأنه اقتصاد " حساس للواردات " import – Sensitive نظراً للاعتماد الزائد على واردات السلع الوسيطة والرأسمالية في تسيير دولاب العملية الإنتاجية ، من جهة ، وعلى واردات بعض السلع الغذائية وفى مقدمتها القمح لتلبية نحو نصف الاحتياجات المحلية ، من جهة أخرى . تستدعي هذه الحساسية تجاه الواردات بحثاً عميقاً للإقلال منها عبر الزمن، ولبناء قدرة تنافسية وطنية في مواجهة العالم الخارجي ، ولو بدرجة معينة ، في الأجل المتوسط .

رابعاً : بروز ظاهرة " تركز الصادرات " export – Concentration وهذه الظاهرة انعكاس مباشر لخلل الهيكل السلعي والخدمى ، وتستدعي معالجة حقيقية ، وسعيا الى "تنويع " الصادرات ، للحد من تأثرها بالظروف المرتبطة بالسوق العالمية .

خامساً : الأثر القوى للتقلبات الدورية في الاقتصاد العالمي ، نتيجة لمفعول " الدورات الاقتصادية " Business cycles . ومثال ذلك ما حدث في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة ، التى ظهرت بصورة واضحة منذ ربيع العام ٢٠٠٨ ، والملاحظ أن تأثيرات هذه الأزمة انتقلت أفقياً من العالم الصناعي الى الدول النامية ومنها مصر ، من خلال قنوات " القطاع الخارجي " في الاقتصاد ، سواء ما يتعلق بالتجارة الخارجية ، أو تدفقات رؤوس الأموال للاستثمارات المباشرة ، والاستثمارات غير المباشرة في سوق المال والبورصة ، وغير ذلك .

ويعكس الأثر القوى للدورات الاقتصادية العالمية ، اعتماد كثير من الاقتصادات النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة ، على التعامل الخارجي في الحصول علي الإمدادات اللازمة من السلع التكنولوجية والغذائية ، ومصادر التمويل ، كما يعكس الدرجة العالية لانفتاح هذه الاقتصاديات نحو الخارج (قيمة التجارة الخارجية) .

الناتج المحلي الأجمالى

ويؤدى ذلك الى بروز ظاهرة " الانكشاف " vulnerability " بما تؤدى اليه من ظواهر أخرى مثل " التضخم المستورد " و " الكساد المستورد " وكلاهما يؤكد هشاشة الاقتصاد القومى أمام الأزمات الاقتصادية العالمية .

سادساً : عدم وضوح استراتيجيات إصلاح ميزان المدفوعات ، وسياسات إصلاح التجارة الخارجية ، وصلتها باسنراتيجية التنمية . ونذكر هنا الجدل المثار في الفكر التنموى والذي لم نستطع حسمه بصورة واضحة في مصر ، من حيث المفاضلة بين " التوجه نحو الداخل " in – ward looking والتوجه نحو الخارج out – ward looking ، وبين إحلال الواردات وتشجيع الصادرات ، أو الانتاج بهدف إشباع الاحتياجات الأساسية للمجتمع ... الخ . وهذه النقطة تتطلب مزيداً من الدراسة ، نظراً لصلتها الوثيقة بموضوع ادارة الصادرات والواردات .

سابعاً : وأخيراً إن موضوع إدارة الصادرات والواردات يرتبط من حيث الهدف بالمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق . لذلك يسعي البحث الي ربط موضوع ادارة الصادرات والواردات بتحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل ، وخاصة من خلال الحفاظ على قاعدة الموارد وصيانتها ، وحسن استغلال مصادر الثروة الطبيعية والبشرية في ظل علاقة " مثلي " مع العالم الخارجي، لتزويد السوق المحلية با تياجاتها وتوسيع وتنويع الصادرات السلعية والخدمية .

وتتحدد أهداف البحث فيما يلي :

١- تشخيص وصفي - تحليلي للوضع الراهن للتجارة الخارجية ، وبيان وجه العلاقة بين هذا الوضع وبين نمط إدارة التجارة ، تصديراً واستيراداً ، خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠ .

٢- توضيح الاطار التشريعي والتنظيمي وسياسات إدارة الصادرات والواردات السلعية ، وللخدمات الداخلة في التجارة الخارجية المصرية ، لبيان أوجه القصور فى هذا الإطار ، إن وجد .

٣- بناء إطار للسياسة policy framework ، وقواعد إرشادية guidelines لإصلاح عملية إدارة الصادرات والواردات ، من وجهة نظر الاقتصاد الكلى ، دون إغفال للعلاقة بين هذا الإصلاح ، وعملية " التحول الهيكلى" للاقتصاد ، كذلك على المستوى الاجرائى والتنفيذى .

منهجية البحث

بالإضافة إلى طرق البحث الوصفية والتحليلية والإحصائية والتاريخية تعتمد على المقترب الهيكلى والمقترب المؤسسى :

- المقترب الهيكلى Structural approach : والذى يقوم على التأكيد بوجه خاص على العلاقة بين عملية إدارة الصادرات والواردات ، وبين التحليل الهيكلى أو البنائى للتجارة الخارجية فى إطار هيكل الناتج المحلى الاجمالى ككل .
- المقترب المؤسسى Institutional approach والذى يؤدى إلى النظر إلى الإطار التشريعى والتنظيمى والسياسى كوحدة واحدة مركبة ، حيث تقرم علاقة ارتباط متبادل ، يجعلها تعمل باعتبارها نظاماً مؤسسياً .

ويشتمل البحث على **خمسة** فصول رئيسية :

- **الفصل الأول** العلاقة بين التجارة الخارجية وتحقيق التنمية المستدامة
- **الفصل الثانى** : محددات إدارة الصادرات الواردات فى إطار هيكل الناتج المحلى الاجمالى من الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠
- **الفصل الثالث** : سياسات إدارة الواردات فى مصر فى الفترة بين ٢٠٠٠-٢٠١٠
- **الفصل الرابع** : سياسة إدارة الصادرات فى مصر فى الفترة بين ٢٠٠٠-٢٠١٠
- **الفصل الخامس** : إدارة الصادرات الخدمية وتأثيرها على تغطية العجز فى الميزان التجارى (بالتركيز على قطاعى النقل البحرى وقناة السويس) .

وفى ختام الدراسة نورد ملخصاً لها مع أهم النتائج والتوصيات العامة والخاصة .

وفى الختام لا يسعنى إلا أن أتوجه بالشكر والتقدير لكل من ساهم فى إثراء هـذه الدراسـة سواء بالكتابة أو الاستشارة من داخل المعهد أو خارجه والذين لولا إسهاماتهم البناءة لـم تكن تصدر هذه الدراسة بشكلها الحالى والتى نأمل فى أن يستفيد منها البـاحثون وصـناع القرار .

الباحث الرئيسى

(أ.د. اجلال راتب العقيلى)

فريق العمل البحثى :

- أ.د. فادية محمد عبد السلام	مستشار الدراسة
- أ.د. اجلال راتب العقيلى	الباحث الرئيسى
- أ.د. محمد عبد الشفيع عيسى	
- أ.د. عبد العزيز ابراهيم	
- أ.د. سلوى محمد مرسى	
- د. سحر البهائى	
- د. نجلاء علام	
- أ. كريمة الصغير	
- أ. أحمد رشاد	
- أ. زينب نبيل	

المحتويات

الموضـــــوع	رقم الصفحة
- الفصل الأول :	
١- التجارة الخارجية والتنمية المستدامة	
١-١ مقدمـــــة	١
١-٢ جدلية العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والبيئة والتنمية المستدامة	٢
١-٣ مخاوف الدول النامية من اتفاقيات التجارة المتعلقة بالبيئة ،	٢
من المخاوف الأساسية للدول النامية :	
أولا : العنونة البيئية	٣
ثانيا : التخوف من عدم قدرة الدول النامية النفاذ إلى الأسواق الخارجية	٣
ثالثا : فرض الرسوم والضرائب للأغراض البيئية	٣
١-٤ الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة والتجارة الخارجية	٤
٢- مشكلة المياه في مصر وارتباطها بالتجارة الخارجية	
٢-١ ندرة الموارد المائية على المستوى القومى والعالمى	٥
٢-٢ مشكلة المياه فى مصر	٧
٢-٣ العوامل الاقتصادية التى تزيد من حدة ندرة المياه في مصر	٨
٢-٤ الأمن المائي المصرى	٩
٣- المياه الافتراضية والمفاهيم الاقتصادية الأساسية المرتبطة بها	
٣-١ المياه الحقيقية والمياه الافتراضية	١٠
٣-١-١ تعريف المياه الافتراضية	١١
٤- علاقة تجارة المياه الافتراضية بالتجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية	
٤-١ مفهوم تجارة المياه الافتراضية	١٣
٤-٢ ميزان المياه الافتراضية وهيكل المحاسبة المائية الوطنية الحديث	١٧
٤-٣ الوفر/الفقد المائي على المستوى المحلى	١٨
٤-٤ الوفر المائي على المستوى العالمي	١٨
٤- ٥ تجارة المياه الافتراضية لواردات مصر من القمح	١٩
٤- ٦ تجارة المياه الافتراضية لصادرات مصر من الأرز	٢٤
٥- خارطة الطريق لحساب البصمة المائية لتجارة السلع الزراعية	
٥-١ المياه الافتراضية والبصمة المائية للسلع الزراعية النباتية	٢٦
٥-٢ المياه الافتراضية والبصمة المائية للسلع الزراعية الحيوانية	٢٦

الموضـــــوع	رقم الصفحة
- الفصل الثانى :	
٢- محددات إدارة الصادرات والواردات فـــــى إطار هيكل الناتج المحلى الإجمالي مع تركيز خاص علـى "قطاع الصناعة التحويلية" :	
٢-١ مقدمة	٣١
٢-٢ دور التجارة الخارجية فى إطار التحول فى نظام الاقتصاد المصرى الواجب والمنتظر فـــى المرحلة القادمة..	٣٢
٢-٢-١ التصور النظرى للعلاقة بين التجارة والتنمية فى مصر فى ضوء الفكر التنموى .	٣٤
٢-٣ العلاقة بـين هيكـل الإنتـاج الصناعى وهيكـل تجـارة المصنوعات فـى التجربة الاقتصاديـة المصرية المعاصرة	
٢-٣-١ اختلال الهيكل الاقتصادى الكلى من منظور الوزن النسبى للصناعة التحويلية .	٣٦
٢-٣-١-١ انعكاس الخلل الهيكلى للناتج على التجارة.	٤٠
٢-٤ اخـتلال الهيكـل التفصـيلى للإنتـاج والتجـارة فـى منتجـات الصناعـة التحويلية (نظرة مقارنة)	
٢-٤-١ تجربة التحول الهيكل التصنيعى المبكرة فى مصر (١٩٥٧/١٩٦٥)	٤١
٢-٤-٢ الإنتاج الصناعى والتجارة فى التجربة المصرية المبكرة .	٤٤
٢-٤-٣ هياكل الإنتاج الصناعي والتجاري فـــــي التجربة الاقتصاديـــة المصرية الأخيرة .	٤٥
٢-٤-٤ إحصاء الإنتاج الصناعي وهيكل الصناعة التحويلية .	٤٩
٢-٤-٤-١ انعكاس هيكل الانتاج الصناعي المصـــــرى على الهيكل السلعي للتجارة الخارجية وعجز الميزان التجارى .	٥١
٢-٥ نظرة إلى المستقبل	٥٦
- الفصل الثالث :	
٣- سياسات إدارة الواردات المصرية	
٣-١ تطور قيمة الواردات المصرية خلال فترة الدراسة	٦٣
٣-١-١ هيكل الواردات المصرية طبقا للمجموعات السلعية	٦٤
٣-١-٢ هيكل الواردات المصرية وفقا لأهم السلع	٦٦
٣-١-٢-١ السلع الزراعية	٦٦
٣-١-٢-٢ السلع الغير الزراعية	٦٨

الموضـــــوع	رقم الصفحة
٣-٢ التوزيع الجغرافى للواردات المصرية	٦٨
٣-٣ التركز السلعى والجغرافى للواردات المصرية	٦٩
٣-٤ التركيب الاحتكارى لأسواق الاستيراد فى مصر	٧٢
٣-٥ السياسة التجارية	
٣-٥-١ السياسة الجمركية	٧٤
٣-٥-٢ استثناءات اجرائية فى اطار السياسة التجارية المصرية	٨٠
٣-٥-٣ الواردات المحظورة وقيود وتراخيص الاستيراد	٨١
٣-٥-٤ المواصفات والمتطلبات الفنية الأخرى	٨٢
٣-٥-٥ التعبئة والعلامات التجارية والعنونة	٨٣
٣-٥-٦ تقييم آثار السياسة الجمركية والسياسة النقدية	٨٣
٣-٥-٦-١ أثر السياسة الجمركية على التجارة الخارجية	٨٣
٣-٥-٦-٢ أثر السياسة النقدية على التجارة الخارجية	٨٤
٣-٦ الهيئات والمؤسسات الاستيرادية فى مصر	٨٦
٣-٧ اجراءات وتشريعات إدارة الواردات المصرية	
٣-٧-١ اجراءات إدارة الواردات المصرية	٨٩
٣-٧-٢ التشريعات الخاصة بالواردات المصرية	٩٢
الفصل الرابع : سياسات إدارة الصادرات السلعية المصرية	
- مقدمة	٩٥
٤-١ الخلل الهيكل فى الصادرات	٩٧
٤-١-١ الخلل الهيكلى فى الصادرات سلعيا	٩٧
٤-١-١-١ اثر السياسة الصناعية على الخلل الهيكلى فى الصادرات الصناعية التحويلية	٩٩
٤-١-١-٢ الخلل الهيكلى فى الصادرات جغرافيا	١٠٢
٤-٢ سياسات إدارة الصادرات السلعية	
٤-٢-١ سياسة النمو الموجه للتصدير	١٠٣
٤-٢-٢ سياسات دعم الصادرات	١٠٧

الموضـــــوع	رقم الصفحة
٤-٢-٣ السياسات الحمائية الجديدة	١١٠
٤-٢-٣-١ السياسة التجارية الحمائية فى كوريا الجنوبية	١١١
٤-٢-٣-٢ السياسة التجارية الحمائية فى الولايات المتحدة	١١٢
٤-٢-٣-٣ السياسة التجارية الحمائية فى الاتحاد الأوروبى	١١٢
٤-٢-٣-٤ السياسة التجارية الحمائية فى الصين	١١٢
٤-٢-٣-٥ السياسة التجارية الحمائية غير المعلنة تجاه الصادرات السلعية المصرية	١١٣
٤-٣ أهم مشكلات سياسات إدارة الصادرات	
٤-٣-١ مشكلات دعم الصادرات والوفاء باحتياجات السوق المحلى	١١٤
٤-٣-١-١ دعم صادرات الغاز	١١٤
٤-٣-١-٢ دعم صادرات الأرز	١١٥
٤-٣-١-٣ أثر السياسة الزراعية على الخلل الهيكلى فى السـوق المحلية	١١٥
٤-٣-١-٣-١ أثر ارتفاع الأسعار العالمية علـى الأسعار المزرعية ودخول المزارعين والتركيب المحصولى	١١٦
٤-٣-٢ مشكلات الشحن وتمويل وضمان الصادرات	١١٨
٤-٣-٣ مشكلات تنافسية الصادرات والتنمية المستدامة	١٢٠
٤-٤ الإطار المؤسسى والتشريعى والخلل الهيكلى فى الصادرات	
٤-٤-١ الاطار المؤسسى والتنظيمى والتشريعى لإدارة الصادرات	١٢٣
٤-٤-١-١ الإطار المؤسسى الحالى لإدراة الصادرات	١٢٣
٤-٤-١-٢ البنيان المؤسسى الممثل للقطاع الخاص	١٢٤
٤-٤-١-٣ الدور المؤسسى فى سياسات إدارة التصدير	١٢٨
٤-٤-٢ الاطار التشريعى لادارة الصادرات	١٢٨
٤-٥ الخطة المستقبلية لإدارة الصادرات السلعية	
٤-٥-١ دور الدولة فى إدارة الصادرات السلعية	١٣١
٤-٥-٢ الميزة النسبية والقدرة التنافسية للصادرات	١٣٢
٤-٥-٣ دفع الصادرات بعد تغطية السوق المحلى	١٣٣

الموضـــــوع	رقم الصفحة
- الفصل الخامس : إدارة الصادرات الخدمية وتأثيرها على تغطية العجز فى الميزان التجارى (النقل البحرى وقناة السويس)	١٣٥
٥-١ أهمية الصادرات الخدمية	١٣٦
٥-١-١ تغطية الصادرات الخدمية لعجز الميزان التجارى	١٣٨
٥-١-٢ تغطية الصادرات الخدمية للواردات السلعية	١٣٩
٥-١-٣ تغطية الصادرات الخدمية للواردات الخدمية	١٤٠
٥-١-٤ فائض الميزان الخدمى لعجز الميزان التجارى	١٤١
٥-٢ إدارة قطاع النقل البحرى	١٤٢
٥-٢-١ الادوار الرئيسية لقطاع النقل البحرى	١٤٤
٥-٢-٢ اختصاصات قطاع النقل البحرى	١٤٥
٥-٢-٣ استراتيجية قطاع النقل البحرى	١٤٦
٥-٢-٤ سياسات تحقيق استراتيجية النقل البحرى	١٤٧
٥-٣ تطور اداء الموانىء المصرية خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٩	١٤٨
٥-٣-١ تطور حركة البضائع المتداولة بالموانىء المصرية	١٤٨
٥-٣-١-١ تطور حركة البضائع الصادرة برسم البلد المتداولة بالموانىء المصرية	١٤٩
٥-٣-١-٢ تطور حركة البضائع الترانزيت المتداولة بالموانىء المصرية	١٥٠
٥-٣-٢ تطور حركة الحاويات المكافئة المتداولة بالموانىء المصرية	١٥١
٥-٣-٢-١ تطور حركة الحاويات المكافئة برسم البلد	١٥١
٥-٣-٢-٢ تطور حركة الحاويات المكافئة برسم الترانزيت	١٥٢
٥-٤ أهمية رفع كفاءة اداء قطاع النقل البحرى وتعزيز قدرته التنافسية	١٥٣
٥-٤-١ دور الدولة فى دعم مشاركة القطاع الخاص فى أنشطة قطاع النقل البحرى	١٥٤
٥-٤-٢ دور القطاع الخاص المصرى فى دعم أنشطة النقل البحرى	١٥٥

الموضـــــوع	رقم الصفحة
٥-٥ إدارة هيئة قناة السويس	١٥٨
٥-٥-١ تطور اداء هيئة قناة السويس فى الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨	١٥٨
٥-٥-٢ تطور نشاط قناة السويس خلال ٢٠٠٨	١٥٨
٥-٥-٣ اثر الازمة على نشاط هيئة قناة السويس خلال ٢٠٠٩	١٥٩
٥-٥-٤ بعض السياسات والاجراءات التى اتخذتها هيئة قناة السويس للحد من الأزمة العالمية	١٦٣
٥-٥-٥ أهم الانجازات التى تمت فى قناة السويس ٢٠٠٩	١٦٤
٥-٥-٦ تقييم أداء هيئة قناة السويس للحد من الأزمة العالمية	١٦٤
٥-٦ تطور أداء هيئة قناة السويس بعد الأزمة العالمية	١٦٥
٥-٦-١ تطور أداء هيئة قناة السويس خلال ٢٠٠٩/٢٠١٠	١٦٥
٥-٦-٢ أثر ثورة ٢٥ يناير على أداء هيئة قناة السويس	١٦٩
- ملخص الدراسة	
- اهم التوصيات	
- المراجع	
- الملاحق	

الفصل الأول (*)

التجارة الخارجية والتنمية المستدامة

(*) أعد هذا الفصل الأستاذ الدكتورة / اجلال راتب ، الأستاذ الدكتور / عبد العزيز ابراهيم ، معهد التخطيط القومى .

١- التجارة الخارجية والتنمية المستدامة

١-١ مقدمة :

إن ضرورة الحفاظ على قاعدة الموارد وصيانتها وحسن استغلال مصادر الثروة الطبيعية والبشرية ، مع الاحتفاظ بالعلاقة المثلى مع العالم الخارجى فى تزويد السوق المحلية باحتياجاتها وتوسيع وتنويع الصادرات السلعية والخدمية تحتم ربط إدارة الصادرات والواردات بالمساهمة فى تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق .

يقودنا ذلك إلى ضرورة تحليل العلاقة بين التجارة والتنمية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة ، وخاصة مع تزايد الاهتمام بقضايا التنمية اعتباراً من تسعينات القرن الماضى ، والذى ظهر جلياً فى إزدياد التعاون الدولى فى مجال البيئة ، فى صورة كثير من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة والتى تهدف إلى حماية البيئة ومواجهة التلوث البيئى والحد منه [١] ومن مجموع الاتفاقيات فى هذا الشأن والتى وصلت إلى ٢٠٠ اتفاقية نجد أن ٢٠ اتفاقية منها هى التى تتعلق بموضوعات التجارة والتنمية ، هذا بالإضافة إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والمنبثقة عن دورة أورجواى [٢] .

ونظراً لأهمية التجارة والتنمية أنشأت لجنة خاصة فى منظمة التجارة العالمية تتبع مباشرة المؤتمر الوزارى وهو أعلى سلطة اتخاذ قرارات فى المنظمة ، وتعنى هذه اللجنة بالأساس بكيفية إدماج البعد البيئى فى السياسات التجارية بمنظمة التجارة العالمية ، حيث لابد من وضع الإطار المناسب والواضح الذى يتيح للأعضاء اتخاذ الإجراءات اللازمة والخاصة بحماية البيئة وصحة الإنسان والحيوان والنبات ، وبحيث يتم إيجاد توازن بين زيادة حجم الانتاج والتجارة فى السلع والخدمات والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ودون الأضرار بقدرة الأجيال القادمة على الحصول على احتياجاتها .

---

[١]) مثل اتفاقية :
* حفظ أنواع الحيوانات والنباتات المعرضة للإنقراض عام ١٩٧٣ .
* بروتوكول مونتريال لحماية الأوزون عام ١٩٨٧ .
* اتفاقية بازل للتحكم فى نقل النفايات الخطيرة عبر الحدود والتخلص منها عام ١٩٩٢ .
* اتفاقية التنوع البيولوجى عام ١٩٩٣ .
* بروتوكول كيوتو عام ١٩٩٧ ... الخ .

[٢]) الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة فى المنطقة : البيئة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا – الأمم المتحدة عام ٢٠٠٣ .

١-٣ جدلية العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والبيئة والتنمية المستدامة

إن تحرير التجارة الخارجية بهدف جعل النشاط الاقتصادى أكثر فاعلية سيؤدى بالضرورة إلى ارتفاع معدلات انتاج السلع والخدمات وارتفاع معدلات التوظف بهدف رفع مستوى دخل الأفراد ومستوى المعيشة بصفة عامة مما يعنى زيادة رفاهية الإنسان ومن ثم زيادة درجة الاهتمام بالمحافظة على البيئة واتخاذ إجراءات بيئية قياسية ، ومن هنا يكون التناقض حيث يرى البعض أن تحرير التجارة وبالتالى زيادة الإنتاج والتنقل ، سيؤدى إلى إلحاق الضرر بالبيئة وبالتالى التنمية المستدامة .

على حين أن هناك رأياً آخر مفاده أن تحرير التجارة على العكس قد يكون مفيداً للبيئة فى حال الاعتماد على القواعد والأنظمة المطبقة للمحافظة على البيئة والموارد المتاحة ومن ثم المحافظة على وتيرة التنمية المستدامة من حيث نشر تكنولوجيا حماية البيئة ونشر المنتجات والتكنولوجيات الصديقة للبيئة مثل : الطاقة الشمسية بدلا من المنتجات أو التكنولوجيات الأخرى الضارة بالبيئة .

هذا ويؤدى تحرير التجارة أيضا إلى التأثير على الهياكل الاقتصادية لدول العالم ، وبالتالى يؤدى إلى زيادة إنتاج المنتجات ذات الميزة النسبية للدول [١] .

ويرجعنا ذلك مرة أخرى إلى السؤال هل تحرير التجارة يضر بالبيئة وبالتالى يؤثر على التنمية المستدامة ؟ أم أن الأمر يتوقف على مدى التوافق بين السياسات البيئية والتجارية المطبقة ؟! .

١-٣ مخاوف الدول النامية من اتفاقيات التجارة المتعلقة بالبيئة

يرى كثير من الدول النامية أن ربط تحرير التجارة بالبيئة ينطوى على مخاوف كثيرة .. وأن هذا الربط ومن واقع الحال سيؤدى وقد أدى بالفعل إلى نوع من الصراعات بين الدول المتقدمة والدول النامية وليس هذا فقط ولكن أيضا بين الدول المتقدمة بعضها وبعض وخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبى فيما يتعلق بالأغذية وخاصة المعدلة جينياً أو اللحوم التى تعامل بالهرمونات وهو صراع قائم وسيستمر .

---

[١]) الاتفاقيات الدولية والبيئة : مرجع سبق ذكره .

ومن المخاوف الأساسية للدول النامية [1] :

أولا : العنونة البيئية Eco-Labeling

وهناك مخاوف عديدة من استغلال العنونة البيئية لخدمة أغراض حمائية وخاصة إذا ما امتد نظامها لتشمل عمليات وطرق الإنتاج التى لا ترتبط بالمنتج النهائى ، ومن هنا ينشأ التخوف من أثر ذلك على صادرات الدول النامية . أضف إلى ذلك ما ينطوى على تطبيق المعايير البيئية فى هذا الصدد من إضافة أعباء اقتصادية واجتماعية لا مبرر لها . مع الأخذ فى الاعتبار شكوك الدول النامية فى التحيز لصالح معايير الدول المتقدمة – مع عدم اشتراك الدول النامية فى وضع هذه المعايير .

ثانيا : التخوف من عدم قدرة الدول النامية النفاذ إلى الأسواق الخارجية

وذلك بالنسبة للسلع ذات الاهتمام التصديرى للدول النامية ، وينبع هذا التخوف من :

- أى متطلبات بيئية تؤدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالى زيادة الأسعار والتى تعتمد الدول النامية عليها فى المنافسة .
- التأثير السلبى على القدرة التنافسية للدول النامية وعدم قدرة هذه الدول على تعويض ذلك حيث يتسم الاقتصاد فى هذه الدول بجمود أو عدم مرونة الانتاج وبالتالى عدم القدرة على التحول الى منتجات تنافسية .

والأمثلة على ذلك كثيرة وخاصة فى مجالات : صناعة الجلود ، والمنسوجات والأحذية ، تكلفة استخدام المواد الكيماوية المقبولة بيئياً قد تبلغ ثلاثة أضعاف المواد الكيماوية التقليدية التى تستخدمها الدول النامية . ولذلك تجاهد الدول النامية فى الوصول إلى معايير بيئية تحقق ما يعرف بالمكاسب المتبادلة win-win concept .

ثالثا : فرض الرسوم والضرائب للأغراض البيئية

ان محاولات كسب ثقة الدول النامية فى أهداف وأغراض الدول المتقدمة والذى سببه عدم امتثال الدول المتقدمة فى تنفيذ تعهداتها التى التزمت بها فى مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية بالبرازيل سواء ما ارتبط فى هذه التعهدات بمساعدات فنية ومالية للدول النامية فى هذا المجال أو مواقف الدول المتقدمة المتعارضة والمتناقضة فيما يتعلق بتطبيق

---

[1]) لمزيد من التفاصيل ارجع الى المجالس المتخصصة ، تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الدورة الثانية والعشرين ، ٢٠٠١- ٢٠٠٢ .

الاشتراطات البيئية وربطها حسب المجال الذى تراه الدول المتقدمة متوافقاً مع مصالحها الاقتصادية والمرتبطة بالنفاذ إلى الأسواق الخارجية فقط ([1]) .

ولذلك تتخوف الدول النامية فى نوايا الدول المتقدمة فى موضوع فرض رسوم على المنتجات العابرة للحدود من منطلق تطبيق المعايير البيئية بشكل تعسفى يضر باقتصاديات الدول النامية وموقفها التنافسى فى السوق العالمى .

١-٤ الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة (صون البيئة) والتجارة الخارجية للدول :

ان صون البيئة هو أحد ركائز التنمية المستدامة ، ويعنى الاستخدام الرشيد للموارد بحيث يكون استخدام الموارد المتجددة (مثل الأراضى الزراعية – المراعى – مصائد الأسماك) بمعدل انتاج هذه الموارد بمعنى القدرة على تجديدها .

وبالنسبة للموارد غير المتجددة أو النامية (مثل البترول – الغاز – المعادن) فيكون استخدامها فى حدود إمكانية تعويض هذه الموارد بالموارد المتجددة ، واكتشاف موارد جديدة ، وبذلك فإن البعد البيئى للتنمية المستدامة يرتبط بقدرة النظم البيئية على استيعاب التأثيرات البيئية للأنشطة الاقتصادية البشرية . إذاً فالبعد البيئى لا ينفصل على البعد الاقتصادى والاجتماعى للتنمية والتأثير متبادل فيما بينهما . بمعنى أن التنمية المستدامة تتطلب الاستخدام المتوازن للموارد الطبيعية .

ومن هذا المنطلق الذى يمثل القاعدة الأساسية لاستدامة التنمية ، فإننا نعتمد على مبدأ الرشادة الاقتصادية فى استخدام الموارد وإعمال مبادىء النظرية الاقتصادية ، وحساب الربح والخسارة والتكلفة والعائد فى جميع استخدامات مواردنا الطبيعية وخاصة تلك التى نعانى فيها من محدودية تهدد بنفاذها أو عدم قدرتها على التجدد أو بارتفاع تكلفة تجديدها.

ومن هنا يأتى التناقض بين الرغبة فى زيادة حجم التبادل التجارى الدولى استيراداً لسد فجوة العجز فى انتاج كثير من السلع والخدمات الضرورية أو تصديراً وذلك للحصول على أعلى عائد الصادرات من النقد الاجنبى الذى يمول وتمكننا من دفع فاتورة الاستيراد ، وتبين الرشد المطلوب فى استخدام الموارد المحددة والتى تدخل ضمن عناصر إنتاج صادراتنا.

ويقف شاهد على هذا التناقض مشكلة ندرة الموارد المائية على المستوى القومى والعالمى والتى نظراً لخطورتها عكف المتخصصون فى علوم المياه على إجراء الأبحاث والدراسات

---

[1])ارجع الى موضوع الكائنات المهندسة وراثيا فى انتقال عبر الحدود وما ينجم عن ذلك من أضرار متعددة .

المتعمقة فى الشأن المائى .. وما يعنينا هنا بالدرجة الأولى هو تلك المفاهيم والمصطلحات المائية ذات البعد البيئى والتى تنطوى على مفاهيم ذات أبعاد سياسية واقتصادية هامة وترتبط بتجارتنا الخارجية وباستدامة التنمية [1] .

٣- مشكلة المياه فى مصر وارتباطها بالتجارة الخارجية

٣-١ ندرة الموارد المائية على المستوى القومى والعالمى

نظرا لخطورة قضية المياه وفي ظل ندرة المواد المائية علي المستوي القومي والعالمي عكف المتخصصون فى علوم المياه على إجراء الأبحاث والدراسات المتعمقة فى الشأن المائى. وفى هذا الصدد توصل الباحثون لمفاهيم ومصطلحات مائية مهمة ليست ذات بعد بيئى فحسب، ولكنها أيضا تحمل أبعادا سياسية واقتصادية هامة. ومن هذه المفاهيم ظهر عام ٢٠٠٢ مفهوم " بصمة المياه" أو"water footprint" والذى ابتكره أحد خبراء هذا المجال وهو هوكسترا Hoekstra Arjen فى محاولة للوصول لمؤشر أساسى لاستهلاك المياه فى أى دولة، وهو مفهوم متعدد الأبعاد يمكن قياسه على مستوى الفرد أو السلعة أو أى كيان تجارى أو صناعى وصولا لمستوى الدولة. وقد جاء كتابع لمفهوم البصمة البيئية والذى بدأ ظهوره فى النصف الثانى من التسعينيات فى القرن الماضى. وبصفة عامة فإنه يمكن تعريف البصمة المائية بأنها اجمالي حجم المياه المساوي لاستخدامات المياه العذبة من مواردها المائية المحلية مضافا اليه حجم المياه الافتراضية المستوردة من الخارج ومطروحا من حجم المياه الافتراضية الموردة الي الخارج.

ويرتبط مفهوم بصمة المياه ارتباطا وثيقا بمفهوم المياه الافتراضية أو المياه الخفية، والذى أسسه عام ١٩٩٣ جون آلان "John Allan" أحد أبرز خبراء المياه، والذى يعد من أهم المفكرين فى هذا المجال. والمياه الافتراضية فكرة اقتصادية مبتكرة تبحث عن المياه غير المنظوره، فالبشر لا يستهلكون المياه فقط فى دواعى الأكل والشراب والاستحمام وما إلى ذلك، ولكن هناك جوانب أخرى ضمنية لم يكن يتم تقديرها فى السابق خاصة فى مجالات إنتاج الأغذية والمنتجات الاستهلاكية. وبحسب هذا المفهوم فإن كوب القهوة الذى تتناوله فى الصباح يستهلك حوالى ١٤٠ لترا من المياه التى استخدمت فى إنماء وإنتاج وتعبئة وشحن البن المستخدم فى إعداد القهوة كما أن إنتاج كيلوجرام واحد من الأرز يستهلك حوالى ٣٠٠٠ لتر مياه، وإنتاج كيلو جرام واحد من اللحم البقرى يحتاج ٢٢ ألف لتر من المياه.

---

[1]) من تلك المفاهيم : البصمة المائية Water footprint المياه الافتراضية virtual Water

ولأن المياه الافتراضية تظهر فى مراحل إنتاج أى منتج سواء زراعى أو صناعى، فكان لا بد من حسابها فى عمليات التصدير والاستيراد. ولذلك ظهرت فكرة تصدير المياه الافتراضية والتى يقصد بها كمية المياه اللازمة لإنتاج أى منتج معد للتصدير لدولة أخرى، وكذلك فكرة استيراد المياه الافتراضية أى كمية المياه المحسوبة فى البضائع المستوردة لبلد ما، بمعنى آخر، هى الكمية التى تم استخدامها فى الإنتاج ببلد المصدر، وتعد هذه المياه من وجهة نظر الدولة المستوردة مصدرا إضافيا للمياه فى إطار الموارد المائية اليومية المتاحة لها، ولهذا اشتملت المعادلة الخاصة بالبصمة المائية لأى دولة على حساب المياه المستهلكة بها بعد خصم المياه الافتراضية المصدرة للخارج وإضافة المياه الافتراضية المستوردة إليها من الخارج.

وكما تميز البصمة صاحبها فإن البصمة المائية للدول تميزها أيضا، وتتأثر فى نفس الوقت بأربعة عوامل محددة فى كل دولة تتمثل فى معدل الاستهلاك المرتبط دائما بمعدل الدخل وطبيعة هذا الاستهلاك (أى عادات الشعوب فى كل دولة) بالإضافة إلى الظروف المناخية وكفاءة استخدام المياه فى الزراعة. و تشير بصمة المياه إلى معدل المياه المستهلكة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. والاستهلاك لا يعنى فقط السلع الغذائية ولكنه يشمل المياه العذبة المستهلكة فى إنتاج أى سلعة أو خدمة ما. ولذلك فإن البصمة المائية لمنتج ما هى معدل المياه المستخدمة طوال عملية الإنتاج. وعلى المستوى الفردى يقاس هذا الاستهلاك باللتر للفرد فى العام، وإذا أردنا وضع البصمة المائية للدولة فى معادلة فإنها ستكون كالتالى:

بصمة مياه الدولة = المياه العذبة المستغلة فى الاستهلاك المحلى – معدل تصدير المياه الافتراضية (Virtual Water export) + معدل استيراد المياه الافتراضية (Virtual Water import)

وتعتبر البصمة المائية مؤشرا لاستخدامات المياه العذبة بحيث لا يعتد فقط بالاستخدامات المباشرة للمياه بل ويعتد أيضا بالاستخدام غير المباشر لتلك المياه في أغراض محددة، كما أن البصمة المائية لمنتج ما هي حجم المياه العذبة المستخدم لإنتاج هذا المنتج مقاسا علي مدار السلسلة الكاملة لانتاج هذا المنتج، وتعتبر مؤشرا متعدد الاتجاهات بحيث يوضح حجم المياه المستهلك عند المصدر وحجم التلوث لهذه المياه ولنوعية التلوث وهنا يكمن الفارق بين مفهوم المياه الافتراضية وبصمة القدم المائية، حيث ان المياه الافتراضية تبحث فقط في كمية المياه العذبة المساهمة في انتاج سلعة ما علي مدار إنتاجها، أما البصمة المائية فتبحث في الاستخدام المباشر وغير المباشر من المياه العذبة اللازمة لإنتاج سلعة ما آخذة

في الاعتبار نوعية المياه وحجم التلوث الذي تتعرض له المياه في سلسلة الإنتاج. وتساهم البصمة المائية بشكل عام فى وضع كل دولة على خريطة الاحتياج العالمى للموارد المائية، فتفصح بصمتها عن مدى اتفاق استهلاكها مع مواردها ومدى احتياجاتها لمياه.

٣-٣ مشكلة المياه فى مصر

إن المتتبع للأحداث والتطورات في الآونة الأخيرة يلاحظ تزايد الاهتمام بمشكلة المياه والموارد المائية التي قد تواجهها مصر خلال السنوات المقبلة، خاصة أن معظم مصادرالمياه تنبع من خارج الحدود. ولا يحتاج المرء لتحليلات معقدة لكي يدرك أن ملف المياه مرشح للكثير من التعقيدات التي قد تجعله في مستقبل غير بعيد يطغي علي ما عداه من قضايا، وزاد من التخوف المستقبلي ظاهرة التغيرات المناخية وتحذيرات خبراء البيئة التي تشير إلي أن العقود المقبلة ستشهد ارتفاعا في معدلات الحرارة، والتي ستؤدي إلي زيادة الاحتياجات المائية لمختلف القطاعات، وانخفاضا في كميات الأمطار في عدد من دول العالم من بينها بعض دول حوض النيل مما قد يؤدي إلي نقص الموارد المائية المتاحة.

وما بين الوضع الحالي للموارد المائية في مصر وبين حتمية التوسع في تنمية موارد مائية جديدة من مصادر مختلفة، يتضح أن هناك سقفا لمدي إمكانية زيادة تلك الموارد. ومن ثم يجب تبني سياسات مائية تحقق التوازن بين الإمداد والطلب، وتساعد علي الإيفاء بالاحتياجات المائية، مع التركيز علي ضرورة التحول من ثقافة الوفرة المائية التي غلبت علي الفترة السابقة إلي ثقافة الندرة المائية والمتوقعة مستقبلا. ويلزم وضع هذا الهدف الاستراتيجي ضمن الأولويات السياسية لمصر.

وكما هو معروف فإن الموارد المائية تمثل العمود الفقري لأي تنمية مستدامة، لكن تبقي الزيادة السكانية المستمرة، التحدي الأكبر أمام طموحات الحكومة المصرية في الحفاظ علي الأمن المائي. ويعتمد عرض المياه فى مصر بشكل كبير على حصتها السنوية الثابتة من مياه النيل والتى تبلغ ٥٥,٥ مليار، فى الوقت نفسه ساهمت الزيادة السكانية في مصر في زيادة الطلب علي المياه مما أدي لتدني نصيب الفرد من المياه في مصر لأقل من حد الفقر المائي الذي تحدده الإحصاءات الدولية بألف متر مكعب من المياه في السنة (شكل ١).

شكل ١ : تطور وتوقع متوسط نصيب الفرد من المياه فى مصر

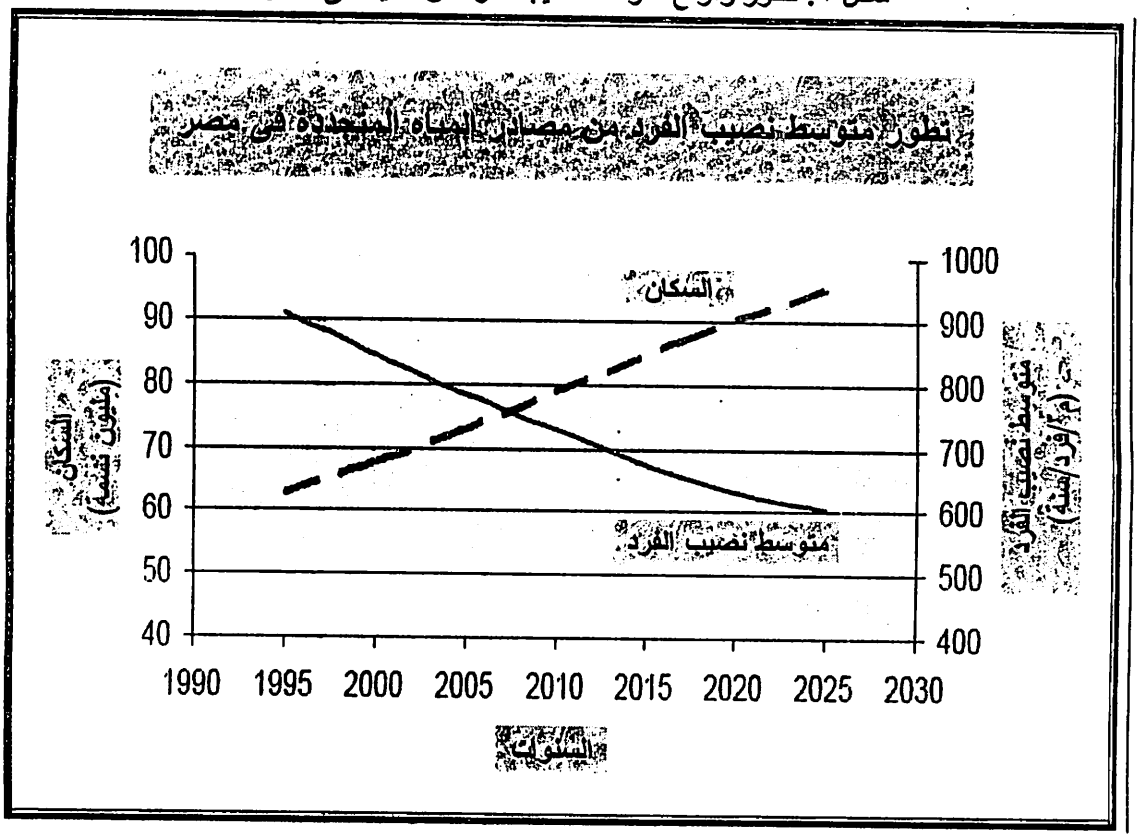

Source : WB, Middle East and North Africa (٢٠٠٦), Integrated water resources management plan .

لقد كان متوسط نصيب الفرد في مصر من المياه نحو ٢٦٤٠ متر مكعب فى عام ١٩٤٧، نحو ١٨٩٣ فى عام ١٩٥٩، نحو ١٧١٢ متر مكعب فى عام ١٩٧٠. ولقد استمر هذا التناقص تدريجيا حتي أصبح ٩٣٦ متر مكعب فى عام ١٩٩٦، نحو ٨٦٠ متر مكعب فى عام ٢٠٠٢، و نحو ٧٤٠ مترا مكعبا فى عام ٢٠٠٧، ويقدر أن يصل نصيب الفرد من المياه نحو ٥٨٢ م^{٣} عام ٢٠٢٥. أى أن مصر انتقلت من مرحلة الوفرة المائية التى كانت تتمتع بها قبل عام ١٩٧٠ الى مرحلة الكفاية المائية بدءا من عام ١٩٧٠، ثم الى مرحلة الندرة المائية بدءا من عام ١٩٩٦، ويأخذ فى التناقص باستمرار مما يعنى اقترابنا من الندرة المطلقة للمياه (شكل ١).

٣-٣ العوامل الاقتصادية التى تزيد من حدة ندرة المياه فى مصر

كما تزيد العوامل الاقتصادية من حدة ندرة الموارد المائية فى مصر. حيث أنه من المعروف أن قطاعات الزراعة والشرب والبلديات، الصناعة تتنافس فيما بينها على موارد المياه المحدودة. ومعروف أيضا أن قطاع الزراعة يستأثر بالنصيب الأكبر من هذه الموارد. وبالتالى فإن زيادة طلب قطاعات الاقتصاد الوطنى الأخرى على المياه من عام لآخر يخلق

نوعا من التنافس بين القطاعات المستهلكة للمياه مما يؤدى إلى زيادة الضغط لإعادة توزيع المياه بين القطاعات (شكل ٢).

شكل ٢: العوامل الاقتصادية التى تزيد من حدة ندرة المياه فى مصر

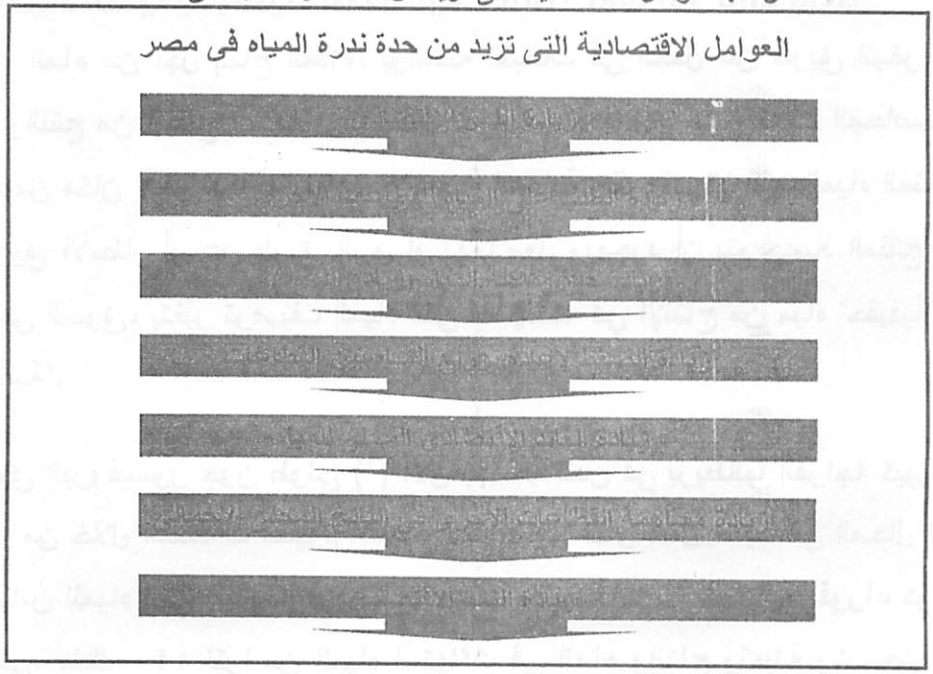

٣-٤ الأمن المائي المصرى

إذا كان مفهوم الأمن واحدًا من المفاهيم التأسيسية للدول الحديثة فإن هذا المفهوم قد تأخَّر كثيرًا بالنسبة إلينا؛ فعلى مدى العقود الماضية اقتصر مفهوم الأمن القومي على الجانب الإستراتيجي وحده، مع اختزال هذا الجانب في بُعده العسكري دون سواه . وتشير الدراسات والتحليلات السياسية والاستراتيجية إلى أن حروب المستقبل سيكون الماء عاملاً محدداً فيها. ولذلك ظهر الأمن المائى على السطح . وأصبح فى موقع الصدارة متخطياً ما عداه من المفاهيم الأمنية .

وإذا كان في الإمكان تحقيق المزيد من الغذاء بطرقٍ زراعيةٍ وصناعيةٍ مختلفةٍ فإن إمكانية زيادة المصادر المائية العذبة محدودة، كما أنه لا يوجد بديلٌ للماء، في الوقت الذي توجد فيه بدائل للطاقة، أي إن الأمن المائي أصبحت له أبعاد مختلفة سياسية واقتصادية وعسكرية وقانونية وجغرافية لا يمكن إغفالها.

٣- المياه الافتراضية والمفاهيم الاقتصادية الأساسية المرتبطة بها

٣-١ المياه الحقيقية والمياه الافتراضية Real and Virtual Water

يستهلك الماء من أجل إنتاج الغذاء، بواسطة النباتات في الحقل عن طريق البخر من سطح التربة والنتح من أسطح النباتات. وتختلف كمية المياه اللازمة باختلاف المحاصيل كما تختلف من مكان لآخر تبعا لمستوى الإنتاجية المحلية وظروف الإمداد بالمياه المتاحة سواء عن طريق الأمطار أو عن طريق الري أو بهما معا. وبمجرد أن يتم حصاد المنتج ويصبح متاحاً في السوق، يتغير توصيف المياه التي استهلكت في الإنتاج من مياه "حقيقية" إلى مياه "افتراضية".

وقد حقق البروفيسور جون طونى ([1]) آلان بجامعة لندن فى بريطانيا انفراجة كبيرة في عام ١٩٩٣ من خلال استحداث مفهوم "المياه الافتراضية" الذى دخل حديثاً في المجال الاكاديمى، وهو قياس للمياه التي تستهلك في إنتاج الأغذية والمنتجات الاستهلاكية. فوراء كوب القهوة الصباحي، هناك ١٤٠ لترا من المياه استهلكت في إنماء وإنتاج وتعبئة وشحن الحبوب المستخدمة. وهذا يعادل فى المتوسط كمية المياه التي يستخدمها الشخص العادي لكل مشروباته اليومية واحتياجاته المنزلية.

وحققت هذه المفاهيم، تأثيرات كبرى على مستوى سياسات وأبحاث التجارة العالمية وأعادت تحديد طريقة التعامل مع سياسات المياه وإدارتها. فالسلع الكثيفة الاستهلاك للمياه يمكن مبادلتها من الدول التي يمكن أن تجلب لها المياه عائدات كبيرة يتعذر لاقتصادها أن يحققها. وكان لهذا أثره في سياسات المياه والتجارة الوطنية كما ترتبت عيه تداعيات هامة بالنسبة لتوازن الموارد المائية على مستوى العالم. ويتيح تطبيق مفهوم المياه الافتراضية إمكانية استخدام التجارة لتخفيف ندرة المياه الإقليمية وجعل استخدام الموارد المائية اكثر فعالية من خلال قيام الدول التي تعانى من عجز في مواردها المائية باستيراد المياه المتضمنة (المحتواة) "embedded water" في السلع. ويعمل هذا على تحسين القدرة على إدارة مستدامة للموارد المائية العالمية من اجل أجيال المستقبل كما يعمل على الحد من مخاطر دخول الدول في حروب بسبب ندرة الموارد المائية.

---

[1]) البروفيسور جون طونى آلان : حق أول من قدم مفهوم المياه الافتراضية فى عام ١٩٩٢ وهو أستاذ بجامعة كينجز كولوج بلندن.

٣-١-١ تعريف المياه الافتراضية Virtual Water

تعرف المياه الافتراضية بأنها "حجم المياه الأزمة لإنتاج سلعة أو خدمة ما". فعلى سبيل المثال فإنه يلزم ١٠٠٠ كجم من المياه لإنتاج كيلو واحد من القمح، كما إن إنتاج السلع ذات الأصل الحيواني يستلزم كميات اكبر، فعلى سبيل المثال يلزم ١٦٠٠٠ كجم من المياه لإنتاج كيلو واحد من اللحم البقرى.

ومفهوم المياه الافتراضية يشمل المياه المستخدمة في إنتاج وتجارة الأغذية وغيرها من المنتجات الاستهلاكية منذ زراعتها في الحقل وصولا إلى استهلاكها على المائدة. أى يشمل كمية المياه المستخدمة في كافة مراحل إنتاج المنتج. فإعداد فنجان القهوة، وفق هذا المفهوم، يستهلك حوالي ١٤٠ لترا من المياه التي تستخدم في زراعة وإنتاج وتعبئة وشحن حبوب البن المستخدمة. وكذلك عند حساب كمية المياه المستهلكة خلال إنتاج رغيف خبز واحد يتم أخذ المياه المستخدمة في الزراعة وتلك المستخدمة في العجن والخبز في الحسبان، ثم النقل، حتى يصل رغيف العيش على مائدة المستهلك.

وتستهلك السلع ذات الأصل الحيواني كمية أكبر من المياه بالمقارنة بالإنتاج النباتي حيث تشتمل المياه الافتراضية للسلعة كمية المياه اللازمة لإنتاج العلف الحيواني، بالإضافة إلى تلك التي تستخدمها الحيوانات في الشرب وغيرها من الاستخدامات الأخرى أثناء حياتهم قبل إنتاج المنتج. فمثلا يستهلك الكيلو جرام الواحد من الجبن حوالي ٥٠٠٠ لتر من المياه وهى تشمل تلك الكمية المياه المستخدمة لإنتاج العلف الحيواني، بالإضافة إلى تلك التي تستخدمها الحيوانات للعلف والشرب والخدمة، وتلك التي تطلبها عملية تصنيع الجبن وتغليفه ونقله. وينطبق ما سبق أيضا على المستوى الصناعي، فعلى سبيل المثال فانه يلزم ٢٢٦٠٠٠ لتر من المياه لصناعة سيارة جديدة و ٢٢٠٠ لتر لصناعة دراجة واحدة.

وعندما يكون هناك انتقال للسلع والخدمات من مكان إلى آخر، فان ذلك يستتبعه انتقال للمياه التي تحتويها هذه السلعة أو الخدمة (في صوره المحتوى المائي للسلعة أو الخدمة). وفى ضوء ذلك تعرف المياه الافتراضية المنتقلة virtual water flow بين البلدان وبعضها أو الأقاليم وبعضها بأنها المياه الافتراضية المنقولة خلال عمليات التبادل التجاري. فعندما يستورد بلد ما طن من القمح أو الذرة، إنما يستورد فعلياً "مياها افتراضية" وهي المياه اللازمة لإنتاج تلك المحاصيل محليا والعكس صحيح حيث تقوم الدولة المصدرة بتصدير "مياها افتراضية" وهى تلك المياه المخزنة فى صادرات هذه الدولة .

يمكن النظر إلى مفهوم المياه الافتراضية من ناحيتين:

فمن **ناحية** يمكن النظر إلى مفهوم المياه الافتراضية من وجهة نظر المنتج (الدولة المصدرة) حيث تعرف على أنها كمية المياه الحقيقية **Real Water** المستهلكة فعلاً في إنتاج هذا المنتج أو السلعة. وهذه الكمية تعتمد على التكنولوجيا وظروف إنتاج الدولة المنتجة. ووجهة النظر هذه تكون مفيدة في حالة لو أن الدولة تقوم بالتصدير على نطاق واسع وفى نفس الوقت تعانى من عجز في مواردها المائية، ففي هذه الحالة يجب على الدولة المصدرة أن تراجع سياستها التصديرية. (Hoekstra A.Y., ٢٠٠٣, P.١٣)

ومن **الناحية الأخرى** يمكن النظر إلى مفهوم المياه الافتراضية من وجهة نظر المستهلك (الدولة المستوردة) حيث تعرف على أنها كمية المياه المطلوبة لو كان قد تم إنتاج السلعة أو المنتج في مكان الاستهلاك (أى محلياً بدلاً من الاستيراد) وهذه الكمية أيضا تعتمد على التكنولوجيا وظروف إنتاج الدولة المستهلكة. ووجهة النظر هذه تكون مفيدة في حالة قيام دولة تعانى من عجز في مواردها المائية وتخطط لاستيراد سلع معينة تستهلك كميات كبيرة من المياه. (Hoekstra A.Y., ٢٠٠٣, P.١٣).

وإذا ما كانت السلعة المستوردة لا تنتج أصلا في البلد المستورد نظراً لان ظروف الجو غير مناسبة لإنتاج هذه السلعة. على سبيل المثال، ما هي كمية (محتوى) المياه الافتراضية للأرز في هولندا حيث يتم استيراد الأرز ولا ينتج فيها؟ في هذه الحالة اقترح (Renault ٢٠٠٣) تطبيق مبدأ تساوى القيمة الغذائية **nutritional equivalence** ووفقا لهذا المبدأ يعرف محتوى المياه الافتراضية بالمنتج بأنة المحتوى المائى الذى يمكن حسابه من المياه الافتراضية لمنتج بديل له نفس القيمة الغذائية.

ملاحظات على مفهوم المياه الافتراضية:

- إن "المياه الافتراضية" كلها مياه حقيقية ولا يوجد بها أى شيء افتراضي على الإطلاق، وإنما تشير صفة"الافتراضية" إلى حقيقة أن أغلب المياه الحقيقية المستخدمة فعلا في إنتاج المنتج في النهاية لم تعد موجودة في المنتج النهائي إلا بكميات صغيرة جدا يمكن تجاهلها إذ ما قورنت بمحتوى المياه الافتراضية. فالحبوب مثلاً تستهلك قدراً معيناً من المياه لإنتاجها، ولذلك فالحبوب في واقع الأمر تخفى مياهاً تم استهلاكها لإنتاجها لكنها غير حاضرة مباشرة في عمليات التصدير (Allan J.A, ٢٠٠٦,P.٨).

- كما يطلق على المياه الافتراضية عدد من المصطلحات منها: المياه المحتواة أو المجسدة "embedded water" أى كمية المياه المحتواة في كل منتج ليس في شكلها الحقيقي وإنما في شكلها الافتراضي. كما يطلق عليها أيضا " المياه الكامنة " hidden water" / "invisible water" حيث أن المياه لأغراض الشرب وغيرها من الأغراض البشرية واضحة ولكن هناك كميات ضخمة من المياه تستخدم في إنتاج السلع غير واضحة ويجب أن تؤخذ فى الاعتبار.
- في الأغلب نجد ان إنتاج اى سلعة سواء كانت زراعية أو صناعية يتطلب كمية معينة من المياه ولكن اغلب الدراسات في موضوع المياه الافتراضية ركزت على السلع الزراعية باعتبارها أكثر السلع استهلاكاً للمياه، لذلك قد يقتصر تعريف المياه الافتراضية في بعض الدراسات على أنها كمية المياه اللازمة لإنتاج السلع الزراعية.

٤- علاقة تجارة المياه الافتراضية بالتجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية

وسنعرض فيما يلى علاقة تجارة المياه الافتراضية بالتجارة الخارجية والسلع الزراعية وذلك لأن السلع الزراعية تشكل نسبة لا يستهان بها من تجارتنا الخارجية استيراداً وتصديراً ، وسنأخذ القمح من ناحية الاستيراد والأرز من ناحية التصدير .

ولتوضح هذه الأفكار مع وضع خارطة طريقة حساب البصمة المائية والمياه الافتراضية للاستهلاك المحلى والتجارة الخارجية .

٤-١ مفهوم تجارة المياه الافتراضية

تعتبر المياه عنصرا ضخما فى نقلها إلى حد ما ولذلك فإن التجارة فى المياه الحقيقية مكلفه بدرجة كبيرة لطول المسافات وما تحتاجه من بنية أساسية وغيرها من التكاليف اللازمة للنقل، لذلك أصبح موضوع نقل المياه الحقيقية في غاية الصعوبة وهذا ما أدى الى ظهور مفهوم المياه الافتراضية. وتعتبر التجارة الدولية في الحبوب أحد الوسائل الرئيسية في تجارة المياه الافتراضية، مما يفسر نقل طن من الحبوب بدلا من الألف طن من المياه اللازمة لإنتاجها. وتنقسم دول العالم من ناحية الموارد المائية إلى قسمين: دول لديها عجز في مواردها المائية لمقابلة احتياجاتها الحالية والمستقبلية من المياه، ودول أخرى لديها فائض في مواردها المائية عن الطلب عليها ويشير آلن (١٩٩٨) في ضوء ذلك إلى أهمية دور التجارة الدولية في نقل المياه الافتراضية من الأقاليم ذات الميزة النسبية أى التي لديها وفر في مواردها المائية إلى الدول التي لا تتمتع بميزة نسبية أى التي لديها ندرة في مواردها المائية. (Wichelns D. ,٢٠٠٣, P.١٤٧).

وتعتبر تجارة المياه الافتراضية بين الدول إحدى الوسائل لزيادة الكفاءة في استخدام المياه على مستوى العالم . وهذا المفهوم يشير إلى أن الدول التي تعانى من ندرة في مواردها المائية من الممكن أن تقوم باستيراد السلع - وخصوصاً السلع الزراعية ذات الاستهلاك الكبير للمياه - بدلاً من إنتاجها محلياً من الدول التي تتميز بوفرة في مواردها المائية، وتصدر السلع المنخفضة نسبيا في محتوى المياه الافتراضية لتعظيم قيمة المياه المحدودة التي لديها. وبهذه الطريقة تحقق الدولة المستوردة وفر فى المياه الحقيقية لتخفيف الضغط على مواردها المائية وفى نفس الوقت يمكن استخدام هذا الوفر في أغراض واستخدامات أخرى ذات إنتاجية مرتفعة أى تولد قيمة مضافة اكبر لكل وحدة مياه. (Hoekstra A.Y. , ٢٠٠٣, P.١٤)

والجدير بالذكر أن فكرة "تجارة المياه الافتراضية" قريبه بدرجة كبيرة من نظرية " الميزة النسبية " في التجارة الدولية ولكن يتم تطبيقها هنا بشكل جزئي على عنصر المياه فقط. وتشير هذه النظرية إلى أن الدول تستطيع أن تستفيد من وراء التجارة لو تخصصت في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تتمتع فيها بميزة نسبية في حين تستورد السلع والخدمات التي لا تتمتع فيها بميزة نسبية: فإيجابيات وسلبيات "تجارة المياه الافتراضية" يجب أن تقيم في ضوء تكلفة الفرصة البديلة لهذه المياه المتبادلة. فبعض التدفقات التجارية قد تكون أفضل من غيرها نظرا لارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للمياه المدخرة.

وعموما فإن الإنتاجية المحصولية وظروف المناخ في الدول المصدرة غالبا ما تكون أفضل مما في الدول المستوردة، فعلى سبيل المثال فإن إنتاج ١كجم من الحبوب تحت الزراعة المطرية rainfed وظروف مناخية مناسبة في بلد مثل كندا يتطلب من ١-٢ م^{٣} من المياه أى ما يعادل من ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠ كجم من المياه. إلا أن إنتاج نفس القدر من الحبوب في بلد قاحل arid مثل مصر - حيث الظروف المناخية الأقل - يتطلب من ٣٠٠٠ الى ٥٠٠٠ كجم من المياه. بمعنى آخر أن هناك فرق بين كمية المياه الحقيقية المستخدمة فعلا في عملية الإنتاج فى كل من الدول المصدرة والدول المستوردة وهذا الفرق يوضح الميزة النسبية في الإنتاج وأيضا يوضح الوفر على المستوى العالمي.

ومن هنا يتبين ان مفهوم المياه الافتراضية هام ومفيد في إيضاح كيفية مساهمة تجارة المياه الافتراضية في التخفيف من ندرة المياه وعدم اخذ المفهوم في الاعتبار يعطى صورة مبالغ فيها لندرة المياه، وطبقا لتقرير "تقييم الموارد المائية على المستوى العالمي world water resource assessment" تشير إحصاءات عام ٢٠٠٠ إلى ان حوالي ٢٢ دولة

كانوا يعانوا من عجز حاد في الموارد المائية نظرا لان متوسط نصيب الفرد من المياه بها أقل من ١٠٠٠ متر مكعب/السنة/للفرد (حد الفقر المائي). إلا أنه بعد اعتماد مفهوم تجارة المياه الافتراضية للمنتجات النباتية والحيوانية لهذه الدول اتضح أن خمسة دول فقط تعانى من هذا العجز الحاد في المياه. كما أن أغني البلدان التي تتوافر لديها موارد مائية تزيد عن ٢٠٠٠ متر مكعب/السنة/فرد من المحتمل أن تصنف من البلدان التي تعانى عجز طفيف إذا ما اعتمد مفهوم تجارة المياه الافتراضية.

فإذا كان الماء عنصرا نادرا في دولة ما فقد يكون أكثر معقولية استيراد الماء من خلال استيراد جزء من الغذاء أو السلع الزراعية الأخرى بدلا من استخدام عنصر الماء النادر وذى التكلفة المرتفعة في إنتاج كل غذائها السنوي. وبذلك فإن الدولة المستوردة توفر المياه التي كان من الممكن أن تحتاجها لو كانت قامت بإنتاج تلك السلع محليا، ومن ثم يصبح استيراد الغذاء وكأنه استيراد للمياه بطريقة غير مباشرة، فعند تبادل السلع أو الخدمات يتم تبادل المياه الافتراضية، فعندما يستورد بلد ما طنا من القمح فانه يوفر حوالي ١٠٠٠ متر مكعب من المياه المحلية. أى أن سياسات التبادل التجاري للغذاء بين الدول يمكن أن تساهم فى تخفيف حدة ندرة المياه سواء على المستوى المحلى أو الاقليمى. (Allan J.A ٢٠٠٣, P.١٣٧). وإذا كان هذا البلد من البلاد ذات الندرة في المياه فان المياه التي يتم توفيرها يمكن استخدامها في أغراض أخرى أكثر كفاءة ، فعلى سبيل المثال قدرت الوفورات الإجمالية التي حققتها مصر من خلال استيراد ٨ مليون طن متري من الحبوب من الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٠ بحوالى ٨,٥ مليار متر مكعب من مياه الري أى أنها تمثل نحو سدس حصتها السنوية من مياه النيل البالغة ٥٥,٥ مليار متر مكعب. وجدير بالذكر أن منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا MENA تعتمد الآن اعتمادا كبيرا على المياه الافتراضية لتغذية سكانها التي تتزايد أعدادهم بسرعة ازدادت واردات الحبوب والدقيق من ٧ ملايين طن في السنة في أوائل السبعينات إلى أكثر من ٤٠ مليون طن في السنة في منتصف الثمانينات (بيتر روجرز، بيتر ليدون، ١٩٩٧، ص١٥٣-١٥٤). وهذا الحجم الكبير من الأغذية المستوردة يعادل ٢٠ % تقريبا من استخدام المنطقة الاجمالى للمياه العذبة. ويمكن تقدير واردات المنطقة من المياه الافتراضية في منتصف الثمانينات بما يعادل تقريباً التدفق السنوي لنهر النيل في القطاع الزراعي لمصر (محمد سلمان، ٢٠٠٥، ص ٥٦-٥٧).

ملاحظات حول مفهوم تجارة المياه الافتراضية

- يمكن النظر للمياه الافتراضية باعتبارها خيارا متاحا لمواجهة التحدي في توفير الأمن الغذائي الذي يرتبط إلى حد كبير بالأمن المائي عن طريق تجارة المياه الافتراضية، حيث يمكن للدولة تحقيق الأمن الغذائي بالرغم من ندرة مواردها المائية المحلية.
- يمكن النظر للمياه الافتراضية بأنها مصدر بديل للمياه الحقيقية، فلو قامت دولة بتصدير المياه في شكلها الافتراضي لدولة أخرى فان ذلك يعنى أن هناك دعم بين الدول في مجال الاحتياجات المائية. من هذا المنطلق قد عرف تونى آلن المياه الافتراضية بأنها: " المياه المستخدمة في أماكن أخرى لإنتاج الأغذية التي يتم تصديرها الى أماكن الشح المائي". ولا يشترط ان تقوم تجارة المياه الافتراضية بين الدول، وإنما من الممكن أن تتم داخل الدولة الواحدة حيث يوجد داخل الدولة أقاليم لديها فائض في مواردها المائية وأقاليم لديها عجز. والصين خير مثال على ذلك حيث تقوم التجارة الداخلية بها من الجنوب الى الشمال. (A. Y. Hoekstra, ٢٠٠٣, p. ١٤)
- لا يتحقق الوفر المائي فقط عن طريق الانتقال من مكان إلى مكان آخر سواء من دولة إلى أخرى أو داخل الدولة الواحدة وإنما قد يحدث وفر في المياه عن طريق الانتقال عبر الوقت أى من خلال تخزين الغذاء.- وخصوصا في تلك الدول التي تعتمد على الزراعة المطرية – في الفترات التي تتميز بوفرة في الموارد المائية إلى فترات العجز المائي. بمعنى آخر نقوم بتخزين المياه في شكلها الافتراضي أى في شكل غذاء وذلك بدلا من تحمل تكلفة كبيرة لبناء خزانات لتخزين المياه.

وعلى الرغم من ان نظرية "المياه الافتراضية" قد تبدو منطقية من الناحية الاقتصادية، بيد ان هناك اعتبارات سياسية وإستراتيجية تحول دون اعتماد دول المنطقة اعتمادا شديدا على استيراد الحبوب من الخارج، حيث أن هذه البلدان كثيرا ما تجد أن إنتاج الحبوب الغذائية الإستراتيجية محلياً يعتبر أمر ضرورى لتحقيق الأمن الغذائى وتجنب مخاطر التبعية للأسواق العالمية فى الظروف غير المواتية.

إن التجارة الخارجية تعكس نوعا آخر من التجارة في الموارد المستخدمة لتوليد هذه المنتجات. بمعنى آخر إن التجارة تعكس تجارة غير مباشرة في عناصر الإنتاج المستخدمة

في إنتاجها، ولعل أهم مورد من هذه الموارد هو مورد المياه بحكم ندرته ومحدوديته من ناحية، وبحكم عدم احتساب قيمته الفعلية في تقدير تكلفة الإنتاج من ناحية أخرى.

٤-٣ ميزان المياه الافتراضية وهيكل المحاسبة المائية الوطنية الحديث

أقتصر هيكل المحاسبة المائية الوطنية في الماضى على حسابات المياه المتعلقة بجانب الإنتاج فقط، حيث كانت تقتصر على استهلاك المياه داخل الدولة المتمثل فى استخدامات المياه للإنتاج المحلى (البصمة الداخلية للاستهلاك المحلى) مضافا إليه استهلاك المياه للصادرات (المياه الافتراضية للصادرات المنتجة محليا - virtual water export). أما اليوم فإن حسابات المياه المتعلقة بجانب الاستهلاك تأخذ فى الاعتبار ليس فقط استخدامات المياه للإنتاج المحلى (البصمة المائية الداخلية) ولكن أيضا استخدامات المياه للسلع والخدمات الواردة من الخارج (المياه الافتراضية للواردات - virtual water import). بالإضافة للحسابات المائية المتعلقة بجانبى الإنتاج والاستهلاك فقد امتدت الحسابات الحديثة أيضا لتشمل جانبى الصادرات والواردات (شكل ١١).

شكل ١١: هيكل المحاسبة المائية الوطنية الحديث لجوانب الإنتاج والاستهلاك والصادرات والواردات

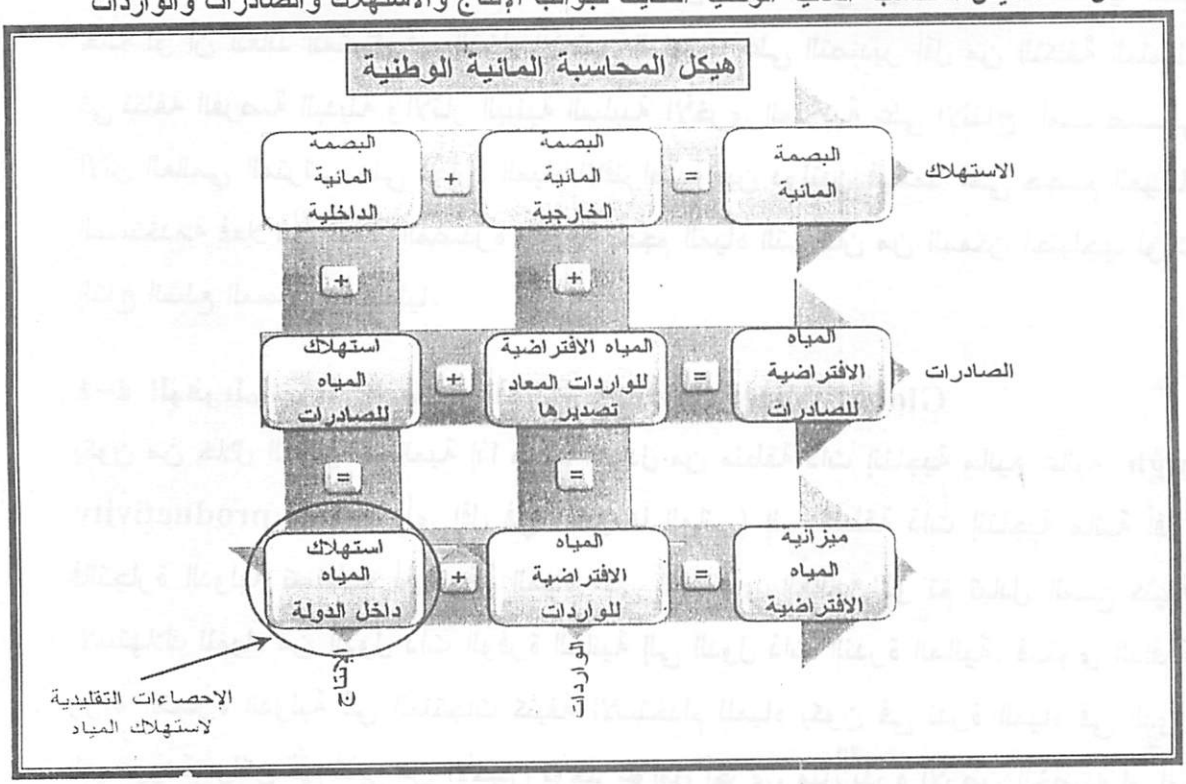

Source : Water footprints of consumers and producers : From accounting to impact assessment to policy formulation. Arjen Y.Hoekstra, Twente Water Centre, University of Twente, the Netherlands. August, ٢٠٠٨.

٤-٣ الوفر/الفقد المائي على المستوى المحلي National Water Savings/Losses

استيراد المياه الزرقاء	تصدير المياه الزرقاء
توفر المياه الزرقاء المحلية	تحد من توافر المياه الزرقاء المحلية
استيراد المياه الخضراء	تصدير المياه الخضراء
توفر المياه الزرقاء للاستهلاك المحلي	توفر المياه الزرقاء للاستهلاك المحلي

يعتبر الوفر المائى الأثر الأكثر ايجابية المترتب على تجارة المياه الافتراضية فى الدول المستوردة ويكون الوفر المائى على المستوى المحلى national water savings من خلال استيراد السلع الأكثر استهلاكا للمياه عن إنتاجها محلياً. ومع ذلك فإن تجارة المياه الافتراضية لا يترتب عليها فقط وفر مائى للدول المستوردة ولكنها تعنى أيضا فقد مائي water losses للدول المصدرة حيث أن المياه المستخدمة فى إنتاج السلع المصدرة لم يعد بالإمكان استخدامها فى أغراض أخرى فى الدول المصدرة.

والجدير بالذكر ان كلمة الفقد أو الوفر المائى هنا لا يعنى الوفر أو الفقد من الناحية الاقتصادية وإنما من الناحية المادية. فالفقد المائى يكون سلبى من الناحية الاقتصادية فى حالة لو أن العائد المتمثل فى الدخل الاجنبى المترتب على التصدير أقل من التكلفة المتمثلة فى تكلفة الفرصة البديلة والآثار البيئية السلبية الأخرى المترتبة على الإنتاج. أما صافى الأثر العالمي المترتب على تجارة المياه الافتراضية بين دولتين فيعتمد على حجم المياه المستخدمة فعلاً في الدول المصدرة مقارنة بحجم المياه التي كان من الممكن احتياجها لو تم إنتاج السلع المستوردة محليا.

٤-٤ الوفر المائي على المستوى العالمي Global Water Savings

يكون من خلال التجارة العالمية إذا ما تم التبادل من منطقة ذات إنتاجية مائية عالية high water productivity (أى اقل في محتواها المائي) إلى منطقة ذات إنتاجية مائية أقل. فالتجارة الدولية تستطيع أن توفر المياه على المستوى العالمي لو تم تبادل السلع كثيفة الاستهلاك للمياه من الدول ذات الوفرة المائية إلى الدول ذات الندرة المائية. فالقوى الدافعة وراء التجارة الدولية في المنتجات كثيفة الاستخدام للمياه يكون فى ندرة المياه فى الدول المستوردة، ولكن فى كثير من الأحيان توجد عوامل أخرى، مثل ندرة الأرض الخصبة أو أى عنصر أخر من العناصر الهامة مثل الطاقة أو الأيدى العاملة (Chapagain A.K., Hoekstra A.Y., and Savenije H. H., ٢٠٠٥, P.٢٢٢٥) واكبر وفر مائي عالمي يحدث حاليا عن طريق تجارة القمح نتيجة استيراد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمح من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. والمياه الموفرة نتيجة لذلك لها اثار مختلفة لكل بلد.

٤-٥ تجارة المياه الافتراضية لواردات مصر من القمح

عندما يكون هناك انتقال للسلع والخدمات من مكان إلى آخر، فإن ذلك يستتبعه انتقال للمياه التى تحتويها هذه السلعة أو الخدمة (فى صورة المحتوى المائى للسلعة أو الخدمة) وهو ما يطلق عليه بالمياه الافتراضية. ولتوضيح مفاهيم الوفر المائى المحلى، الفقد المائى المحلى، الوفر المائى العالمى نسوق المثال التالى على الوفر المائى الذى تحققه مصر من وارداتها من القمح.

وجدير بالذكر أننا فى معرض تطبيق مفهوم تجارة المياه الافتراضية على واردات مصر من القمح، إنما نعرض لهذا المثال بسبب عدم وجود بيانات تفصيلية ليس فقط عن الكميات المستوردة وأسعارها ولكن أيضا لعدم توافر البيانات الزراعية المتعلقة بإنتاجية القمح فى كل من مصر والدول المصدرة وأيضا بيانات الاحتياجات المائية للطن من القمح المنتج محليا والمستورد. ومن ثم وجب التأكيد على أن الاستعانة بهذا المثال لتوضيح المفهوم لا يعنى تبنى أية سياسات بشأن القمح، لا تلك التى تشجع على استيراد هذه السلعة الاستراتيجية أو أية سياسات أخرى تدعو إلى الاكتفاء الذاتى من القمح وعدم استيراده، ومن ثم يجب النظر لهذا المثال ضمن هذا السياق.

تربط الأسهم بالشكل المرفق بين الدول المصدرة والدولة المستوردة (مصر). والقيم المرتبطة بهذه الأسهم بعضها سالبة وبعضها موجبة. والقيم المقدرة بالسالب ($-\Delta S_n$) تعنى أن الدولة المصدرة تفقد هذا القدر من المياه بتصديرها لتلك الكمية المصدرة من السلعة، أما القيم المقدرة بالموجب فتعنى أن الدولة المستوردة توفر قدرا من المياه ($+\Delta S_n$) وذلك بعدم إنتاج هذه الكمية المستوردة على أراضيها. جدير بالذكر أن (ΔS) ترمز للفقد أو الوفر بينما ترمز (n) لـ national أى محلى.

هنا يجب أن نلاحظ أن الكمية المصدرة هى نفسها الكمية المستوردة ويكمن الفرق بين الفقد والوفر المحلى للدول المصدرة والدولة المستوردة فى الظروف الإنتاجية فى كل من البلدين. وغالبا ما تكون الظروف الإنتاجية فى الدولة المصدرة أفضل منها فى الدولة المستوردة. ،يأتى على راس هذه الظروف الاحتياج المائى (المقننات المائية) للمحصول مقدراً بالأمتار المكعبة للهكتار أو بالأمتار المكعبة للطن من المنتج. ودائما يمكن تحويل نصيب الهكتار من

المياه بالأمتار المكعبة إلى المكافئ من نصيب الطن من الأمتار المكعبة. فإذا كان الاحتياج المائى للهكتار من القمح المنتج محليا ٥٧٠٠ م^{٣}/هكتار، فإنه بمعرفة إنتاجية الهكتار من القمح وهى ٦,١٣٠ طن/هكتار، فيكون نصيب الطن الواحد ٥٧٠٠/٦,١٣٠ = ٠,٩٣٠ م^{٣}/طن.

ويتوقف تحديد الوفر/الفقد فى الموارد المائية على المستوى المحلى والمستوى العالمى على العلاقة بين الاحتياجات المائية للطن من السلعة محل التبادل التجارى فى كل من الدولتين المستوردة والمصدرة. وبالنسبة لحالة واردات مصر من القمح فإنه تجدر الإشارة إلى أن محتوى المياه الافتراضية لطن القمح المنتج محليا بمصر وهو ٩٣٠ م^{٣}/طن أكبر من مثيله للمنتج فى كل من أمريكا وفرنسا والأرجنتين وهو ٨٤٩، ٨٩٥، ٧٣٨ م^{٣}/طن على التوالى، لذا فإن استيراد مصر للقمح من هذه الدول يؤدى إلى وفر في استخدام الموارد المائية المحلية لمصر مقداره ٢٦٢٩ مليون متر مكعب نتيجة استيراد مصر للقمح من هذه الدول بدلا من إنتاجه محليا. كما يحقق أيضا وفرا على المستوى العالمي يقدر بنحو ٢٢٨ مليون متر مكعب (الفرق بين كميات المياه المستخدمة فى إنتاج كميات القمح المستوردة وكميات المياه التى كانت ستستخدم لو أنتجت هذه الكميات فى مصر) كما يتضح من جدول ٣ وشكل ١٢ ، أما محتوى محتوى المياه الافتراضية لطن القمح المنتج محليا بمصر فهو أقل من مثيله للمنتج فى كل من كندا وتركيا واستراليا وهو ١٤٩١، ١٥٣١، ١٥٨٨ م^{٣}/طن على التوالى، لذا فإن استيراد مصر للقمح من هذه الدول يتسبب عنه وفر أيضا فى استخدام الموارد المائية المحلية لمصر مقداره ٩٤٩ مليون متر مكعب نتيجة استيراد مصر للقمح من هذه الدول بدلا من إنتاجه محليا، إلا أنه يحقق فقدا على المستوى العالمي يقدر بنحو ٦١٠ مليون متر مكعب (جدول ٣ وشكل ١٢).

جدول ٣: الوفر فى المياه على المستويين المحلى والعالمى لواردات مصر من القمح

الدول المصدرة	محتوى المياه الافتراضية للطن من القمح في الدولة المصدرة(١) (م٣/طن)	الوفر على المستوى المحلى أي كمية المياه الافتراضية التي كانت ستستهلك لو أنتجت الكمية المستوردة محليا(٢) (مليون متر مكعب)	الفقد على المستوى المحلى للدول المصدرة أي كمية المياه المستخدمة في إنتاج الكمية المصدرة (مليون متر مكعب)	الوفر/الفقد على المستوى العالمي أي الفرق بين كمية المياه الافتراضية للدولة المستوردة و كل من الدول المصدرة (مليون متر مكعب)
أمريكا	٨٤٩	+٢٠٥١	١٨٧١	+١٨٠
فرنسا	٨٩٥	+٤٣١	٤١٤	+١٧
الأرجنتين	٧٣٨	+١٤٧	١١٦	+٣١
المجموع الفرعى		+٢٦٢٩		+٢٢٨
كندا	١٤٩١	+٥٣	٨٦	-٣٣
تركيا	١٥٣١	+٩٦	١٥٨	-٦٢
استراليا	١٥٨٨	+٦٨٦	١١٧١	-٤٨٥
أخرى	١٣٣٤	+١١٤	١٤٤	-٣٠
المجموع الفرعى		+٩٤٩		-٦١٠
المجموع الكلى		+٣٥٧٨		-٣٨٢

المصدر : الأرقام بالجدول محسوبة بمعرفة الباحث .

شكل ١٢: الوفر فى المياه على المستويين المحلى والعالمى لواردات مصر من القمح

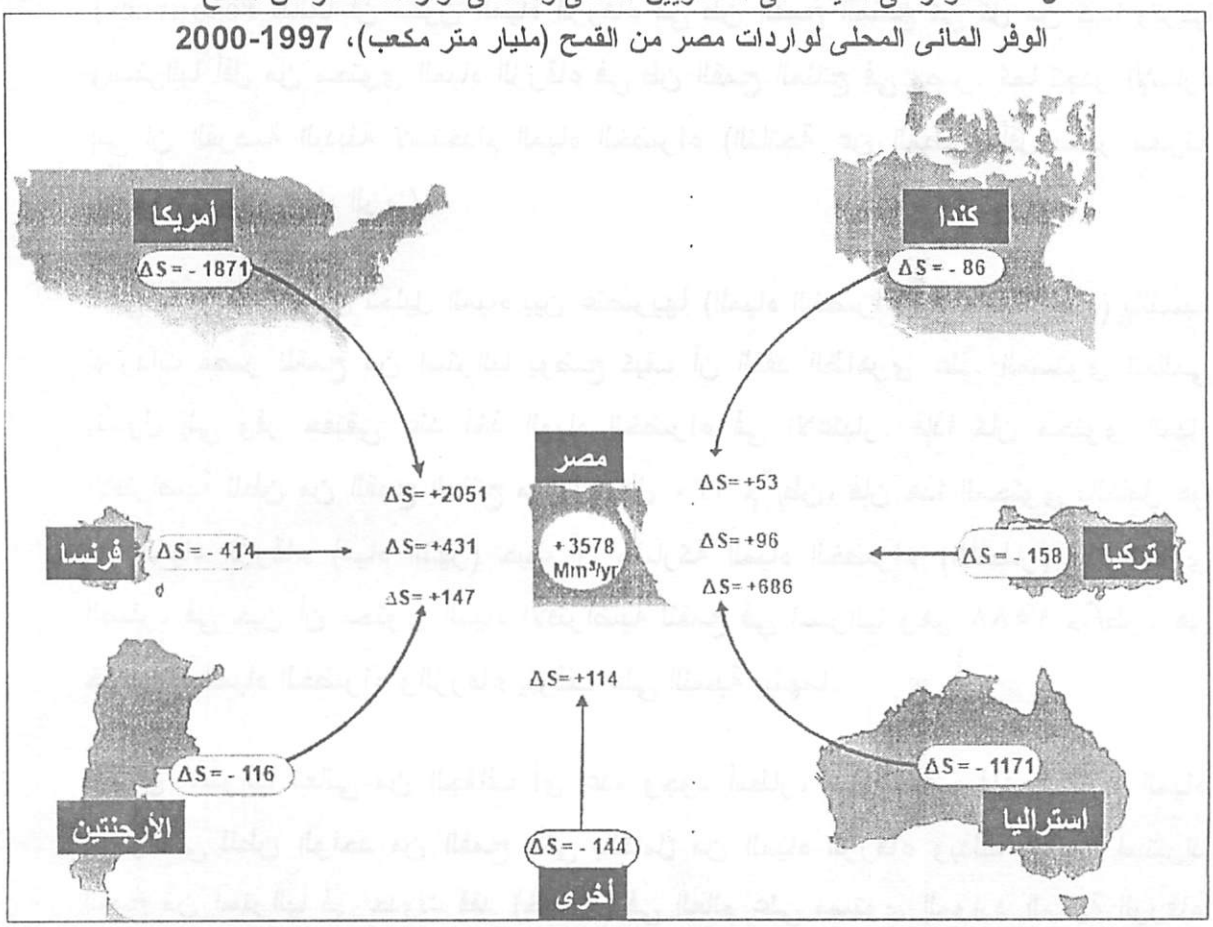

Source : A.K. Chapagain, A.Y. Hoekstra, and H. H. Savenije (٢٠٠٥). Water Saving through International Trade of Agricultural Products. Hydrology and Earth System Science Discussions .

وعلى ذلك فإن استيراد مصر لبعض احتياجاتها من القمح من الدول المصدرة أمكنها من توفير بعض مواردها المائية المحلية مقداره ٣,٦ بليون متر مكعب تقريبا (٣٥٧٨ مليون متر مكعب). لكن هذا الوفر المحلى تسبب فى فقد على المستوى العالمى مقداره ٠,٤ بليون متر مكعب تقريبا (٣٨٢ مليون متر مكعب).

إلا أن تقسيم المياه المستخدمة بالدول المصدرة بين المياه الخضراء green water والمياه الزرقاء blue water يمكن أن يساعد فى توضيح الصورة أكثر بالنسبة للدول التى فيها محتوى المياه الافتراضية أكبر من مثيله فى مصر. فبالرجوع إلى المثال السابق الخاص باستيراد مصر للقمح نجد أن محتوى المياه الافتراضية للطن من القمح المنتج محليا يعادل ٩٣٠ متر مكعب للطن. هذا المحتوى كله بالكامل من المياه الزرقاء حيث أن مشاركة المياه الخضراء (الأمطار) فى هذا المحتوى تساوى الصفر فى حين أن محتوى المياه الافتراضية فى كل من كندا وتركيا واستراليا يأتى أغلبه من المياه الخضراء (حوالى ٨٠%). على ذلك يكون هناك وفر صافى عالمى فى المياه الزرقاء (net gain in global blue water resources) طالما أن مكون المياه الزرقاء فى طن القمح المنتج فى كل من كندا وتركيا واستراليا أقل من محتوى المياه الزرقاء فى طن القمح المنتج فى مصر. كما تجدر الإشارة إلى ان الفرصة البديلة لاستخدام المياه الخضراء (الناتجة عن المطار) أقل بكثير مقارنة بالمياه الزرقاء (مياه الرى).

فعلى سبيل المثال فإن تحليل المياه بين عنصريها (المياه الخضراء والمياه الزرقاء) بالنسبة لواردات مصر للقمح من استراليا يوضح كيف أن الفقد الظاهرى على المستوى العالمى يتحول إلى وفر حقيقى عند أخذ المياه الخضراء فى الاعتبار. فإذا كان محتوى المياه الافتراضية للطن من القمح المنتج محليا يعادل ٩٣٠ م^{٣}/طن، فإن هذا المحتوى بالكامل هو من المياه الزرقاء (مياه النهر) حيث أن مشاركة المياه الخضراء (الأمطار) فيه تساوى الصفر، فى حين أن محتوى المياه الافتراضية للقمح في استراليا وهو ١٥٨٨ م^{٣}/طن، هو خليط من المياه الخضراء والزرقاء يتوقف على النسبة بينهما.

فلو أن استراليا تعانى من الجفاف أي عدم وجود أمطار، مثل مصر، فإن محتوى المياه الإفتراضى للطن الواحد من القمح يأتي بالكامل من المياه الزرقاء وبذلك يتسبب استيراد القمح من استراليا فى حدوث فقد (خسارة) فى العالم على مستوى الموارد المائية الزرقاء مقداره ٦٥٨ م^{٣}/طن. وعلى النقيض إذا كان المحتوى المائي للطن المنتج من القمح يأتي كله من الأمطار (المياه الخضراء) أي ان القمح في هذه الحالة قمح مطري، فإن الخسارة

العالمية في الموارد المائية العالمية تكون كلها خسارة في المياه الخضراء مقدارها ١٥٨٨ م^{٣}/طن، إلا أن ذلك يعنى مكسبا فى المياه الزرقاء على حساب المياه الخضراء قدرة ٩٣٠ م^{٣}/طن.

وحيث أن استراليا تتمتع بمعدلات عالية لسقوط الأمطار، فإنه إذا زاد مكون المياه الخضراء (الأمطار) في محتوى طن القمح الاسترالى عن ٤٢% (أى ٦٥٨ م^{٣}/طن) فيكون المحتوى من المياه الزرقاء أقل من محتوى المياه الزرقاء في طن القمح المنتج في مصر وهو ٩٣٠ م^{٣}/طن مما يتحقق معه وفر في الموارد المائية العالمية.

ومن الطبيعى أن الدول ذات الندرة المائية تهتم فقط بما يمكن أن توفره من مواردها المائية نتيجة استيراد السلع من الدول ذات الوفرة المائية بغض النظر عن المحتوى من المياه الخضراء والزرقاء ولا تلق بالا لما يسببه هذا الاستيراد سواء من توفير أو خسارة فى الموارد المائية على المستولى الدولى.

وعلى الرغم من أن إجمالى الوفر المحلى فى واردات مصر من القمح والمقدر بنحو ٣٥٧٨ مليون متر مكعب يعادل نحو ٧ % من إجمالى حصة مصر من مياه النيل (٥٥,٥ مليار متر مكعب) طبقاً لاتفاقية مياه النيل الموقعة بين مصر والسودان ١٩٥٩ إلا أن استيراد هذه الكمية قد حمل الميزانية العامة للدولة تكلفة إضافية قدرها ٥٩٣ مليون دولار امريكى، أى أن معامل التوفير يقدر بنحو ٠,١٧ دولار أمريكى/متر مكعب (٥٩٣ مليون دولار أمريكى مقسومة على ٣٥٧٨ مليون متر مكعب).

ومن الناحية الاقتصادية يجب ان تكون المنفعة الحدية للمياه التي تم توفيرها أكبر أو على الأقل تساوى التكلفة الحدية للكمية المستوردة من القمح. فإذا فرضنا أن تكلفة الفرصة البديلة للأرض والعمل تقترب من الصفر (وهى ليست كذلك) فلتحقيق الكفاءة الاقتصادية يجب استخدام كل متر مكعب تم توفيره من المياه فى استخدام آخر يحقق عائد يساوى أو أكبر من ٠,١٧ دولا أمريكى/متر مكعب. إلا أن استيراد مصر للقمح ينبغي أن يقيم متضمناً العناصر الأخرى للإنتاج مثل الأرض والعمل، فمن ناحية أن استيراد القمح يخفف إلى حد ما الطلب على عنصر الأرض الخصبة المحدودة ألا أنة من الناحية الأخرى يكون على حساب فرص العمل المفقودة .

٤-٦ تجارة المياه الافتراضية لصادرات مصر من الأرز

تستهلك حقول الأرز فى العالم حوالى ١٣٥٠ مليار متر مكعب من المياه سنويا، أى بنسبة ٢١ ٪ من الاستهلاك العالمي للمياه لإنتاج المحاصيل. وينتج الكيلوجرام الواحد من الأرز الخام (الأرز الشعير) ٠,٦٧ كيلوغرام في المتوسط من الأرز المقشور (الأرز الأبيض). ويبلغ مجموع تدفقات المياه الافتراضية بين البلدان ذات الصلة بالتجارة فى الأرز حوالي ٧٥ مليار متر مكعب من المياه الافتراضية في السنة. إن تجارة الأرز العالمية تجلب معها التدفقات الدولية الكبيرة من المياه الافتراضية، حيث تنتقل المياه الافتراضية من الدول المصدرة إلى الدول المستوردة وهى خليط من المياه الخضراء (مياه الأمطار) والمياه الزرقاء (مياه الرى) حيث تتوقف النسبة بينهما حسب ظروف الإنتاج فى الدول المصدرة.

وفى مصر يبلغ متوسط استهلاك فدان الأرز حوالى سبعة آلاف متر مكعب من المياه تنتج نحو ٣,٥ طن من الأرز الشعير، أى أن الطن الواحد من الأرز الشعير يستهلك نحو ٢٠٠٠ متر مكعب. وأخذا فى الاعتبار معامل تحويل الأرز الشعير إلى أرز مقشور (١: ٠,٦٧) وكذا الاحتياجات من المياه المصاحبة لعملية التصنيع بالمضارب الخاصة بالأرز، يكون استهلاك طن الأرز المقشور نحو ٣٠٠٠ متر مكعب من المياه.

إن تصدير الأرز هو تصدير للمياه مما يعنى خسارة اقتصادية ومائية قومية لمصر التى تعانى أصلا من نقص شديد فى مواردها المائية، ومن ثم يجب النظر إلى تصدير الأرز على انه تهريب لثروة قومية شديدة الندرة خارج حدود الوطن. إن تصدير مليون طن من فائض الإنتاج يعنى تصدير ثلاثة مليارات من المياه الزرقاء.

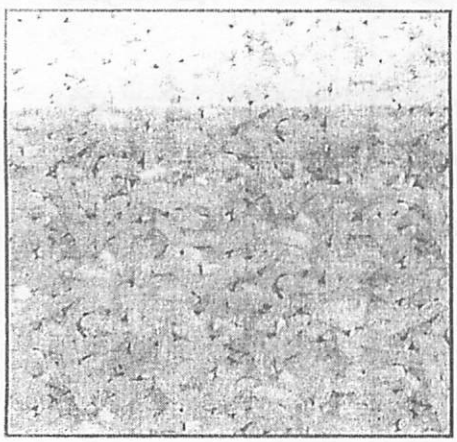

وفيما يلى بعض الاعتبارات الفنية والاقتصادية التى تحكم زراعة الأرز فى مصر:

- تحدد اللجان المشتركة من وزارتى الزراعة والموارد المائية والرى مساحة ١,١ مليون فدان فقط لزراعة الأرز فى الأماكن القريبة من البحر المتوسط والبحيرات الشمالية شمالا، وقناة السويس والبحيرات الشرقية شرقا، والتى تشمل محافظات كفر الشيخ والبحيرة والدقهلية والشرقية والغربية. يرجع سبب تحديد شمال الدلتا لزراعة الأرز لضمان وجود أكبر ضاغط ممكن من المياه العذبة لوقف تداخل مياه البحر ومن ثم حماية الدلتا من التملح، خاصة أن هذه

المناطق ذات مستويات منخفضة.بالإضافة إلى تمتعها بدرجات حرارة معتدلة ومحتوى رطوبى مرتفع يقلل من استهلاكها للمياه.

- الأرز من المحاصيل الشرهة فى استهلاك المياه، حيث يستهلك الفدان الواحد حوالى ٧٠٠٠ م^{٣} (على مستوى الحقل) فى الموسم. ولا يلتزم المزارعون بخطة الدولة، حيث وصلت المساحات المخالفة خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى ٢,٢ مليون فدان أرز (أى بنسبة مخالفات تتجاوز ١٠٠%)، يصل استهلاكها ٢,٢ إلى ١٥,٥ مليار م^{٣}، أى ٢٥% من إجمالى المياه المستخدمة فى الزراعة. ويرجع سبب إقبال المزارعين على الأرز رغم الغرامات والمخالفات المفروضة عليه أنهم لا يدفعون مقابلا للمياه التى يستهلكونها مما يؤدى إلى زيادة الربحية المالية، وبالتالى لابد من أن يكون لهذه المياه تكلفة (قيمة).
- هناك صراع وتناقض بين مصلحة المزارع ومصلحة الدولة فيما يخص زراعة الأرز، فالمحصولين المنافسين للأرز في الموسم الصيفي وهما القطن والذرة تكاليف المدخلات لهما باهظة ويتعرض تسويقهما للعديد من المشاكل والعقبات في نفس الوقت.
- ينص القرار الوزارى رقم ٢٥٨ لسنة ٢٠٠٨ على أنه "يحظر تبديد مياه الرى فى أرض غير منزرعة أو غير مرخص بريها أو فى زراعة أرز بدون ترخيص ويحصل مبلغ ٣٠ قرشا عن كل متر مكعب من المياه قام المزارع بسحبها زيادة على ما هو مقرر لرى أرضه أو تسبب فى تبديدها".
- غالبا ما يوافق مجلس الشعب علي تجميد غرامات الأرز لمدة عام، وإسقاطها في حالة التزام المزارعين بعدم تكرار المخالفة مرة أخري، مع أنه لم يحدث من قبل إسقاط غرامات سرقة مياه الشرب أو الكهرباء أو غرامات المرور، رغم أن مخالفات الأرز تؤثر بشدة علي مواردنا المائية في مصر.
- يجب ألا تبادر الدولة بإلغاء عقوبات زراعات الأرز المخالف لأنها صدرت بموجب القانون، كما أن رفع هذه العقوبات بقرارات إدارية ليس هو الحل الأمثل لأن مثل هذه القرارات قد تؤدي إلي استمرار المخالفات وزيادتها وعدم الاكتراث بالقانون مستقبلا. فإذا كان متر المكعب يتكلف ٢٠ قرشا حتى يصل إلى المزارع وتمت محاسبته على هذا الأساس واضطر لدفع نحو ١٤٠٠ جنيه فى الفدان الواحد سيفكر أكثر من مرة قبل زراعته مرة أخرى.

- يجدر بنا أن نتأهب ونستعد من الآن لما قد تمليه علينا الظروف من احتمالات قد يسببها تغير المناخ أو الاختلاف الطبيعي في الهطول المطري أو الضغوط التي قد تتعرض لها منظومة المياه في البلاد.

٥- خارطة الطريق لحساب البصمة المائية لتجارة السلع الزراعية

٥-١ المياه الافتراضية والبصمة المائية للسلع الزراعية النباتية

غالبا ما تكون نقطة البداية هى حساب محتوى المياه الافتراضية لوحدة الوزن من المحاصيل النباتية (غالبا ما تكون للطن من المحصول). وإذا كان المحصول يخضع لعمليات تصنيعية (على سبيل المثال تحويل الأرز الشعير إلى أرز أبيض عن طريق مضارب الأرز) فيلزم معرفة معاملات تحويل المحصول إلى المنتجات المستخرجة منه **product fraction** (مثلا طن الارز الشعير يعطى ٠,٦٥ طن أرز أبيض بعد تصنيعه) وكذلك معرفة احتياجات التصنيع من المياه للطن من المنتجات. ومن ثم يمكن حساب محتوى المياه الافتراضية للمنتجات النباتية.

وبمعرفة حجم الاستهلاك الكلى من المنتجات النباتية (من الإنتاج المحلى) والتجارة الخارجية منها (استيرادا وتصديرا) يمكن أولا حساب تدفقات المياه الافتراضية ثم حساب البصمة المائية الداخلية والخارجية للاستهلاك المحلى والتجارة الخارجية لتلك السلعة.

٥-٢ المياه الافتراضية والبصمة المائية للسلع الزراعية الحيوانية

غالبا ما تكون نقطة البداية هى حساب محتوى المياه الافتراضية للحيوان الحى (م٣/حيوان حى). وتختلف حسابات المياه الافتراضية للمنتجات الحيوانية باختلاف المجموعات الحيوانية (أبقار التربية – أبقار الحليب – الخراف – الماعز – الدجاج اللاحم – الدجاج البياض) ونمط تربيتها (عائلى أو تجارى).

كما تتعدد وتتشابك المنتجات الحيوانية للمجموعة الحيوانية الواحدة بعكس المحاصيل. فعلى سبيل المثال فإن أبقار الحليب تنتج أساسا الحليب وتباع العجلات المستبعدة كلحوم. وإذا تتبعنا الحليب نجد أنه تتفرع عنه عشرات المنتجات مثل حليب بدرجات دسم مختلفة (من أكثر من ٦% دهن إلى أقل من ١,٥% دهن) وكذلك الحليب البودرة والحليب المحلى وغير المحلى. أما عن منتجات الحليب نفسها فهى متعددة مثل الزبد والقشدة الجبن وغيرها. وأما اللحوم فهناك الطن من الوزن الصافى للذبيحة **carcass** والطن من الأحشاء والطن من الجلود ... الخ.

ويلزم لكل من هذه المنتجات معرفة معاملات التحويل من الحيوان الحى أولا إلى المنتجات الرئيسية المستخرجة (حليب ولحوم) ثم معاملات التحويل من المنتجات الرئيسية إلى المنتجات الثانوية المستخرجة منها وهكذا لكل مستوى من مستويات التصنيع، وكذا الاحتياجات المائية لتصنيع الطن الواحد من تلك المنتجات مما يمكن معه حساب محتوى المياه الافتراضية لكل من المنتجات (الرئيسية والثانوية).

وبمعرفة حجم الاستهلاك الكلى من المنتجات النباتية (من الإنتاج المحلى) وحجم التجارة الخارجية منها (استيرادا وتصديرا) يمكن أولا حساب تدفقات المياه الافتراضية ثم حساب البصمة المائية الداخلية والخارجية للاستهلاك المحلى والتجارة الخارجية لتلك السلعة.

ويوضح (شكل ١٣) خارطة الطريق لحساب تدفقات المياه الافتراضية للتجارة الدولية فى السلع الزراعية النباتية والحيوانية والسلع الصناعية، كما يوضح شكل (١٤) خارطة الطريق لحساب البصمة المائية للاستهلاك المحلى (زراعة وصناعة وبلديات) والتجارة الخارجية (صادرات وواردات وإعادة تصدير).

شكل ١٣: خارطة الطريق لحساب تدفقات المياه الافتراضية للتجارة الدولية
فى السلع الزراعية النباتية والحيوانية والسلع الصناعية

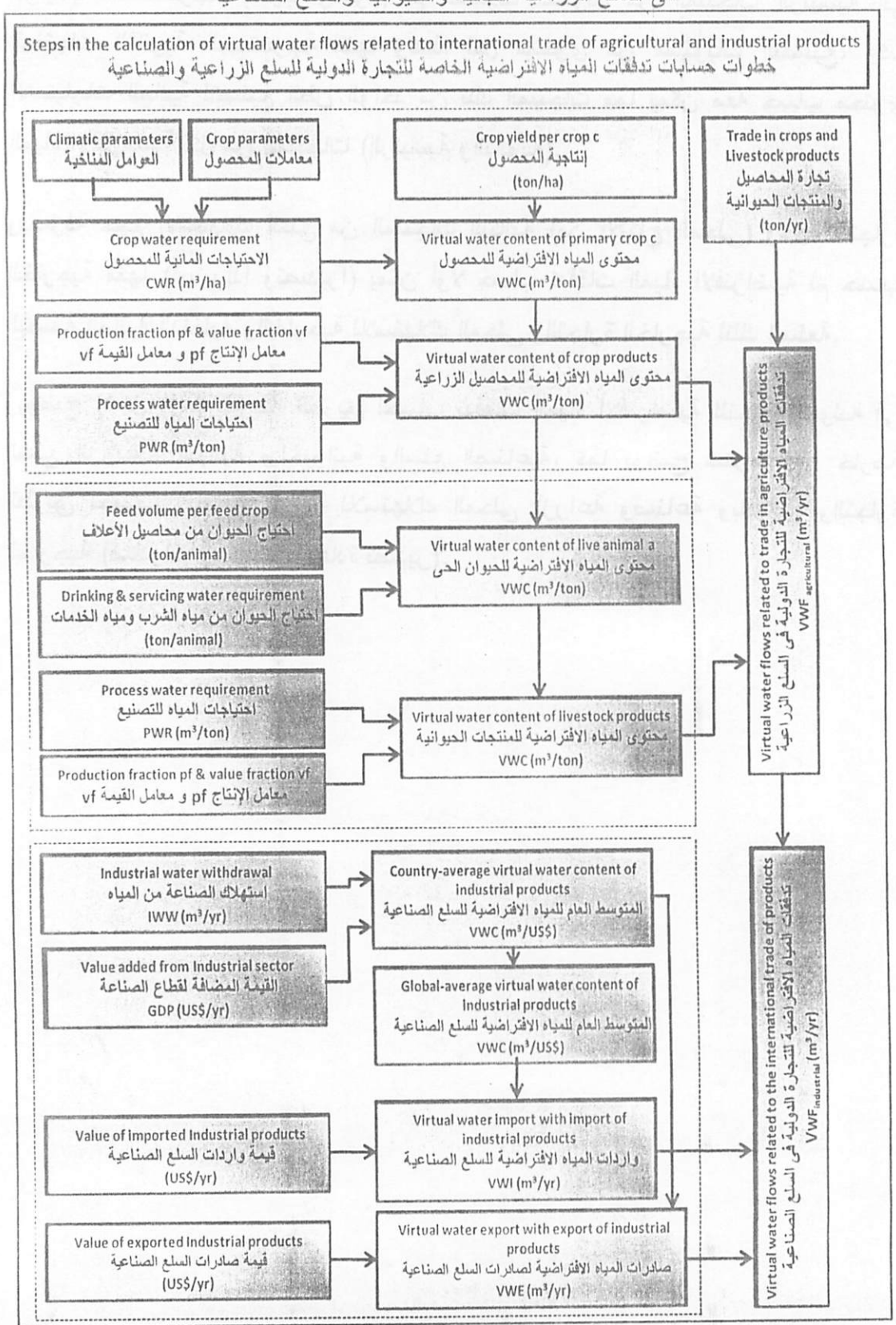

Source : Water footprints for Nations. Arjen Y. Hoekstra, Twente Water Centre, University of Twente, the Netherlands. August, ٢٠٠٨.

شكل ١٤: خارطة الطريق لحساب البصمة المائية للاستهلاك المحلى (زراعة وصناعة وبلديات) والتجارة الخارجية (صادرات وواردات وإعادة تصدير)

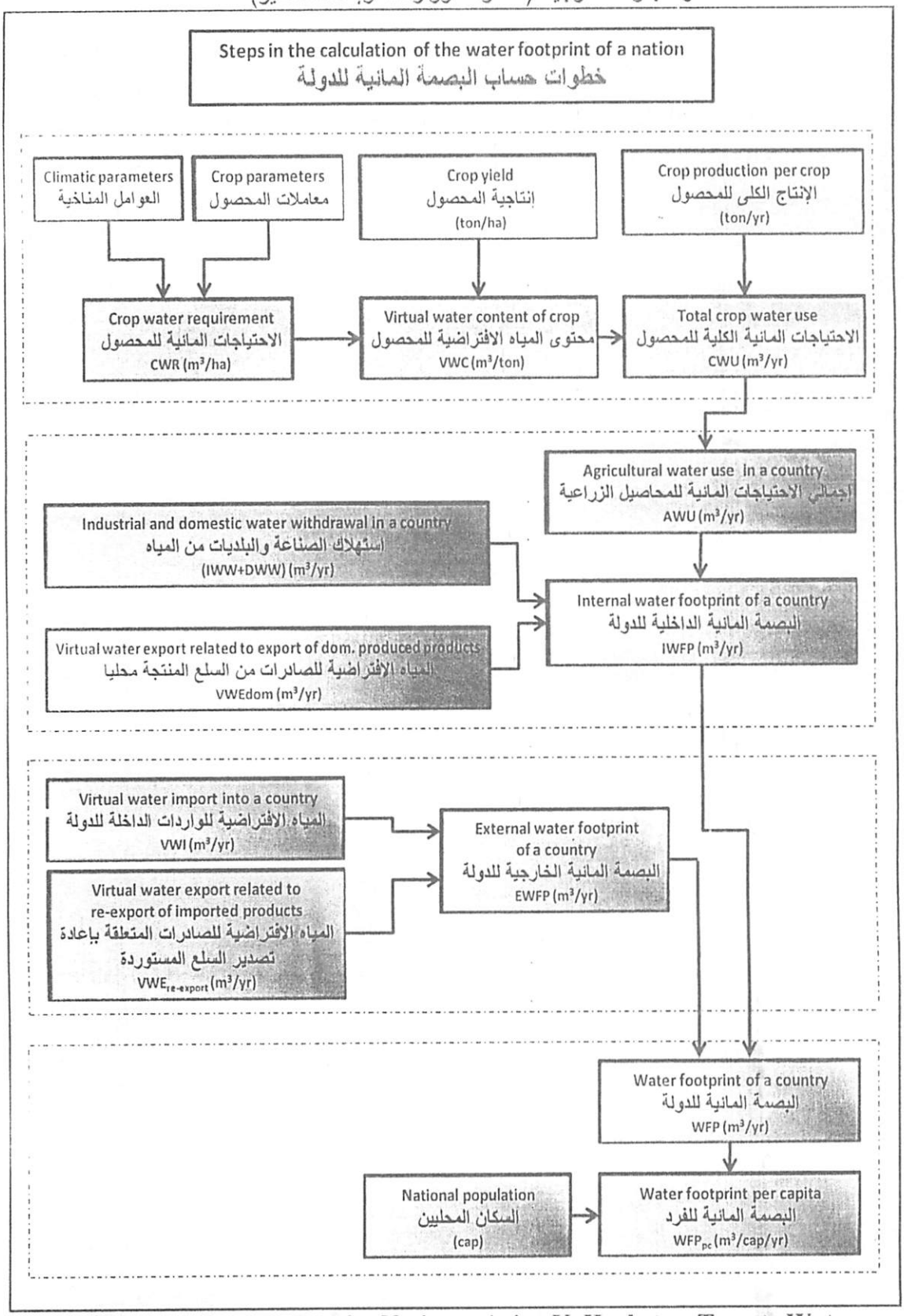

Source : Water footprints for Nations. Arjen Y. Hoekstra, Twente Water Centre, University of Twente, the Netherlands. August, ٢٠٠٨ .

الفصل الثانى (*)

محددات إدارة الصادرات والواردات

في

إطار هيكل الناتج المحلى الإجمالي

مع تركيز خاص على "قطاع الصناعة التحويلية"

(*) أ.د. محمد عبد الشفيع عيسى ، مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية ، معهد التخطيط القومى

٣- محددات إدارة الصادرات والواردات فى إطار هيكل الناتج المحلى الإجمالي مع تركيز خاص على "قطاع الصناعة التحويلية"

٣-١ مقدمة

أن "العلاقة بين التجارة والتنمية" علاقة ذات حدين متقابلين ومتكاملين في نفس الوقت. ونقصد بالتجارة هنا التجارة الخارجية، السلعية بصفة أساسية، من الصادرات والواردات. أما التنمية فمحورها التحول الهيكلي على مستوى الاقتصاد القومي، وخاصة من خلال بناء قطاع صناعي تحويلي يمارس تأثيره الأساسي على هيكل الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن.

وتعتمد العلاقة بين التجارة الخارجية وهيكل الانتاج المحلى على دورة التغذية المرتدة فيما بينهما .

وعلى ذلك فإن استئناف عملية التنمية فى الظروف الجديدة لابد أن تعتمد على تبنى خطة تنموية وعلى تركيب قطاعى للناتج من خلال تكامل أدوار القطاع العام والخاص والتعاونى .

٢-٣ دور التجارة الخارجية فى إطار التحول فى نظام الاقتصاد المصرى الواجب والمنتظر فى المرحلة القادمة[١]..

إن التجارة الخارجية يجب أن تكون جزء من التصور الجديد للنظام الاقتصادى، على النحو التالي :

أ – بما أن هدف النظام الاقتصادى هو دفع عملية التنمية، أو بعث انطلاقة تنموية جديدة ، فإن هدف التجارة الخارجية ينبغى أن يكون : المساهمة الجوهرية فى دفع عملية التنمية. إن "ثنائية التجارة والتنمية" Trade & Development Dichotomy هى الجبهة الأساسية التي سيتم العمل عليها في مجال بناء الدور الجديد للتجارة الخارجية .

ب- أما "آلية تشغيل" التجارة فهى في شقها الأول المتعلق بتسيير الاقتصاد، تقوم على "تخطيط التجارة الخارجية" كجزء من الخطة التنموية الشاملة. والسؤال الأساسى هنا : كيف يتم الربط بين تخطيط التجارة وعملية التنمية، من الناحية الفنية ؟

والإجابة هى: تفعيل الأدوات التقنية للربط بين القطاعين الداخلى والخارجى، وأهمها:

- مصفوفة الحسابات الاجتماعية بما فى ذلك جدول المدخلات والمخرجات، بحيث تكون التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً جزءً من الصورة التوازنية والتشابكية الكلية للاقتصاد ، كما يعكسها جدول المدخلات / المخرجات للاقتصاد القومى ، بجزأيه الأساسيين : مصفوفة المعاملات الفنية Technical Co-coefficients ومساهمة عوامل الانتاج الأولية.
- تقنية الموازين السلعية Commodity Balances.
- النماذج الكمية التى تبنى عليها توازنات الخطة التنموية وما تشمله خاصة من تحولات هيكلية، وخطة التجارة الخارجية وما تشمله من هياكل محددة للصادرات والواردات .

ومن حيث آلية التشغيل فى شقه الآخر المتعلق بالتركيب القطاعى ، فإنه ينصرف إلى تكامل أدوار القطاعات الثلاثة من حيث نمط الملكية : العام والخاص والتعاونى .

---

[١] التعامل على التجارة الخارجية هو أحد قنوات التعامل فى إطار " الاقتصاد الخارجى " ، أو المعاملات الاقتصادى الخارجية ، كما يعكسها "ميزان المدفوعات" الذى يضم حسابين : حساب العمليات الجارية (الحساب الجارى) وحساب العمليات الرأسمالية . والحساب الجارى يضم كلا من : التجارة الخارجية (سلعية وخدمية/ أي البنود المنظورة وغير المنظورة) وكلا من حساب دخل عوامل الانتاج (بما فيها العمالة) وحساب التحويلات.

ج- أخيراً ، ان "الأساس الاجتماعى" لنشاط التجارة الخارجية جزء لا يتجزأ من الأساس الاجتماعى العام للنظام الاقتصادى، كما يتضح من التركيب القطاعى لأنشطة التجارة ، من حيث تكامل أدوار القطاعات المتعددة حسب نمط الملكية ، كما أشرنا .

فى ضوء ما سبق نصل إلى الأهمية البحثية للنقطتين الآتيتين :

أولا : تحديد نوع المساهمة التى تقدمها التجارة الخارجية فى دفع عملية التنمية فى جانبيها : الغائى (رفع مستويات المعيشة للغالبية الاجتماعية وإشباع الاحتياجات الأساسية) والوسلى (التحولات الهيكلية وخاصة برفع نصيب الصناعة التحويلية) .

ثانيا : تحديد طريقة الربط بين الخطة التنموية وتخطيط التجارة الخارجية لتحقيق ما هو مذكور "في أولاً" .

وفيما يتعلق **بالنقطة الأولى** فإن الفكر التنموى درج على الربط بين التجارة والتنمية (وخاصة التنمية الصناعية) من خلال رسم صورة التقابل بين استراتيجيتين: استراتيجية التصنيع القائم على إحلال الواردات **Import-Substitution industrialization** ، واستراتيجية التصنيع القائم على تطوير الصادرات **Export Promotion – oriented industrialization** ،

ونضيف استراتيجية ثالثة هى : التصنيع القائم على التوجه الأصيل نحو الداخل ، مع "فك الارتباط" الجزئى والنسبى والانتقائى مع العالم الخارجى **Inward –oriented industrialization with partial, Relative and selective Delinking**

.. هذا ويستنتج مما سبق أن بؤرة الاهتمام البحثى فى دراستنا هذه هى القطاع الصناعى التحويلى. ومن ثم فإن موضوع العلاقة بين التجارة والتنمية، من وجهة النظر الهيكلية تنحلّ إلى العلاقة بين حدين : هيكل الناتج الصناعى ، من جهة ، وهيكل تجارة المصنوعات تصديراً واستيراداً من جهة أخرى .

فكيف تنظم هذه العلاقة من الوجهة المثلى **optimal** ثم من وجهة الأمر الواقع - **Status quo** ؟ .

أى كيف نتصور العلاقة فى ضوء الفكر التنموى ، كمثال ؟ ثم كيف نصّور تلك العلاقة فى واقعها التاريخى والراهن من خلال التجربة الاقتصادية المصرية المعاصرة ؟

٣-٣-١ التصور النظرى للعلاقة بين التجارة والتنمية فى مصر فى ضوء الفكر التنموى

إذا كانت العلاقة المذكورة ذات الحدين، مكونة من طبقتين : سفلى وعليا ، وأن الطبقة السفلى هى الأساس الذى تستند إليه الطبقة العليا، فإن هيكل الناتج الصناعى هو الأساس أو بمثابة البناء التحتى infra-structure وأن هيكل تجارة المصنوعات هو بمثابة "البناء الفوقى". وعلى ذلك ، نجد مايلى :

أ - ان هيكل الناتج الصناعى يحدد - بشكل عام - هيكل تجارة المصنوعات، بمعنى أن هذا الهيكل الأخير يعكس الأول ويمثله .

ب- ومع ذلك فالعلاقة بين الهيكل الثاني والهيكل الأول ليست مجرد انعكاس مباشر، فليست الفروع الأعلى وزنا نسبياً فى هيكل الإنتاج الصناعى هى نفسها الفروع الأعلى وزناً نسبيا فى هيكل تجارة المصنوعات. فقد يتوجه ناتج بعض الفروع الإنتاجية إلى سدّ حاجة الاستهلاك النهائي والوسيط، والاستخدام الأولى كأدوات إنتاج .

ج- إن انحرافات هيكل الناتج الصناعى (اختلالاته) تنعكس كانحرافات (اختلالات) فى هيكل تجارة المصنوعات .. فالقطاعات التى تتركز فيها الصادرات، هي قطاعات يتركز فيها الإنتاج الصناعى، كقاعدة عامة. وعلى سبيل الاستثناء، توجد فروع صناعية ذات وزن نسبى مرتفع فى الصادرات ولكنها ليست بذات وزن نسبى عال فى الانتاج الصناعى، وذلك إذا كان صانع القرار الاقتصادى قد قصد توجيه ناتج فروع مختارة لغرض التصدير، و إذا كان هذا الناتج الموجه خاصة لتصدير لا تقابله أوزان تصديرية مؤثرة لفروع أخرى .

د- أما بالنسبة للواردات، فمن المفترض أن تكون الفروع ذات الوزن النسبى المنخفض فى الناتج (أو الغائبة كليا ضمن هذا الهيكل) تمثل نسبة مرتفعة لتركز الواردات ـ وعلى ذلك فإن ظاهرة "الاعتماد الاستيرادى" - import dependence لا ترتبط فى جميع الأحوال بارتفاع الوزن النسبى فى هيكل الواردات، فقد تكون نسبة الواردات المذكورة ضئيلة نسبياً ، ولكنها ذات أهمية عالية جدا لتسيير دولاب الانتاج الصناعى .

هـ- أخيراً، إن العلاقة بين هيكل الانتاج والتجارة للسلع المصنعة تختلف فى حال اقتصادات السوق عنها فى الاقتصادات المخططة. ثم أن اقتصادات السوق تختلف ما بين الاقتصادات المتخلفة أوعلى الدرجات الأولى فى عملية النمو الاقتصادى، وما بين الاقتصادات المتقدمة فى العالم.

فى **الاقتصادات المتخلفة** والسائرة على طريق النمو، تعمل قوى السوق فى بيئة اقتصادية غير ناضجة للتعامل الحر والكفء نسبياً لجهاز الأسعار- وحيث تنحرف الأسعار بدرجات متباينة، ولكنها عالية نسبيا، عن مقتضيات التوازن بين العرض والطلب ، أي تتسم بالتشوه Distortion ،إما بسبب سيادة النزعات الاحتكارية غير المنضبطة قانونياً أو فعلياً، أو بسبب تدخلات جهاز الدولة بصورة غير رشيدة فى العديدمن الأحيان ، كما تتسم "قوى السوق" بالإنجذاب ناحية مصالح الشرائح الاقتصادية والفئات الاجتماعية المرتبطة بالاختلالات الهيكلية الجسيمة للاقتصاد، بحكم "الأمر الواقع" الموروث من العهد الاستعمارى. لذلك كله ، نجد أن ترك العلاقة بين الانتاج والتجارة للتفاعلات (الحرة) لقوى السوق ، يميل إلى تأكيد استمرارية الاختلالات الهيكلية المزمنة دون تصحيحها، ومن ثم تستديم اختلالات هيكل الانتاج الصناعى، التى تنعكس بصفة مباشرة أو غير مباشرة كاختلالات لهيكل التجارة .. ثم تعود هياكل التجارة ، تصديراً واستيراداً ، فتمارس تأثيرها بتعميق اختلال هيكل الناتج ، من خلال مفعول "التغذية المرتدة Feed-back"... وهذا هو حال الاقتصاد المصرى طوال الفترات الزمنية الممتدة منذ أوائل ومنتصف السبعينات حتى الآن فى ظل ما سمى (سياسات الانفتاح الاقتصادى) أو (تفاعلات السوق الحرة والقطاع الخاص) حيث:

- تستديم الاختلالات الهيكلية المزمنة للانتاج الصناعى ، كما سيرد .
- وتنعكس اختلالات هيكل الناتج على هيكل التجارة بصفة مباشرة أو غير مباشرة .
- ثم أن هيكل التجارة الخارجية المختل يعود فيعمق اختلال هيكل الانتاج الصناعى دون أن يساهم فى تصحيحه على أى نحو .

أما فى حال **الاقتصادات المخططة** فإن الأمر يختلف، أو ينبغى أن يختلف ، جذرياً :

أ - فالمخطط التنموى يقوم بالعمل على تصحيح اختلالات هيكل الناتج المحلى الاجمالى عموماً ، وهيكل الناتج الصناعى خصوصاً ، عبر الزمن ، وفق خطط مرحلية مبرمجة لتحقيق التحول الهيكلى للاقتصاد، نحو صيرورته اقتصاداً صناعياً متقدما فى الأجل الطويل.

ب - كجزء من خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة، فإن خطة التجارة الخارجية ، تصديراً واستيراداً، يجب أن تستهدف تحقيق المساهمة الجذرية والنوعية فى تصحيح الخلل الهيكلى للاقتصاد وللقطاع التحويلى، عبر الزمن .. وذلك من خلال المزاوجة بين التوجه التنموى الصناعى نحو الداخل وتطوير الصادرات .

ج- إن التعميق الصناعى المخطط Planned Industrial Deepening سيؤدى الى تغيير فى هيكل التجارة، بحيث يتحول من هيكل تقليدى يغلب عليه التركز فى سلع قليلة ناتجة عن أنشطة "القطاع الأوّلى"، الى هيكل متنوع diversified تغلب عليه السلع الناتجة عن أنشطة القطاعين : الثانى (الصناعى التحويلى) والثالث (الخدمات ذات العمق العلمى والتكنولوجى) .

بذلك نكون قد انتهينا من بسط الجوانب الأساسية للإطار النظرى للبحث فى المقوّم الهيكلى لعلاقة التجارة والتنمية فى مصر، وفيما يلى ننتقل إلى الدراسة التطبيقية في جزأين نتناول فيهما على التوالى :

١- العلاقة بين هيكل الانتاج الصناعى وهيكل تجارة المصنوعات فى التجربة الاقتصادية المصرية المعاصرة .

٢- نحو إطار مستقبلى لتجارة المصنوعات والتنمية الصناعية فى مصر، فى ضوء إقامة (نظام اقتصادى جديد).

٣-٣ العلاقة بين هيكل الإنتاج الصناعى وهيكل تجارة المصنوعات فى التجربة الاقتصادية المصرية المعاصرة

٣-٣-١ اختلال الهيكل الاقتصادى الكلى من منظور الوزن النسبى للصناعة التحويلية

تتفق جميع المصادر تقريبا على أن الاقتصاد المصرى ظل يعانى خللاً هيكلياً جسيماً طوال الأعوام الأربعين الأخيرة والتى شهدت انطلاقة تنموية كبرى فى منطقتى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ، تمكنت من خلالها عدة دول نامية كانت فى ظرف مشابه لمصر حتى أواخر الستينات، من أن تخوض تجربة التحول الهيكلى الجذرى بنجاح .

ويقاس التحول الهيكلى للاقتصاد بالتغير – عبر الزمن – فى الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية المختلفة ، من حيث أنصبتها من الناتج المحلى الاجمالى والعمالة والاستثمارات والتجارة – مع الأخذ فى الاعتبار حدوث تغيرات مناظرة فى مواقع الأنشطة الاقتصادية وفى البيئة المؤسسية (١) .

ويتمثل المحور المحدد لعملية التحول الهيكلى فى عملية التصنيع ، بمعنى إقامة قطاع صناعى تحويلى يمتلك وزناً نسبياً متزايداً فى هيكل الناتج المحلى الاجمالى ، بما يكفل ثقلا

---

١) See : Olga Memedovic et.al, Structural change in the World Economy : Main Features and Trends, UNIDO, Research and Statistics Branch, Working Paper ٢٤/٢٠٠٩, P.٣ .

مؤثراً فى تحديد اتجاهات هذا الهيكل ككل ، على المدى الطويل .. ويرى العديد من مراجع الفكر التنموى أن النصيب النسبى للقطاع التحويلى ينبغى ألا يقل فى فترة الانتقال التنموى عن ٢٥ إلى ٣٠% من الناتج المحلى الاجمالى، من أجل أن يمارس دوره الرائد المفترض. هذا ورغم التحول الهيكلى الأساسى الذى شهدته الاقتصادات المتقدمة خلال العقود الزمنية الأخيرة من خلال تزايد الوزن النسبى للقطاع الثالث (الخدمات) بالمقارنة مع كل من القطاعين الأولى والثانوى، فيما يعرف بعملية "التثليث" Tertiarization فقد أخذت هذه العملية فى السير عكس الاتجاه نسبياً، من "التثليث" إلى استعادة الوزن والدور المتزايد لكل من الصناعة التحويلية والزراعة خلال العقد الأخير، وخاصة خلال السنوات القليلة الأخيرة بعد ٢٠٠٨ .. وإن كان حسم الأمر يتطلب فترة زمنية أطول للتأكد من أن الاتجاه المذكور ذو طبيعة تاريخية طويلة الأجل حقاً [١] .

طبقا لما سبق ، نورد فيما يلى معطيات مستقاه عن مصادر مختلفة حول الاتجاه التاريخى لعملية التحول الهيكلى فى الاقتصاد المصرى، مع تركيز خاص على الدور والوزن النسبى للقطاع الصناعى التحويلى .

ففي إحدى أوراق العمل البحثية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) حول "التغير الهيكلى فى الاقتصاد العالمى" [٢] ، نجد محاولة لقياس التحول الهيكلى اعتمادا على "مؤشر عدم التماثل" Dissimilarity index – وتتراوح قمة المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح ، ويقيس مدى اختلاف توزيع (a) عن نقطة مقارنة مختارة benchmark تعبرعنها (b) ويتخذ المؤشر الصيغة التالية :

$$D = 1/2 \sum_{i=1}^{n} ai - bi$$

حيث تمثل ai و bi نصيب القطاع i فى كل من التوزيعين a و b ، ويستخدم المؤشر D كمقياس بسيط للتغير الهيكلى الذى يجرى للاقتصاد عبر الزمن ، عن طريق المقارنة بين قيمة توزيع معين فى لحظة القياس وقيمته فى وقت سابق .

وقد قدمت ورقة العمل المذكورة نتائج تطبيق المؤشر على توزيع القيمة المضافة للقطاع التحويلى فى بلدان مختارة عبر أربعة مراحل مختلفة؛ وفيما يتعلق بمصر فإن القيمة المضافة التحويلية حققت قيمة للمؤشر قدرها ٢٦,٦ خلال فترة ١٩٧٠-٨٠ ثم انخفضت

---

١) Ibid, PP. ٦-٨ .
٢) Ibid, PP. ٣٧-٣٩ .

إلى ٢٠ خلال فترة ١٩٨٠-٩٠ وجرى لها المزيد من الهبوط إلى ١٤,٣ فى الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ وإن زادت إلى ١٩,٧% خلال ٢٠٠٠-٢٠٠٦ .

ويتجلى التباطؤ فى وتيرة التغير للوزن النسبى للصناعة التحويلية - كمحور لعملية التنمية وخاصة فى مرحلة الانتقال كما أشرنا - من البيانات المأخوذة من مصادر محلية ودولية على السواء . إذ تشير البيانات المستقاه من (وزارة التخطيط) المصرية حول الهيكل القطاعى للناتج المحلى الاجمالى إلى أن الوزن النسبى للصناعة التحويلية لم يتجاوز ١٢,٧% فى عام ١٩٨١-٨٢ ، وخلال ربع قرن تقريبا لم يصل ذلك الوزن النسبى إلى أكثر من ١٧,٢% (فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧) [١] ثم انخفض إلى ١٦,٨% فى عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ [٢].

ووفقا لبعض المعطيات البحثية فإن النسبة الأخيرة ظلت تراوح بصفة مستمرة تقريبا خلال النقاط الزمنية المختلفة لمدة عقدين (١٩٧٥-١٩٩٥) وزادت بأقل من نقطتين مئويتين عام ٢٠٠٠ (١٩,٣٥%) لتنخفض مرة أخرى إلى ١٨,٩٣ فى عام ٢٠٠٠ [٣] ، أما طبقا لبيانات منظمة التجارة العالمية فإن النصيب النسبى للصناعة (الصناعة التحويلية بالمعنى المحدد + التعدين) مع استبعاد البترول ومنتجاته - قد انخفض من ١٩,٥% فى عام ١٩٩٨/٩٩ إلى ١٨,٤% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ [٤] .

وعلى سبيل الإيضاح حول ما جرى خلال الثلاثين أو الأربعين عاما الأخيرة ، ولبيان التباطؤ المقارن لوتيرة التحول الهيكلى للاقتصاد المصرى ، من منظور الوزن النسبى للصناعة التحويلية ، نشير إلى ما ذكرته أبحاث معهد التخطيط القومى فى وقت سابق [٥] حول النصيب النسبى لقطاع (الصناعة والتعدين) فى ظل الدفعة التنموية الكبرى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وذلك خلال العشرين سنة الممتدة من عام ٥٦/٥٥ إلى ١٩٦٥/١٩٦٤ (وحيث لم يكن البترول يمثل شيئاً مذكوراً فى هيكل الناتج المحلى الاجمالى) - بتكلفة عوامل الانتاج الثابتة/بأسعار ١٩٦٤/٦٥ ، من أن هذا النصيب قد ارتفع من ١٣,٤% عام ١٩٥٥/٥٦ إلى ٢٠,١% عام ٦١/٦٠ - بفعل تنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة، البادىء عام ١٩٥٧

---

[١]) أنظر : بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٢٠) ، معهد التخطيط القومى ، مارس ٢٠١٠ ، الفصل الثانى ، جدول رقم ١ و ١٣ .

[٢]) وزارة التنمية الاقتصادية www.map.gov.eg ، نقلا عن : كريمة محمد الصغير ، مبحث تمهيدى عن وضع الاقتصاد الكلى ، ورقة خلفية غير منشورة ، ٢٠١١ ، ص ٢ ، شكل ٢ .

[٣]) بعض الاختلالات الهيكلية....، مرجع سابق ، الفصل الثانى ، جدول ٤ ، ص ١٨ .

[٤]) منظمة التجارة العالمية ، جهاز مراجعة السياسات التجارية ، تقرير المراجعة الثالثة للسياسة التجارية لمصر ، جدول ١ ، ص ١٨.

[٥]) معهد التخطيط القومى ، الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى ، الجزء الأول ، تطور دور الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ٢٠١ ، أبريل ١٩٨٢ ، جدول ١ - ص ٣ .

والمندمج فى الخطة الخمسية الأولى (٦٠/٦١-٦٤/٦٥) - وارتفع إلى ٢١,٦% عام ١٩٦٤/٦٥ العام الأخير من الخطة .. وهو ما يعنى تحقيق زيادة بنسبة تتجاوز ٥٠% خلال السنوات العشر المشار إليها ، بمعدل نمو وسطى يفوق ٥% سنوياً .

وفى ضوء هذه المقارنة وما سبقها يمكن القول أن الاقتصاد المصرى شهد خلال العقود الزمنية الأخيرة ما يمكن وصفه بـ "التقهقر الهيكلى" . ليس غريباً إذن ، فى ظل هذا "التقهقر الهيكلى" للاقتصاد المصرى أن يتراجع مركز مصر على سلّم التنافسية العالمية ، وفق المعايير الدولية السائدة ، وخاصة لدى "المنتدى الاقتصادى العالمى" WEF والمعروف بمنتدى دافوس .

ونجد فى التقارير السنوية لـ (المجلس الوطنى المصرى للتنافسية) تفصيل للتراجع المذكور، ومنها مثلا التقرير السادس لعام ٢٠٠٩ حيث يذكر مايلى :

- شهد مركز مصر تراجعاً بين الدول المشاركة فى مؤشر التنافسية العالمية الذى يصدره المنتدى الاقتصادى العالمي من المرتبة ٧٧ من بين ١٣١ دولة فى العام السابق – ٢٠٠٨- إلى المرتبة ٨١ من بين ١٣٤ دولة فى العام ٢٠٠٩ ...) [١] .
- تراجعت مرتبة مصر وفقا للمؤشرات الفرعية الثلاثة لمؤشر التنافسية لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، مقارنة بالعام السابق . فقد انخفض ترتيب مصر أربعة مراكز وفقا لركيزة "المتطلبات الأساسية للنمو" Basic Requirements (والتى تضم المؤشرات الفرعية الخاصة بكل من : المؤسسات ، البنية الأساسية ، الاستقرار الاقتصادى ، الصحة والتعليم الأولى) – وتراجعت ثلاثة مراكز وفقا لركيزة "معززات الكفاءة" Innovation Enhancers (والتى تضم المؤشرات الفرعية الخاصة بكل من : التعليم الثانوي والعالى ، وكفاءة أسواق السلع ، وكفاءة سوق العمل ، وتطور سوق المال ، والجاهزية التكنولوجية ، وحجم السوق) – أما بالنسبة للركيزة الثالثة للتنافسية – ركيزة الابتكار والتطوير (والتى تضم المؤشرين الخاصين بالابتكار وتعقد المؤسسات Sophistication) فقد تراجعت مصر أحد عشر مركزاً) [٢] .

ومما له دلالة مهمة هنا ، ثبات موقع الاقتصاد المصرى فى مركز متأخر أو متقهقر على مدارج التنافسية العالمية ، وفق مؤشر "دافوس" ، حيث يفيد "تقرير التنافسية العالمية" لعام ٢٠١٠/٢٠١١ إلى استمرار وقوف مصر عند المرتبة رقم ٨١ من بين ١٣٩ بلداً شملها

---

[١]) المجلس الوطنى المصرى للتنافسية ، التقرير السنوى للتنافسية المصرية ، ما بعد الأزمة المالية : التنافسية والقيمة المستدامة ، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٩ ، ص ٤١ .

[٢]) المرجع السابق ، ص ٤٤ .

التقرير المذكور (مع ملاحظة زيادة عدد البلدان المشمولة فى التقرير عما كان عليه الحال فى التقارير السابقة) ، مع وصول نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الاجمالى فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٦,٦% ، ومعدل للتضخم مقدر بنحو ١٦,٢% مقارنا بـ ١١,٧% كمتوسط لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ونسبة للدين العام الى الناتج المحلى الاجمالى ٨٠% [١] .

٢-٣-١-١ انعكاس الخلل الهيكلى للناتج على التجارة

لقد انعكس الخلل والتقهقر الهيكلى للناتج المحلى الاجمالى، من وجهة نظر الصناعة التحويلية ، على التجارة الخارجية السلعية المصرية ، تصديراً واستيراداً ، ولكنه ليس انعكاساً مباشراً . فانخفاض الوزن النسبى للصناعة التحويلية فى هيكل الناتج لم يتبعه تلقائياً انخفاض الوزن النسبى للمنتجات المصنعة فى هيكل الصادرات السلعية الكلية ، بل نجد على العكس أن هذه المنتجات المصنعة تمثل أهمية نسبية مرتفعة عبر الزمن . وفى سلسلة زمنية أوردتها " منظمة التجارة العالمية" عن مصر ، ممتدة لنحو عشر سنوات (١٩٩٥-٢٠٠٣) وجدنا أن حصة المنتجات المصنعة قد بلغت ٤٠,٣% من اجمالى الصادرات السلعية عام ١٩٩٥ – وهى أعلى قيمة مسجلة خلال الفترة ، وإن انخفضت بشكل مضطرد تقريبا لتصل إلى ٣٠,٥% عام ٢٠٠٣ [٢] . وهكذا وبرغم نقص نسبى ١٠% خلال الفترة المشار إليها فإن نصيب المصنوعات من الصادرات ظل مرتفعا نسبيا ، بالمقارنة مع نصف تلك النسبة تقريبا لحصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلى الاجمالى.

ولعل ارتفاع الأهمية النسبية للمصنوعات من تجارة التصدير يمكن إرجاعه إلى ضيق قاعدة الناتج المحلى الموجه للتصدير فى القطاعات غير الصناعة التحويلية (عدا البترول والغاز) ، أو انخفاض المرونة التصديرية للناتج من القطاعين الزراعى والخدمى . ويساعد على ارتفاع الأهمية النسبية للمصنوعات من الصادرات الكلية ، امتلاك الاقتصاد المصرى لميزة نسبية – ظاهرة – فى بعض الفروع الصناعية ، بعضها تقليدى كالمنسوجات والملابس وبعضها مستحدث كالحديد والأسمنت ، كما سيرد فيما يعد . أما من حيث الاستيراد ، فإن النصيب النسبى للواردات من المنتجات المصنعة من اجمالى الواردات السلعية كان يمثل ذروة عالية فى بداية فترة المقدمة (عام ١٩٩٥) حيث بلغ ٦٠,٦%، وظل ينخفض بشكل مضطرد ولكنه لم يقل عن ٤٨,٤% عام ٢٠٠٣ أى حوالى النصف من الواردات

---

[١]) World Economic Forum, Global Competitiveness Report ٢٠١٠-٢٠١١, PP. ٥-٣٩ .

[٢]) منظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق ، الجدول أ – ١/١ ، ص ١٣٥ .

السلعية [1]. وربما يكون التفسير هنا أكثر بساطة منه فى حالة الصادرات ، فزيادة الأهمية النسبية لواردات المنتجات المصنعة يعود بصفة مباشرة إلى حد بعيد إلى انخفاض الأهمية النسبية للقطاع التحويلى فى الناتج المحلى ، فما لا يجرى إنتاجه لسد الاحتياجات المحلية يتم استيراده ، وخاصة من فرعىْ السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية . وكما أحالنا سلوك الصادرات الصناعية عموماً إلى البدء فى تقصىّ الهيكل التفصيلى لفروع السلع المصنعة المصدرة، فكذلك يحيلنا سلوك الواردات أيضا إلى البدء فى تقصىّ هيكل المصنوعات المستوردة. وينقلنا هذا إلى المبحث التالى .

٣-٤ اختلال الهيكل التفصيلى للإنتاج والتجارة فى منتجات الصناعة التحويلية (نظرة مقارنة)

٣-٤-١ تجربة التحول الهيكل التصنيعى المبكرة فى مصر (١٩٥٧/١٩٦٥)

فنحاول توضيح الفكرة التى تسعى إلى البرهنة عليها بطريقة المقارنة التاريخية . إن عملية "**التحول الهيكلى**" – من منظور عملية "**التصنيع**" – تمت عبر أربع تجارب تاريخية مختلفة، من حيث الأسلوب. **التجربة الأولى** هى تجربة الدول الرائدة فى عملية التصنيع فى العالم ، وأهمها بريطانيا وفرنسا ثم الولايات المتحدة الأمريكية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وقد تمت عن طريق اتباع آلية السوق إلى بعيد ، وبواسطة "المشروع الخاص" ، دون أن تستبعد الدور الحارس والحامى ، هجوماً ودفاعاً ، فى النطاقين الداخلى والخارجى لتأمين متطلبات عملية التحول والتصنيع من الأسواق والمواد الأولية ، أما **التجربة الثانية** فهى تجربة الدول القادمة، متأخرة زمنياً، إلى عملية التصنيع ، وأهمها ألمانيا وكذلك إيطاليا فى القرن التاسع عشر ، ثم اليابان – مع فارق زمنى – فى أواخر القرن التاسع عشر وما بعد الحرب العالمية الثانية فى القرن العشرين ، واعتمدت التجربة على دور تدخلى نشط للدولة ، بدءً من بسمارك فى ألمانيا ، و "الميجى" فى اليابان ، وقد يطلق عليها البعض مثل (بارنجتون مور) مسمى "التحديث المحافظ" ، **والتجربة الثالثة** هى التجربة السوفيتية إثر ثورة أكتوبر ١٩١٧ ، وقد تمت عملية التحول الهيكلى والتصنيع بواسطة الدولة ذاتها ، وبصفة مباشرة ، عن طريق المشروعات المملوكة ملكية عامة بصيغها المتعددة : ملكية الدولة والملكية الجماعية والتعاونيات، وكذلك فعلت الصين الشعبية – عموماً – بعد ثورتها الاشتراكية عام ١٩٤٩ ، **والتجربة الرابعة** هى تلك الخاصة بالدول النامية فى حقبة الخمسينات والستينات وشطر من السبعينات فى القرن المنصرم فى

---

[1]) المرجع السابق ، جدول (أ) ٢/١ ، ص ١٣٦ .

أفريقيا وآسيا وكذا فى أمريكا اللاتينية خلال مراحل متفاوتة من القرن العشرين . ونشير هنا بصفة خاصة إلى مصر والهند وإلى الأرجنتين .. وقامت التجربة على دعامتين : التخطيط القومى فى صورته الأولية كبرنامج استثمارى ، والقطاع العام الوليد . وجوهر التجربة هو التصنيع عن طريق (احلال الواردات).

وبالعودة إلى التجربة المصرية خلال فترة (١٩٥٧-١٩٦٧) نحيل إلى بعض معالم تجربة التحول الهيكلى والتصنيع ، كما سجلتها أبحاث معهد التخطيط القومى ، وخاصة بحث (الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى) الذى أجرى عام ١٩٨١ وصدر فى ابريل ١٩٨٢ ضمن سلسلة "قضايا التخطيط والتنمية" [١] .

وجريا على سُنّة أبحاث التحول الهيكلى من منظور الصناعة التحويلية فى الفكر الاقتصادى التنموى حينئذ، قام باحثو المعهد بتقسيم القطاع الصناعى إلى ثلاثة فروع : الصناعات الاستهلاكية ، والصناعات الوسيطة ، والصناعات الرأسمالية (صناعات السلع الرأسمالية) بالتطبيق على برنامج السنوات الخمس للصناعة والذى أدمج فى الخطة الخمسية الأولى باعتباره "البرنامج الصناعى الأول" (٦٢/١٩٥٧). ولنبدأ باستثمارات البرنامج ، حيث بلغت قيمة الاستثمارات المحققة خلال الفترة الممتدة من نوفمبر ١٩٥٧ حتى يونيو ١٩٦٠ لإجمالى الصناعة التحويلية ١٢٤ مليون جنيه ، منها ٤٢,١ مليون جنيه تم توجيهها للصناعات الاستهلاكية بنسبة ٣٤% من الاجمالى : (من بينها ٣٣,٢ مليون جنيه لصناعة الغزل والنسيج ، بنسبة ٢٦,٨% من اجمالى استثمارات البرنامج) . وتم توجيه ٧٢,٧ مليون جنيه للصناعات الوسيطة (بنسبة ٥٨,٦% من الاجمالى) ، وأهمها : المطاط الصناعى (الكاوتشوك) الذى وجهت إليه ٤٠,٤ مليون جنيه بنسبة ٣٢,٦% ، والمنتجات المعدنية الأساسية (وأهمها فيما يبدو : صناعة الحديد والصلب) حيث وجهت إليها ٣٠,٧ مليون جنيه بنسبة ٢٤,٨% من الاجمالى ، وهو ما يعنى صب ربع استثمارات البرنامج الصناعى لهذا الفرع المهم من "الصناعة الثقيلة" .. بعد أن تم صب الربع أيضا لأهم صناعة تقليدية وذات ميزة نسبية أصيلة تاريخياً فى مصر، وهى "الغزل والنسيج" .

أما صناعات السلع الرأسمالية capital goods industries فقد أخذت ٩,٢ مليون جنيه بنسبة ٧,٤% من الاجمالى ، ووجه المبلغ بأكمله إلى القطاع الفرعى للمعدات والآلات الكهربائية (وهى فيما يبدو : صناعة تجميع السلع المعمّرة ذات الاستخدام لنسب متفاوتة من المكون المحلى : الأجزاء وقطع الغيار) .

---

[١]) معهد التخطيط القومى ، الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى ، مرجع سابق ، جدول رقم (٤) ، ص ٢٣ .

ويمضى البحث المشار إليه لمعهد التخطيط القومى – بصدد توزيع الاستثمارات على الصناعات التحويلية خلال الفترة من ٦١/١٩٦٠ إلى ٧٥/١٩٧٤ – قائلاً : (اتبعت الدولة سياسة استثمارية فى قطاع الصناعة التحويلية تهدف إلى زيادة الأهمية النسبية للصناعات الإنتاجية – بشقيها : الصناعات الوسيطة والصناعات الرأسمالية ، وفى ذات الوقت لم تهمل الدولة تخصيص استثمارات مناسبة لقطاع الصناعات الاستهلاكية) [١]

ويتضح من بيانات البحث – خلال فترة الخطة الخمسية الأولى ٦١/١٩٦٠ – ٦٥/١٩٦٤ حول " التغير الهيكلى للاستثمارات المنفذة فى فروع الصناعات التحويلية " ، أن الصناعات الاستهلاكية قد نالت ٣٧,٧ تقريبا، وأهمها مجموعتان : مجموعة "الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والأحذية" والتى أخذت ١٨,٩% تقريبا من اجمالى الاستثمارات الصناعية التحويلية فى الخطة ، ومجموعة "الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ" بنسبة ١٤% تقريبا .

.. أما الصناعات الإنتاجية فقد استولت على ٦٢,٣% من الاستثمارات المنفذة ، منها ٤٨،٣% تقريبا للصناعات الوسيطة، وأهمها مجموعة "المنتجات المعدنية الأساسية" بنسبة ٢٢,٧% ، والصناعات الكيماوية (١٦,٣%) . أما صناعات السلع الرأسمالية فقد أخذت ١٤% من اجمالى الاستثمارات ، تقاسمتها بالتقريب مجموعتان : أولاها "صناعة وإصلاح الماكينات الكهربائية وغير الكهربائية" بنسبة ٧,٦% ، و "صناعة وسائل النقل" بنسبة ٦,٤% (.. ولنتذكر هنا إنشاء شركة النصر لصناعة السيارات خلال فترة الخطة ، بالتعاون مع شركة "فيات" الإيطالية) [٢] .

ونلاحظ هنا أن التحول الهيكلى والتصنيع المبرمج من قبل الدولة ، اعتماداً فى جانب رئيسى منه على الشركات المؤممة حديثا أو المنشأة ابتداء فى إطار "القطاع العام"، تضمن إقامة المشروعات الصناعية، وخاصة فى فروع "الصناعة الثقيلة"، بافتراض طول "فترة التفريخ" وبالتالى طول "فترة الانتظار" قبل تحقيق عائد اقتصادى على الاستثمار . ومن هنا ، تشير البيانات إلى أن نصيب الصناعات الإنتاجية بشقيها ، من الدخل المحقق فى الصناعة التحويلية منخفض نسبيا ، بالمقارنة مع حصتها من الاستثمارات المنفذة ، فقد بلغ ذلك النصيب من الدخل ٣٢% تقريبا مقابل حوالى ٦٨% للصناعات الاستهلاكية .. ويدل ذلك على أهمية قيام الدولة بالمشروعات ذات الربحية المخفضة وفترة الانتظار الطويلة ، مما لا يستطيع القيام به القطاع الخاص بسهولة .

---

[١]) المرجع السابق ، جدول رقم ٧ ، ص ٢٩ .
[٢]) نفس المرجع ، جدول ١٠ ، ص ٣٦ .

٢-٤-٣ الإنتاج الصناعى والتجارة فى التجربة المصرية المبكرة

تبنّت مصر فى تجربتها التنموية المخططة خلال النصف الثانى من الخمسينات والنصف الأول من الستينات ، نموذجاً محدداً للتصنيع هو "نموذج احلال الواردات" ، أى التوجه نحو انتاج السلع الذى كان يجرى استيرادها سابقا ، لسد حاجة العرض المحلى ، استفادة من توفر السوق ، واستغناءً عن تلمس الأسواق الخارجية فى ظرف دولى مضطرب . وأهم ميزة لإحلال الواردات هى اكتساب الخبرة الوطنية فى مجال الممارسة الانتاجية التصنيعية، سعياً إلى "الاعتماد على الذات" كذراع طويلة للاستقلال الاقتصادى المساند للاستقلال السياسى الوليد فى عصر "حركة التحرر الوطنى". ولكن لإحلال الواردات عيبان أساسيان :

أولهما : الجنوح نحو التركيز على الصناعة التحويلية والإهمال النسبى للزراعة بما فيها الزراعة الغذائية. **وثانيهما**: تزايد استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية لسد حاجة الانتاج المحلى من الصناعات الاستهلاكية التى يركز عليها "احلال الواردات" فى مرحلته الأولى ، بما فيها "السلع المعمرة" ، مع ما يرتبط به ذلك من تبنّى سعر صرف مغالى فيه للعملة الوطنية ، لخفض تكلفة الاستيراد لكل من الأغذية والسلع الاستثمارية : الوسيطة والرأسمالية .

ولذا ينصح خبراء التنمية بأن احلال الواردات فى صناعات السلع الاستهلاكية ينبغى أن يكون مرحليا فقط ، وأن يتبعه الإحلال فى صناعات سلع الانتاج ، سعيا إلى التعميق الصناعى والتكنولوجى ، وترسيخ الاستقلالية الاقتصادية النسبية إزاء العالم الخارجى .

ولما كانت مصر ، وهى فى أوجه انطلاقتها التنموية مع انتصاف عقد الستينات ، عاجلتها ضربة عدوان ١٩٦٧ فأوقفت أو عطلت الانطلاقة المذكورة، فإنها بالتالى لم تحقق الانتقال من المرحلة الأولى لإحلال الواردات الى المرحلة الثانية كما يقتضى منطق التدرج فى التعميق الصناعى .

ولذلك ، تشير البيانات الى أمرين متقابلين :

(١) ارتفاع الميل للاستيراد فى فترة التصنيع المذكورة ، فى مجال السلع الاستثمارية .. وهذا أمر أشرنا إليه فى سياق عيوب احلال الواردات .

(٢) إن تزايد الاستيراد، برغم تكلفة النقدية المرتفعة، يؤدى إلى عائد اقتصادى كلى واجتماعى، يتمثل فى دفع عملية التحول الهيكلى – التصنيعى على طريق الاعتماد النسبى على الذات .

وبعبارة أخرى، إن الاستيراد الذى لم يفترض فيه "حفز الصادرات" أصلا بحكم الاستراتيجية التنموية المتبعة لاحلال الواردات ، فإنه يمكن أن يساعد على حفز الاستراتيجية القائمة على (إشباع الحاجات المحلية) وعلى (التوجه النسبى نحو الداخل) Relative in-ward orientation .

وتأكيداً **للأمر الأول** ، فإن واردات السلع الوسيطة والرأسمالية كانت تمثل ٨١% من اجمالى الواردات المصرية عام ١٩٦٩/٧٠ بقيمة تبلغ نحو ٢٦٠,٤ مليون جنيه ، مقابل نسبة ١٩% للواردات الاستهلاكية، وبقيمة مقدرة بنحو ٦٤,٤ مليون جنيه .. وكان ذلك تأكيداً لحقيقة ارتفاع مرونة سلع الاستثمار المستوردة مقدرة بنحو ٢,٨ مقابل ١,٣ للسلع الاستهلاكية [١] ، **أما الأمر الثانى** فتأكيده سبقت البرهنة عليه من خلال ارتفاع وتيرة التحول الهيكلى – التصنيعى فى سياق التنمية المخططة للاقتصاد المصرى فى تجربته الرائدة عقب ثورة ٢٣ يوليو، خلال النصف الثانى من الخمسينات والنصف الأول من الستينات .

وفى ضوء هذه التجربة ، نستعرض ونحاول تقييم التجربة الاقتصادية المصرية في المرحلة السابقة على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

٣-٤-٣ هياكل الإنتاج الصناعي والتجاري في التجربة الاقتصادية المصرية الأخيرة

لعله من الصعوبة بمكان أن تعثر علي استراتيجية متكاملة للصناعة والتجارة في مصر خلال الفترة السابقة على ثورة ٢٥ يناير علي غرار تلك الاستراتيجيات التى صاغتها وطبقتها بعض دول شرق وجنوب شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وماليزيا ، ودع عنك اليابان وعدداً من دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل .. ففي تلك الدول توفرت تصورات محددة للمستقبل ، تساندها خطط مرحلية ، وحزم سياسات وإجراءات، ومنظومات للحوافز الإيجابية والسلبية، بالإضافة الى مؤسسات للتفكير ولصنع السياسات واتخاذ القرارات، وأجهزة تنفيذية مثل وزارة التجارة الدولية والصناعة (ميتي) MITI في اليابان .

ولقد كان استقر في يقين المسئولين عن إدارة الاقتصاد المصرى حينئذ، فيما يبدو، أن الاقتصاد كفيل بتسيير ذاته آلياً ، سيراً على مقولة آدم سميث حول (اليد الخفية) انطلاقاً من المفعول التلقائي لقوى السوق ونشاط المشروع الخاص في اطار من الحركة (الحرة)

---

[١]) المرجع نفسه ، الجدول رقم ٢١ و ٢٢ ، ص ٥٧، ٥٩ .

للمنتجات وعوامل الإنتاج والسيولة النقدية ورؤوس الأموال ، عبر الحدود ، من وإلى البلاد.

وربما يمكن العثور على اطار مرجعي للسياسات الاقتصادية المصرية في (حزم الأفكار) التى تتبناها طواقم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، ومركز البحث والتفكير المرتبطة بهما سواء داخل مصر أو خارجها ، ووكالات المعونة للدول الكبرى، انطلاقاً من الصيغة المعدلة لما يسمي (توافق واشنطن) Washington Consensus وما تدل عليه من " إيمان" بأصولية السوق " أو ما يطلق عليه " النظرية الإرثوذكسية " التى نحت منحى "الليبرالية الجديدة " Neo-Liberalism .

وقد أجريت تعديلات حقاً على مذهب " الليبراليين الجدد" بعد الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ في الولايات المتحدة بالذات – وليس في أوربا على كل حال- من خلال تدخل الدولة بالحزم التحفيزية للإنعاش الاقتصادي وتوسيع هامش التوظيف، وصولاً الى ما يسمي حالياً بسياسية التيسير الكمي Quantitative easing – بينما سارت أوروبا على خطي (الليبرالية الجديدة – القديمة) من خلال ما يسمي بسياسة (التقشف) والتى يقع عبئها الأساسي على العاملين في القطاعين الحكومي والخاص، من خلال تقليص العمالة ورفع معدلات الضريبة عليهم وخفض الإعانات.

ورغم التعديلات المشار اليها في أمريكا، فقد بقيت الليبرالية الجديدة بمثابة المذهب الضمني المسيطر على عملية صنع السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة،و تربعت على العرش رويداً رويداً ، اعتباراً من منتصف السبعينات للقرن المنصرم حتى الآن ، على أنقاض مذهب " التدخل " الكينزى وسياسة " دولة الرفاهة " اللذين احتلا مقدمة المسرح في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان طوال ثلاثة عقود تقريباً (١٩٤٥-١٩٧٥) .

وإن " كلمة السر " المفتاحية لليبرالية الجديدة هي (الحرية) ، حرية المشروع الخاص في النشاط المحلى، وفي الحركة عبر الحدود ، دون قيود إلا في أضيق نطاق ممكن وللضرورات التى تتيح المحظورات .

وفي مجال الربط بين التجارة الخارجية والصناعة المحلية بالذات ، نحت الليبرالية الجديدة نحواً خاصاً ، هو الدعوة الى احتذاء حذو التجربة الشرق – آسيوية في التصنيع القائم على تطوير الصادرات Export-led Industrialization. ولقد كانت هذه قراءة أحادية

للتجربة الآسيوية ، بالنظر الى أن هذه التجربة لم تقم على مجرد " تطوير الصادرات " عن طريق آلية السوق الحرة داخلياً وخارجياً ، وإنما قامت ، كما أشرنا ، على تصور استراتيجي ، تسانده دعائم متعددة ، وفى ظروف دولية مواتية في اطار مرحلة الحرب الباردة بالذات، بالإضافة الي العمل علي انتهاج سياسة صناعية متكاملة تمزج بين تطوير الصادرات والإحلال الانتقائي المتدرج للواردات. وبرغم طابع القراءة الأحادية للتجربة الآسيوية ، أو " المعجزة " مما كشفت عنه وقائع الأزمة الآسيوية ١٩٩٦-١٩٩٧ وما بعدها ، فقد مضت طواقم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومراكز البحث والتفكير المرتبطة بهما ، ووكالات المعونة ، تروج للتنمية المرتبطة بالصادرات ، وبالدعوة الى تحرير التجارة الخارجية للدول المصدرة تحريراً كليا. وقد استندت هذه الدعوة نظرياً الى أن تحرير الاستيراد يفضي الى تعزيز المنافسة ورفع الكفاءة المحلية بالإضافة الى سد احتياجات الصناعة الداخلية للمدخلات الوسيطة والرأسمالية ، فضلاً عن الاحتكاك الايجابي بالأسواق الخارجية الكبيرة والتغلغل المتزايد فيها بواسطة الصادرات وبما يمكن ان يؤدى اليه كل ذلك من رفع معدلات النمو الاقتصادى والتوظف وزيادة فرص كسب الدخول ومن ثم خفض الفقر وتحسين مستويات التنمية البشرية [١] .

تلك محاولة لإعادة بناء تصور نظري معين لاستراتيجية مفترضة للتجارة والصناعة في مصر استنادا الى ما يجرى تداوله من أفكار في الداخل والخارج حول الموضوع. ومع ذلك فإن الحكومات السابقة على ثورة ٢٥ يناير لم تعدم محاولات لصياغة سياسات متفرقة، موجهة الى قضايا جزئية، مثل دعوة الوزير المختص بالتجارة والصناعة الى ما يسمي (خطة مضاعفة الصادرات) على مدى خمس سنوات بين عامى ٢٠٠٩ و ٢٠١٣ [٢] .. هذا بالإضافة الى ما يمكن استنتاجه من جداول التعريفة الجمركية وتعديلاتها ، ومن بعض السياسات الفرعية المشتقة في حالات بعينها مثل صناعة تجميع السيارات محلياً [٣].. ولكن ، إن لم تكن للتجربة الاقتصادية المصرية في التجارة والصناعة استراتيجية ما ، قبل ٢٥يناير من ناحية البناء النظري المصرح به، فهل امتلكت" استراتيجية ضمنية " Implicit Strategy ؟

---

[١]) أنظر : أ. صلاح العمروسي :
- خطة رشيد لمضاعفة الصادرات
- الفشل التصديرى لحكومة نظيف
مقالان غير منشورين .

[٢]) أنظر : منظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق ، ص١١٠ وص ٩٦-١١٣.

[٣]) وانظر : الغرفة التجارية الامريكية بمصر ، تأثير الازمة الاقتصادية على التجارة والاستثمارات الخارجية والتشغيل في مصر (إعداد أرني كلو) ، فبراير ٢٠١٠ ، ص ص ٧٨-٤٢ .

من الناحية المبدئية ، يمكن الإجابة بالنفي على هذا السؤال ، فاستراتيجية التجارة ، إن وجدت ، لابد أن ترتبط باستراتيجية للصناعة. فهل يمكن استقراء استراتيجية ضمنية من واقع " التنفيذ " الصناعي خلال الفترات السابقة على ثورة ٢٥ يناير، وخاصة خلال تلك الفترة الأخيرة التي ارتفعت فيها نبرة الحديث عن النمو الاقتصادي وتطوير الصادرات (٢٠٠٤-٢٠١٠) ..؟

يواجهنا في الإجابة علي هذا السؤال واقع غياب وحضور.. فأما الغياب فهو غياب مشروع وطني كانت جرت الدعوة إليه بصورة مكثفة من قبل معهد التخطيط القومي ومؤسسات بحثية مصرية عديدة وباحثين مستقلين، وخاصة منذ منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات – ذلك هو مشروع " تصنيع الآلات والمعدات الإنتاجية " والذي كان يفترض أن يتم بالتعاون بين الهيئة العامة للتصنيع (هيئة التنمية الصناعية فيما بعد) وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، والهيئة القومية للإنتاج الحربي، والهيئة العربية للتصنيع (العسكري) ... بل و(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار) بمجلس الوزراء ، في وقت ما ، أيضا ...

ولقد كان يفترض أن يوفر هذا المشروع عمقاً هيكلياً لعملية التصنيع المصرية ، من خلال بناء صناعة للسلع الوسيطة والرأسمالية ، استناداً الى حصر إحصائي دقيق للإمكانيات الانتاجية المتوفرة لدى الجهات المصرية ذات الصلة ، ابتداء من منجزات البحث العلمي والتكنولوجى ، الى صناعة الآلات والمعدات والأجزاء وآلات الورش لدى مصانع القطاع العام ذات الصلة حينئذ، مثل شركة المراجل التجارية و شركة السكر المصرية وشركة النصر لصناعة السيارات وشركة (سيماف) ، ومصانع وشركات الهيئة القومية للإنتاج الحربي وخاصة مصنع ١٠٠ الحربي وشركة بنها للصناعات الالكترونية ومصنع أبي زعبل للكيماويات .. وغيرها كثير .

هذا هو جانب " الغياب " ، أما " الحضور " فيخص سجل العمل الصناعي في مصر، كما يدونه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في (النشرة السنوية للانتاج الصناعي السلعي – القطاع العام / الأعمال العام والقطاع الخاص) .. ونرى في هذا الحضور – مبدئياً – حركة تلقائية بغير توجيه نحو أية عملية مبرمجة مفترضة للتحول الهيكلي التصنيعي التنموى.

وفيما يلي نقدم عرضاً موجزاً للهيكل الصناعي استناداً الى نشرة عام ٢٠٠٨ والصادرة في فبراير ٢٠١٠ .

٣-٤-٤ إحصاء الإنتاج الصناعي وهيكل الصناعة التحويلية [١]

تضمنت نشرة ٢٠٠٨ للإنتاج الصناعي السلعي بياناً بالتوزيع النسبي لقيمة الإنتاج للقطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام عن عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وللقطاع الخاص عن عام ٢٠٠٨[٢] .

وسوف نشير هنا الى الحصص النسبية(%) للفروع الصناعية، مع الأخذ في الاعتبار أن البيان المذكور أدخل الصناعة الاستخراجية ضمن المجموع الكلي (١٠٠) حيث استحوذت فئة (ركازات ومعادن) على نسبة ٢٨,٣% شاملة للخامات والمعادن المستخرجة في الإقليم المصرى، بما في ذلك البترول والغاز والحديد والفوسفات والمحاجر وملح الطعام .

أما المجموعات الفرعية للصناعة التحويلية ذات الحصص النسبية الكبرى فهي كما يلي ، مرتبة تنازلياً :

١- منتجات فرن الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووى (٢١,١٦%). وأهم هذه المنتجات : فحم الكوك ، والكيروسين ، والسولار، والبنزين، وغاز البوتاجاز والزيوت المعدنية .

٢- المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات عدا معدات النقل (١٨,٢٩%) وأهم منتجات هذه المجموعة : منتجات الحديد والصلب ، والألومنيوم ، والنحاس والذهب ... والمراجل البخارية والآلات الصناعية ، ومحركات الديزل وأجزاؤها ، والمضخات والطلمبات والصمامات ، وآلات الورش ، والأجهزة المنزلية ، الكهربائية وغير الكهربائية ، وصناعة الأدوات الكهربائية والأجهزة الطبية .

٣- المواد الغذائية (٨,٣٥%) .

٤- المواد الكيميائية الأساسية ومنتجات كيميائية أخرى وألياف صناعية (٧,٤٦%) ، واهم ما تشتمل عليه هذه المجموعة : الأسمدة الفوسفاتية والأزوتية والمبيدات الزراعية والمنزلية ، والمنظفات ، والكيماويات الدوائية والعطور ، وبويات الصباغة.

٥- الزجاج والمنتجات الزجاجية والمنتجات غير الفلزية الأخرى (٤,٤٣%)؛ وأهم منتجات هذه المجموعة : الأسمنت والسيراميك والبلاط ومنتجات الرخام والألياف الزجاجية .

---

[١]) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للانتاج الصناعي السلعي ، القطاع العام / الاعمال العام والقطاع الخاص لعام ٢٠٠٨ ، إصدار فبراير / ٢٠١٠

[٢]) المرجع السابق ، ص٦

وفي المقابل ، فإن أهم المجموعات الصناعية ذات الأوزان النسبية الدنيا، ما يأتي، مرتبة تنازليا:

١- الغزل والنسيج والملابس الجاهزة (٣,٨٣%)

٢- معدات النقل (٢,١٦%)

٣- المشروبات والتبغ (١,٥٣) .

٤- المطاط ومنتجات اللدائن (البلاستيك) (١,٤٧%) .

ويتضح من الشق الأخير للبيان حول المجموعات الصناعية ذات الأوزان النسبية الدنيا أنها تشتمل على مجموعة صناعية تقليدية ذات ميزة نسبية أصيلة تاريخياً ، أو يفترض أن تكون كذلك ، هي مجموعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، ومجموعة صناعية أخرى حديثة (معدات النقل) لها جذور تعود الي فترة (الخطة الخمسية الأولى) ، ولكن جرى إهمالها بشدة خلال العقود الأخيرة ، أما مجموعة المطاط والبلاستيك ، فإن وزنها ضئيل نسبياً ، برغم ما كان يمكن ان تحقق من قوة ونفاذ سوقي بفضل ارتباطها بأكبر الفروع الصناعية المصرية ، استخراجاً وتحويلاً، وهي صناعة البترول والتكرير النفطي .

... لذلك لا غرابة أن تسد الواردات من المنسوجات والملابس (فراغ) الإنتاج المحلي ، المستحدث بفعل الإهمال المتعمد لمصانع المحلة الكبرى وكفر الدوار والإسكندرية وشبرا الخيمة وغيرها . لحساب " غزو " واردات الملابس الجاهزة ، صينّية المنشأ غالبا .
ولا غرابة كذلك أن ترتفع واردات المركبات ذات المحركات وأجزائها وقطع الغيار ، وكذا واردات السلع الوسيطة وذات الاستخدام النهائي ، من اللدائن .

وأما عن الشق الأول من البيان ، والمتعلق بالفروع الصناعية ذات الأهمية النسبية الكبرى ، فأنه يسفر عما يلي :

- برغم الارتفاع النسبي لنصيب المنتجات النفطية المكررة فإنها لا تسد حاجة الانتاج المحلى، فتشتد الحاجة الى الاستيراد ، كما أنه لا تقوم علاقة ربط قوية Linkage-effect بينها وبين مجموعة المواد الكيمائية التى يظل وزنها النسبي أقل من المفترض، في ضوء توفر متطلبات نموها من المدخلات النفطية .
- إن ارتفاع الأهمية النسبية لمجموعة (المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات عدا معدات النقل) لا ينبغي أن يخفي عنا حقيقة أن السلعة الأهم في هذه المجموعة هي منتجات الحديد والصلب الموجهه للإنشاءات وقطاع السكن، وليس لتصنيع الآلات

والمعدات " في تشكيلتها العريضة ... وهذا مما يفسر الضعف الشديد لصناعة " السلع الرأسمالية " في مصر .

- ان ارتفاع الأهمية النسبية لكل من مجموعة منتجات الحديد والصلب والمنتجات الكيماوية يفسر زيادة الصادرات منهما مع الأخذ في الاعتبار متغيرات متعلقة بإطار السياسات والتشريعات والمؤسسات المؤثرة على المجموعتين .

... وعموماً ، وتأسيساً على الشقين المذكورين للهيكل الصناعي ، فإن ضيق قاعدة التنوع للفروع الصناعية يمثل حقيقة بارزة مفسرة للجمود النسبي للهيكل السلعي للتجارة الخارجية، تصديراً واستيراداً.

ولعل مما يؤكد هذه الحقيقة ، ما ذكرته دراسة سبقت الإشارة إليها ، صادرة عن (اليونيدو) والتى استخدمت مؤشراً لقياس مدى التركز السلعي للصناعة التحويلية خلال فترة ١٩٧٠-٢٠٠٦ ، وهو المؤشر المسمى Finger - Kreinin index وتوصلت - فيما يتعلق بمصر - إلى ارتفاع قيمة المؤشر، دلالة على تزايد التركز فى عدد محدود جدا من السلع المصنعة . فقد زادت قيمة المؤشر زيادة طفيفة من ٢٩,٠ عام ١٩٨٠ إلى ٢٩،٧ فى عام ٢٠٠٠ ثم صعدت صعوداً سريعاً الى ٣٧,١ في عام ٢٠٠٦ ، حيث لاحظت الدراسة تركيز التخصص الصناعي في قطاعات محدودة جداً في مقدمتها : الكيماويات ، والصناعات التعدينية غير المعدنية كالأسمنت [١] .

٣-٤-٤-١ انعكاس هيكل الانتاج الصناعي المصرى على الهيكل السلعي للتجارة الخارجية وعجز الميزان التجارى :

تثير العلاقة بين هيكل الانتاج السلعي الصناعي والهيكل السلعي للتجارة الخارجية أمرين أساسيين :-

١- إن اختلالات الهيكل الصناعي ، ارتفاعاً وانخفاضاً للأهمية النسبية للفروع الصناعية، تؤثر على الهيكل السلعي للتصدير والاستيراد من بين عوامل أخرى inter-alia .

٢- إن ضيق قاعدة هياكل الإنتاج والتجارة المختلة للسلع المصنعة ، تؤدى الى مفاقمة عجز الميزان التجاري ، حيث تشكل السلع المصنعة نسبة مؤثرة من اجمالى المعاملات السلعية ، تصديراً واستيراداً .

---

[١]) Olga Memedovic et.al, op.cit, table ٣, P. ٤١ .

وفيما يلي نتناول هذين الأمرين على التوالي :

أولاً : الاختلال الهيكلي للقطاع الصناعي بين الانتاج والتجارة (حسب بيانات عام ٢٠٠٣)

بلغت نسبة المنتجات المصنعة من اجمالى الصادرات المصرية عام ٢٠٠٣ نحو ٣٠,٥% كما أشرنا سابقاً. وبتفحص الهيكل السلعي التفصيلي للصادرات الصناعية نجد أن منتجات الحديد والصلب تمثل ٦,١%من الإجمالى ونحو ٢٠% من الصادرات الصناعية .

وكما ذكرنا فإن منتجات الحديد والصلب موجهة أساساً للبناء والتشييد إذ تشتمل على (قضبان وأسياخ .. ومنتجات مسطحة مدرفلة من الصلب ..) على حد تعبير تقرير سبق ذكره لمنظمة التجارة العالمية [1]. وتشكل صادرات الأسمنت ٣,١ من الإجمالي ونحو ١٠%من الصادرات المصنعة ، مقابل ٤,٥% للمنسوجات من الاجمالى أو أقل من ١٥% من الصادرات المصنعة لتمثل منتجات الحديد والأسمنت والنسيج حوالي ٤٥% من اجمالى صادرات الصناعية التمويلية .

وتعكس هذه الصادرات ذات الأهمية النسبية المرتفعة، بشكل عام أوزاناً نسبية مقابلة مرتفعة في هيكل الإنتاج الصناعي، والذي هو هيكل مختل أصلاً، لغياب الأهمية المسيطرة لصناعات السلع الإنتاجية، وخاصة منها السلع الرأسمالية،كقطاع فرعي ديناميكي مؤثر في الأجل الطويل.

أما عن واردات السلع المصنعة فإنها تمثل كما رأينا سابقاً ٤٨,٤% من اجمالى الصادرات (قرابة النصف) وهذه النسبة مرتفعة، بما يعكس حساسية الاقتصاد المصرى للصادرات المصنعة من أجل تسيير دولابه الانتاجي في كافة القطاعات، بما فيها القطاع الصناعي نفسه. وفيما يتعلق الهيكل التفصيلي لهذه الواردات [2] فإن واردات الحديد والصلب تعود فتمثل ٣,٨% من اجمالى الواردات وقرابة ٨% من إجمالى الواردات المصنعة .

وتمثل المنتجات الكيماوية (بما فيها الأدوية) ١٢,٢% من اجمالى الواردات أو ٢٥% من اجمالى واردات السلع المصنعة . وتمثل فئة (الآلات ومعدات النقل) ١٩% من الاجمالى أو نحو ٤٠% من اجمالى واردات الصناعة التحويلية، وهى اكبر فئات الواردات الصناعية على الإطلاق.

---

[1]) منظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق ، جدول أ ١/١ لهيكل الصادرات للفترة من عام ١٩٩٥ – حتى ٢٠٠٣ ، ص ١٣٥ .

[2]) المرجع السابق ، جدول أ ٢/١ ، ص ١٣٦ .

وأخيراً يلاحظ أن الواردات من المنسوجات تمثل نحو ٢% من اجمالى الواردات أو أقل من ٤% من واردات المصنوعات .

وتعكس القيم المرتفعة للأهمية النسبية للفروع الصناعية السابقة عدة حقائق:

- ارتفاع الكثافة الاستيرادية للصادرات المصنّعة، وخاصة الحديد والصلب ، والكيماويات .. بل والمنسوجات المصدرة أيضا بمقتضى الاتفاقية المعروفة بـ (الكويز) بين مصر وأمريكا وإسرائيل، والتى تشترط استيفاء نسبة معينة من المكونات المستوردة من (إسرائيل).
- ارتفاع متطلبات صناعة تجميع السيارات ومعدات النقل عموماً من الأجزاء والمكونات المستوردة ، حيث تمثل واردات (منتجات السيارات) ٣,٢% من اجمالى الصادرات ، و(معدات النقل الأخرى) ٠,٦% لتكون قرابة ٤% من الاجمالى ،، أو نحو ٨% من الصادرات المصنعة.
- غياب (الآلات والمعدات الانتاجية) بصورة مؤثرة من خارطة هيكل الانتاج السلعي الصناعي ، كما وردت الإشارة مراراً .

ونخلص مما سبق الى نوع من التماثل في تركيبة السلع المصدرة والمستوردة ذات الأهمية النسبية المرتفعة ، مما يؤكد (الدعم المتبادل) بين الجانبين ، فيساند كل منهما الآخر ، فلا تكون ثمة قوة دافعة للتغيير ، إذ تدعم واردات الصناعة صادراتها المحدودة ، ويشكل عائد الصادرات (والدعم الحكومى للصادرات والذي تزايد عقب ٢٠٠٤) دافعاً لتمويل الواردات المرتبطة بها. وكما أن الصادرات -في جانب منها – تمثل فائض الانتاج في بعض الفروع ، فإن الواردات -في جانب منها – تغطى الفجوات والفراغات "المعيبة" في هيكل الإنتاج السلعي الصناعي – وبذلك يحدث (دعم متبادل) آخر بين الهيكل الراهن للإنتاج ، والهيكل الراهن للتجارة ، فلا تكون ثمة قوة دافعة للتغيير الهيكلي المنشود ، بل ويحدث نوع مما أسميناه (التقهقر الهيكلي) عبر الزمن ..

وفي دراسة حديثة لمعهد التخطيط القومى [1] تبين حدوث تغير نسبي في هيكل الصادرات المصنعة، بارتفاع صادرات الصناعات المعدنية الأساسية (ويقصد بها أساساً منتجات الحديد والصلب) في عام ٢٠٠٧ لتمثل ١١٨٠ مليون دولار من اجمالى صادرات السلع المصنعة البالغ قيمتها ٣٥٧٩ مليون دولار ، أى قرابة الثلث. وفي المقابل ، بلغت واردات نفس

---

[1]) د. مها الشال ، الاختلال الهيكلي القطاع الصناعي في المصرى ، في : بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصرى من الجوانب القطاعية والنوعية والعربية ، سلسلة قضايا والتخطيط والتنمية رقم ٢٢٠ ، معهد التخطيط القومى ، مارس ٢٠١٠ ، ص ص ٢٨-٦٦ ، ص ٦٦

المجموعة (الصناعات المعدنية الأساسية) في نفس العام (٢٠٠٧) هـو ٢٢٨٤ مليـون دولار. وفضلاً عما يمثله الرقم المرتفع لقيم الواردات هذه ، فإن ورادات المعادن الأساسـية (الحديد والصلب أساساً) والتى تصل الى ضعف قيمة الصادرات تقريبـاً (..!) تمثـل نحـو ١٥% من اجمالى قيمة الواردات الصناعية.

إن هذا يشير إلى ما ذكرناه آنفاً من تماثل تركيبة الصادرات والواردات، وبالتالي دعمهمـا المتبادل. ويؤكد ذلك أيضا، أن المجموعة التالية في الصادرات – بعد المعادن الأساسية- في عام ٢٠٠٧ دائما، وذلك من حيث الترتيب التنازلى للقيمة النقدية، هي الصناعات الكيماوية (٨١٩ مليون دولار)، كما أن المجموعة ذات الترتيب الثاني في الواردات هي (منتجـات الصناعات الكيماوية) بقيمة ١٦٥٠ مليون دولار .. ولكن هناك استثناء مهـم مـن حالـة تماثل تركيبة الصادرات والواردات –إنها مجموعة (الآلات ومعدات النقل) والتى نعتبرهـا واجبة التفكيك الى قطاعات فرعية متعددة ، ومن ثم فلم ندرجها ، ضمن الترتيب السـابق، كمجموعة واحدة. ولكن البيان الخاص بعام ٢٠٠٧ يجمع فئة (آلات وأجهزة كهربائية) في حزمة واحدة من الواردات المصنعة ، بقيمة بالغة ٣٩٢٧ مليون دولار ، ومعها مجموعـة فرعية (معدات النقل) بقيمة ١١٤٧ مليون دولار. وفحوى الاستثناء الذي قصـدنا هنـا ان (الآلات ومعدات النقل) تغيب عن الصادرات ، في حين (تحضر) بقوة بالغة الخطـر فـي هيكل الاستيراد.

ولاشك أن ارتفاع فاتورة الواردات من (الآلات ومعدات النقل) في غيبة مشـروع وطنـى لتصنيع الآلات والمعدات الانتاجية، و (انقراض) مشروع "تصنيع سيارة مصـرية"، يفسـر جانب مهماً من العجز التجارى المزمن للاقتصاد المصرى .. مع ملاحظة أن الواردات مـن السلع المصنعة يبلغ اجماليها في عام ٢٠٠٧ نحو ١٣٨٧٨ مليـون دولار لتمثـل نحـو ٨٠% من الواردات الكلية البالغة قيمتها في نفس العام ١٦١٧٦ مليون دولار .

وينقلنا هذا الى لمحة تحليلية موجزة عن عجز الميزان التجارى السلعي ، في ضوء الفجوة الواسعة (عام ٢٠٠٧) بين قيمة الصادرات الكلية وقيمة الواردات الكلية .

ثانياً : لمحة تحليلية عن عجز الميزان التجارى

تعاني مصر من عجز مزمن في الميزان التجارى – السلعي – وهو الذي يكمن خلف عجـز ميزان المدفوعات ككل. وينتج العجز بداهة من المستوى المـنخفض للصـادرات، وتبـاطؤ معدلات نموها ، مقابل ارتفاع مستوى الواردات وتزايد معدلات نموها عبر الزمن .

ومن عجب أن (الصادرات) التى تشكل ما يشبه (غرفة المعبد) في البنيان الفكرى لليبراليين الجدد منذ السبعينات ، وفق وصفة (استراتيجية التصنيع القائم على تطوير الصادرات)، كمقابل نقيض لاستراتيجية "إحلال الواردات" التى اتبعتها الدول النامية في وقت سابق – نقول إن (الصادرات) هذه لم تعد تشكل قوة دافعة لعملية التنمية خارج منطقة شرق آسيا بصفة خاصة. ويجرى الحديث خجولاً عن زيادة الصادرات المصنعة كسبيل لمواجهة العجز التجارى، أو لا يجرى أصلاً ، بينما يتم التركيز على ضبط مستوى ومعدل نمو الواردات كأمر ممكن لتحقيق هدف خفض العجز أو القضاء عليه ، عبر الزمن .

وفي بعض الدراسات الحديثة عن الواردات وسلوكها خلال السنوات الأخيرة للاقتصاد المصرى ، نجد إشارة واضحة للحقيقة السابقة كما يلي على سبيل المثال [1] :

[.. تعود الطفرة في كميات الواردات بعد عام ٢٠٠٤ الى مجموعة من العوامل، يتمثل أهمها فيما يلي :

- سلسلة من التخفيضات الجمركية التى تمت بدء من عام ٢٠٠٥ واستمرت خلال الأعوام التالية (٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨) وقد أدى هذا بدوره الي زيادة الطلب على الواردات نتيجة انخفاض أسعارها النسبية .
- توسع الحكومة في سياسة " دعم الصادرات "، وقد أدى هذا بدوره الى زيادة الاستيراد في القطاع الانتاجي (بشكل غير مباشر) حيث أن التوسع في الصادرات يستدعي بالضرورة التوسع في استخدام مستلزمات الانتاج المستوردة ..]

.. وربما من هنا ، من ذلك الميل المتأصل في بنية الناتج المحلى وبنية الصادرات نفسها أيضا – نحو ارتفاع " الميل للاستيراد " وتزايد " الكثافة الاستيرادية " للناتج المحلى import intensity كان يرى بعض الباحثين – وفق ما جرى عليه الحال دائما خلال العقدين السابقين على ثورة ٢٥ يناير على الأقل –أن عجز الميزان التجارى، يمكن أن يستمر في المستقبل ، في غير ما علاقة بالتنمية المستدامة كما ينبغي لها أن تكون [2] .

---

[1]) د. محمود عبد الفضيل ،د. عمرو شيحة ، تقليص فجوة العجز في الميزان التجارى لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصرى ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ص ٢٠-٢١ .

[2]) مجدى الشوربجي ، اختبار استدامة عجز ميزان الحساب الجارى للاقتصاد المصرى ، بحث غير منشور ومقدم الى " مركز الدراسات الوحدة العربية " بيروت ، ٢٠١١ .

٣-٥ نظرة إلى المستقبل

٣-٥-١ تمهيد

ليس موضوع التجارة الخارجية ، وإصلاح التجارة الخارجية و ميزان المدفوعات المصري، بجديد على بحوث معهد التخطيط القومي ومراكزه المعنية ، بما فيها المركز الأكثر اهتماما بالموضوع ، بحكم التخصص ، وهو " مركز العلاقات الاقتصادية الدولية .

وقبل عشرين عاماً، وأكثر، أعدّ المعهد من خلال مركز العلاقات الاقتصادية الدولية، بحثاً موسعاً من مرحلتين تحت عنوان (سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصري) [١].. وتناول البحث سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصري من منظور الميزة النسبية ، ومن منظور الطلب النهائي ، ومن وجهة نظر الإمكانيات الإنتاجية ، بالإضافة الى الإطار التنظيمي والتشريعي لتجارة مصر الخارجية .

وفى احد أجزاء المرحلة الأولى من البحث ، نجد استعراضاً لأحد الجوانب الأساسية لإصلاح ميزان المدفوعات من منظور استراتيجي ؛ أطلق عليه " استراتيجية رفع مستوى الإمكانيات الإنتاجية " ، وفيما يلي محاور الاستراتيجية المذكورة ، وهي ستة محاور [٢] : زيادة معدل النمو الاقتصادي الحقيقي والصافي ، ورفع مستوى الادخار القومي ، وتحسين الكفاءة الإنتاجية ، وخفض المكون الاستيرادى في الانتاج ، وبناء هيكل انتاجي متناسق، وبناء ميزة نسبية مقارنة ديناميكية .

ويجيء البحث الحالى الذي يندرج ضمنه هذا الفصل، ليعالج موضوعاً أكثر تحديداً في إطار سياسات إصلاح ميزان المدفوعات، وهو موضوع " ادارة الصادرات والواردات " من منظور تحقيق "التنمية المستدامة". ويركز هذا الفصل على جانب واحد من جوانب (إدارة الصادرات والواردات) وهو الجانب الهيكلى على المستوى المقارن لكل من الناتج المحلى الإجمالى (مع تركيز خاص على قطاع الصناعة التحويلية) والتجارة الخارجية (مع تركيز خاص على تجارة المصنوعات) .

ومن المؤكد أن استعراض وتحليل هذا الجانب الهيكلي يعنى النظر الى إدارة الصادرات والواردات نظرة مختلفة عما يوصي به الفهم الظاهري لمصطلح " الإدارة" . فليس المقصود مجرد "الإدارة الجارية" Current Management فذلك مما تهتم به الدراسات الوصفية

---

[١]) معهد التخطيط القومى ، سياسات أصلاح ميزان المدفوعات ، المرحلة الأولى ، الإطار النظرى والمشكلات المنهجية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر ، رقم ٥١، القاهرة - مايو ١٩٩٠.

[٢]) المرجع السابق ، ص ص ١٠٨- ١١٧ .

وبعض الدراسات التحليليـــة الموجهـــة نحـــو " حـــل المشـــكلات " Problem Solving وتلك هي الطريقة التي استخدمت كثيراً قبل ثورة ٢٥ يناير .

وأما بعد أن كشفت هذه الثورة المباركة عن أهمية إعـــادة النظـــر جـــذرياً فـــي المنـــاهج والاستراتيجيات، والسياسات والإجراءات ، فلذلك يجب أن تفهم كلمة " الإدارة " فهماً جديداً، فلا تعود إدارة الصادرات والواردات منصرفة الى مجرد السياسات والإجراءات الموجهة نحو محاولة حل مشكلات خانقة في التجارة الخارجية هنا وهناك ، مع بقاء "الأمـــور الأخـــرى " على ما هي عليه [1] .. وتلك " الأمور الأخرى " ليست هينة ، وإنما هي بالغـــة الأهميـــة ، وتتعلق بضرورة البحث عن استراتيجية تنموية مناسبة ، ونظام اقتصادى جديد .

٣-٥-٣ الإدارة الهيكلية للصادرات والواردات

في ضوء ما سبق ، تبدو الإدارة الهيكلية للصادرات والواردات المصـــرية فـــي المســـتقبل مرتبطة بما يلي :

أولاً : التركيز على أهمية إحداث تحول هيكلي جذري في بنية الناتج المحلى الاجمالى ، بإيلاء اهمية خاصة للقطاعات الأعلى إنتاجية في الأجل الطويل ، وهي قطاعات : الزراعـــة، والصناعة التحويليـــة، والخـــدمات القائمـــة علـــى العلـــم والتكنولوجيـــا Science-and-Technology based services .

وفيما قبل ثورة ٢٥ يناير ، ردّدت الجهات المعنية برسم السياسة الاقتصادية، حـــديثاً عـــن "القطاعات النشيطة "، وخاصة في أجواء الأزمة المالية العالمية الأخيرة ، وقصد بهـــا تلـــك القطاعات الأعلى إدرارا للعائد الاقتصادي في الأجل القصير والمتوسط ، وهي عموماً تلـــك المرتبطة بقطاعات الخدمات ، وفي مقدمتها : الاتصالات، والتشييد والبناء، والنقل عبر قناة السويس .

وربما تصور بعض راسمى السياسات الاقتصادية قبل ثورة ٢٥ يناير أن الاقتصاد المصرى يمكن أن يحقق معدلات مستدامة للنمو الاقتصادى، عبر الالتحاق بمـــا تصـــوروها موجـــة عالمية للتحول الهيكلى، تلك الموجه القائمة على التحول الي " اقتصاد الخـــدمات ". وكـــان هذا وهماً كبيراً ؛ إذ قد رأينا من جهة أولى ، وفق تقارير "اليونيـــدو" . أن هـــذه الموجـــة شهدت خلال العقد الأخير ، نوعاً من (الاتجاه المعاكس) صوب العودة الى مزيد التركيـــز

---

[1]) تتوفر تقارير دراسات وبحوث عديدة اعتمدت على استعراض تحليل لسياسات إدارة الصادرات والواردات من منظور ادارة المشكلات الجارية ، اعتمادا على أنشطة أجهزة التجارة الخارجية ، والجهات المرتبطة بها ، ونجد مثالاً لهذا الاستعراض التحليلي للسياسات ، انطلاقا من منظومات الإجراءات والتشريعات والهياكل المؤسسية في تقارير جهاز مراجعة السياسات التجارية بمنظمة التجارة العالمية – ومنها : التقرير السادس ، سابق الإشارة اليه ، ص ص ٥١-١٣٤ .

على الزراعة والصناعة. ومن جهة ثانية ، فإن تصور إمكان التحول من اقتصاد قائم على الأنشطة الأولية (الزراعة والصناعة الاستخراجية) إلى اقتصاد قائم على الخدمات، دون المرور بمرحلة الصناعة التحويلية وبعملية التصنيع ، إن ذلك، وهم كبير؛ فلم يحدث أن انتقل اقتصاد في العالم من اقتصاد "أوّلىّ" الى اقتصاد "خدمى" ، وترك فراغاً هائلاً في فجوة الصناعة .. ولذا لزم التنوية مرة أخرى إلى أهمية التذكير بأن التنمية المستدامة الحقيقية ، تمر عبر بناء اقتصاد متنوع ، زراعي وصناعي ، وخاصة صناعي ، وبصفة أخص صناعي – تحويلي، وإن ذلك يمكن أن يهيىء لاقتصاد خدمى قائم على العلم والتكنولوجيا في المستقبل البعيد ، من أجل تنمية مصر في محيطها العربي والإقليمي والعالمي .

ثانياً : التركيز على إحداث تحول هيكلى داخل الصناعة ، عن طريق إيلاء الاهتمام الواجب بتنمية قطاعات السلع الرأسمالية والوسيطة وبالتحديد القطاع الفرعي للآلات والمعدات الانتاجية ، بما في ذلك استعادة روح المشروع الوطني (القديم نسبياً) لتصنيع الآلات والمعدات الإنتاجية في مصر، بالتعاون بين كافة الجهات الوطنية المعنية .

ثالثاً : مع عدم الإخلال بالجوانب المتكاملة للموضوع "المعقد" Sophisticated لإصلاح ميزان المدفوعات المصرى ، عموماً ، واصلاح التجارة الخارجية خصوصاً، فإن اتباع استراتيجية للتنمية المستدامة ، على أساس تنمية القطاعات الأعلي انتاجية في المدى الطويل للصناعة والزراعة والخدمات القائمة على العلم والتكنولوجيا، يقتضى التأكيد على أهمية توجه هذه الاستراتيجية نحو المزج بين إشباع الاحتياجات المجتمعية المحلية كتوجه أصيل وانتقائي نحو الداخل وبين التوجه الانتقائي نحو الخارج Selective out-ward oriented وان شئت فقل : فك الارتباط التبعي انتقائياً مع الخارج Selective Delin king .

ويرتبط ذلك بتجاوز التقابل غير الضروري بين استراتيجية التنمية القائمة على إحلال الواردات ، واستراتيجية التصنيع بتطوير الصادرات ، وهي الثنائية التى روجت لها أقسام واسعة من الفكر التنموى ، مع تحبيذ دعاه " الليبرالية الجديدة " منذ منتصف السبعينات للتحول ناحية الدعوة إلى (تطوير الصادرات) على أنقاض(إحلال الواردات). فقد رأينا أن تطوير الصادرات لم يتمّ في التجارب الآسيوية الناجحة بمعزل تام عن التوجه نحو الداخل ، كما أن التوجه نحو الداخل ، لا يعني الانكفاء على النفس أو ممارسة " الاكتفاء الذاتي المطلق " Autarchy بل يقتضي الأمر انفتاحاً رشيداً على العالم من أجل النفاذ الى

الأسواق التجارية ، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية ، بل وتقبل المساعدات التنموية غير المشروطة ، والحصول على التكنولوجيا المتقدمة من مظانها الحقيقية في العالم الخارجي .

وفيما يتعلق بالدروس المستفادة من التجارب الدولية الآسيوية ، تجدر الإشارة إلى ما أوردته إحدى الدراسات الصادرة عن معهد التخطيط القومى فى هذا الخصوص حيث نقتطف منها ما يلى ([1]) :

(يمكن القول أن الدول النامية حديثة التصنيع فى شرق آسيا (NICs) حققت إنجازها الإنمائى الرئيسى القائم على الصناعات الموجهة نحو التصدير ، استناداً إلى سياسة عامة للصناعة والتجارة ، معتمدة بصفة أساسية على تدخل الدولة بدرجات متفاوتة فى الحياة الاقتصادية ، وعلى تسهيلات تجارية موسعة من قبل الولايات المتحدة ... مع ميل إلى التعميق الصناعى والتكنولوجى عبر الزمن ، وتطبيق سياسة "احتجاز السوق المحلية" فى قطاعات معينة للإحلال محل الواردات") .

(ويتم توجيه الحوافز الحكومية بطريقة "تمييزية" بين النشطة والقطاعات الاقتصادية بحسب المعايير التى تضعها الدولة ، وأهم هذه الحوافز ما يتعلق من جهة أولى : بالحماية التجارية الجمركية وغير الجمركية للانتاج المحلى من السلع المماثلة للواردات ، ومن جهة ثانية : بتوفير "الائتمان الرخيص" المتاح من القروض الأجنبية) .

رابعاً : أن انعكاس التحول الهيكلي للناتج المحلى الاجمالى وللانتاج الصناعي على التجارة الخارجية ، يأخذ صورة تحول هيكلى مناظر للتجارة الخارجية تصديراً واستيراداً

وهنا نشير الى أهمية (التدعيم المتبادل) بين التحول الهيكلى للناتج ، والتحول الهيكلى للتجارة ، بحيث يؤدى دفع الصادرات الصناعية للسلع الإنتاجية الى تنمية الوزن النسبي للسلع الإنتاجية أو الاستثمارية ،أو الوسيطة والرأسمالية، في هيكل الإنتاج الصناعي؛ ويؤدى استيراد ما يلزم من تلك السلع الأخيرة ، مما لا يمكن أو يتعذر إنتاجه محلياً، الى دفع القطاعات الفرعية للسلع المذكورة مرة اخرى ، ثم يعود التوسع والتنوع في هيكل الانتاج الصناعي ، وفق ما سبق ، ليؤدى الى زيادة مستوى الصادرات وتنويعها ، على النحو الجارى في الاقتصادات سريعة النمو في العالم .

---

[1]) د. فادية محمد عبد السلام (الباحث الرئيسى) ، التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية وماليزيا والصين – الاستراتيجيات والسياسات والدروس المستفادة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١١) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، نوفمبر ٢٠٠٨ ، ص ص ٢٩٧-٢٩٩ .

خامساً : ان عملية التحول الهيكلى لكل من الانتاج والتجارة ، لا يمكن أن تتم بصفة تلقائية من خلال القوى (الحرة) لاقتصاديات السوق ، أى لميكانيزم العرض والطلب ، في استبعاد (تحريمى) للدور الإشرافي والتوجيهي والتخطيطي للدولة (المعاد بناؤها ديمقراطياً)؛ فذلك ما كان يتم ترديده، صراحة أو ضمناً ، قبل ثورة ٢٥ يناير .

وإنما لابد من التأكيد على أهمية العودة الى التركيز على المنهجية التخطيطية ، بما في ذلك تخطيط التجارة الخارجية ، كسبيل لا مفر منه لإحداث التحول الهيكلى المنشود ، للإنتاج والتجارة. ولم يحدث في التاريخ الاقتصادي تحول هيكلى جذري، بالاعتماد المطلق على قوى السوق. وحتى في التجربة البريطانية – الفرنسية – الأمريكية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تكفل الدور الحارس والحامي للدولة ، بتوفير السياج الواقي والإطار المنشط لعملية التحول الهيكلى المذكورة.

... وفى ختام هذه النظرة المستقبلية نشير إلى نقطتين ، مع الاستعانة بأدبيات معهد التخطيط القومى حول موضوع :

أولا : أهمية صياغة نموذج تخطيطى يتسم بالكفاءة والفاعلية ، فى الظروف الراهنة للاقتصاد المصرى ، وفى ضوء التجارب والخبرات التاريخية التى مر بها أو حصّلها هذا الاقتصاد .

ونذكر من بين معالم النموذج التخطيطى المشار إليه والذى ينبغى أن يشمل التجارة الخارجية ، الأسس التالية ، وفق ما تمت بلورته فى إحدى الدراسات الرائدة للمعهد ([1]) :

١- ضرورة الاعتماد على النماذج الاقتصادية الرياضية فى حساب القيم المخططة لسائر المتغيرات الاقتصادية فى ضوء الأهداف التى تتبناها خطة التنمية .

٢- الاستفادة بأسلوب مصفوفة الحسابات الاجتماعية كقاعدة بيانات أساسية ومستوى توازنى يمكن بالاعتماد عليه تحقيق توازن الخطة ..

٣- تطوير نماذج تخطيط التنمية لتعكس مزيداً من التفاعل مع معطيات ومحددات العالم الخارجى . ومن هذا الأساس الأخير نصل إلى النقطة الثانية .

---

[1]) د. محرم الحداد (الباحث الرئيسى) ، احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى من نماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى – قومى للتخطيط التأشيرى ، المرحلة الأولى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٧٨) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، يناير ١٩٩٣ ، ص ٢٠٤ .

ثانيا : توفير متطلبات تطوير أسلوب إدارة الاقتصاد القومى ، بغض النظر الآن عن تسمية هذا النوع من الإدارة بالتطبيق على ظروف الاقتصاد المصرى ، مثل اقتصاد السوق، أو اقتصاد السوق الاجتماعى ، أو "اقتصاد السوق المخطط" ، وفق ما أشارت دراسة رائدة أخرى للمعهد فى مطلع التسعينات (١) (فلقد تنازل الاقتصاديون منذ زمن طويل عن افتراض كمال السوق . ولكن البديل – أى تدخل الدولة – لم يكن بدوره يتسم بالكمال ، ولا هو بغير تكلفة . ومع تراجع – ومراجعة – فكر التنمية من ناحية ، وصعود الاتجاهات اليمينية فى الولايات المتحدة وبريطانيا من ناحية ثانية ، وانحسار النظم الشمولية فى بلدان شرق أوروبا من ناحية ثالثة ، بدا وكأن العجلة تدور نحو اقتصاد السوق الحر ، ومن ثم التخلص من تدخل الدولة والقطاع العام والتخطيط . ولا شك أن هذه استخلاصات متسرعة وغير علمية وضارة . وربما يستوجب الأمر أن يفيد قراءة وترتيب بعض المفاهيم والعلاقات فى سبيل الإجابة عن سؤال : إلى أى مدى يمكن المزج بين السوق والتخطيط عموماً ، وفى الاقتصاد المصرى فى ظروفه الراهنة) .

... وما يزال هذا السؤال المحورى الذى طرحته دراسات المعهد منذ عقدين ، قائماً بكل ثقله، ينتظر الجواب ..! وهذا ما نسعى إليه من وراء هذه الدراسة المنصبة على مجال محدد ، هو مجال التجارة الخارجية بالذات..

---

(١) أنظر : د. عثمان محمد عثمان (المحرر) ، تطوير مناهج التخطيط وإدارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٧٥) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٢ ، ص ٢٤ .

الفصل الثالث (*)

سياسات إدارة الواردات المصرية

(*) أعد هذا الفصل أ.د. اجلال راتب (الباحث الرئيسى للدراسة) ، والدكتورة / سحر البهائى – خبير بمركز دراسات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية بالمعهد .

٣- سياسات إدارة الواردات المصرية

مقدمة

مما لاشك فيه أن قطاع التجارة الخارجية يقوم بدور رئيسى وهام فى الاقتصاد المصرى ، والذى يتسم بعدم مواكبة الهيكل التصديرى للهيكل الاستيرادى ، حيث تتفوق قيمة الأخير مسببة عجز دائم ومستمر فى الميزان التجارى منذ السبعينات وحتى الآن ، الأمر الذى يشير إلى اعتماد السوق المصرى على الأسواق الدولية وما يحمله من مخاطر فى توفير معظم الاحتياجات المحلية ، وفى ظل عدم اليقين الذى يكتنف الأسواق الدولية تتزايد المخاطر ، ويتطلب الأمر ضرورة مراجعة وتقييم التزامات مصر الخارجية بحيث تلبى هذه الالتزامات حماية وطنية للصناعات المصرية والمنتجات المحلية وترشيد لهيكل الواردات .

ويستهدف هذا الفصل دراسة تحليلية لهيكل الواردات المصرية مع استعراض للهيئات والمؤسسات الاستيرادية المصرية وأدوارها ، والسياسات التجارية والإجراءات الحاكمة لقطاع الواردات ، والدور المقترح للدولة لترشيد الهيكل الاستيرادى .

٣-١ تطور قيمة الواردات المصرية خلال فترة الدراسة

تشير البيانات الواردة بجدول رقم (١) والتحليل الاحصائى لها إلى أهم النتائج التالية :

- تزايد اجمالى قيمة الواردات المصرية من حوالى ٤٨,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ٢٥٤,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٩ ، وبمعدل نمو سنوى قدر بحوالى ٢٠,٧% من متوسط قيمة هذه الواردات خلال فترة الدراسة ، ويمكن ارجاع الزيادة المتتالية فى قيمة إجمالى الواردات المصرية وخاصة بعد عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى الأسباب التالية :

* السياسة التوسعية التى اتبعتها حكومة الدكتور نظيف عام ٢٠٠٤ مما أدى إلى ارتفاع معدلات النمو (مقارنة بالفترات السابقة) مما أدى إلى زيادة حجم الواردات، وارتفاع الميل الحدى للاستيراد.
* سلسلة التخفيضات الجمركية التى تمت بدءً من عام ٢٠٠٥، واستمرت خلال الأعوام التالية(٢٠٠٦، و٢٠٠٧، و٢٠٠٨). وقد أدى هذا بدورة إلى زيادة الطلب على الواردات نتيجة انخفاض أسعارها النسبية (أثر الإحلال Substitution effect).

* ارتفاع معدلات النمو أدى إلى الزيادة فى الدخول لدى القطاع العائلى، الأمر الذى أدى بدورة إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية المستوردة (معمرة وغير معمرة)، وهو ما يشار إليه فى الأدبيات الاقتصادية بأثر الدخل(Income effect) .

* توسعات الحكومة فى سياسة دعم الصادرات (Export Subsidies) وقد أدى هذا بدوره إلى زيادة الاستيراد فى القطاع الانتاجى (بشكل غير مباشر)، حيث أن التوسع فى الصادرات يستدعى بالضرورة التوسع فى استخدام مستلزمات الانتاج المستوردة. وبعبارة أخرى ، نتج عن الكثافة الاستيرادية (Import Intensity) للصادرات إلى زيادة الطلب على مستلزمات الانتاج المستوردة. كذلك لعب دخول بروتوكول الكويز حيز التنفيذ دوراً فى زيادة الطلب على مستلزمات الانتاج الصناعية المستوردة من إسرائيل وفقاً للبروتوكول الموقع.

* قرار تحرير التعامل بالنقد الأجنبى الذى تم اتخاذه منذ ٢٩ يناير ٢٠٠٣ كان له دور كبير فى زيادة المدفوعات عن الواردات السلعية، نظراً لانخفاض سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية الأخرى مما تسبب فى ارتفاع قيمة الواردات فى السنوات التالية للعام الذى أتخذ فيه ذلك القرار.

٣-١-١ هيكل الواردات المصرية وفقا للمجموعات السلعية

- تزايدت قيمة الواردات الزراعية المصرية لمن حوالى ١٢,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ٤٣,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٩ ، وبمعدل نمو سنوى قدر بحوالى ١٥,٦% من متوسط قيمة هذه الواردات خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩ بما يعادل ٢١,٩% من اجمالى قيمة الواردات المصرية خلال هذه الفترة .

- تزايدت قيمة الواردات غير الزراعية من حوالى ٣٦,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ٢١٠,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٩ ، وبمعدل نمو سنوى قدر بحوالى ٢١,٩% من متوسط قيمة هذه الواردات فترة الدراسة بما يعادل ٧٨,١% من اجمالى قيمة الواردات المصرية خلال هذه الفترة .

جدول رقم (١) : تطور قيم الواردات المصرية طبقا للمجموعات السلعية خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩

القيمة : (مليون جنيه)

المجموعات السلعية	٢٠٠٠	%	٢٠٠١	%	٢٠٠٢	%	٢٠٠٣	%	٢٠٠٤	%	٢٠٠٥	%	٢٠٠٦	%	٢٠٠٧	%	٢٠٠٨	%	٢٠٠٩	%
حيوانات حية ومنتجاتها	٢٥٢,٣	٥,١	١٢٠٧	٤,٥	٢٤٠٣,٦	٤,٣	٢٤١١,١	٣,٧	٢٦٧٦,٥	٣,٤	٣٦٠٩,٣	٣,١	٤٣٣٨,٣	٣,٧	٥٤١٤,٥	٣,٥	٧٨٢١,٥	٢,٧	٨٢٢٧,٦	٣,٢
منتجات المملكة النباتية	٦٢٣,٥	١٢,٨	١٩٨٤,٢	١٣,٨	٩٠٠٦,٦	١٥,٩	٩١٧٤,٦	١٤,١	٩١٠٦,٩	١١,٤	١٢٨٧١,١	١١,٢	١١٧٥١,٧	٩,٩	١٩٢٩٢,٦	١٢,٦	٢٥٣٠٣,٩	٨,٨	٢٣٥٤١,٢	٩,٣
شحوم ودهون وزيوت ومنتجاتها	١٠٥٠,٥	٢,٢	٦٩٧,٢	١,٤	٨١٧,٩	١,٤	٩١١,٨	١,٤	٢٢٥٠,٧	٢,٨	٢٦١٥	٢,٣	٢٧٥٦,٩	٢,٣	٢٠١٥,٨	١,٣	٨١٤٧,٩	٢,٨	٤٩٧٩,٥	٢
منتجات غذائية ومشروبات تبغ	٢٩٣٨	٥,٤	٣٣٩٩,٠	٦,٧	٣٦٤٤,٦	٦,٥	٣٩٤٥,١	٦,١	٤٢٠٢,٩	٥,٣	٤٢١٨	٣,٧	٣٩١٨,١	٣,٣	٤٧٠٢,٨	٣,١	٧٩٨٣,٣	٢,٨	٧٠٢٣,٤	٢,٨
اجمالى الواردات الزراعية	١٢٤٢١,٣	٢٥,٥	١٣٣٥١	٢٦,٤	١٥٨٧٢,٧	٢٨,١	١٦٤٤٢,٦	٢٥,٣	١٨٢٣٧	٢٢,٩	٢٣٣١٣,٤	٢٠,٣	٢٢٧٦٥	١٩,٢	١٣١٤٢٥,٧	٢٠,٦	٤٩٢٥٦,٠	١٧,١	٤٣٧٧١,٧	١٧,٢
منتجات معدنية	٤٤٧١	٩,٢	٣٠٧٤,٧	٦,١	٢٨٦٠,٥	٥,١	٣٩٩٩,٨	٦,١	٧٩٧٢,٣	١٠	١٦٨١٧,٧	١٤,٧	٢٠٣٣٠,١	١٧,٢	٢٤٢٢١,٨	١٥,٩	٣٦٧٠٣	١٢,٨	٢٩٠٦٦,٢	١١,٤
منتجات الصناعات الكيماوية	٣٩٧١,٢	٨,٢	٤٦٢٠,٤	٩,١	٥٦٦٩,٤	١٠	٦٣٤٣,٥	٩,٧	٧٢٣٨,٢	٩,١	٩٣٤٥,٩	٨,١	٨٤٤٨٠٨	٧,١	٩٣١١,٧	٦,١	٢٣٤١٣,٤	٨,١	٢١٠٧٥,٤	٨,٣
راتنجات ولدائن صناعية وسليلوز	٢٢٩٥,٤	٥,٥	٢٢٥٥,٦	٥,٢	٢٦٦٤,٩	٤,٧	٣٠٩١,٧	٤,٨	٤٠٨٨,٧	٤,١	٥٤٦٦,١	٤,٨	٥٠١٨,٢	٤,٢	٧٦١٠,٦	٥	١٦١٤٠,٧	٥,٦	١٣٤٠٩,٩	٥,٣
جلود وفراء ومصنوعاتها	٥١,٩	٠,١	٦٧,٦	٠,١	٦٧	٠,١	٤٨,٥	٠,١	٦٦,٧	٠,١	٨٥,٢	٠,١	٧٨,١	٠,١	٩٧	٠,١	٢٦٣,٧	٠,١	٢١٤,٨	٠,١
خشب وفحم خشبى وقلين وحصر وسلال	٢١٣٦,٩	٤,٤	٢٢٥٠,٥	٤,٤	٢٤٩٢,٥	٤,٤	٢٨٤٣,٧	٤,٤	٣٠١٩,٨	٣,٨	٣٩٠٢,٤	٣,٤	٣٧٥٧,٦	٣,٢	٤٩٦٦,٧	٣,٣	٦٣٤٠,٨	٢,٢	٦٢٢٠,٨	٢,٤
مواد لصناعة الورق ومنتجاته	١٢٢٠,١	٢,٥	١٩٠٣,٦	٣	١٢٨٧,١	٢,٣	١٤٦٩,٣	٢,٣	١٨٤٠,٤	٢,٣	٢٣٩٣,١	٢,١	٢٢٥٠,٤	١,٩	٢٧١٢,١	١,٨	٦٦٦٢,٥	٢,٣	١٠٢٧٤,٨	٤
نسوج ومصنوعاته	٩٩٢,٢	٢	١٠٦٤,٨	٢,١	١١١٠,٥	٢	١٦٤٣,٨	٢,٥	٢٧٥٦,٧	٣,٥	٢٨٧٩,٥	٢,٥	٣٠٨٨,٦	٢,٦	٣٣٠٦,٤	٢,٢	١٣٣٥٦,٣	٤,٦	١٣٩١٠,٨	٥,٤
احذية واغطية الرأس مظلات أزهار صناعية	١٢٧,١	٠,٣	١١٨,٤	٠,٢	١٣٩,٦	٠,٢	١٢٧,٤	٠,٢	١٦٣,٧	٠,٢	١٨٩,٤	٠,٢	١٦٩,٦	٠,١	١٢٧,٩	٠,١	٤٣٣,٢	٠,٢	٤٥٠,٤	٠,٢
مصنوعات من حجر أسمنت واسبستوس	٥٨٧,٣	١,٢	٥٢٥,٦	١	٦٣٠,٥	١,١	٦٥٨,١	١	٨٧٥,٨	١,١	٩٥٠,٤	٠,٨	٩٢٤,٥	٠,٨	١٠٥٠,٩	٠,٧	٢١٠٢,٨	٠,٧	٢٤٠٤,٥	٠,٩
لؤلؤ وأحجار كريمة حلى نقود	٥٨,٥	٠,١	١١١,٤	٠,٢	١٣,٢	٠	١٧,٧	٠	٢٧,٧	٠	١٦٤,٨	٠,١	١٥٤,٤	٠,١	٥٥,١		٥٣٢٦,٤	١,٩	٤٢٨,٤	٠,٢
معادن عادية ومصنوعاتها	٤١٣٦,٨	٨,٥	٤٩١٠,٧	٩,٧	٥٢٣٨,٥	٩,٣	٥١٨١,٣	٨	٧٠٧٦,٩	٨,٩	١١١٤٥	٩,٧	١٠١٠٠,٣	٨,٥	١٢٨٩٣,٢	٨,٤	٥٣٦١٤,٢	١٨,٦	٤٠٨٣٣,٥	١٦,١
آلات وأجهزة كهربائية وأجزائها	١٠٢٨٣,٨	٢١,١	٩٧٤٣,٣	١٩,٢	٩٥٩٤	١٧	١٠١٧٩,٨	١٥,٦	١٢٦٥٢,١	١٥,٩	١٦٤٧١,٨	١٤,٤	١٧١٢٩,١	١٤,٥	٢٢١٦٦,٩	١٤,٥	٥١٤٠٧,٦	١٧,٩	٤٨٦٦٠,٥	١٩,١
معدات نقل وأجزائها	١٩٢٧,٢	٤	١٥٨٨,٤	٣,١	١٥٨٥	٢,٨	٢٠٩٢,٧	٣,٢	٢٤٩٧,١	٣,١	٤٧٣٣,٨	٤,١	٥٤٠٥,٨	٤,٦	٦٤٧١,٧	٤,٢	١٦٩٨٣,٩	٥,٩	١٨٠١٣,٨	٧,١
أجهزة بصرية وسينمائية وطب	٩٥٢,٢	٢	١٠٥٨,٩	٢,١	١١٩٣,٥	٢,١	١٢٧٧,٧	٢	١٤٣٩,٤	١,٨	١٥٨٦,٩	١,٤	١٤١٣,٨	١,٢	١٩٠٩,٢	١,٣	٣٧٩٦,٧	١,٣	٣٧٨٥,٣	١,٥
أسلحة وذخائر وأجزاؤها بضائع ومنتجات أخرى	٣,٦	٠	١,٧		٢,٤	٠	١,٥	٠	٢٠,٦	٠	١٣,٧		٣,٤		٧,٢		٤٧,٦		٣١,٥	٠,١
بضائع ومنتجات أخرى	٤٦٨,٩	١	٤٥٢,٩	٠,٩	٤٩١,٦	٠,٩	٥٢٣,٤	٠,٨	٦٥٤,٨	٠,٨	٦٦٤,١	٠,٦	٦٨١,٧	٠,٦	٩٥٥,١	٠,٦	١٨٩٨,٨	٠,٧	١٩٠٨,٦	٠,٨
تحف فنية وتحف مجموعات أثرية	٠,٢		٩٩,٥	٠,٢	٠,٩	٠	٠,١	٠	٠,٢	٠	٠,٤		٠,٤		٥٤,٤		١٨,٩		٣,٣	
اصناف متنوعة تجارة منطقة حرة	٢١٤٩,٨	٤,٤	٣٤٥٩,٩	٦,٨	٥٥٦٨	٩,٩	٩١٤٠,١	١٤	٩٠٨٧,٩	١١,٤	١٤٥٦٠,٩	١٢,٧	١٦٧٦٣,٣	١٤,١	٢٣٢٤٢,٧	١٥,٢				
اجمالى الواردات غير الزراعية	٣٦٢٢٤,١	٧٤,٥	٣٧٣٠٧,٩	٧٣,٦	٤٠٦٠٩,١	٧١,٩	٤٨٦٤٠,١	٧٤,٧	٦١٤٧٩	٧٧,١	٩١٣٧٤,١	٧٩,٧	٩٥٧١٨,١	٨٠,٨	١٢١١٦٠,٦	٧٩,٤	٢٣٨٥١١	٨٢,٩	٢١٠٣٩٢,٥	٨٢,٨
اجمالى الواردات المصرية	٤٨٦٤٥,٤	١٠٠	٥٠٦٥٨,٩	١٠٠	٥٦٤٨١,٨	١٠٠	٦٥٠٨٢,٧	١٠٠	٧٩٧١٦	١٠٠	١١٤٦٨٧,٥	١٠٠	١١٨٤٨٣,١	١٠٠	١٥٢٥٨٦,٣	١٠٠	٢٨٧٧٦٧,٦	١٠٠	٢٥٤١٦٤,٢	١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، القاهرة ، ٢٠١٠ .

- أشارت البيانات الواردة بجدول رقم (١) إلى أن قيمة منتجات المملكة النباتية تساهم بأكبر نسبة فى اجمالى قيمة الواردات الزراعية والتى قدرت فى المتوسط بحوالى ١١,٨% خلال فترة الدراسة ، تليها مجموعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ بنسبة ٤,٣% ، ثم مجموعة الحيوانات الحية ومنتجاتها بنسبة ٣,٦% ، ثم مجموعة الشحوم والدهون والزيوت ومنتجاتها بنسبة ١,٩% . وعلى مستوى الواردات غير الزراعية ساهمت مجموعة الآلات والأجهزة الكهربائي بأكبر نسبة فى قيمة هذه الواردات والتى قدرت فى المتوسط بحوالى ١٦,٨% خلال فترة الدراسة ، وتليها مجموعة المنتجات المعدنية بنسبة ١٠% ، ومجموعة المعادن العادية ومصنوعاتها بنفس النسبة ١٠% ، ثم مجموعة منتجات الصناعات الكيماوية بنسبة ٨,٣% .

٣-١-٣ هيكل الواردات المصرية وفقا لأهم السلع

٣-١-٢-١ السلع الزراعية

تشير البيانات الواردة بجدول رقم (٢) والتحليل الاحصائى لها إلى أهم النتائج التالية :

- يعتبر القمح ودقيقهُ والذرة واللحوم والألبان ومنتجاتها والسكر أهم الواردات السلعية لمجموعة المنتجات النباتية والتى استوردتها مصر خلال فترة الدراسة ، حيث يحتل القمح قائمة هذه السلع والذى تزايدت قيمته من حوالى ٢,١ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ٨,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٩ وبمعدل نمو سنوى قدر بحوالى ١٨,٥% .

- تأتى قيمة واردات الذرة فى المرتبة الثانية ضمن قائمة واردات المملكة النباتية والتى تزايدت من حوالى ١,٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ٤,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٩ ، وبمعدل نمو سنوى قدر بحوالى ١٠,٧% من متوسط قيمة وارداتها خلال فترة الدراسة .

- تأتى قيمة واردات اللحوم فى المرتبة الثالثة ضمن قائمة واردات المملكة النباتية تليها مجموعة الألبان ومنتجاتها ثم السكر ، هذا وقد بلغ معدل النمو السنوى فى قيمة واردات اللحوم حوالى ١٧,٤% ، وفى قيمة واردات الألبان والسكر حوالى ١٧,٩% ، ٨,٩% على الترتيب .

جدول رقم (٢) : تطور قيم واردات السلع المصرية خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩

القيمة : (مليون جنيه)

البيان	٢٠٠٠	%	٢٠٠١	%	٢٠٠٢	%	٢٠٠٣	%	٢٠٠٤	%	٢٠٠٥	%	٢٠٠٦	%	٢٠٠٧	%	٢٠٠٨	%	٢٠٠٩	%
قمح	٢١٢٢,٦	١٧,١	١٧٠٧,٣	١٢,٨	٣٠١٣,٧	١٩	٣٠٦٩,٥	١٨,٧	٤٤٢٧,٩	٢٤,٣	٥٣٠٠,٩	٢٢,٧	٥٥٣٠,٨	٢٤,٣	٨٨١٩,٣	٢٨,١	١١٥٠٩,١	٢٣,٤	٨٧٦٧,٦	٢٠
دقيق القمح	٩,٣	٠,١	١٥,٢	٠,١	١٠,٦	٠,١	١,٧	٠,٣	٤,٦		٦٠,٣		٠,٠٤		٠,٢		١,٩		٧,٤	٠,٠٢
الذرة	١٩٣٣,٥	١٥,٦	٢٢٠١,٢	١٦,٥	٢٦٧٣,٣	١٦,٨	٣١٥١,٧	١٢,٢	٢٢٣٤,٩	١٢,٣	٣٩٦١,٣	١٢,٢	٣١١٣,٨	١٣,٧	٥٢٨٧,٢	١٦,٨	٥٢٩٦,٩	١٠,٨	٤٦٣٦,٥	١٠,٦
لحوم مبردة أو مجمدة	٩٨٣,٢	٧,٩	٦٤٠,٢	٤,٨	١٠٢٠,١	٦,٤	١١١١,١	٦,٨	١٢٢٧,٩	٦,٧	١٨٣٨,١	٧,٩	٢٨٤٩,١	١٢,٥	٣٢٨٣,٣	١٠,٤	٣٣٤٨,٥	٦,٨	٣٢١٠,٣	٧,٣
ألبان ومنتجات الألبان	٦٣٥,٦	٥,١	٦٥٢,١	٤,٧	٦٦٤,٩	٤,٧	٧٧٢,٣	٤,٢	٧٧٣,٣	٤,٢	١٠٧٢,٩	٤,٦	٧٩٤,٨	٣,٥	٧٤٨,٣	٢,٤	٣٨٣٤,٧	٠,٨	٢٦١٩,٦	٥,٩
سكر مكرر	٣٨,٦	٠,٢	٢٢٦,٩	١,٧	٢٥٢,٤	١,٦	٢٦٢,٦	١,٦	١٧٠,٩	٠,٩	٣٨١,١	١,٦	١٣٣,٨	٠,٦	٢١٥,٧	٠,٧	٤١٣,٣	٠,٨	٣١٥,١	٠,٧
واردات زراعية أخرى	٦٧٠٨,٥	٥٤	٧٩٣٥,١	٥٩,٤	٨٢٣٧,٧	٥١,٩	٨٠٦٩,٧	٤٩,١	٩٣٩٧,٥	٥١,٥	١٠٦٩٨,٨	٤٥,٩	١٠٣٣٤,٨	٤٥,٤	١٣٠٧١,٧	٤١,٦	٢٥٨٥٢,٢	٥٢,٥	٢٤٢١٥,٢	٥٥,٣
اجمالى الواردات الزراعية	١٢٤٢١,٣	١٠٠	١٣٣٥١	١٠٠	١٥٨٧٢,٧	١٠٠	١٦٤٤٢,٦	١٠٠	١٨٢٣٧	١٠٠	٢٣٣١٣,٤	١٠٠	٢٢٧٦٥	١٠٠	٣١٤٢٥,٧	١٠٠	٤٩٢٥٦,٦	١٠٠	٤٣٧٧١,٧	١٠٠
آلات وأجهزة كهربائية وأجزائها	١٠٢٨٣,٨	٢٨,٤	٩٧٤٣,٣	٢٦,١	٩٥٩٤	٢٣,٦	١٠١٧٩,٨	٢٠,٩	١٢٦٥٢,١	٢٠,٦	١٦٤٧١,٨	١٨	١٧١٢٩,١	١٧,٩	٢٢١٦٦,٩	١٨,٣	٥١٤٠٧,٦	٢١,٦	٤٨٦٦٠,٥	٢٣,١
منتجات معدنية	٤٤٧١	١٢,٣	٣٠٧٤,٧	٨,٢	٢٨٦٠,٥	٧	٣٩٩٩,٨	٨,٢	٧٩٧٢,٣	١٢,٩	١٦٨١٧,٧	١٨,٤	٢٠٣٣٠,١	٢١,٢	٢٤٢٢١,٨	١٩,٩	٣٦٧٠٣	١٥,٤	٢٩٠٦٦,٢	١٣,٨
منتجات الصناعات الكيماوية	٣٩٧١,٢	١٠,٩	٤٦٢٠,٤	١٢,٤	٥٦٦٩,٤	١٣,٩	٦٣٤٣,٥	١٣	٧٢٣٨,٢	١١,٨	٩٣٤٥,٩	١٠,٢	٨٤٤٨,٨	٨,٨	٩٣١١,٧	٧,٧	٢٣٤١٣,٤	٩,٨	٢١٠٧٥,٤	١٠
معادن عادية ومصنوعاتها	٤١٣٦,٨	١١,٤	٤٩١٠,٧	١٣,٢	٥٢٣٨,٥	١٢,٩	٥١٨١,٣	١٠,٧	٧٠٧٦,٩	١١,٥	١١١٤٥	١٢,٢	١٠١٠٠,٣	١٠,٦	١٢٨٩٣,٢	١٠,٦	٥٣٦١٤,٢	٢٢,٥	٤٠٨٣٣,٥	١٩,٤
واردات غير زراعية أخرى	١٣٣٦١,٣	٣٦,٩	١٤٩٥٨,٨	٤٠,١	١٧٢٤٦,٧	٤٢,٥	٢٢٩٣٥,٧	٤٧,٢	٢٦٥٣٩,٥	٤٣,٢	٣٧٥٩٣,٧	٤١,١	٣٩٧٠٩,٨	٤١,٥	٥٢٥٦٧	٤٣,٤	٧٣٣٧٢,٣	٣٠,٨	٧٠٧٥٦,٩	٣٣,٦
اجمالى الواردات الزراعية	٣٦٢٢٤,١	١٠٠	٣٧٣٠٧,٩	١٠٠	٤٠٦٠٩,١	١٠٠	٤٨٦٤٠,١	١٠٠	٦١٤٧٩	١٠٠	٩١٣٧٤,١	١٠٠	٩٥٧١٨,١	١٠٠	١٢١١٦٠,٦	١٠٠	٢٣٨٥١٠,٥	١٠٠	٢١٠٣٩٢,٥	١٠٠
اجمالى الواردات المصرية	٤٨٦٤٥,٤		٥٠٦٥٨,٩		٥٦٤٨١,٨		٦٥٠٨٢,٧		٧٩٧١٦		١١٤٦٨٧,٥		١١٨٤٨٣,١		١٥٢٥٨٦,٣		٢٨٧٧٦٧,١		٢٠٤١٦٤,٢	

المصدر : جمعت وحسبت من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، القاهرة ، ٢٠١٠ .

٣-١-٢-٢ السلع غير الزراعية

تشير البيانات الواردة بجدول رقم (٢) والتحليل الاحصائى لها إلى أهم النتائج التالية :

- تمثل الآلات والأجهزة الكهربائية والمنتجات المعدنية ومنتجات الصناعات الكيماوية والمعادن العادية ومصنوعاتها أهم سلع الواردات غير الزراعية التى استوردتها مصر خلال فترة الدراسة ، حيث تحتل واردات الآلات والأجهزة الكهربائية قائمة هذه السلع والتى تزايد قيمتها من حوالى ١٠,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ٤٨,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٩، وبمعدل نمو سنوى قدر بحوالى ٢١,١% من متوسط قيمة هذه الواردات خلال فترة الدراسة.

- تأتى قيمة واردات المعادن العادية ومصنوعاتها فى المرتبة الثانية ضمن قائمة واردات هذه السلع والتى تزايدت قيمتها من حوالى ٤,١ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ٤٠,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٩ ، وبمعدل نمو سنوى قدر بحوالى ٢٨,٤% من متوسط قيمة هذه الواردات خلال فترة الدراسة .

- وتحتل المنتجات المعدنية المرتبة الثالثة ضمن قائمة هذه السلع تليها منتجات الصناعات الكيماوية ، والتى قدر معدل النمو السنوى لكلاهما بحوالى ٢٥,٢% ، ١٩,٠٢% على الترتيب .

٣-٣ التوزيع الجغرافى للواردات المصرية

بدراسة التوزيع الجغرافى لاجمالى قيم الواردات المصرية وأهميتها النسبية والتى يوضحها جدول رقم (٣) تبين أهم النتائج التالية :

- تمثل أسواق دول غرب أوروبا الأسواق الرئيسية للواردات المصرية خلال فترة الدراسة حيث قدرت نسبة الواردات المصرية من هذه الأسواق بحوالى ٢٨% من اجمالى قيمة الواردات المصرية من كافة أسواق دول العالم ، تليها أسواق دول آسيا والتى قدرت نسبة الواردات المصرية منها بحوالى ١٧,٣% من جملة قيمة الواردات المصرية ، تليها الدول العربية بنسبة ١١,٩% ثم دول أمريكا الشمالية بنسبة ١١,٨% ثم أسواق دول شرق أوروبا بنسبة ١١,٧% ثم أسواق دول أمريكا الجنوبية والتى قدرت نسبة الواردات المصرية منها بحوالى ٤,١٩% من جملة الواردات المصرية من كافة أسواق العالم .

مما سبق يتضح أن الأسواق الرئيسية للواردات المصرية أسواق دول غرب أوروبا تليها أسواق دول آسيا ثم أسواق الدول العربية .

٣-٣ التركز السلعى والجغرافى للواردات المصرية

تتسم الدول النامية بصفة عامة بوجود معاملات تركز عالية نتيجة لتركز وارداتها فى عدد محدود من السلع وارتباطها جغرافيا بدول محددة فى التعامل الخارجى (١) هذا ويوجد نوعين من التركز هما :

١- التركز السلعي : أى درجة التركز في واردات الدولة فيما يتعلق بعدد السلع التى يتم التعامل فيها .

٢- التركز الجغرافي: وهو التركز في التعامل في التبادل التجاري لدولة ما فيما يتعلق بعدد الدول التي تتعامل معها (٢) .

---

١) Michaely. M. Concentration in International Trade, Amesterdam , ١٩٦٢ .

٢) يمكن حساب معدلات التركز السلعى والجغرافى للواردات المصرية باستخدام معامل Gini-Hirschman ، وطريقة حساب هذه المعاملات كالآتى :

- معامل التركز السلعى :

$$C_j x = 100 \sqrt{\sum (\frac{XS_j}{Xi})^2}$$

حيث :

$C_j x$ معامل التركز السلعى

XS_j ترمز الى واردات سلعة معينة j من دولة I

Xi حجم الواردات

- معامل التركز الجغرافى :

$$C_j x = 100 \sqrt{(\frac{Xi_j}{X_j})^2}$$

حيث :

$C_j x$ معامل التركز السلعى

Xi_j ترمز الى واردات سلعة معينة j من دولة I

XJ اجمالى حجم الواردات

جدول رقم (٣) : التوزيع الجغرافى للواردات المصرية وأهميته النسبية خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الدول العربية	٥٠٦٥	١٠,٤	٤٤٦٧	٨,٨	٤٠٧٦	٧,٢	٥٦٧٤	٨,٧	٩٠٧٨	١١,٤	١٨٤٤٠	١٦,١	٢٢٧٠٥	١٩,٢	٢٧٢٩٧	١٧,٩	٤٠٤٠٢	١٤	٢٨٠٦٤	١١
شرق أوروبا	٤٦١٠	٩,٥	٤٩٩٦	٩,٩	٦٢٣٥	١١	٧٣٣٥	١١,٣	٨٩١٩	١١,٢	١٦٢٦٤	١٤,٢	١٣٢١٧	١١,٢	١٨٣,٩	١٢	٢٧٦٦٨	١٣,١	٣٧٨٥٨	١٤,٩
غرب أوروبا	١٧٥٨٧	٣٦,٢	١٦٤١٤	٣٢,٤	١٦٤٩٥	٢٩,٢	١٨١٦٩	٢٧,٩	٢١٨٤٩	٢٧,٤	٢٦٨٦٣	٢٣,٤	٢٧٠٢٣	٢٢,٨	٣٤٦٤٧	٢٢,٧	٨٥٩١٢	٢٩,٩	٧٩٨٠٥	٣١,٤
دول آسيا	٧٧٩٩	١٦	٨٣٠٠	١٦,٤	٩٣٩٩	١٦,٦	٦٨٦٥	١٥,٢	١٣٦٥٥	١٧,١	١٧٥٩٣	١٥,٣	٢٠٣٣٤	١٧,٢	٢٣٢١٣	١٥,٢	٦٥٨٢٧	٢٢,٩	٥٨٣٥٢	٢٣
دول أفريقيا	٥٢٤	١,١	٧٩٨	١,٦	١١٨٠	٢,١	١١٠٤	١,٧	٦٨١	٠,٩	٩٣١	٠,٨	٥٦٥	٠,٥	٩٤٧	٠,٦	٥٢٣٩	١,٨	٣٣٢١	١,٣
أمريكا الشمالية	٧٦٣٠	١٥,٧	٧٨١٦	١٥,٤	٧٩٦٧	١٤,١	٧٩٢٢	١٢,٢	٨٨٥٤	١١,١	١٠٩٩٠	٩,٦	٩٩٢٧	٨,٤	١٥٤٧٥	١٠,١	٣٤٣٥٥	١١,٩	٢٩٢٢٢	١١,٥
أمريكا الجنوبية	١٤٨٥	٣,١	٢١٠٦	٤,٢	٣١٢٩	٥,٥	٤٢٩٨	٦,٦	٤٨٨٠	٦,١	٦٦٦٧	٥,٨	٥٦٥٠	٤,٨	٧٧٢٤	٥,١	١٤٧٢٥	٥,١	١٠١٩٣	٤
أمريكا الوسطى	٩		٦		١٣		١١		٢١		٦٨	٠,١	٤	٠	٥	٠	١٣	٠	٣١٣	٠,١
الاقيانوسية	١٧٨٢	٣,٧	٢٢٩٤	٤,٥	٢٤٢٢	٤,٣	١٥١٣	٢,٣	٢٤٥٣	٣,١	٢٣١٠	٢	١٩١٣	١,٦	١٧١١	١,١	٢٤١٥	٠,٨	٢٥١٢	١
دول أخرى	٢١٥٤	٤,٤	٣٤٦١	٦,٨	٥٥٦٦	٩,٩	٩١٩٢	١٤,١	٩٤٢٦	١١,٧	١٤٥٦٢	١٢,٧	١٧١٤٥	١٤,٥	٢٣٢٤٨	١٥,٢	١٢١١,٦	٠,٤	٤٥٢٤,٢	١,٨
اجمالي العالم	٤٨٦٤٥	١٠٠	٥٠٦٥٨	١٠٠	٥٦٤٨٢	١٠٠	٦٥٠٨٣	١٠٠	٧٩٧١٦	١٠٠	١١٤٦٨٨	١٠٠	١١٨٤٨٣	١٠٠	١٥٢٥٨٦	١٠٠	٢٨٧٧٦٧,٦	١٠٠	٢٥٤١٦٤,٢	١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، اعداد مختلفة .

وتشير البيانات الواردة بجدول (٤) الى قيم معاملات التركز السلعي والجغرافي للواردات المصرية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩ والذي يتضح منها ما يلي :

- ارتفاع قيم معاملات التركز السلعي للسلع الزراعية خلال فترة الدراسة عن قيمة ٤٠% وهي القيمة التي يرى Michaely ان الزيادة عنها تعد مؤشر لزيادة درجة التركز سواء السلعي أو الجغرافي (١) .

حيث يلاحظ أن قيم التركز السلعي للسلع الزراعية تراوحت بين اعلي حد لها عام ٢٠٠١ والتي بلغت ٦٣,٤% وأدنى حد لها والمقدر بحوالى ٥٤% عام ٢٠٠٧ وهو ما يشير الى وجود تركز سلعي في واردات هذه السلع أي إن هناك سلع زراعية محددة يتم استيرادها وتشكل النسبة الأكبر من هيكل الواردات الزراعية بصفة رئيسية .

جدول (٤)

معاملات التركز السلعي والجغرافي للواردات المصرية

خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩

البيان	معاملات التركز السلعي		معاملات التركز الجغرافي
	للسلع الزراعية	للسلع غير الزراعية	
٢٠٠٠	%٥٩,٥	%٥٠,٧	%٤٥,٣
٢٠٠١	%٦٣,٤	%٥١,٨	%٤٢,٦
٢٠٠٢	%٥٨,٣	%٥٢,٧	%٤٠,٧
٢٠٠٣	%٥٦,٥	%٥٤,٩	%٤٠,١
٢٠٠٤	%٥٨,٨	%٥٢,٢	%٤٠,١
٢٠٠٥	%٥٤,٨	%٤٩,٩	%٣٩,٢
٢٠٠٦	%٥٤,٩	%٤٦,٤	%٤٠,٥
٢٠٠٧	%٥٤	%٤٩,١	%٣٩,٧
٢٠٠٨	%٥٩,١	%٥٤,٦	%٤٤,٢
٢٠٠٩	%٦٠,٥	%٤٦,٤	%٤٤,٨
المتوسط	%٥٧,٩	%٥٠,٨	%٤٢

- المصدر: جمعت وحسبت من جدول (٢)، (٣) بالدراسة.

---

١) Michaely .M.١٩٦٢,٠p.eit

وكذلك الأمر بالنسبة للسلع غير الزراعية وان انخفضت قيم التركز مقارنة بالتركز في قيم السلع الزراعية ، حيث يلاحظ أن هذه القيم تراوحت بين حد أعلى عام ٢٠٠٣ والذي قدر بحوالى ٥٤,٩% ، وحد ادني عام ٤٦,٤% ، عام ٢٠٠٦ ، وعام ٢٠٠٩ .

- يلاحظ أن قيم معاملات التركز الجغرافي تراوحت بين حد أعلى قدر بحوالي ٤٥,٣% عام ٢٠٠٠ ، وحد أدنى قدر بحوالى ٣٩,٢% عام ٢٠٠٥ وبلغت في المتوسط حوالى ٤٢% وانخفاض قيم هذه المعاملات مقارنة بمعادلات التركز السلعي يشير الى تنوع مصادر استيراد الواردات المصرية سواء الزراعية أو غير الزراعية ، وتنوع هذه المصادر وعدم تركزها مؤشر جيد.

يتضح من دراسة هيكل الواردات المصرية وتوزيعها الجغرافي ومعاملات تركزها أهم النتائج التالية :

- أن قيمة الواردات المصرية غير الزراعية تزيد سنوياً بمعدل ٢١,٩% واهم هذه الواردات يتمثل في مجموعة آلات والأجهزة الكهربائية والمنتجات المعدنية والمعادن العادية والمنتجات الكيماوية وهو ما يعني ان هناك تركز لسلع محددة في هيكل هذه الواردات كما أشارت نتائج التركز السلعي .

- تتزايد قيمة الواردات الزراعية المصرية بمعدل نمو سنوي قدر بحوالى ١٥,٦%، واهم هذه الواردات القمح والذرة واللحوم والألبان ، وهو ما يشير أيضا إلى أن هناك تركز سلع محددة في هيكل الواردات الزراعية مثلما أشارت نتائج التركز السلعي .

- أوضحت نتائج التوزيع الجغرافي للواردات المصرية أن دول غرب أوروبا وآسيا والدول العربية أهم أسواق الواردات المصرية وتعدد هذه الأسواق وتنوعها مؤشر جيد حتى لا يسيطر على السوق الاستيرادى المصرى التبعية الاستيرادية لدول محددة والذي قد يؤدى الى عواقب اقتصادية وسياسية في المستقبل .

٣-٤ التركيب الاحتكاري لأسواق الاستيراد في مصر :

تشير دراسة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء إلى أن هناك درجة عالية من الاحتكار الخاص فى أسواق السلع المستوردة ، الأمر الذى يؤثر بلاشك على عمليات التسعير والسيطرة على المعروض والمخزون من هذه السلع ([1]) .

---

[1]) يمكن الرجوع الى البيان التفصيلى لدرجة الاحتكار فى أسواق الاستيراد فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص حتى عام ٢٠٠٨ من الدراسة السابق الاشارة اليها :
- محمود عبد الفضيل ، عمرو شيحة ، مركز المعلومات واتخاذ القرار ، مجلس الوزراء .

وفيما يتعلق بالشركات المستوردة التابعة للقطاع الخاص تبين وجود احتكار في السوق المصرى من قبل المستوردين الكبار الخمسة الأوائل وهم أكبر مستوردى السوق المصرى حيث تصل نسبة الاحتكار الخاص نحو ٧٠% في مجموعة السكر والمصنوعات السكرية ، وحوالى ٦٣% في مجموعة المشروبات والسوائل الكحولية والخل ، وحوالى ٤٦% بمجموعة الكاكاو ومحضرات الكاكاو ، ٣٧% بمجموعة اللحوم والأحشاء والأطراف الصالحة للأكل ، و٣٠% بمجموعة الشحوم والدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية ، وحوالى ٣٠% بمجموعة الألبان ومنتجات صناعة الألبان والبيض والطيور والمنتجات الحيوانية الصالحة للأكل ، ويحتكر المستوردين الخمسة الأوائل في القطاع الخاص حوالى ٣٥% من سوق استيراد الجلود والفراء ، وحوالى ٣٤% من سوق منتجات الخزف ، وحوالى ٦٣% من سوق الخلائط الخزفية ، وحوالى ٣٠% من سوق الأسمدة ، وحوالى ٢٥% من سوق منتجات الصيدلة ([1]) .

مما يؤكد أن سوق الاستيراد المصرى يسيطر عليه درجة عالية من احتكار القطاع الخاص فى أسواق معظم السلع الاستيرادية ، الأمر الذي يؤثر بلا شك على عمليات التسعير والسيطرة على المعروض والمخزون من هذه السلع ([2]) .

---

[1]) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، تقليص فجوة العجز في الميزان التجارى لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصرى ، يناير ٢٠١٠ .

[2]) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مرجع سابق .

٣-٥ السياسة التجارية (*)

لقد شهد قطاع التجارة الخارجية في ظل التحرير الاقتصادي العديد من التطورات التشريعية والتنظيمية صاغت شكل السياسة التجارية، وانعكست على مستوى الحماية الفعلية والاسمية.

وقد لعبت أدوات السياسة النقدية من خلال منح الائتمان وتحديد القدرة التمويلية وسياسة سعر الصرف دوراً في التأثير على الصادرات والواردات ، كما ساهمت السياسة الضريبية في نفس الوقت بمكوناتها من ضرائب الأرباح التجارية والصناعية ، وضريبة المبيعات في تحديد مستوى كفاءة العمليات التجارية . بالاضافة إلى الدور الحيوى الذى تلعبه السياسات المالية وتلك الخاصة بالتعريفة الجمركية والقيود الكمية وتأثيرها على الواردات .

٣-٥-١ السياسة الجمركية

ان التعريفة الجمركية يمكن ان تكون أداة مرنة وفعالة تلعب دوراً هاماً في ادارة النشاط الاقتصادي والاجتماعى ، حيث يمكن استخدامها في تحقيق المواءمة بين العديد من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

ومن هذا المنطلق اتفق في العقدين السابقين أن يكون دور السياسة الجمركية محققاً للآتي :

١- مراعاة البعد الاجتماعى من خلال اتاحة السلع الاستراتيجية والحيوية بأسعار منخفضة جداً أو اعفائها فى أغلب الأحوال ، حتى يمكن توفيرها بأسعار فى متناول الفئات الأقل دخلاً .

٢- حفز الصناعة المحلية وتشجيع توطنها ، من خلال :

- توفير معدلات مرتفعة للحماية ، حتى تستطيع هذه الصناعات ترسيخ وجودها فى السوق المحلى ، وقد تم ذلك من خلال تعريفة مرتفعة نسبيا على السلع النهائية ، والتدرج فى خفض التعريفة بانخفاض درجة التصنيع، مع خفضها تماما على الخامات والمستلزمات التى لا تنتج فى الاقتصاد المصرى .

(*) أعد هذا الجزء (السياسة التجارية) أ.د / اجلال راتب ، مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية ، معهد التخطيط القومى .

- تشجيع استخدام المكون المحلى من خلال تقديم تخفيضات جمركية على المكونات والمستلزمات للصناعات ، التى تستخدم نسبة مكون محلى يحددها القانون وتزايد هذه التخفيضات باصدار التعريفة الجمركية مما يعرف بالمادة السادسة من القرار الجمهورى باصدار التعريفة الجمركية ، مما حفز انشاء صناعات تجميعية عديدة فى الاقتصاد المصرى ٠

إلا أنه مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية عالمياً وإقليمياً ومحلياً ومع الاتجاه الى ادارة الاقتصاد المصرى من خلال قوى السوق من عرض وطلب واتباع سياسة الاصلاح الاقتصادى وتمشياً مع متطلبات التحرير الاقتصادى وفقا للالتزام بمقررات منظمة التجارة العالمية والتى تعتبر مصر عضواً بها . كان لابد من تغير النظرة الى دور ووظيفة السياسة الجمركية من السياسة الحمائية الى سياسة الحرية الاقتصادية التى تؤدى طبقاً للفلسفة الجديدة في ادارة الاقتصاد القومى الى (١) :

- توسيع الخيارات أمام المستهلكين والمنتجين كلهم ، وإرساء مفهوم حرية الاختيار ، وبالتالى يتحول النظام من مفوهم اتاحة ما هو أساسى فقط الى مفهوم الجودة وحرية الاختيار ، فجودة حياة المستهلك ترتبط بتوسيع مجال خياراته بين مختلف السلع على نحو يفعل أولوياته كما يراها ، ولا يفرض عليه بالتالى استهلاك سلع معينة بما يحد من قدرته على تعظيم المنافع التى تعود عليه من استخدام الدخل المتاح له ٠ كذلك يصبح أمام المنتج كل الخيارات العالمية الممكنة لكى يحصل على مستلزمات انتاجه على النحو الذى يراه مناسبا من حيث السعر والمواصفات دون تقييد حريته فى الاختيار أو فرض نوعيات من السلع ، التى لا تتلاءم أو تتوافق مع اختياره فى إطار من المنافسة الصحيحة ٠ .

- رفع قدرة القطاع الخاص التنافسية من خلال خفض تكلفة الاستيراد والتصدير ٠

ولتحقيق هذه الأهداف تم إيجاد نظام جمركى يعمل على :

- توفر الحقوق والالتزامات لكل من العاملين والمتعاملين ٠
- اتباع اجراءات جمركية تتسم بالسهولة والبساطة والوضوح ٠
- وضع هيكل تعريفة جمركية يتسم بالوضوح والبساطة وذلك على النحو التالى :

* النزول بهيكل الفئات الجمركية من ٢٩ فئة الى ست فئات فقط والنزول هذا يسهم جبراً فى تيسير التبنيد وخفض تكلفة المعاملات والحد من المنازعات بين السلطات الجمركية والمتعاملين ٠

---

(١) اصلاح منظومة الضرائب والجمارك من أوراق سياسات المؤتمر الثانى للحزب الوطنى ٠

* تطبيق المعايير الفنية الدولية مثل : ISO-IEC-CODEX
* عدم استخدام الرقابة النوعية للاغراض الحمائية مع التركيز على ضمان السلامة الصحية والبيئية ٠
* الالتزام بمبدأ عدم التمييز بين الواردات والمنتجات المحلية عند تطبيق المعايير ٠

- الشفافية فى اتاحة المعلومات لكافة المتعاملين مع الادارة الجمركية ٠
- وضوح ومرونة وشفافية الاطار القانونى ٠
- الالتزام بالمعايير والاعراف الدولية فى مجال العمل الجمركى ٠
- التقدير الذاتى للضرائب والرسوم ومشاركة المتعاملين فى المسئولية ٠
- اعتماد نظام المراجعة المحاسبية اللاحقة ٠
- تخفيف الاعباء على المتعاملين بتخفيض تكاليف التخليص الجمركى ٠

والواقع أن مصر فى اطار تعديل سياساتها الجمركية تكاد تكون قد تخلصت نهائيا من الأنماط التقليدية للسياسة الجمركية التى كانت قائمة على الحواجز غير الجمركية والعوائق غير المتصلة بالتعريفة وهو اجراء من شأنه أن يتسبب فى احداث عائق أو عقبة لبيع منتجات دولة ما فى دولة أخرى ، وهذه الحواجز كانت فى صورة :

١٠ الحصص : وهى عبارة عن حصص لاستيراد صنف ما لا يجوز تجاوز الحصة المقررة له مما كان يؤدى إلى التشوهات أشد من التعريفة لأنه عندما تقرر الحصة فإن ذلك لا يسمح لآلية السوق أن تعمل وتكون السلعة ببساطة غير متوفرة تحت أى سعر ٠

٢٠ السياسات والتدابير التميزية الحكومية والخاصة والتى تميز فى المعاملة ضد الواردات الاجنبية ٠

٣٠ الاجراءات الجمركية المقيدة وذلك باتخاذ تقييم وتصنيف السلع اساس لفرض الرسوم الجمركية ٠

٤٠ سياسات قيود النقد الانتقائية وسعر الصرف التمييزى

هذه السياسة تشوه التجارة بطريقة مماثلة لرسوم الوارد واعانات التصدير ، وتشكل سياسات النقد الانتقائية عوائق مؤكدة للتجارة ، فقد تطلب دول كثيرة من وقت لآخر من المستوردين أن يضعوا تأمينا بدون فوائد يساوى قيمة البضاعة المستوردة ٠ وترفع هذه الطريقة من أسعار السلع المستوردة بقدر كلفة المال للتأمين المطلوب ٠

٥ . النظم الادارية والفنية المقيدة

مثل هذه النظم المضادة للاغراق ونظم الحجم ونظم السلامة والصحة ، وتهدف بعض هذه الاجراءات الى إبعاد المنتجات الاجنبية بينما توجه أخرى نحو الأهداف المحلية المشروعة مثل نظم السلامة والقضاء على التلوث والذى من شأنه أن يؤدى الى الحد من الإستيراد .

ومن ثم فلابد من التوازن فى اعطاء الحوافز بين فئات المجتمع المختلفة ، مما يؤدى الى حفز النشاط الاقتصادى ، من خلال تسهيل استيراد المدخلات والمستلزمات والسلع الرأسمالية بفئات جمركية جديدة منخفضة ، وفى الوقت ذاته تخفيض معدلات الحماية الفعالة على كل السلع ، مع تضييق الاستثناءات الى أقل مدى وهو الذى يمثل حافزاً متوازناً للمنتجين المحليين، من أجل تفعيل تنافسية المنتج المصرى فى السوق المحلى وفى الأسواق العالمية .

ويتم تحقيق ذلك من خلال تطور تدريجى على مراحل في هيكل التعريفة الجمركية يؤدى الى :

- تخفيض العبء الجمركى من خلال خلق هيكل متدرج للتعريفة الجمركية ، وفقا لدرجة التصنيع ، مع تحريك كافة فئات التعريفة داخل ذلك الهيكل لأسفل بتخفيض الحد الأعلى للتعريفة الجمركية بحيث تتدرج طبقا لدرجة التصنيع .

- السماح ببعض الاستثناءات المحدودة بهدف :

- تخفيض التعريفة الجمركية على بعض السلع النهائية التى تعد سلعاً استراتيجية لارتباطها بقطاع كبير من المستهلكين ، لا يمكن تحميلهم بأعباء جمركية كبيرة ، وتتمثل هذه السلع بالأساس فى مجموعة السلع الغذائية والأدوية .
- الحفاظ على معدلات الحماية الحالية لبعض القطاعات الاستراتيجية ، وبهذا يضمن هيكل التعريفة الجمركية تحقيق الأهداف التالية :

* توفير معدلات حماية فعالة موجبة وملاءمة للصناعات المحلية والحد من التشوهات الجمركية .
* الحفاظ على معدلات الحماية الفعالة الحالية ، التى تتمتع بها القطاعات الاستراتيجية لبعض الوقت .
* الغاء الاستثناءات واللجوء الى اسلوب تعدد الأسعار ، مع اختلاف الغرض من الاستخدام .

* تخفيف العبء عن المواطن من خلال تحقيق تخفيض فعال لفئات التعريفة على السلع الغذائية الاستراتيجية التى تدخل فى الغذاء الرئيسى للقطاعات الكبرى من المجتمع ٠

- تأكيد أن يكون اعطاء معاملة استثنائية لبعض السلع أو الصناعات لفترة زمنية محددة ومعلنة للمجتمع ، على النحو الذى يجعل تلك المنتجات أمام تحد حقيقى لاثبات احقيتها فى مثل هذه المعاملة التفضيلية ، الأمر الذى يتطلب التواكب معه احداث تطورات حقيقية وملموسة فى نظم الانتاج والتسويق بما يؤدى الى :

- رفع جودة تلك المنتجات وقدراتها على المنافسة الخارجية ٠
- اتاحتها للمستهلك المحلى بالجودة المطلوبة وبالأسعار التنافسية ٠

- الحد من تعدد فئات التعريفة الجمركية مع تقليل تشتت البنود فى كل فئة ٠

- إلغاء رسوم الخدمات على الواردات بما يؤكد شفافية هيكل التعريفة الجمركية ٠

- دراسة مدى حاجة الصناعة الوطنية الى الاستمرار بالتعريفة الحمائية ، وذلك لان تعميق التصنيع المحلى إنما يكون من خلال اقامة صناعات قوية على درجة من الكفاءة بحيث تستطيع الاستمرار فى ظل وجود بيئة حقيقية من المنافسة العادلة مع المنتجات المثيلة المستوردة ، بالتالى العمل فى إطار منظومة تستهدف تقوية وتعميق فكرة التصنيع المحلى وتراكم القيمة المضافة .

وقد تم بالفعل اصدار القرار الجمهورى رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤ بشأن إصدار التعريفة الجمركية والذي أدخل مجموعة من التخفيضات الجمركية الكبيرة ، شملت معظم مدخلات الإنتاج والسلع الرأسمالية وتضمن إعفاءات للسلع الأساسية والاستراتيجية ، وحقق تخفيضات على عدد من السلع الرأسمالية ، وتضمن اعفاءات للسلع الأساسية والإستراتيجية ، وحقق تخفيضات على عدد من السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة وهو ما يعد خطوة مهمة في الإصلاح الاقتصادي بما يحدثه من تغيير جذري في بيئة الأعمال وأيضا في مجال الاستهلاك على نحو يفيد جموع المواطنين .. فالقرار الجمهوري بما يتضمنه من تعديلات في اسعار السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج يمثل دفعة كبيرة في اتجاه تحديث الصناعة الوطنية ، وتوفير بيئة مواتية من المنافسة بين الصناعات المحلية والمنتجات المستوردة على أسس عادلة ، تحقق خفضاً كبيراً في تكلفة مدخلات الصناعات المحلية من ناحية ، واتاحة الخيارات المختلفة امام المستهلك من ناحية أخرى .

وهكذا اصبحت التعريفة الجمركية على السلع النهائية تتراوح ما بين ١٢% الى ٣٠% (١٢% على السلع الاستهلاكية غير المعمرة تنخفض الى ٥% فى بعض الحالات الاستثنائية ، و ٢٢% على السلع الاستهلاكية نصف المعمرة ، و ٢٥% على السلع المعمرة ، و ٣٠% على الملابس الجاهزة والأحذية وبعض السلع الرفاهية) ، وتتراوح من ٥% الى ١٢% على السلع الوسيطة ، و٥% على المواد الخام والمستهلكات والسلع الرأسمالية بأنواعها وقطع الغيار لمعدات النقل ، لتنخفض الى ٢% على قطاع الغيار للآلات والمعدات .

هذا ، ومن الجدير بالذكر ان التخفيضات التي اجراها القرار المشار اليه على السلع الأساسية والإستراتيجية تحقق تخفيفاً كبيراً على الفئات محدودة الدخل من خلال اتاحة هذه السلع بأسعار منخفضة ، كما أن التخفيضات الجمركية على السيارات وبعض السلع الاستهلاكية جاءت متماشية مع التطور العالمى في المنظومة الاستهلاكية للمواطن من الطبقة المتوسطة ، حيث تغير مفهوم السلع الكمالية والرفاهية ، بما يجعل جزءاً كبيراً منها يدخل في نطاق السلع الأساسية للمواطن العادى .

هذا بالإضافة الى إجراءات إصلاح الإدارة الجمركية والذي هو جزء مهم من اركان الاصلاح الجمركي ، وذلك لانهاء أية معوقات غير جمركية .

وقد شملت هذه الإجراءات المحاور التالية :
التقييم الجمركي ومتوسط زمن الإفراج وحالات التحكيم والفحص الجمركي بحيث يؤدى ذلك الى :

١- تقليص نسبة إعادة التقييم الجمركى ، اى رفع نسبة الشهادات المقبولة طبقا لسعر الصفقة ، وانخفاض نسبة المعاد تقييمه منها بالاعتماد على الطرق البديلة .
٢- تخفيض متوسط زمن الافراج الجمركى عن البضائع ، بحيث لا يتعدى ٢,٥ يوم ، وهو عدد الايام التى يستغرقها الإفراج الجمركى في الدول الأخرى .
٣- تخفيض عدد حالات التحكيم على الرسائل من خلال وضوح وبساطة الإجراءات الجمركية .
٤- تخفيض نسبة الفحص الجمركى من خلال وجود معايير محددة لاختيار الرسائل الواجب فحصها مع تحديد نسبة العينة المقرر فحصها .

وفى سبيل ذلك لابد من الاستعانة بالتقنية الحديثة مثل :

١- الميكنة الكاملة للإدارة الجمركية

٢- التداول الإلكتروني للأوراق وبوالص الشحن .

٣- العمل بنظام الفحص بالعينة بناء على منظومة إدارة المخاطر .

٤- ادخال نظام الدفع الإلكترونى والتحويل المصرفي .

٥- إدخال نظم التخليص قبل الشحن والفحص بعد الإفراج .

٦- إدخال نظام الخدمة بنظام النوبتجيات لمدة ٢٤ ساعة و٧ أيام في الأسبوع .

٣-٥-٣ استثناءات اجرائية فى إطار السياسة التجارية المصرية [١] :

١- التعريفات التفصيلية

- تمنح على أساس تبادلى للأسواق الأوروبية وبعض الأسواق العربية مثل : العراق ولبنان وليبيا وسوريا، وذلك بموجب اتفاقيات ثنائية (من خلال النظام المعمم للأفضليات التجارية) .
- تقديم تسهيلات للنفاذ فى السوق المصرى للبلدان الأقل نمواً .
- عدم تطبيق أى تعريفات جمركية موسمية رغم أن الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية تسمح بذلك وخاصة بالنسبة لبعض المنتجات الزراعية .

٢- الاعفاءات والامتيازات

- يتيح النظام التجارى المصرى العديد من الاعفاءات والامتيازات الجمركية والضريبية لكل من المصدرين والمستوردين ، مما يقلل من شفافية نظام التعريفة الجمركية فى مصر . ومما يفقد مصر الحصيلة من هذه الضرائب نتيجة لهذه الاعفاءات (مثل اعفاء الواردات المتجهة للمناطق الحرة ، بعض واردات وزارة الدفاع .. الخ أو خفض التعريفة لبعض المشاريع ومن أهمها صناعة التجميع [٢] .

٣- ضرائب ورسوم أخرى

- تم إلغاء جميع الرسوم الجمركية الاضافية على الواردات مثل : رسم ١% من قيمة الشحنة مقابل الفحص .. الخ .

---

[١] منظمة التجارة العالمية ، جهاز مراجعة السياسات التجارية ، تقرير مراجعة السياسة التجارية لمصر (١٩٩٩) .

[٢] لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع الى المرجع السابق ص ٦٧ ، ٦٨ .

- تم توسيع سريان الضريبة العامة على المبيعات لتشمل كافة مستويات بيع السلع ماعدا بعض السلع الاساسية مثل الأغذية والأدوية وورق الطباعة وذلك سواء على السلع المحلية أو المستوردة ([1]) .

٣-٥-٣ الواردات المحظورة وقيود وتراخيص الاستيراد

- تحظر مصر استيراد بعض السلع لأسباب اقتصادية ، وبيئية ، وصحية ، وأمنية وأسباب تتعلق بالصحة والصحة النباتية ، ويطبق هذا الحظر دون تمييز على جميع الشركاء التجاريين.
- خضوع بعض الواردات لاجراءات إدارية معينة مثل الحصول على تصاريح من الهيئة القومية للمواصلات السلكية واللاسلكية عند استيراد ومعدات تتعلق بذلك .
- اجراءات قانونية لحماية الاقتصاد القومى من آثار الممارسات الضارة للتجارة الدولية وذلك فى حالات الإغراق ، وحالات التحقيق فى مسائل التعويض والوقاية ، وتعتبر الادارة المركزية لسياسات التجارة الدولية بوزارة التجارة الخارجية هى المنوطة يتلقى الشكاوى بهذا الخصوص ، وقد تمت مراجعة تشريع مصر بشأن مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية فى لجنة منظمة التجارة العالمية المعنية بتلك الممارسات .
- وقد قامت مصر فى الفترة من أغسطس ١٩٩٩ (يناير ٢٠٠٥) بالتحقيق فى (١٧) شكوى بخصوص مشاكل الإغراق شملت منتجات من بلاد أوروبية وآسيوية وغيرها ([2]) .
- اتخذت مصر تدابير تعويضية وخاصة فيما يتعلق بشأن دعم الاتحاد الأوروبى للسكر المكرر .
- فرضت مصر تدابير وقائية على بعض المنتجات والتى أثبتت التحقيقات حدوث ضرر خطير على الصناعة المحلية جراء استيرادها وهى اللبن الجاف ، واللمبات الفلورست وتم ذلك بفرض رسم إضافى بنسبة ٤٥% انخفض تدريجيا إلى ٧% عام ٢٠٠٢ ، و٣% عام ٢٠٠٣ .

---

[1]) لتفصيل أكثر يرجى الرجوع للمرجع السابق ص ٧٠ ، ٧١ .
[2]) لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع الى المرجع السابق ص ٧٤ ، ٧٥ .

٣-٥-٤ المواصفات والمتطلبات الفنية الأخرى

١- اجراءات الرقابة على الجودة :

- تحتفظ مصر بقائمة طويلة من الواردات التى تخضع للرقابة الالزامية على الجودة ، وتلحق هذه القائمة فى الملحق (٨) للائحة التنفيذية بقانون الاستيراد والتصدير ، وتضم مواد غذائية ومنتجات الكترونية و..و.. ألخ .
- تقوم الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بعمليات الفحص مقابل ١٠ جنيه لكل طن ، كما يجوز الطعن على قرارات الرقابة على الجودة .

٢- تدابير الصحة والصحة النباتية

- هناك ضوابط وإجراءات فحص عديدة بالنسبة للمنتجات الغذائية ، والحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية والنباتية . ويتم تنفيذ الضوابط بواسطة قطاع الرقابة على الأغذية بالنسبة لمنتجات الأغذية ، وتقوم هيئة الطاقة الذرية بفحص المعدلات الإشعاعية ، وتتولى هيئة الحجر الزراعى فحص الفاكهة والبذور ، أما هيئة الحجر البيطرى فتقوم بفحص المنتجات الحيوانية الطازجة والمجمدة ، والجلود والصوف الخام ، وتنوه السلطات بأن مدة الفحص تعتمد على حالة المنتج ، لكن عادة ما تكون هذه المدة أقل من أسبوع .
- يتعين على مستوردى منتجات اللحوم تقديم الشهادات التالية قبل قبول المنتج ، شهادة ذبح تثبت أن الحيوان مذبوح طبقا للشريعة الإسلامية (حلال) ، صادرة من كيان معترف به من قبل المكتب التجارى بالسفارة المصرية أو القنصلية فى بلد المنشأ (١) ، شهادة بيطرية ، صادرة فى بلد المنشأ ، تؤكد أن أى حيوان مستخدم فى صناعة المنتج قد تم فحصه قبل وبعد الذبح وأنه خال من الأمراض المعدية علاوة على شهادة من بلد المنشأ تشير على البلد المصدر ، وعدد الطرود ، ونوع اللحوم ، وتاريخ الفحص ، وتاريخ الانتاج وانتهاء الصلاحية ، واسم المصدر ، ميناء الدخول واسم مستلم الشحنة . وتتطلب اللحوم المجمدة شهادة أخرى تؤكد أن درجة الحرارة كانت (١٨) درجة مئوية قبل التصدير وأن كل قطعة مغلفة وفقا لمواصفات التعبئة الدولية ، كما تحدد متطلبات الحفظ والتخزين بالنسبة للمواد الغذائية .

---

(١) المؤسسة التى تصدر شهادة الحلال ينبغى أن يكون معترفا بها من الهيئة العامة للخدمات البيطرية .

٣-٥-٥ التعبئة والعلامات التجارية والعنونة

- ينبغى أن تكون السلع المعبأة فى عبوات تضمن حفظها ، ويتعين أن يشغل المنتج حيز العبوة بالكامل ، ومواصفات أخرى تخص الحاويات بأنواعها المختلفة .
- يجب أن يلصق على جميع المواد الغذائية بطاقات تحمل البيانات التالية باللغة العربية ولغة أخرى على الأقل : اسم المنتج ، بلد المنشأ ، وصف السلعة ، اسم وعنوان المستورد ، تاريخ الانتاج ، تاريخ انتهاء الصلاحية للاستهلاك وشروط الحفظ والتخزين .
- يتعين أن تكون الأجهزة والماكينات والمعدات مصحوبة بكتيب باللغة العربية يتضمن رسومات توضيحية للأجزاء ، تعليمات التجميع والتشغيل وتحذيرات السلامة .
- تدابير أخرى
- وقعت مصر عددا من اتفاقيات الصفقات المتكافئة التى تشير الجهات المسئولة الى توقف تنفيذها على المستوى الحكومى .
- لا تتوافر لدينا معلومات عن المنتجات الخاضعة لمخزون احتياطى إجبارى .

٣-٥-٦ تقييم آثار السياسة الجمركية والسياسة النقدية

٣-٥-٦-١ أثر السياسة الجمركية على التجارة الخارجية

إن إزالة القيود الجمركية وخفض وترشيد التعريفة الجمركية على مراحل كما سبق الذكر والقضاء على التشوهات التعريفية تهدف فى الأساس الى رفع كفاءة تخصيص الموارد والتركيز على الأنشطة الاقتصادية التى تتمتع بميزة نسبية ، والحد من التحيز ضد التصدير، وتحسين أحوال العمالة باعتبارها العامل الأوفر من عوامل الانتاج فى مصر ، هذا بالاضافة الى توفير منتجات أكثر جودة وأقل سعرا للمستهلكين .

ومع زيادة اندماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى الآن أكثر من أى وقت مضى ، فإن الاستفادة من هذا الانفتاح تتطلب مزيدا من الاتساق فى هيكل التعريفة الجمركية ، وتطوير المؤسسات المرتبطة بالتجارة ،وتخفيض تكلفة المعاملات حتى تتمكن الشركات من المنافسة بنجاح فى الأسواق العالمية .

وإذا أخذنا فى الاعتبار آثار تحرير التجارة الخارجية متمثلا فى الخفض التدريجى للتعريفة الجمركية نجد أن معدلات الحماية الأسمية والفعالة انخفضت معدلاتها بالنسبة للقطاعات الأساسية وهى الصناعة والزراعة والتعدين والمحاجر ، إلا أنه لا زال هناك تفاوت كبير فى نمط الحماية بين الأنشطة المختلفة ، ويتضح ذلك من أن صناعات مثل صناعات المعادن

الأساسية والكيماويات تحظى بمستوى حماية يقل عن صناعات النقل والملابس والأحذية وهذا جعل الاقتصاد المصرى أكثر عرضة للمنافسة العالمية إلا أن ذلك قد يعود على المستهلكين بالفائدة كما قد يدفع الشركات الى رفع كفاءتها .

٣-٥-٦-٣ أثر السياسات النقدية على التجارة الخارجية ([1]):

١- قيام البنك بعمليات السوق المفتوحة وذلك للتأثير على كمية النقود التى فى التداول لعلاج الخلل بين الطلب الكلى والعرض الكلى وذلك لضمان استقرار الأسعار بالنسبة لسوق الصرف الأجنبى ، فإن هذه العمليات تؤثر على فرص التصدير والاستيراد من خلال تأثيرها على الأسعار النسبية فى الداخل والخارج كذلك تأثيرها على قيمة حصيلة الصادرات وتكلفة الاستيراد .

٢- استخدام البنك المركزى آليات الخصم وإعادة الخصم على الأوراق التجارية وبالنسبة لوحدات الجهاز المصرفى تعد مؤشرا للبنوك عند تحرير سعر الفائدة المدينة والدائنة مما يؤثر على التصدير والاستيراد مباشرة من خلال طريقتين : الأولى : مباشرة من خلال التأثير على فرص تمويل هذه العمليات عن طريق البنوك ، والثانية : غير مباشرة من خلال التأثير على كمية النقود التى فى التداول بما لذلك من تأثير على الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار السائدة فى الأسواق الخارجية.

٣- تغيير نسبة الاحتياطى القانونى للتأثير على عرض النقود بالرفع فى حالة التأثير لتخفيض قدرة البنوك على خلق الودائع لمكافحة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار أو بالخفض لتنشيط وزيادة الطلب وذلك للخروج من حالة الانكماش ورفع معدل النمو بما قد يكون له انعكاس على الصادرات والواردات من خلال تأثير هذا التغيير على الأسعار المحلية وعلاقتها بالأسعار فى الأسواق الاجنبية . هذا فضلا عن التأثير المباشر لتغيير نسبة الاحتياطى القانونى على قدرة البنوك على تمويل عمليات التصدير والاستيراد .

٤- تدخل البنك المركزى فى بعض الأحوال بتعليمات إدارية مباشرة للبنوك للتأثير على كمية النقود المتاحة لتحويل أنشطة معينة لزيادتها أو تقليصها ، مثل : تحديد السقوف الائتمانية ، تحديد حد أقصى للقيمة بين القروض المصرفية لقطاع أو نشاط معين ورأس مال البنك ..

---

[1]) إدارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى ، سلسلة قضايا والتخطيط والتنمية رقم (١٢٧) سبتمبر ١٩٩٩ ، معهد التخطيط القومى .

من أهم هذه التعليمات والتى تؤثر مباشرة على التجـارة الخارجيـة (صـادرات وواردات) تخفيض أو رفع أسعار العملات الاجنبية بالنسبة للعملة الوطنية أو وضع حد أدنى بالنسـبة لتغطية الاعتمادات المستندية (بالعملة المحلية أو الأجنبية) لتموين عمليات الاستيراد . كذلك وضع حد أقصى للعمولات المصرفية على تحصيل المستحقات بالعملات الاجنبية فى عمليات التصدير .

إلا أن تأثير هذه السياسات يتوقف على درجة مرونة الجهاز الانتاجى ، ومرونـات الطلـب السعرية والدخلية على المنتجات المحلية محل التصدير الفعلى وعلـى السـلع والخـدمات المستوردة .

ومن الملاحظ ضعف تأثير السياسة النقدية فى مصر على أداء قطاع الخارجية بها ، ولـيس أدل على ذلك من أن فترة الإصلاح الاقتصادى ، خلال التسعينات ، شهدت اسـتقرارا نقـديا ملحوظا ، واستقرارا كبيرا فى أسعار الصرف ، وتراجعا كبيرا فى معدلات التضخم ، وتدنى عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى إلى أكثر مما يعتبر حـدودا آمنة (وهى منجزات هامة لعبت فيها كل من السياسة النقديـة والسياسـة الماليـة الـدور الرئيسى) ومع ذلك لم يكن هناك تحسن فى أداء قطاع التجارة الخارجية المصرية على نحو متناسب مع هذه المنجزات . والحقيقة أن ضعف تأثير السياسة النقديـة علـى أداء قطـاع التجارة الخارجية المصرى يعد أمراً متوقعا لأن المشكلة الحقيقية فى ضـعف هـذا الأداء لا تعود الى عوامل نقدية بقدر ما تعود إلى عوامل هيكلية تتمثل فى سيطرة المنتجات الأوليـة على هيكل الصادرات ، وعدم مرونة الجهاز الانتاجى بالنسبة للتغيرات الكمية والنوعية فى الطلب المحلى والأجنبى على المنتجات السلعية والخدمية بالإضافة إلى تخلـف كثيـر مـن القطاعات الانتاجية عن ملاحقة التطورات التكنولوجية التى تحدث فى القطاعات المماثلة فى العالم الخارجى .

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك هو أثر تحرير سعر الصرف (خفض قيمة الجنيه المصـري بالنسبة للدولار) سواء على زيادة حجم الصادرات أو خفض حجم الواردات ، فمرونة الطلب الأجنبى على الصادرات المصرية تكاد تكون منبتة الصلة بسعر صرف الجنيه لأن تغيـرات هذا السعر لا تنعكس على اسعار بيع الصادرات المصرية فى السواق العالمية ، ومن جهـة أخرى فإن طلب السوق المصرى على الواردات غير مرن لأسباب متعددة مـن أهمهـا أن الواردات المصرية إما أنها من الضروريات للاستهلاك والانتاج أو أنها من الكماليات التـى يطلبها ذو الدخول المرتفعة الذين لا يستجيب طلبهم كثيرا لارتفاع أسعار هذه الكماليات .

كذلك ما زالت مرونة الجهاز الانتاجى فى مصر ، وتنوع هيكلة خاصة من حيث النصيب النسبى للسلع والخدمات ذات المحتوى التكنولوجى المتقدم ، دون المستوى المطلوب للاستفادة الفعلية من الأثر المحتمل لتخفيض قيمة الجنيه فى زيادة الطلب الأجنبى على المنتجات المصرية ، بافتراض أن هذا التخفيض سينعكس بانخفاض فى سعر عرض المنتجات المصرية فى الأسواق الخارجية .

إن الخبرات السابقة لمصر تكشف عن انعدام فعالية تخفيض قيمة العملة فى زيادة الصادرات المصرية ولا فى تخفيض الواردات أو علاج عجز ميزان المدفوعات ولعل أقرب هذه التجارب التخفيضات المتتابعة منذ إنشاء السوق المصرفية الحرة حتى الآن والتى لم يكن لها أثر يذكر فى زيادة الصادرات ولا فى تخفيض الواردات أو الحد من عجز ميزان المدفوعات .

٣-٦ الهيئات والمؤسسات الاستيرادية في مصر :

يتناول هذا الجزء البناء المؤسسي لهيئات ومؤسسات الدولة الاستيرادية والتي يوضحها (شكل رقم ١) والأدوار القائمة بها وفقاً للتشريعات والاتفاقيات الدولية المرتبطة باستيراد السلع ، فضلاً عن الأجهزة المسئولة عن الفحص والرقابة النوعية للسلع الاستيرادية بهدف التعرف على هيكل وأدوار هذه المؤسسات ومدى تناسق أو تضارب اختصاصاتها ، ويضم الشكل قسمين أساسيين لهذه المؤسسات هما :

١- الهيئات والشركات المستوردة التابعة للقطاع العام أو الخاص .

٢- أجهزة الفحص والرقابة النوعية للسلع .

شكل رقم (١)

الهيئات المستوردة وأجهزة الفحص والرقابة النوعية

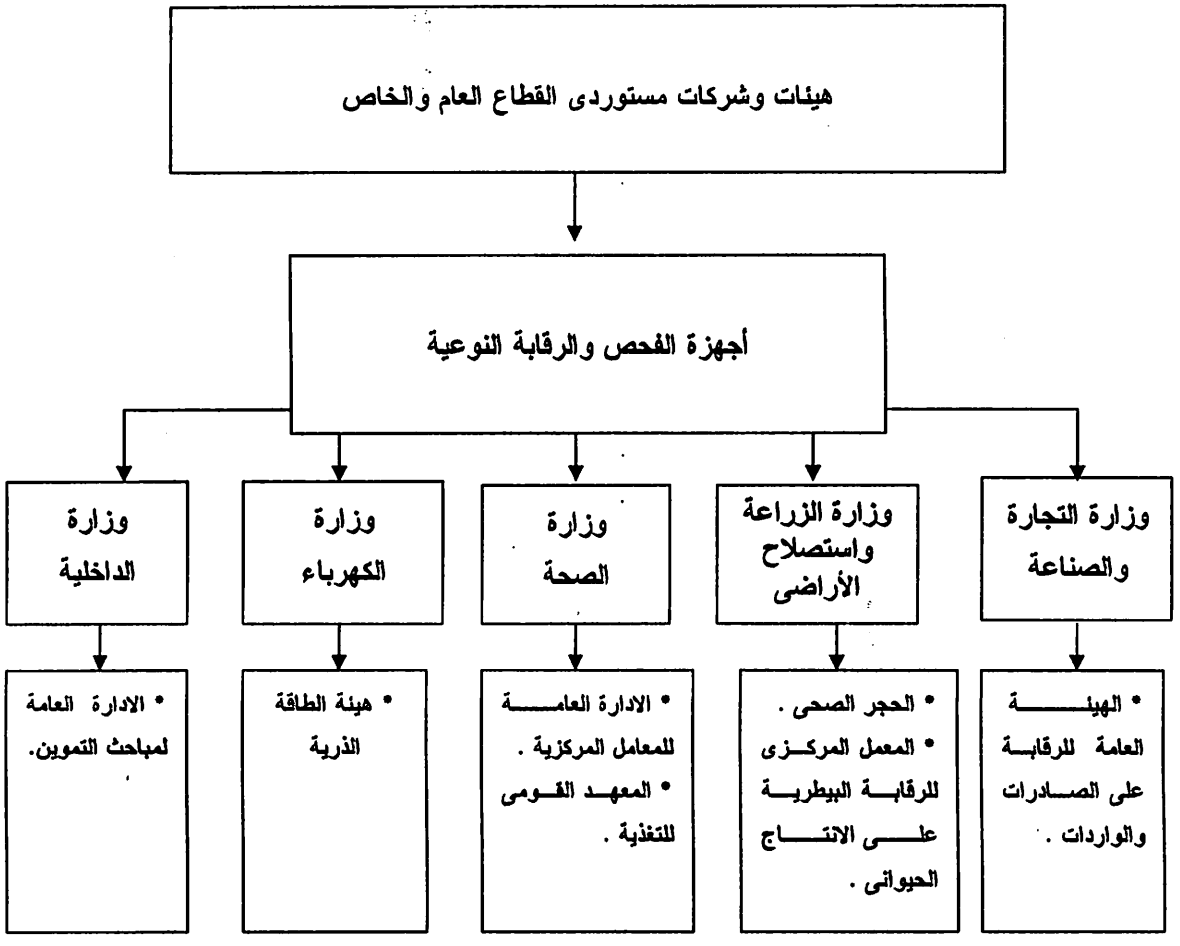

وفيما يلي استعراض موجز لهذه الهيئات والأجهزة :

(*) الهيئات والشركات المستوردة التابعة للقطاع العام أو الخاص :

حيث تعتبر الهيئة العامة للسلع التموينية أهم الهيئات المستوردة التابعة للقطاع العام والتى تم إنشاؤها عام ١٩٦٨ بالقرار الجمهورى رقم ١١٨٩ والتابعة لوزارة التموين والتجارة الداخلية ، وفي عام ٢٠٠٥ ووفقاً للقرار الجمهورى ٤٢٠ أصبحت الهيئة تابعة لوزارة التجارة والصناعة وتعد الهيئة من الهيئات الاقتصادية المنوطة من قبل الدولة بتوفير السلع الأساسية والتى تفي باحتياجات القاعدة العريضة من محدودى الدخل وذلك في اطار السياسة العامة للدولة ، حيث تقوم بشراء السلع الاستراتيجية سواء كانت من الإنتاج المحلى أو

الاستيراد من الخارج في الحدود التى تصدر بها قرارات من وزارة التجارة والصناعة ، كما تقوم بمتابعة تنفيذ عقود الاستيراد ووضع البرامج التنفيذية والزمنية لتوفير هذه السلع في مواسم طلبها .

(*) أجهزة الفحص والرقابة النوعية للسلع :

تضم هذه الأجهزة العديد من الوزارات أهمها وزارة التجارة والصناعة ، وزارة الزراعة ، وزارة الصحة ، وزارة الكهرباء ، وزارة الداخلية – ويتبع كل من هذه الوزارات العديد من الأجهزة الفنية والرقابية نوجز أهمها فيما يلي :

١- الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات :

تتبع الهيئة وزارة التجارة والصناعة ويتمثل أهم أدوراها في مراقبة سلامة السلع الغذائية وذلك من خلال فحص السلع المستوردة الخاضعة لأحكام قوانين الإشعاعات ، والوقاية من مخاطرها ومراقبة الأغذية والمنتجات الزراعية المستوردة ، وبالنسبة لما يستورد من هذه السلع بنظام السماح المؤقت يقتصر الفحص على اجتياز الاختبارات الميكروبيولوجية والآفات الحشرية ([1]).

٢- الحجر الزراعي :

تتبع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ويتمثل أهم أدوراها في فحص المنتجات النباتية الواردة ومنع دخول الآفات من خارج الدولة من خلال تنظيم استيراد النباتات أو منتجاتها

٣- المعمل المركزى للرقابة البيطرية :

يتبع وزارة الصحة ويتمثل أهم أدواره في فحص الاعلاف المستوردة ومكوناتها وفحص الأغذية المستوردة من اصل داجني ، وفحص اللحوم المستوردة والدواجن والبيض .

٤- الإدارة العامة للمعامل المركزية :

تتبع وزارة الصحة وتقوم بفحص المواد الغذائية المستوردة ، وفحص المواد الخام المستوردة الداخلة في عملية التصنيع الغذائي .

٥- المعهد القومي للتغذية :

يتبع وزارة الصحة ويقوم بمراقبة الأغذية الواردة من الخارج خاصة أغذية وألبان الرضع والأطفال والإعشاب غير الطبية والمكملات الغذائية وأغذية المرضي والرياضيين.

---

[1]) الموقع الالكتروني لوزارة التجارة والصناعة ، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

٦- هيئة الطاقة الذرية :

تتبع وزارة الكهرباء وتقوم بفحص كافة السلع المستوردة من الخارج للتأكد من خلوها من الإشعاعات .

٧- الإدارة العامة لمباحث التموين :

تتبع وزارة الداخلية وتقوم بمتابعة رسائل السلع والمواد الغذائية المستوردة للتأكد من سلامتها أو إعدامها في حالة رفضها صحياً ، فضلاً عن الحملات اليومية للتأكد من مصدر السلع المتواجدة بالسوق المصرى .

وبعد استعراض ادوار الأجهزة الرقابية المعنية بفحص السلع المستوردة من الخارج والتى تضم العديد من الوزارات ويتبعها العديد من الأجهزة الفنية والإدارات الرقابية ، يتضح أن هذه الأجهزة تعمل وكأنها جزر منعزلة ويؤكد ذلك احدى بنود ادوار الأجهزة التابعة لهذه الوزارات كمثال " فحص السلع الغذائية المستوردة من الخارج " مسئولية كل من المعهد القومي للتغذية ، والإدارة العامة للمعامل المركزية ، والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والحجر الزراعي وهيئة الطاقة الذرية والإدارة العامة لمباحث التموين مما يجعلنا نستنتج أن هناك تضارباً بين اختصاصات هذه الوزارات ، فضلاً عن ازدواجية العمل ومضاعفة التكاليف ، ومن ناحية أخرى اتضح عدم وجود آلية محددة تحكم عمل هذه الأجهزة ودور كل وزارة وما يتبعها من أجهزة .

٣-٧ اجراءات وتشريعات إدارة الواردات المصرية :

٣-٧-١ إجراءات إدارة الواردات المصرية

اعتمدت السياسة التجارية المصرية في مجملها على عقد العديد من الاتفاقيات التجارية بغرض تنشيط تبادلها التجارى من ناحية ، وتأمين احتياجاتها الاستهلاكية والإنتاجية من ناحية أخرى . هذا وقد عقدت مصر العديد من الاتفاقيات التجارية الاقليمية ومنها اتفاقيات التجارة الحرة مع دول الافتا والاتحاد الأوروبى وتركيا ودول اتفاقية أغادير والدول العربية والكوميسا .

ومع بداية سريان هذه الاتفاقيات أصبح هناك إدراك لدى الحكومة المصرية بأن السياسة التجارية يتعين مساندتها بإطار مؤسسي ملائم وإجراءات تنظيمية مواتية حتى تستطيع أن تسفر عن نتائج ايجابية ، وبالتالى بدأت الحكومة في اتخاذ إجراءات من شأنها معالجة

المعوقات الهيكلية في قطاع الاستيراد من ناحية ووضع آلية جديدة لإدارة هذا القطاع من ناحية أخرى ، ويمكن استعراض أهم هذه الإجراءات بإيجاز شديد فيما يلي :

- إجراء تخفيضات أحادية الجانب وتفضيلية في التعريفة الجمركية فضلاً عن إلغاء جميع الرسوم الإضافية والمصروفات المفروضة على الواردات .
- ألغت مصر في سبتمبر ٢٠٠٤ جميع الضرائب ورسوم الخدمة الجمركية على الواردات والتى تزيد عن ٥% .
- تطبيق ضريبة عامة على المبيعات وتسرى بالتساوى علي جميع السلع المستوردة والمحلية باستثناء السلع الغذائية وورق الطباعة والصحف والمجلات وبعض العقاقير.
- إلغاء الحظر المفروض على استيراد المنتجات النسيجية والملابس .
- منح إعفاءات جمركية للواردات المتجهة الى المناطق الحرة وواردات بعض الوزارات والهيئات الحكومية التابعة لها .
- حظر استيراد بعض السلع لأسباب اقتصادية وبيئية وصحية وأمنية ويسرى هذا على جميع الشركاء التجاريين ومن أهم السلع المحظور استيرادها أحشاء الدواجن القابلة للأكل ، المواد الكيماوية الخطرة ، مبيدات الآفات ، النفايات الخطرة ، المنتجات المدمرة لطبقات الأوزون ، السيارات المستعملة حيث يسمح لاستيراد السيارات في سنة صنعها فقط .

كما قامت الحكومة المصرية باستخدام حزمة من السياسات الاقتصادية ترتب عليها تزايد كمية الواردات مثل السياسات المالية التوسعية التى طبقت عام ٢٠٠٤ بهدف تخفيض معدلات الضرائب واصلاح القاعدة الضريبية وإلغاء الرسوم الخاصة بمكافحة الإغراق ، فضلاً عن التخفيضات الجمركية التى تمت بدءاً من عام ٢٠٠٥ واستمرت حتى عام ٢٠٠٨ والتى أدت إلى زيادة الطلب على الواردات نتيجة انخفاض أسعارها النسبية مقارنة بالمنتجات المحلية المماثلة . وأيضا لا يمكن إغفال دور سياسة دعم الصادرات فى التأثير المباشر على قطاع الاستيراد حيث ترتب على التوسع فى دعم الصادرات زيادة الاستيراد فى القطاع الانتاجى بشكل غير مباشر حيث أن التوسع فى هذا الدعم يستدعى التوسع فى استيراد مستلزمات الانتاج للوفاء باحتياجات التصدير.

قامت الحكومة المصرية بدمج مبادىء منظمة التجارة العالمية الخاصة بالتقييم الجمركى ضمن الإجراءات الجمركية ، وتم إصدار القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بشأن تفعيل نظام

التوقيع الالكترونى والذى من شأنه تسهيل العديد من الإجراءات فى الجمـــارك وإجـــراءات الموانى فى الإفراج عن السلع .

خفضت مصر كافة الرسوم الجمركية على الواردات التى ترد من الاتحاد الأوروبـــى وفقـــاً للآلية المتفق عليها ضمن بنود اتفاقية المشاركة الأوروبية ، كذلك خفضت الرسوم الجمركية على الواردات من الدول العربية ضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة لتصـــبح قيمـــة هـــذه الرسوم صفر منذ يناير ٢٠٠٥ ، كما أزالت الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من الدول الأعضاء فى الكوميسا .

تحتفظ مصر بقائمة طويلة من الواردات تخضع للرقابة الإلزامية على الجودة تضـــم مـــواد غذائية ومنتجات اليكترونية وقطع غيار ومنتجات استهلاكية وحيوانات حية وغيرها ، وتتم عملية الفحص من جانب الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ، أمـــا اختبـــارات الرقابة على الجودة بالنسبة للمنسوجات فتقوم بتنفيذها لجنة تضم ممثلين عـــن صـــناعات الغزل والنسيج المحلية .

تمنح مصر تفضيلات تعريفية على أساس تبادلى للأسواق الأوروبية والعراق ولبنان وليبيـــا وسوريا بموجب اتفاقيات ثنائية ، وكذلك للأعضاء فى منطقـــة التجـــارة الحـــرة العربيـــة والكوميسا وذلك من خلال النظام المعمم للأفضليات التجارية ، كما تمنح تسهيلات للنفاذ إلى السوق المصرية للبلدان الأقل نمواً تتضمن تخفيضات جمركية تتراوح بـــين ١٠%-٢٠% لحوالى ١٠٠ منتج منها منتجات حيوانية وسمكية ومنتجات ألبان وحبوب ومنتجات زيـــت الطعام والمعادن .

لا تطبق مصر أى تعريفات جمركية موسمية على الرغم من أن اتفاقياتها العربيـــة الثنائيـــة تنص على إمكانية إجراء تخفيضات موسمية على التعريفة الجمركية خاصة لبعض المنتجات الزراعية .

يتبع النظام التجارى المصرى العديد من الإعفـــاءات والامتيـــازات الجمركيـــة والضـــريبية للمستوردين ، وترجع أحكام الإعفاءات والامتيازات الجمركية إلى قانون الجمارك رقـــم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته ، وقانون الإعفاءات الجمركية رقم ١٨٦ لســـنة ١٩٨٦ ولائحتـــه التنفيذية القرار رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ .

يجوز اتخاذ تدابير لمكافحة الإغراق أو رسوم تعويضية ، كما يجوز فرض تدابير وقائية فى شكل رفع معدلات التعريفة لفترة زمنية ، ويجوز فرض تدابير نهائية فى شكل قيود كمية أو رفع معدلات التعريفة الجمركية أو الاثنين معا ، وتفرض هذه التدابير بالقدر اللازم لمنع أو علاج الضرر الواقع وبالقدر اللازم الذى يتلاءم مع حجم الضرر واعتبارات المصلحة العامة.

٣-٧-٣ التشريعات الخاصة بالواردات المصرية

هناك العديد من التشريعات الصادرة بشأن الواردات المصرية يمكن إيجازها كما يلى :

- **القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تعديل قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية :**

حيث ينص القانون على تحصيل فئة جمركية موحدة بنسبة ٥% على كل ما يستورد من الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لإنشاء المشروعات أو التوسع فيها ، وهى ذات الفئة التى خضعت لها الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لإنشاء وتوسعة المشروعات الفندقية والسياحية وأيضا سيارات الركوب والأتوبيسات اللازمة لإنشاء وتوسعة الشركات العاملة فى النقل السياحى ، كما اخضع التعديل الآلات والمعدات التى تستورد بصفة مؤقتة لأعمال مؤقتة محددة المدة لضريبة جمركية بواقع ٢% عن كل شهر أو جزء منه وبحد أقصى ٢٠% سنويا .

- **القرار الجمهورى رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار التعريفة الجمركية :**

ويستهدف القرار تبسيط هيكل التعريفة الجمركية للحد من تشتتها من خلال تخفيض عدد الفئات الجمركية من ٢٧ فئة إلى ٦ فئات فقط تدرجت عن ٢% إلى ٤% وذلك خلاف الفئات المفروضة على التبغ والمشروعات الكحولية .

- **القرار الجمهورى رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٧ بإصدار التعريفة الجمركية :**

تضمن القرار تعديل ١/١٤ بنداً وكانت أهم القطاعات التى شملها التعديل ما يلى :

خفض الرسوم الجمركية إلى صفر% للأسمدة النتروجينية والفوسفاتية اللازمة للإنتاج الزراعى ، وكذلك خفض الرسوم المقررة على المحضرات الغذائية لتغذية الحيوان والمستلزمات اللازمة للصناعات الغذائية والمستلزمات الحديدية وصناعة التكنولوجيا والزيوت وغيرها .

- **القرار الجمهورى رقم ١٠٣ لسنة ٢٠٠٨ شأن تعديل التعريفة الجمركية :**

تضمن القرار إعفاء عدد من السلع الغذائية الأساسية من كافة الرسوم الجمركية ، وإعفاء الأسمنت من كافة الرسوم وحديد التسليح فضلاً عن معالجة التشوهات فى التعريفة الجمركية.

- **القرار الجمهورى رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تعديل التعريفة الجمركية :**

تضمن إعفاء العديد من الآلات والمعدات والأجهزة التى ليس لها مثيل من الانتاج المحلى ، مع تحقيق التوازن المطلوب بين الضريبة المفروضة على السلع التامة الصنع وبين السلع الوسيطة والمواد الخام والأولية التى تدخل فى انتاجها .

الفصل الرابع (*)

سياسات ادارة الصادرات السلعية المصرية

(*) قامت بإعداد هذا الفصل د. نجلاء علام ، خبير بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية ، معهد التخطيط القومى

٤- سياسات ادارة الصادرات السلعية المصرية

مقدمة

على مدى الربع الأخير من القرن العشرين حدثت عدة تغييرات فى فلسفة إدارة الاقتصاد المصرى حيث تحول من اقتصاد موجه تتولى الدولة فيه مسئولية كافة الأنشطة الإقتصادية إلى آليات السوق الحر بدءا من سياسة الإنفتاح الإقتصادى عام ١٩٧٤ ، والذى تطور بعد ذلك إلى برنامج الإصلاح الإقتصادى والتصحيح الهيكلى عام ١٩٩١ ، وخلال التسعينات من القرن الماضى إتجهت السياسة التجارية فى مصرنحو تحقيق تحرير التجارة بصورة أحادية الجانب وعلى المستوى الاقليمى، من أجل النهوض بقطاع الصادرات بإعتباره المحرك الرئيسى لعملية التنمية بأى دولة.

ومقارنة أداء قطاع التصدير فى مصر بمثيله فى الدول النامية الأخرى يتضح تدنى مستويات أداء قطاع التصدير فى مصر ، حيث نجد أن نسبة الناتج المحلى الاجمالى المولد من قطاع التصدير فى مصر بالمقارنة بعدد من الدول النامية تشير إلى ضآلة مساهمة قطاع التصدير فى الاقتصاد القومى ، وبالتالى تتمثل مشكلة الدراسة فى ضعف سياسات ادارة قطاع الصادرات فى مصر ، حيث نجد على سبيل المثال بعض الدول القريبة من مصر فى مستوى التنمية استطاعت الإرتفاع بقطاع التصدير فيها خلال الفترة (١٩٧٤/١٩٧٥-١٩٩٩/٢٠٠٠)مقارنة بمصر ، ففى المغرب وتونس نجد أن نسبة ٢٠%-٣٠% من الدخل القومى المولد فى هذين البلدين من الصادرات، وبالنظر إلى الدول التى عرفت بقدرتها العالية على التصدير مثل تايلاند وماليزيا نجد التصدير فيها يمثل حوالى ٣٩% و٩٨% على التوالى خلال الفترة المذ كورة . أما بالنسبة لمصر نجد أن التصدير لايمثل سوى ٤% وإذا أستبعدنا صادرات البترول تنخفض هذه النسبة إلى ٢% تقريبا (١) .

ومنذ عام ٢٠٠٠ ، ومع بداية سريان العديد من اتفاقيات التجارة الإقليمية أصبح يتعين مساندة سياسة الصادرات بإطار مؤسسى ملائم مع التركيز على تنمية الصادرات ، ومعالجة المعوقات الهيكلية فى جانب العرض المحلى ، وتمثلت هذه المعالجات فى إنشاء صندوق تنمية الصادرات وإلغاء رسوم الإستيراد والرسوم الإضافية على الواردات وإصلاح نظام

---

[1]) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية،"استراتيجية تنمية الصادرات المصرية-السنة الأولى٢٠٠١"، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية،ج.م.ع. ، القاهرة، أغسطس٢٠٠١.

إسترداد الرسوم الجمركية(الدروباك) وتيسير الإجراءات الجمركية وإنشاء وزارة جديدة مختصة بالتجارة الخارجية.

من ناحية أخرى ، كان الإهتمام بأثر سياسة الصادرات على السوق المحلى ضعيفا. وعلى الرغم من زيادة فرص نفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق الأجنبية ، وتنوع السلع المستوردة فى السوق المحلى ، إلا أن ذلك لم يترجم بالضرورة إلى أسعار منخفضة فى السوق المصرى. وفى عام ٢٠٠٤ ، اتبعت الحكومة سياسة توسعية فى إطار حزمة من السياسات الإقتصادية الأخرى استهدفت تخليص الإقتصاد من حالة الركود ، مثل السياسة المالية التوسعية التى طبقت عام ٢٠٠٤ ، هذا بالإضافة إلى التوسع فى سياسة دعم الصادراتExport Subsidies وزيادة الدعم المخصص لصندوق تنمية الصادرات (٢).

إلا أنه يلاحظ أن النصيب الأكبر من موارد النقد الأجنبى لمصر يأتى من متحصلات قطاع الخدمات ، أما ايرادات الصادرات السلعية لم تكن بالصورة المطلوبة على المدى القصير (٣).

وتشير البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية إلى تراجع الصارات المصرية فى النصف الأول من عام٢٠٠٩ ، تأثرا بالأزمة المالية العالمية ، حيث تراجعت نسبة تغطية حصيلة الصادرات للواردات من ٥٥,٦% للعام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ الى ٥٠% للعام المالى ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (٤).

كما يلاحظ فى الآونة الأخيرة أن العلاقة بين سياسات إدارة الصادرات وأداء السوق المحلى ضعيف نسبيا، مما يتطلب دراسة سياسات إدارة الصادرات السلعية ، وبناء خطة لإدارة الصادرات السلعية المصرية.

منهجية الدراسة: يستند البحث إلى اسلوب التحليل والإستنتاج المنطقى من خلال المنهج الوصفى التحليلى لدراسة ووصف أبعاد سياسات إدارة الصادرات السلعية على إمتداد العقدين الأخيرين بالتركيز على الفترة الممتدة من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٠ فى إطار الإسلوب الاستقرائى الذى يعتمد على تجميع البيانات والمعلومات والمؤشرات اللازمة عن البحث وتحليلها

---

[2]) أحمد غنيم(د.)، "دور السياسات العامة فى مواجهة الأزمات العالمية:السياسات التجارية"، مركز العقد الاجتماعى، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصرى، القاهرة، ٢٠٠٨.

[3]) فقد ساهمت السياحة فى توفير٢٢,٦% من موارد النقد الأجنبى (خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦)، بينما ساهمت الصادرات الصناعية وصادرات البترول والغاز الطبيعى بحوالى٢١,٣% و٢١,٤%على التوالى خلال نفس الفترة، ولم تسهم الصادرات الزراعية بأزيد من٢,٤% . أنظر:

-World Bank, world development indicators,2007.

[4]) أيضا توضح قيم الميل المتوسط للتصدير (٠,٢) خلال الفترة(٢٠٠٤- ٢٠٠٩) مدى ضآلة حصيلة الصادرات فى اجمالى الناتج المحلى. أنظر:

- البنك المركزى المصرى، "بيانات النشرة الاحصائية الشهرية" ، العدد رقم(١٥١) ، أكتوبر ٢٠٠٩.

- uncomtrade

بالإستعانة بالدراسات المقارنة وتجارب بعض الدول إذا اقتضت الدراسة بالإضافة الى بعض الدراسات المحلية.

٤ . ١ الخلل الهيكلى فى الصـــادرات([5])

ان تنمية الصادرات السلعية – الصناعية- المصرية هى النقطة الأساسية فى التنمية الشاملة والمستدامة، خاصة فى ظل المتغيرات التى تحدث فى الساحة المحلية([6]) والإقليمية والدولية فى الوقت الحالى. حيث نجد أن الصادرات الصناعية المصرية لا تتجاوز حوالى ٣٨% فـــى عام ٢٠٠٩ ([7]) . وفيما يتعلق بالعوامل التى تؤثر على الصادرات الصناعية المصرية فنجـــد أنها ترتبط بجانبى العرض والطلب، وفيما يتعلق بالمشكلات التى تتعلق بجانب الطلب علـــى الصادرات الصناعية المصرية فنجد أنها تتركز فى مشكلات محلية ومشكلات دولية، تظهـــر فى تركز الهيكل السلعى للصادرات، وتركز الهيكل الجغرافى .

٤ . ١ . ١ الخلل الهيكلى فى الصادرات سلعيا

يتمثل الخلل الهيكلى فى الصادرات السلعية فى تركز الهيكل الســـلعى للصـــادرات، فـــيلاحظ التركز السلعى للصادرات المصرية (الصادرات البترولية) بينما بـــاقى الصـــادرات الســـلعية المصرية ذات نسب منخفضة فى السوق العالمية. ذلك أن صادرات مصر من الوقود يمثـــل حوالى٥٨% مـــن قيمـــة الصـــادرات الســـلعية المصـــرية عـــام٢٠٠٨ وحـــوالى ٢٨% عام٢٠٠٩/٢٠١٠([8]) كما يتضح من الجدول رقم(١) ، على الرغم من أنه يسهم فقط بحوالى ١١,٦% من الناتج المحلى الاجمالى، ومقارنة بحوالى ٥٥,٢% فقط عام ٢٠٠٥ .

---

[5]) هيكل الصادرات لمصر وفقا للمجموعات السلعية ودرجة التصنيع والتكتلات الاقتصادية.

[6]) حيث تجدر الاشارة الى "الثورة المصرية فى ٢٥ يناير ٢٠١١ " .

[7]) ومن الجدير بالذكر ان نسبة الصادرات الصناعية المصرية الى اجمالى الصادرات ارتفعت من حوالى ١٢ % فى الستينات الى حوالى ٣٨% فقط فى التسعينات، مقارنة بنسبة الصادرات الصناعية الى اجمالى الصادرات لكوريا الجنوبية نجد أنها ارتفعت من حوالى ١٤ % فى الستينات الى حوالى ٩٠ % فى التسعينات. أنظر:
- الأهرام الاقتصادى، العدد رقم(٢١٣)، القاهرة، مارس ١٩٩٤، ص ٢٦.

[8]) ويلاحظ تراجع حجم الصادرات غير البترولية، وتراجع أسعار الصادرات البترولية عن مستوياتها السابقة وذلك خلال عامى ٢٠٠٩- ٢٠١٠ فى ضوء التداعيات الناتجة عن الأزمة المالية العالمية فى سبتمبر ٢٠٠٨.

جدول رقم (١)

هيكل الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩/٢٠١٠ %

بيان	٢٠٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠/٢٠٠٩
الميزان التجارى(مليون دولار)	٩٣٦٣,١-	٩١٦٣ -	٢١٨٤٥ -
اجمالى الصادرات السلعية(مليون دولار)	٧٠٧٨,٢	١٠٦٥٢	٢٣١٠٢
%صادرات الوقود	٤١,٢	٥٥,٢	٢٨
% الصادرات المعدنية		٩	١٤
% صادرات السلع المصنعة	٣٥,٩	%٣٨	٢١
% صادرات المواد الخام	٨,٨	٥	٢
% الصادرات الغذائية١		١٢	٨

١ world bank, world bank indicators,2007

المصدر:

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، " البنود الرئيسية للصادرات السلعية المصرية حسب درجتى الاستخدام والتصنيع خلال الفترة٢٠٠٥-٢٠٠٩/٢٠١٠،أهم الصادرات السلعية المصرية(غير البترولية) "، بيانات تم تبويبها ومعالجتها بقطاع نقطة التجارة الدولية، وزارة التجارة والصناعة، القاهرة، ٢٠١٠. www.tpegypt.gov.eg

- وزارة التخطيط، "تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢"، وزارة التخطيط، ج م ع ، القاهرة، ٢٠٠٢.

أما عن الصادرات حسب القطاعات الرئيسية نجد ان قطاع المعادن ومنتجاتها قد احتل المرتبة الأولى فى الصادرات حسب القطاعات الرئيسية(بدون قطاع البترول) خلال عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ بنسبة صادرات حوالى ١٤% من جملة الصادرات (شكلت صادرات الحديد والصلب ومصنوعاتها نحو ٦١% من جملة صادرات القطاع عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩)([9]) . هذا وقد شكلت صادرات قطاع الصناعات الكيماوية حوالى ٧% من اجمالى الصادرات (شكلت صادرات الأسمدة نحو ٢٧% من صادرات القطاع). ويحتل المرتبة الثالثة قطاع المواد النسيجية بنسبة صادرات ٣,٩% من اجمالى الصادرات(تشكل صادرات الملابس الجاهزة نحو ٣١% من جملة صادرات القطاع).

وقد تركزت حركة الصادرات المصرية حسب درجة التصنيع(بدون الوقود) فى مجموعة السلع(نصف المصنعة و تامة الصنع) وبلغت نسبة تصدير الحديد والصلب ٤% الى اجمالى

[9]) وتجدر الاشارة الى أن ارتفاع الصادرات من الحديد والصلب خلال السنوات الأخيرة يرجع الى ارتفاع الأسعار العالمية الأمر الذى شجع بض المصدرين للاستفادة من تزايد الأسعار، وقد نتج عن ذلك نقص المعروض المحلى من الحديد والصلب وارتفاع الأسعار المحلية على الرغم من صدور القرار الوزارى رقم ١٤٢و١٤٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن تنظيم تجارة الحديد فى مصر وفرض رسم صادر بواقع ١٦٠جنيه/ طن يتم تصديره، ويرجع ذلك الى الاحتكار.

الصادرات والملابس الجاهزة ٢,٥% والأدوية والمنسوجات القطنية حوالى ٣% والسجاد حوالى ١,٢% . هذا مع ملاحظة ان الصادرات غير المصنعة -والتى لاتعكس تطورا فى الهيكل الانتاجى- قد بلغت حوالى ٢١% عام٢٠٠٩/٢٠١٠ مقارنة بحوالى ٣٨% عام ٢٠٠٥ ، وهو ما يعد أحد مظاهر الخلل فى الاقتصاد الذى ينعكس فى هيكل الصادرات.

هذا وقد تزايد دور القطاع الخاص فى ظل التحول نحو اقتصاد السوق، وهو ما يتضح من ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الاجمالى من حوالى٥٤% عام ٢٠٠٥ الى حوالى ٦٢% عام ٢٠٠٧ (١٠) .

ويمثل القطاع العام أكبر القطاعات المساهمة فى الصادرات المصرية خلال الفترة٢٠٠٠-٢٠٠٥، حيث شكلت صادرات القطاع العام حوالى ٣٦,٦% عام ٢٠٠٥، يليه القطاع الاستثمارى حيث بلغت نسبة مساهمته حوالى ٣٢,٦٥ من اجمالى الصادرات لنفس العام، يليه القطاع الخاص بنسبة مساهمة بلغت حوالى ٣٠,٨% (١١) .

٤.١.١.١ أثر السياسة الصناعية على الخلل الهيكلى فى الصادرات الصناعية التحويلية

ان هيكل صادرات الصناعات التحويلية لمصر خلال الفترة٢٠٠٠- ٢٠١٠ يوضح أهم صادرات الصناعات التحويلية، وتتمثل فى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، الصناعات المعدنية والأساسية، الصناعات الكيماوية، الصناعات التعدينية غير المعدنية. فى حين تتضائل مساهمة الصناعات الهندسية، الخشبية، الجلود ومنتجاتها، وكذلك صناعة المواد الغذائية .

وأشار تقرير وزارة التنمية الاقتصادية عن مؤشرات أداء الاقتصاد المصرى خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٠/٢٠١١ إلى أن قطاع الصناعة التحويلية واصل تحقيق معدلات نمو أعلى من معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠ /٢٠١١

---

١٠) وزارة التنمية الاقتصادية،"كتاب ٢٥ عاما من التنمية"، القاهرة،٢٠٠٨.
مشارا اليه فى: معهد التخطيط القومى،"بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد رقم(٢٢٠)، القاهرة، مارس ٢٠١٠.

١١) ويشمل القطاع الخاص (بمفهومه الواسع) كل من: القطاع الخاص الذى لا تخضع منشأته لقوانين الاستثمار ، والقطاع الاستثمارى الذى أنشئ فى ظل قوانين الاستثمار ، والقطاعات الأخرى (التعاونى ، وغيره) . أنظر:
- بيان صادرات القطاع الخاص بمفهومه الواسع لهذه القطاعات الثلاثة تفصيلاً على هذا النحو فى دراسة: "صادرات القطاع الخاص السلعية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٧) "، قاعدة بيانات التجارة الخارجية بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .
www.capmas.gov.eg/pages_ar
أما عن تطور نصيب القطاعات من اجمالى الصادرات فيتضح ارتفاع نصيب القطاع الخاص من اجمالى الصادرات المصرية عام ٢٠٠٥ بنسبة٦,٤% مقارنة بعام ٢٠٠٤، كما يلاحظ ارتفاع نصيب القطاع الاستثمارى من اجمالى الصادرات بنسبة٠,٤٨% عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ٢٠٠٤. أنظر:
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،" تحديث حسابات الأرقام القياسية للتجارة الخارجية-مؤشرات الصادرات والواردات"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الادارة العامة لدعم اتخاذ القرار، القاهرة، ديسمبر٢٠٠٥.

الذى بلغ ٥,٥%، مبينا أن قطاع الصناعات التحويلية حقق معدل نمو بلغ ٦,٢ % ارتفاعًا من ٥,١ % خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠٠٩/٢٠١٠ الأمر الذى ساهم فى ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ١٦,٤ % .

وفى اطار المنافسة الشديدة التى يعانى منها القطاع الصناعى المصرى، يلاحظ إحتدام المنافسة فى السوق المحلى لصالح منتجات الدول الأجنبية وخاصة الصينية نظرا لما تتميز به من انخفاض أسعارها([12]) والأوروبية لما تتميز به من ارتفاع أدائها التنافسى بالمقارنة بنظيرتها المصرية. ويلاحظ تركز هيكل الإنتاج الصناعى المصرى فى الصناعات كثيفة الموارد الطبيعية، وذات المحتوى التكنولوجى المنخفض، وتدنى مساهمة الصناعات ذات المحتوى التكنولوجى المرتفع ([13]) . ذلك أن المشكلات التى تواجه النمو الصناعى فى مصر الفجوة التكنولوجية التى يعانى منها الإنتاج، حيث ان ٢٥% من الانتاج يعتمد على مواد أولية، و٣٥% منه مدخلات ذات تكنولوجيا منخفضة ، فى حين أن حوالى ٣٥% من هذا الانتاج تدخل فيه مستلزمات متوسطة التكنولوجيا ولاتتجاوز المدخلات مرتفعة التكنولوجيا نسبة٥%. بالاضافة الى ان الصناعة المصرية تعانى من ضعف القدرة التنافسية فى الأسواق الخارجية، ذلك أن ٦٠% من الصادرات الصناعية تعتمد على المواد الأولية مرتفعة التكنولوجيا بنسبة١%، فى حين أنها تستخدم ٥% من مدخلاتها التكنولوجية، ويبقى ٩٤% من مدخلات الصناعة المصريةمنخفضة التكنولوجيا([14]). ويرجع ذلك الى انخفاض نسبة الاستثمارات الموجهة الى قطاع الصناعة ([15]) كما يتضح من جدول رقم(٢).

---

[12]) تحتل تجارة الصادرات السلعية للصين المرتبة الثالثة من حيث الترتيب فى التجارة العالمية عام ٢٠٠٦، والمرتبة الأولى عام ٢٠٠٩. أنظر:
-World Trade Organisation,Trade Profile.
-www.wto.org

[13]) حيث يبلغ نصيب مصر من الصادرات الصناعية عالية التكنولوجيا / اجمالى الصادرات الصناعية حوالى ٠,٧% كمتوسط للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦، مقارنة بحوالى ٥٦.% لماليزيا عن نفس الفترة، وحوالى ٣٢% للصين، وحوالى٣٠% لكوريا الجنوبية مما يدل على انخفاض المحتوى التكنولوجى فى الصادرات الصناعية، ويؤكد انخفاض الميزة التنافسية للسلع ذات المحتوى التكنولوجى فى مصر . أنظر:
- معهد التخطيط القومى، "التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا، والصين:الاستراتيجيات والسياسات ـالدروس المستفادة"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١١)، القاهرة، نوفمبر٢٠٠٨.

[14]) يساهم بحوالي ٢٠% من الدخل القومي، حيث يبلغ الإنتاج الصناعي نحو ٢١٢ مليار جنيه كما يساهم في توظيف حوالي ٢,٤ مليون عامل، وتصل الصادرات الصناعية إلى نحو ٧% من إجمالي الصادرات المصرية.وذلك عام ٢٠٠٥. أنظر:
- معهد التخطيط القومى،"أولويات الاستثمار فى مصر"، مؤتمر معهد التخطيط، القاهرة، ٢٤نوفمبر٢٠٠٥.

[15]) الهيئة العامة للاستثمار،"تقرير الاستثمار السنوى"، الاصدار الأول، القاهرة، ٢٠٠٨.

جدول رقم (٢)

نسبةالاستثمارات فى قطاع الصناعة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩/٢٠١٠%

الفترة	نسبةالاستثمارات فى قطاع الصناعة		
	الاجمالى	عام	خاص
الفترة(٢٠٠٠-٢٠٠٤)	٩,٣	٦,٧	١٢,١
الفترة(٢٠٠٥-٢٠٠٩/٢٠١٠)	٢١,٢	٩	٣٢,١

المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، "البيانات السنوية للاستخدامات الاستثمارية المنفذة(عام وخاص) موزعة على القطاعات الاقتصادية"، القاهرة، ٢٠١٠. مشارا اليه فى:

- محمود عبد الفضيل(د.) وعمرو شيحة(د.)، "تقليص فجوة العجز فى الميزان التجارى لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصرى"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصرى، القاهرة، يناير ٢٠١٠.

ويلاحظ أن السياسة الصناعية فى مصر لم تؤد الى تنوع يذكر فى هيكل المنتجات لصادرات الصناعات التحويلية. وتظهر قائمة الصادرات الرئيسية لمصر مازالت تظهر اتجاها فى غير التنوع ، حيث يتضح أن المنتجات البترولية والمنسوجات والملابس الجاهزة والحديد والصلب-كما ذكرنا سابقا- هى أهم بنود قائمة الصادرات المصرية، وبالتالى يتضح تركز قطاع الصناعة التحويلية الذى ينعكس فى هيكل الصادرات الصناعية.

وبمقارنة مستوى التنوع فى مصر بمثيله فى الصين([16]) -ذات دخل مماثل لفرد-، يتضح التركيز فى قطاع الصناعة التحويلية فى مصرخاصة فى المنتجات الكيماوية، والآلات غير الكهربائية، والمكونات الاليكترونية.

---

[16]) وفقا لمؤشرتنوع الصادرات(الذى يعبر عن درجةاعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع)باستخدام مؤشرهيرشمان،

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{I}\left(\frac{xi}{x}\right)^2} - \sqrt{1/I}}{1-\sqrt{1/I}}$$

حيث :

Xi = قيمة الصادرات من السلعة i

X = اجمالى الصادرات

I = اجمالى عدد السلع الممكن تصديرها

وإذا كانت H=O تنوع كامل ، وإذا كانت H=1 أقصى تركز

أنظر :

-حسان خضر ، "مؤشرات أداء التجارة الخارجية" ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ، ابريل ٢٠٠٥ .

- معهد التخطيط القومى، "التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا، والصين:الاستراتيجيات والسياسات -الدروس المستفادة"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١١)، القاهرة، نوفمبر٢٠٠٨ ، ص ص ٧٠-٧٩ .

كما تشير المؤشرات إلى أن السياسة الصناعية فى مصر لم تؤد إلى مستوى تنوع يتفق مع مستوى دخل الفرد فى مصر أو مع تاريخها فى مجال السياسة الصناعية النشطة، بالمقارنة بفترة الستينيات حيث كانت السياسة الصناعية تتسم بزيادة درجة التنوع. هذا والتركز فى فترة التسعينات انما يرجع إلى الأعمال المساندة لإعمال قوى السوق والتى أدت الى تخفيض نطاق السياسة الصناعية النشطة وزيادة التركز فى قطاع الصناعة التحويلية ([17]) .

وفى ضؤ نسبةالإستثمارات فى قطاع الصناعة الموضحة بالجدول رقم(٢) السابق ، يتضح ضرورو زيادة نسبة الإستثمار الموجهة لقطاع الصناعة([18]) .

٣.١.١.٤ الخلل الهيكلى فى الصادرات جغرافيا

ان التوزيع الجغرافى للصادرات يرتبط بالعلاقات السياسية المصرية مع الخارج، فقد اتسم التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية بتغيرات عديدة فى ضؤ ما أستجد من ظروف اقتصادية وسياسية على المستوى المحلى والعالمى. ففى الستينيات كان يرتكز على دول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتى، ومنذ النصف الأخير من السبعينات أى بعد تطبيق سياسة الإنفتاح الإقتصادى تركز التوزيع الجغرافى على دول الإتحاد الأوروبى بنسبة ٣٥% تقريبا خلال الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦- ٢٠٠٦/٢٠٠٧([19]) ، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٢٨% ([20]). ولعل ما يسترعى الانتباه فى هيكل التوزيع الجغرافى للصادرات المصرية هذه الأهمية المحدودة للدول النامية-وخاصة دول شمال أفريقيا- ، ودول أفريقيا بسبب عدم الاهتمام بتوفير وسائل النقل المنتظمة وارتفاع تكاليف الشحن والنقل، بينما تزايدت الأهمية النسبية لسوق الدول الآسيويةغير العربية بنسبة ٢٣%، وقد بلغت الصادرات السلعية للهند حوالى ٥٢٨,٠٩ ([21]) مليون دولار عام ٢٠٠٩ /٢٠١٠ .

---

[17]) وتجدر الاشارة الى أن كوريا الجنوبية قد استطاعت تبنى قطاع صناعى قوى يحاكى القطاع الصناعى اليابانى معتمدا على تكلفة العمالة الرخيصة مما دفع بمعدل نمو سنوى للصادرات الى حوالى ٤٠%حتى أوائل التسعينات، أيضا قدرة الاقتصاد الكورى على تنويع بنوده التصديرية -١٠٠٠ بندتصديرى عام ١٩٩٠ الى ٨٠٠٠٠ بند تصديرى عام ٢٠٠٠- كما بلغت نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا / اجمالى صادرات الصناعات التحويلية ٣٢,٢% عام ٢٠٠٦.هذا وقد نجحت الصين فى تغيير هياكلها الصناعية خلال عشر سنوات . كذلك أن فاعلية تطبيق سياسة الاحلال محل الواردات فى مصر لم تنجح بينما نجحت فى دول شرق وجنوب شرق آسيا، كما يتضح من المقارنات المذكورة فى المرجع التالى. أنظر:
- معهد التخطيط القومى، "التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا، والصين:الاستراتيجيات والسياسات -الدروس المستفادة"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١١)، القاهرة، نوفمبر٢٠٠٨.

[18]) حيث يلاحظ ارتفاع حجم الواردات السلعية من السلع الوسيطة وبعض المعدات الرأسمالية التى يمكن تصنيعها فى اطار الطاقات الانتاجية القائمة حاليا (أو القابلة للتوسع فى المستقبل فى قطاع الصناعة التحويلية فى مصر) وذلك من خلال التوسع فى تطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات.

[19]) فى إطار الشراكة المصرية الأوروبية بدأت مصر فى تنفيذ برنامج تحديث الصناعة المصرية منذ عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حيث ساهم الاتحاد الأوروبى فى البرنامج بمنحة قدرها ٢٥٠ مليون يورو بنسبة ٥٩% من اجمالى التكلفة ، وقد تولى مركز تحديث الصناعة المصرية والاشراف الكامل على تنفيذ البرنامج منذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، و لم تظهر أية نتائج ملموسة لهذا البرنامج حتى عام ٢٠١٠.

[20]) وزارة التجارة والصناعة، " تطور الصادرات السلعية المصرية بحسب التوزيع الجغرافى "،قطاع نقطة التجارة الدولية، القاهرة، ٢٠١٠. www.tpegypt.gov.eg

[21]) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (بيانات تم تبويبها ومعالجتها بقطاع نقطة التجارة الدولية).

هذا وقد بلغت الصادرات السلعية المصرية الى الاتحاد الأوروبى(٢٧) حوالى ٦٧٩٤ مليون دولار عام ٢٠٠٩ /٢٠١٠ مقارنة بحوالى ٨٦٥ مليون دولار لدول شرق أوروبا(٢٣) فى نفس العام. وقد بلغت الصادرات للسعودية باعتبارها الشريك النجارى الأول لمصر على مستوى الدول العربية حوالى ٣٨١,٤٠ مليون دولارعام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ .

ويتضح وجود تركز جغرافى للصادرات المصرية بدرجة عالية ،حيث بلغت درجة تركزالصادرات لمصر(٠,٥٦)عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ مقارنة بالصين (٠,١٧) وكوريا الجنوبية (٠,١١) وماليزيا (٠,٢٠) (٢٢) وتستحوذ أسواق الاتحاد الأوروبى والهند والولايات المتحدة وحدها على حوالى ٦٦% من اجمالى الصادرات المصرية عام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ مما يعنى عجز الصادرات المصرية على اختراق اسواق جديدة . وقد يرجع ذلك الى سياسة ادارة الصادرات وتقصير الجانب المصرى أثناء التفاوض على توقيع إتفاقيات التجارة بالاضافة الى ضعف القطاع الخاص المصرى فيما يتعلق بالتسويق الخارجى . وقد يعود الى واقع الصناعة نفسها اكثر منه لعوامل التسويق والاتفاقيات الدولية (٢٣) بالاضافة الى ضعف نظم الجودة وعدم ملاحقة التطورات التى تحدث في الاسواق العالمية ، مما انعكس فى عدم قدرة الصادرات المصرية على اختراق الاسواق العالمية .

٤.٣ سياسات ادارة الصادرات السلعية

٤.٣.١ سياسة النمو الموجه بالتصدير:

شهدت الفترة منذ منتصف السبعينات حتى أوائل التسعينات، التحول من سياسة التخطيط المركزى الى سياسة الانفتاح الاقتصادى، وتطور الاقتصاد المصري من سياسة التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات إلى سياسة التصنيع من أجل التصدير. ومن ثم حدثت تحولات عديدة فى القطاع الصناعى منها تشجيع التصنيع من أجل التصدير، وذلك فى ظل اتباع سياسة النمو الموجه بالتصدير ولتوجيه الإنتاج إلى الأسواق الخارجية والإعتماد على المنافسة لتطوير المنتجات. ولكن من الناحية العملية تم تقديم منتجات تصديرية لا تتوافر فيها الشروط اللازمة للإعتماد عليها كسلع تصديرية، بمعنى أن سياسة التصنيع والنمو الموجه بالتصدير لم تطبق إلا على بعض المنتجات الصناعية التى لا تتمتع فيها مصر بميزة نسبية كبيرة تمكنها من المنافسة فى الأسواق الخارجية، كذلك انخفاض الإنتاج الصناعي ولا

---

[22])- UNCTAD, Export Concentration Index, United Nations Conference on Trade Development , 2005.
-UNCTAD, Hand book of statistics – on – line, Available at http : // www . Unctad,org

[23]) ذلك ان الصناعة المحلية تركز بشكل عام على السوق المحلية وجزء منها فقط تخصص أنتاجه للتصدير ، بالإضافة الى ان القيمة المضافة منخفضة مما يحد من تنافسية الصناعات وضعف قدرتها على التصدير .

سيما في قطاعات الصناعة التحويلية والمشروعات الاستثمارية الصناعية سجلت "انخفاضا ملموسا" لا سيما في القطاعات الموجهة للتصدير، مما يؤكد على أن سياسة التصنيع من أجل التصدير لم تكن سوى شعار أكثر منه تطبيق فى الواقع العملى. أيضا تم التخلص التدريجى من القوانين المنظمة لحماية المنتجات المحلية، والدخول فى العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، فضلا عن اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

هذا وقد بدأت فترة التسعينات بتطبيق اتفاق (التثبيت) مع صندوق النقد الدولى فى مايو ١٩٩١، ثم توقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية، والتوسع فى سياسة الخصخصة، وكان للقطاع الصناعى نصيب من هذه الاجراءات ليتكيف مع آليات السوق(٢٤).

ويعكس هيكل القيمة المضافة وجود خلل هيكلى فى الاقتصاد المصرى، حيث يتضح أن قطاع الخدمات يحتل أهمية كبيرة فى هيكل القيمة المضافة ٤٩,٨٢% -بتكلفة العوامل- عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، بينما يبلغ نصيب قطاع الزراعة من الناتج المحلى الاجمالى حوالى ١٦,١٤٣%(٢٥)، أما نصيب قطاع الصناعة فيبلغ حوالى ٣٤,٠٤% فى نفس العام منها صناعة تحويلية بنسبة ١٨,٩٣%. ويعكس ارتفاع نصيب قطاع الخدمات فى الناتج المحلى الاجمالى حالة من الخلل فى الاقتصاد المصرى، حيث أن القسم الأكبر من الخدمات يتمثل فى خدمات تقليدية ذات قيمة مضافة محدودة يقدمها عدد كبير من المنشآت الصغيرة(٢٦).

هذا بالاضافة الى تزايد دور القطاع الخاص فى ظل التحول نحو اقتصاد السوق، والذى يتضح فى ارتفاع مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الاجمالى الى حوالى ٦٢% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧(٢٧) . وقد أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الدولي فى يونيو ٢٠١١ أن ٥٥ % من تمويل الخطة سوف يأتي من القطاع الخاص والباقي سيكون من القطاع العام.

وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧/٢٠٠٨ (٢٨)، نجد الصناعات الهندسية والاليكترونية والكهربائية تمثل أعلى مساهمة فى الانتاج حوالى ٢٧,٠% عام ٢٠٠٧ (وهى تمثل فى

---

24) جودة عبد الخالق(د.)،"التثبيت والتكيف فى مصر(اصلاح أم اهدار)"، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤.

25) ويلاحظ محدودية مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى مقارنة بباقى القطاعات على الرغم من أهميته حيث يقوم بتشغيل ما يقرب من ٣١% من جملة المشتغلين على مستوى الاقتصاد، ويرجع ذلك الى نقص الاستثمارات الكلية الموجهة للقطاع الزراعى(٤,٧%) عام٢٠٠٧ مقارنة بحوالى٣٠% فى قطاع الصناعة (بشقيها التحويلية والاستخراجية) وبحوالى ١٦,٦% فى قطاع النقل والتخزين.

26) إبراهيم العيسوى(د.)،"الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاما، تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور نموذج تنموى بديل"، منتدى العالم الثالث، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧.

27) مقارنة بحوالى ٥٤% فى بداية التسعينات، ويعد قطاع السياحة من أكثر الأنشطة الاقتصادية التى يسام فيها القطاع الخاص (حيث يسهم فيها بما يقرب من ٩٩% من نصيبها فى الناتج المحلى الاجمالى)، يليها قطاع الاتصالات (٩٥%)، ثم القطاع الصناعى(٨٦%).

28) يلاحظ ارتفاع معدل نمو عدد المنشآت الصناعية بمعدل نمو سنوى ما بين ١,١%-٢,٧%، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع الى عدة عوامل من أهمها تعديل التعريفة الجمركية، وقانون الضرائب الجديد، وإصدار قوانين الاستثمار الخاصة بتسهيل اجراءات الاستثمار، وانشاء الهيئة العامة للتنمية الصناعية. هذا بالاضافة الى أن القيمة المضافة الصناعية فى مصر بلغت فى المتوسط خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠٠٦) حوالى ١٩,٨ مليار دولار، وهى أعلى بالمقارنة بكل من الأردن حوالى ١,٦، والمغرب ٦,٥، وسوريا ٢,١، وتونس ٤ مليار دولار خلال نفس الفترة، وهى تعتبر منخفضة جدا إذا تم مقارنتها بالصين حوالى ٥١٨,٣ مليار دولار، واندونيسيا ٣٠٤,٢ ، وماليزيا ٤٠,٦. أيضا بلغت القيمة المضافة الصناعيةبالنسبة للناتج المحلى الاجمالى فى مصرحوالى١٨% عام ٢٠٠٦ ، مقارنة بحوالى

الغالب صناعة تجميع للأجهزة الاستهلاكية المعمرة بدون عمق تكنولوجى محلى حقيقى) مقارنة بحوالى ٣١,٥% عام ٢٠٠٠ (٢٩)، بالاضافة الى معدل نمو سالب لقطاع الصناعة التحويلية ككل فى عام٢٠٠٧/٢٠٠٨ حوالى -٢,٨%(٣٠).

ويلاحظ أنه على الرغم من زيادة حجم الاستثمارات فى قطاع الصناعة الا أنه أنصبة القطاعات الممثلة للعمق الصناعى الحقيقى وخاصة الصناعات الهندسية مازالت منخفضة، نتيجة للعوائق المالية، والاستغلال غير الكامل للطاقة الانتاجية، وانحسار عملية التصنيع فى مرحلة انتاج السلع الاستهلاكية.

كما يلاحظ أن معدلات النمو فى الانتاجية المتوسطة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧/٢٠٠٨ فى قطاعات الصناعات المعدنية الأساسية والهندسية والاليكترونية والكهربائية والصناعات الكيماوية بلغت على الترتيب ١١,٦%، ٤,٨%، ٧,٥%. ومن خلال تتبع نسب معدلات نمو الانتاجية المتوسطة للعامل فى هذه القطاعات ونسب معدلات نمو متوسط أجر العامل فى هذه القطاعات، يتضح أن هناك سياسة الأجور الرخيصة فى الصناعة، مما يحول فى المستقبل دون اضطراد النمو فى الناتج وفى الصادرات الصناعية.

وان فرضية الرخص النسبى للعمالة فى مصر، وان اتفقت نسبيا مع مفهوم الميزة النسبية التقليدية لمصر فى الصناعات كثيفة العمل، الا أنها لاتؤيد فى اطار الصناعات كثيفة رأس المال مثل الصناعات المعدنية الأساسية والهندسية والاليكترونية والكهربائية والكيماوية، مما يتطلب اعادة النظر فى تخصيص الموارد حيث أن الكثافة الرأسمالية لهذه الصناعات كما ذكرت الدراسات(٣١) تتجاوز مثيلتها فى الدول الأخرى، وترتفع تكلفة الموارد المحلية مما يتطلب اعادة الهيكلة لتصبح قادرة على المنافسة دوليا.

١٩,٥% و٢٠,٧% و٢٢,٢% فى كل من الصين، واندونيسا وماليزيا. أنظر: www.arabstate.org

-

- World Bank,"World Development Indicators", 2004-2008.
- www.unido.org

[29]) يليها قطاع صناعة المواد الغذائية بنسبة حوالى ٢٢,٨% مقارنة بحوالى ١٤,١%عام٢٠٠٠ ، ثم صناعة الكيماويات حوالى١١%عام٢٠٠٧ مقارنة بنحو ١١,٦%عام٢٠٠٠ . وفى المقابل يلاحظ انخفاض مساهمة كل من القطاعات التالية: الصناعات المعدنية الأساسية، مواد البناء والخزف والصينى والحراريات، الورق ومنتجاته، الخشب ومنتجاته، حيث بلغت نسب مساهمتها حوالى ١٠,٦%، ٦,٧%، ٢,٦%، ٠,٧% على التوالى. بينما توجد معدلات نمو سالبة فى بعض القطاعات الصناعية فى عام ٢٠٠٧ مثل الصناعات الهندسية والاليكترونية والهندسية، والغزل والنسيج والملابس والجلود، وصناعة الورق ومنتجاته.

[30]) ويتكون فى غالبيته من صناعات صغيرة ومتوسطة مثلت نحو ٨٢% من اجمالى عدد منشآت الصناعات التحويلية عام٢٠٠٢ تراجعت الى نحو ٨٠% عام ٢٠٠٦ . أنظر:

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، "احصاء الانتاج الصناعى السنوى فى منشآت القطاع الخاص- حصر شامل لمنشآت القطاع الخاص المنظم والاستثمارى، وللمنشآت التى يعمل بها ١٠ مشتغلين فأكثر للقطاع الخاص غير المنظم -للسنوات٢٠٠٢-٢٠٠٦"، القاهرة ٢٠٠٦.

[31]) معهد التخطيط القومى،"بعض القضايا المتصلة بلصادرات-دراسة حالة الصناعات الكيماوية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(١٩٠)، القاهرة، يونيه ٢٠٠٦.

وبالنسبة لنصيب الصادرات عالية التكنولوجيا من اجمالى الصادرات الصناعية ، يلاحظ تدنى نصيب مصر للغاية حيث بلغ فى المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧/٢٠٠٨ حوالى ٠,٧% فى حين بلغ خلال نفس الفترة فى ماليزيا حوالى ٥٦,٣%، الصين حوالى ٢٦,٦%، اندونيسيا ١٥,١%، المغرب ١٠,٥%، الأردن ٦%، تونس ٤,١%، تركيا ٢,٩%، وذلك خلال نفس الفترة، مما يدل على انخفاض المحتوى التكنولوجى فى الصادرات الصناعية فى مصر بالنسبة للدول الأخرى التى تمت المقارنة بها. هذا ونجد أهم الصناعات التى تمتلك فيها مصر ميزة نسبية (٣٢) مرتفعة هى صناعة الملابس (٣,١)، والصناعت المعدنية(٣,٢)، والمنسوجات(٢,٩)، وصناعة المواد الغذائية(٢,٦) وذلك عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧/٢٠٠٨ . وعلى الرغم من تفوق مصر فى مجال الملابس والمنسوجات، الا أنها تجد منافسة شديدة من تونس(١٠,٧٩)، والمغرب(٩,٦٣)، وتركيا(٦,٢٣)، والصين(٣,٤٦).

ونخلص مما سبق الى:

- التركز فى قطاع الصناعة التحويلية وخاصة فى الكيماويات (٨) مقارنة بالصين (١٣٧) ، وفى الآلات غير الكهربائية (٩) بينما فى الصين (٤٣) ، وفى المكونات الالكترونية (٤) بينما فى الصين (٤١) وذلك فى عام ٢٠٠٧ .

- إنخفاض نسبة صادرات الصناعات التحويلية الى اجمالى الصادرات السلعية إذ لم تتجاوز ٣٠% عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وحوالى ٤٣% عام ٢٠١٠ ، بينما بلغت حوالى ٩٣,٦% عام ٢٠١٠ في الصين، و٨٨,٧% في كوريا الجنوبية و٦٩,٥ % فى ماليزيا عن نفس العام (٣٣) .

- انخفاض نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا الى اجمالى صادرات الصناعات التحويلية حيث لم تتجاوز ٠,٣% عام ٢٠٠٧ وحوالى ٠,٢% عام ٢٠١٠ ، بينما بلغت حوالى ٣٢,٤% فى الصين عام ٢٠١٠ وحوالى ٣٢,٦% في كوريا الجنوبية وحوالى ٤٨% فى ماليزيا وذلك فى عام ٢٠١٠ (٣٤) .

---

[32]) وذلك باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة(RCA) ، ويتم حسابه وفقا للصيغة التالية:
(RCA)=(Xij/Xit)/(Xwj/xwt)
حيث ان:
Xij : تشير الى صادرات الدولة i من المنتج j
Xit : تشير الى اجمالى الصادرات فى الدولة i
Xwj : تشير الى صادرات العالم w من المنتج j
Xwt : تشير الى اجماى صادرات العالم w
واا كانت القيمة الناتجة أكبر من الواحد الصحيح فان ذلك يعنى وجود ميزة نسبية للدولة فى هذا النشاط.ويتم ترتيب السلع او المجموعات السلعية حسب قيمة هذا المؤشر.

[33] (World Trade Organization, Trade Profile,2010,March2011
www.wto.org

[34] (World Bank Indicators,High Technology Exports (%of manufactures exports), 2010
www.worldbank.org

٤.٣.١ سياسات دعم الصادرات

تقوم سياسة المساندة والتشجيع على أساس ارتباطات مصر فى اطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية WTO (٣٥)، وقد تم تأسيس صندوق تنمية الصادرات طبقا للقانون رقم١٥٥عام ٢٠٠٢-كما يتضح من الشكل رقم(٣) الذى سيرد ذكره فيما بعد- ، بهدف زيادة حجم الصادرات ورفع القدرة التنافسية للصادرات السلعية والخدمية، وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية، فقد استفادت مصر من فقرة المعاملة الخاصة الممنوحة الى ١٦ دولة نامية بموجب المادة (٢٧) والملحق رقم (٧) من الاتفاقية(٣٦). وقد بدأت موارد صندوق دعم الصادرات بمبلغ ٥٠٠مليون جنيه مصرى عام ٢٠٠٢ ، وتدرجت فى الزيادة حتى وصلت الى حوالى ٤ مليار جنيه فى العام المالى٢٠٠٩/٢٠١٠ كما يتضح من جدول رقم(٣) التالى

جدول رقم(٣)

مخصصات مساندة الصادرات المصريةخلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠جنيه مصرى

السنة	قيمة الدعم
٢٠٠٢	٥٠٠مليون(حوالى٨٠,٦مليون$)
٢٠٠٣	٦٥٠مليون
٢٠٠٤	٨٠٠مليون(حوالى١٢٩مليون$)
٢٠٠٥	١,٢مليار
٢٠٠٦	١,٥مليار
٢٠٠٧	١,٥مليار
٢٠٠٨	٢مليار
٢٠٠٩	٣,٧مليار(*)
٢٠١٠	٤مليار(**)

(*) الأزمة المالية العالمية قد فرضت تحديات أكبر على قطاع التصدير، حيث نجد حوالى ٦٠%من الصادرات المصرية تتجه الى كل من الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، اللتان انخفض الطلب لديهما على الواردات من الخارج خلال فترة الأزمة.

(**)فى اطار خطة مضاعفة الصادرات المصرية من حوالى ١٠٣مليار جنيه عام٢٠١٠ الى حوالى٢٠٠مليار جنيه عام٢٠١٣.وبنسبة زيادة قدرها٨,١% عن السنة المالية٢٠٠٩/٢٠١٠ كما يتضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية٢٠٠٩/٢٠١٠ الذى يوضحه جدول رقم(١) بالملحق رقم(١).

المصدر: صندوق دعم الصادرات المصرية، القطاعات ، القاهرة ٢٠١٠.

---

35) وتجدر الاشارة الى أن مصر تطبق الشريحة الثانية من تخفيض الجمارك على السيارات الأوروبية لتصل الى ٢٠ % بحلول يناير ٢٠١١، وفقا لاتفاقية الشراكة الأوروبية التى تنص على إلغاء الجمارك نهائيا بحلول عام ٢٠١٩ ، بواقع ١٠ % سنويا. أما بخصوص السيارات التي تصنع في آسيا وغيرها من بلدان المنطقة فتطبق عليها التعرفة الجمركية الحالية.

36) والتى سمحت لهذه الدول بمنح جميع أشكال الدعم سواء الممنوع منها أو بشروط. والملحق رقم 7B لاتفاقية الاعانات وفرض الرسوم التعويضية Subsidies Countervailing Measures(SCM) أكد على أن الدول التى يقل فيها متوسط دخل الفرد السنوى عن١٠٠٠$ وقت اتفاق أوروجواى- وهو موقف مصر أنذاك- سوف تعامل اعانات التصدير فيها معاملة تفضيلية أفضل من الممنوحة للدول النامية وهو ما يعنى السماح باعانات التصدير. أنظر:

- وزارة التجارة والصناعة،"استراتيجية تنمية الصادرات المصرية- السنة الأولى" ،ج م ع ، القاهرة،أغسطس٢٠٠١.

وتجدر الإشارة إلى أن الدعم المشار إليه يتم تدبير جزء منه من خلال ما يتم تحويله لصندوق دعم الصادرات من كل من وزارة التجارة الخارجية،وهيئة الرقابةعلى الصادرات والواردات، والجزء الآخر من وزارة المالية عن طريق الضرائب.

هذا ونجد أن قطاع الملابس الجاهزة والمفروشات والغزل والمنسوجات أكثر القطاعات استفادة من صندوق دعم الصادرات (٣٧)، حيث استحوذت على نسبة حوالى ٥٨%، كما يتضح من جدول رقم(٤) التالى.

جدول رقم(٤)

أكثر القطاعات المستفيدة من مساندة الصادرات خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠%

القطاع	نسبة الاستفادة
قطاع الملابس الجاهزة ([38])	٥٨
قطاع الصناعات الغذائية	١٧
قطاع الحاصلات الزراعية	١٤
قطاع الصناعات الهندسية	٤

المصدر: صندوق دعم الصادرات المصرية، القطاعات ، القاهرة ٢٠١٠.

أيضا شركات تكنولوجيا المعلومات المصرية، حيث استحوذت الشركات(٥٨شركة) على نسبة ١٠% من القيمة المضافة على صادراتها من منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات (٣٩). هذا بالاضافة الى برنامج المساندة التصديرية لقطاعات التعبئة والتغليف والمنظفات الصناعية والعبوات الزجاجية منذ بداية عام٢٠٠٨ فى نطاق قطاع الصناعات الكيماوية.

ووفقا لتقريرصندوق دعم الصادرات استفادت ٦٩١ شركة فى مجال الحاصلات الزراعية من الدعم من يونيو الى نوفمبر٢٠٠٩ (تمثل ٤٢% من الشركات) طبقا لبيانات المجلس التصديرى للحاصلات الزراعية، حيث حصلت على ٦٥٥ مليون دولار خلال هذه الفترة، وهو ما يوازى ٢٧%من إجمالى ما قدمه الصندوق لهذا العام.وقد أشارالمدير التنفيذى

---

37) أعدت "اللجنة العامة لتنظيم تجارة القطن في الداخل" تقريرا عام ٢٠٠٩ حول المركز الاحصائي لمحصول القطن المصرى، حيث تشير الأرقام إلي استيراد نحو مليوني قنطار بأسعار تقل عن أسعار الأقطان المصرية لدعمها من دولها . وأوضح التقرير أن المغازل المحلية تستخدم الأقطان المستوردة وتحصل علي دعم من الحكومة قدره ٢٢٥ مليون جنيه علي الغزول والأقمشة المصنعة من هذه الأقطان. هذا وقد بلغت مبالغ المساندة المقدمة لقطاع مستلزمات الملابس الجاهزة(٢٠٠٢-٢٠٠٦) ١،٣ مليون دولار عام ٢٠٠٤ مقابل ٠،٩ مليون دولار عام ٢٠٠٣ وعدد الشركات المستفيدة ٤ شركة وعدد الطلبات ٣٤ طلب. أنظر:
- صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات، القاهرة ٢٠٠٨.

[38]) ويوضح الجدول رقم(٢) بالملحق رقم (١) ، أثر برامج مساندة الصناعات النسيجية على صادرات بعض الصناعات الفرعية وذلك عامى٢٠٠٢و٢٠٠٣.

[39]) فى اطار برنامج دعم الصادرات المصرية من منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات Export IT ويأتى ذلك ضمن مجموعة الحوافز والمزايا التى تقدمها هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات "ايتيدا" لشركات تكنولوجيا المعلومات بهدف زيادة الصادرات الى ٢مليار دولار بنهاية عام٢٠١٣. أنظر:موقع نقطة التجارة الدوليةعلى الانترنت- مساندة الصادرات www.tegypt.gov.eg

للصندوق إلى أن أكثرمن ٩٠%من هذه الشركات ليست إلا كيانات صغيرةلاتصدر أكثرمن مليونى دولار (٤٠).

ويلاحظ على سياسة دعم تنشيط الصادرات ما يلى :

- قررت الحكومة منذ عام ٢٠٠٢ دعم مصدرى الموالح والبطاطس بهدف فتح أسواق خارجية وزيادة الصادرات لضمان توفير احتياطى من العملات الأجنبية .
- إستمرت الحكومة فى زيادة الدعم المخصص لصندوق تنمية الصادرات من حوالى٥٠٠ مليون جنيه فى العام المالى٢٠٠٢/٢٠٠٣ الى حوالى ٣,٧مليار جنيه للعام المالى٢٠٠٩/٢٠١٠ ، كما زاد عدد القطاعات المستفيدة من برنامج دعم الصادرات وتم مد الفترة التى ينتهى بعدها منح هذا الدعم . حيث كان الدعم مخصص فى البداية لأربعة قطاعات فقط هى: المنسوجات، والملابس الجاهزة، ومنتجات التصنيع الزراعى، والمنتجات الزراعية، وتم التوسع فى عدد القطاعات لتشمل الكيماويات والصناعات الهندسية والبرمجيات، كما كان مقررا عند بدء تنفيذ برنامج دعم الصادرات ان يتم تخفيض الدعم سنويا حتى يلغى نهائيا بعد ٤ سنوات . - يتم قيام الدولة بدعم المصدرين مباشرة من خلال صندوق دعم الصادرات المصرية ، وفى ظل الزيادة المعلنة للصندوق فى ٢٠١٠(٤١) ينبغى التدقيق فى المستفيدين منه، حيث تعتبر هذه الخطوة غير مجدية فى ظل موجة الغلاء التى يعانى منها السوق المحلية فى مصر، وغياب الشفافية فى أداء هذا الصندوق(٤٢)، ومدى مساهمته فى قيام كيانات تصديرية يمكنها الاستغناء عنه مستقبلا.
- يجب أن يكون هناك خطوة تقويمية لهذا الدعم ومدى مساهمته فى زيادة الصادرات ، بحيث يتم منح المساندة التصديرية وفقا للقيمة المضافة وتشغيل العمالة باعتبار أن المساندة على المستوى القطاعى محددة المدة وليست مستمرة.
- من الممكن أن يوجد دعم مخصص على أن يكون مقدما لتغطية أنشطة البحوث والتطوير التكنولوجى على أساس زيادة محتوى القيمة المضافة ورفع نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا (٤٣).

---

40)هذا وقد اتجه صندوق مساندة الصادرات فى نطاق تطبيق المساندة النقدية للصادرات الزراعية والصناعية الذى يعتمد على نسبة المكون المحلى بها الى استحداث دعم جديد لخفض تكلفة الشحن من خلال الشاحنات المبردة بقيمة ألف يورو للشاحنةالمصدرة لأوروبا، بالاضافة الى دعم مصاريف الشحن للدول الافريقية -دول تجمع الكوميسا- بنسبة ٥٠% من التكلفة يتحملها صندوق مساندة الصادرات.

41) من المبررات التى ذكرت لإستمرار هذا الصندوق أن كل جنيه مصرى يوجه لدعم الصادرات المصرية يحقق عائدا قدره ٢ دولار.

42) حيث تقدم العديد من الشركة بمستندات مزورة للحصول على نسبة الـ١٠% التى تقدمها الحكومة للمصدرين .

43) وتعتبر القدرات التكنولوجية من العوامل الرئيسية المحددة لنمو الصادرات للصناعات التحويلية ، حيث تؤثر على تنافسية الدول النامية الأقل نموا فى مجال الصادرات الصناعية. أما الصناعات عالية التكنولوجيا تصل فيها نسبة البحث والتطوير / المبيعات أكثر من ٨%، وبالنسبة لصادرات مصر الصناعية فقد بلغت حوالى ٣٥% من إجمالى الصادرات المصرية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥(تشكل الصادرات التكنولوجية منها ١%) ، بينما بلغت الصادرات الصناعية للأردن حوالى ٦٨% من اجمالى صادراتها (تشكل

٤.٣.٣ السياسات الحمائية الجديدة

شهد العالم خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ إرتفاع معدلات النمو والإستثمار الأجنبى المباشر لمستويات كبيرة، مما إنعكس فى إرتفاع مستويات التجارة الدولية السلعية على مستوى العالم ([٤٤]) ، وقد أعقب الأزمة المالية العالمية فى سبتمبر ٢٠٠٨ إنكماش حاد فى النمو العالمى، زادت من حدته إنكماش التجارة الدولية فى السلع والخدمات بنسبة ١١,٩% فى عام ٢٠٠٩ -نتيجة لإنكماش يقدر بنحو ١٤% فى الإقتصادات المتقدمة و٧% فى الإقتصادات النامية- (٤٥) مما دفع العديد من الدول إلى إتخاذ إجراءات حمائية للتجارة(٤٦) ، وقد تراجع تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر متأثراً بالأزمة المالية الإقتصادية العالمية للدول المتقدمة بنسبة ٢٩% عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧ (٤٧) .

كذلك قد أشار البنك الدولى إلى أن سياسات إضعاف العملة بهدف تعزيز الصادرات ، قد يؤدى إلى موجة جديدة من السياسات الحمائية (٤٨) . وتجدر الإشارة إلى الإتجاه المتزايد نحو السياسات الحمائية فى عام ٢٠٠٩- حيث يعتبر"عام تأزم التجارة الدولية" فقد إنكمشت التجارة العالمية بنسبة ١٢%-. وقد شهد عام ٢٠٠٩ زيادة إستخدام السياسات الحمائية بالمقارنة بعام ٢٠٠٧ بنسبة ٤٠,٥% فى فرض تدابير جديدة لتقييد الإستيراد (٤٩).

الصادرات التكنولوجيا منها حوالى ٣% خلال نفس الفترة) ولإسرائيل حوالى ٩٣% من إجمالى صادراتها (٣١,٦ مليار دولار) (تشكل الصادرات التكنولوجية منها حوالى ٢٠% خلال نفس الفترة أيضا). أنظر:

-World Trade Organization (WTO), International Trade Statistics, "Exports of manufactures of Selected economies, 1990-03", 2004 .

- World Bank , World Development Indicators , 2005 , P. 263 .

[44]) WTO, World Trade 2008, prospects for 2009.

45) معهد التخطيط القومى، "الاقتصاد المصرى ٢٠٠٨/٢٠٠٩- بناء الطاقة الانتاجية والتنمية فى مصر" ، ورقة بعنوان : "اتجاهات التجارة الدولية- تدفقات الاستثمار الأجنبى ومصادره – أسعار صرف العملات" ، معهد التخطيط القومى ، التقرير السنوى الرابع ، القاهرة، نوفمبر ٢٠١٠ .

[46]) فقد لجأت دول(OECD) الى الدعم المالى للبنوك وصناعة السيارات، حيث يملك أعضاء منظمة التجارة العالمية WTO الحق فى رفع رسومهم الجمركية الى مستوى الرسوم المربوطة وزيادة الدعم الزراعى الذى تعتبره المنظمة ضار بالتجارة دون مخالفة أحكام اتفاقيات المنظمة. أنظر:

-http://www.arabianbusiness.com/Arabic

-http://www.afaqdubai.com/vb/showthread

- Food and Fuel Prices – Recent Development Macroeconomic Impact , and Policy Responses2009, . http : //www. Imf.org /external/np /pp /eng/

[47]) UNCTAD, World Investment Report, 2009 " FDI Trends, policies and Prospects," 2009 http : // www . unctad org

[48]) فقد تراجع "الدولار" الأمريكى و"اليوان" الصينى كما تدخلت اليابان أيضا خوفا من أن يضر صعود "الين" بقطاع التصدير، كما تراجع سعر صرف اليورو الى أقل من ١,٣٩ دولار وذلك خلال عام ٢٠١٠ .ومن جهة أخرى ، فإن البرازيل والصين والهند وروسيا "دول مجموعة بريك" تعد الحركة فى سوق عملات الأسواق الناشئة فى عام ٢٠١١ مشكلة كبيرة لا يمكن حلها من خلال تعويم العملة. أنظر: -www.world bank.org/WEBSITE/EXTERNAL

[49]) وفقا لتقرير الأمين العام لمنظمة التجارة العالمية،فإن الأزمة المالية العالمية قد كشفت عن عدم كفاية ضوابط منظمة التجارة العالمية التى تتراوح بين ممارسات مكافحة الاغراق الى مكافحة التعريفات الصناعية فى البلدان النامية. حيث تم تحصيل التعريفات الجمركية فى الاتحاد الأوروبى على منتجات الصلب الصينية، وكذلك فى الهند، بما يوضح ضعف ضوابط مكافحة الاغراق والفجوة بين بداية التعريفات المربوطة والفعلية فى معظم الدول النامية. أنظر:

- Chad P. Brown - Brookings Institute " The Responsibility to Protect,WTO Reform", July 23, 2009.

٤.٣.٣.١ السياسة التجارية الحمائية فى كوريا الجنوبية

أشار تقرير لـ "غرفة كوريا للتجارة والصناعة" الى أن دراسات البنك الدولى قد خلصت الى أن ازالة الحواجز الحمائية فى الدول النامية قد أدت الى ازدياد النمو بنسبة تتراوح بين ١,٢%- ٢,٦% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ ، بالإضافة إلى ذلك أعقب تحرير التجارة تنامى سريع فى حجم الاستثمارات الأجنبية وحجم الصادرات من السلع والخدمات.أيضا الأمريكيين والأوربيين يؤيدون حرية التجارة من حيث المبدأ، إلا أنهم يؤيدون الحمائية فى الواقع، حيث يؤيدون فرض تعريفات على الواردات من الفولاذ على سبيل المثال بهدف حماية المنتجات المحلية وفرص العمل.

وتتوقع غرفة التجارة والصناعة أن السياسات والإجراءات الحمائية سوف تأخذ شكلا قويا بدءا من عام ٢٠١١، تحت إدعاءات متعددة مثل حماية البيئة أو السلامة الصناعية(٥٠). هذا وقد بدأت الشركات المصدرة الكورية تلاحظ أثر السياسات الحمائية الدولية على التجارة مما يتطلب إتخاذ إجراءات فعالة، كما يتضح من جدول رقم (٥) التالى بناءعلى تقرير غرفة كوريا للتجارة والصناعة تضمن دراسة ميدانية شملت نحو ٤٠٠ شركة تصدير كورية، عام ٢٠١٠.

جدول رقم(٥)

دراسة ميدانية عن أثر الإجراءات الحمائية الدولية على الصاردات الكوريةعام ٢٠١٠

مسح حول المصدرين	فى مسح شمل حوالى ٤٠٠ شركة تصدير كورية: اتضح أن حوالى ٢٩,٣% قد واجهوا اجراءات حمائية قوية خلال عمليات التصدير. وقد بلغ معدل الخسارة ٥% فى المتوسط
٤ميادين حمائية	البيئة-التكنولوجيا-التمويل-الادارة
اتجاه للحكومة	زيادة الرقابة، ورصد الخسائر فى الصادرات، اتخاذ اجراءات مضادة وخطوات فعالة فى حالة النزاعات التجارية
نداء للحكومة بواسطة المصدرين	-توفير معلومات صناعية (٢٩%) -مراقبة الحواجز الجمركية وغير الجمركية المتخذة بواسطة الشركاء التجاريين -التعاون مع الدول الأخرى(٢٢%)

Source:http://rki.co.kr

[50])www.rki.co.kr

٤.٣.٣.٢ بالنسبة للسياسة التجارية الحمائية فى الولايات المتحدة

يلاحظ وجود تراجعا متزايدا فى تحرير التجارة مقابل الحمائية التجاريه فى الولايات المتحدة -خلال وبعد الأزمة المالية العالمية-، حيث تم إتخاذ إجراءات حمائية ضد شركائها التجاريين وخاصة الصين، وقامت بإلغاء سياستها الخاصة بعدم فرض رسوم تعويضية وإزداد عدد أوامر الرسوم التعويضية النهائية من ٣١ فى عام٢٠٠٧ إلى ٤١ عام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى الضرائب على الواردات الإضافية المطبقة على واردات اطارات السيارات من الصين.

هذا وتلغى الولايات المتحدة دورها القيادى التقليدى فى التجارة العالمية ، ومن ثم تترك فراغا عالميا لأنه ليس هناك بديل يقيم تعاونا دوليا ويكبح من الحمائية، ويفتح الأسواق ويعزز القواعد متعددة الأطراف، ولايتقدم الاتحاد الأوروبى أو الصين لهذا الدور. لكن تجدر الإشارة إلى حمائية المعايير (معايير التقنية والسلامة الغذائية).

٤.٣.٣.٣ وبالنسبة للسياسة التجارية الحمائية فى الاتحاد الاوروبى

إتجه الإتحاد الأوروبى إلى إتخاذ موقفا دفاعيا عن طريق التجارة البينية، ولم يزد الحمائية التقليدية – التعريفات الجمركية -، ولكن هناك دلائل على سياسات الحمائية التنظيمية خاصة على معايير المنتجات(ويتعلق بعضها بجدول أعمال الإتحاد الأوروبى حول تغير المناخ). هذا وتتجه القوى التى تعارض سياسة حرية السوق فى البرلمان الأوروبى إلى إنتهاج سياسات فى إتجاه المزيد من الحمائية.

٤.٣.٣.٤ وبالنسبة للسياسة التجارية الحمائية فى الصين

قد توقفت عمليات تحرير التجارة منذ عام ٢٠٠٦ ، وذلك إستجابة لإجراءات أكثر توجها نحو السياسات الصناعية لتعزيز قطاعات مختارة، و" الشركات الوطنية العملاقة" المملوكة للدولة. وتدعم استجابة الصين للأزمات القطاع العام وسلطة الدولةعلى حساب القطاع الأهلى. وقد نجحت الصين فى إيقاف تباطؤ النمو فى عام ٢٠٠٩، واتجهت آليات الرقابة ضد حرية السوق (٥١). هذا وقد يؤدى فائض قدرة التصنيع الضخم فى أسواق التصدير فى أوروبا وأمريكا الشمالية إلى فرض الحمائية.

---

[51]) WWW.XINHUANET.COM

٤.٣.٣.٥ السياسات التجارية الحمائية "غير المعلنة" تجاه الصادرات السلعية المصرية

نجد أن بعض الدول، خاصة دول اتفاقية أغادير من بينها الأردن والمغرب ، وأيضا سوريا، تقوم بتطبيق سياسات حمائية "غير معلنة" ، مما أثر سلبا على الصادرات المصرية السلعية لهذه الدول.

فقد اتخذت الأردن "قرارات رسمية صريحة" لفرض رسوم حمائية على الأسمنت الأبيض المصرى، مؤكدة التيار التصاعدى فى السياسات الحمائية من جانب الدول الأخرى ، فقد قامت الحكومة السورية بفرض رسوما حمائية بنسبة ٢٥% على الخزف المصرى والسيراميك ، وقد تضررت الشركات المصرية المنتجة لهذه السلع. أيضا تقدم مستوردو المغرب بالمطالبة بفرض رسوم حمائية على الصادرات المصرية إلى المغرب (٥٢) .

ومن ثم نجد أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد أدت إلى إتجاه الإقتصادات نحو الحكومة الضخمة، وإلى التدخلات الجزئية لإصلاح إخفاقات السوق.

ومن المتوقع أن تواجه بلدان الشرق الأوسط ومصر منافسة حادة من الأسواق الناشئة خلال السنوات القادمة فى محاولة لزيادة الصادرات مع تباطؤ النمو فى الإقتصادات المتقدمة.

ومن ثم يتمثل التحدى على المدى القصير، فى خيار الحكومة الضخمة فى الداخل والحمائية المتصاعدة فى الخارج.

بينما يكمن التحدى على المدى المتوسط، فى العودة الى تحرير التجارة وتنشيط الإستثمار الأجنبى المباشر إلى جانب الإصلاحات الهيكلية فى الإقتصاد المحلي.

---

[52]) بالاضافة الى عدم استيفائها نسبة المكون المحلى الذى يبلغ ٢٥% وفقا لاتفاقية التجارة العربية الحرة. أنظر:
- www.webcache.googleusercontent.com

٤ . ٣ أهم مشكلات سياسات ادارة الصادرات

تتمثل أهم مشكلات سياسات إدارة الصادرات فيما يلى:

٤ . ٣ . ١ مشكلات دعم الصادرات والوفاء باحتياجات السوق المحلى :

٤ . ٣ . ١ . ١ دعم صادرات الغاز (دعم صادرات الطاقة)

تشير بيانات وزارة البترول المصرية عام٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى أن الغاز الطبيعى يلبى نحو ٤٥% من إحتياجات مصر من الطاقة، فى حين يمثل النفط حوالى٤٩%، وباقى المصادر ٦%. ويقدر حجم الإحتياطى المصرى من الغاز الطبيعى بـ ٧٢,٣ تريليون قدم مكعب، ويصل الإنتاج السنوى لنحو ٢,١ تريليون قدم مكعب بينما تصل الصادرات إلى نحو ٧٠%من الإنتاج ([٥٣]).

وبالنسبة لأسعارتصدير الغازالمصرى نجد أنها متدنية حيث يقدر سعر المليون وحدة حرارية للغازالمصدر من مصر بنحو ٣,١٧ دولار مقارنة بـ١٠ للمليون وحدة حرارية المصدرة من روسيا، هذا وتحصل اسرائيل على المليون وحدة حرارية بنحو ١,٢٥ وهو سعر أقل من سعر التكلفة الذى يبلغ ٢,٦ دولار.

وتشير بيانات وزارة المالية إلى أن أكبر دعم للمنتجات البترولية موجه للسولاربنصيب أكبر من الدعم الموجه للغاز الطبيعى، كما يتضح من جدول رقم(٣) بالملحق رقم (١) الذى يوضح دعم المنتجات البترولية بالموازنة المالية للعام ٢٠١٠/٢٠١١ .

هذا ويبلغ سعر التكلفة للمتر المكعب من الغاز الطبيعى ٣٨ قرش وفقا لبيانات وزارة المالية عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، وسعر التعاقد مع اسرائيل ١٢ قرش،ومتوسط سعر البيع (لقطاع الصناعة ولقطاع الإستهلاك المنزلى) ٤٨ قرش، ومن ثم يتضح أن دعم الغاز يذهب للتعاقدات.

ومن ثم فإنه على الرغم من التطور الكبير الذى شهدته أسواق الغاز، إلا أن بنود التعاقد فى عقود التصدير لم تكن بالمرونة الكافية لإستيعاب التطور الكبير فى الأسواق العالمية للطاقة،

---

[53]) ولهذا يجب عدم تصدير الغاز كمادة خام مستقبلا- فى ظل عدم توفر مصادر بديلة للطاقة- ، والتحول الى تصدير مشتقات الغاز. ذلك أن طن الغاز الخام يصدر بنحو ٤٢دولار، فيما يصل سعر الطن لأحد مشتقاته-وهى الأمونيا_الى ٦٥٠ دولارا.

مما يتطلب قيام قطاع البترول المصرى بإعادة التفاوض لصالح الجانب المصرى(٥٤) للحفاظ على الموارد الناضبة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٤.٣.١.٣ دعم صادرات الأرز (دعم صادرات المياه)

أوضحت إحدى الدراسات(٥٥) أن صادرات الأرز المصري بلغت في المتوسط نحو (٢٩٥,٢) مليون جنيه خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠٠٥) مقارنة بنحو (117.9) خلال الفترة(١٩٩٠-١٩٩٥) ، وأن الحكومة المصرية تقوم بشراء الأرز بحوالى ٣,٢٠ قرشاً للكيلو ويباع لأصحاب البطاقات التموينية بـ ١,٥٠ قرشاً، وهو ما يشكل عباً كبيراً على الموازنة العامة للدولة. ويقترح أن يتم استيراد ٢ طن أرز "طويل الحبة" مقابل تصدير طن من الأرز المصرى، من أجل تخفيض حجم الدعم الذى تدفعه الحكومة وعدم الضغط على الموازنة.

وأعلنت وزارة التجارة والصناعة فى مارس ٢٠٠٨ أنها سوف تحظر صادرات الأرزبعد أن ارتفعت أسعاره في السوق الداخلية بزيادة ٣٠%(٥٦) ، بعد إقبال المنتجين على التصدير وعجز رسم التصدير البالغ 200 جنيه عن توفير Yحتياجات السوق المحلية. وجدير بالذكر أن صادرات مصر كانت تبلغ مليون طن سنوياً، وأن صادرات الأرز المصرية يتحكم فيها 10 مصدرين فقط، ويتجه ما نسبته ٥١% منه إلى الأسواق العربية خاصة سوريا ودول مجلس التعاون الخليجي (٥٧).

٤.٣.١.٣ أثر السياسة الزراعية على الخلل الهيكلى فى السوق المحلية

تصنف مصر علي أنها "مستورد صافي للغذاء" خلال الفترة 2003 - 2009 (٥٨) ، فقد بلغت نسبة تغطية قيمة الصادرات الزراعية والغذائية 34 % فقط من إجمالي قيمة الواردات الزراعية والغذائية. وبلغت قيمة واردات الغذاء نحو 3.5 مليار دولار في السنة، خلال الفترة

---

54) وتجدر الاشارة الى البدء فى ذلك بعد الثورة المصرية فى ٢٥ يناير ٢٠١١.

55) أجري معهد بحوث الاقتصاد الزراعي بالتعاون مع المعهد العالي للتعاون الزراعي بشبرا الخيمة دراسة حول (مستقبل الصادرات الزراعية المصرية) في إطار منظمة التجارة العالمية والمشاركة المصرية الاوروبية والأمريكية والكوميسا الافريقية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبري عام ٢٠٠٦.

56) بالاضافة الى ارتفاع أسعاره عالميا مع الانخفاض المستمر للدولار ، وهو ما انعكس على صعود سعره بنسبة ٨٣ %عام ٢٠٠٨ مقارنة بأسعاره عام٢٠٠٧. كذلك أصدرت وزارة التجارة رسماً على تصدير الأرز يصل لـ ٢٠٠٠ جنيه للطن (نحو ٣٦١ دولارا) . وتشير الدراسات الى أن البديل الاقتصادي لزراعة الأرز في مصر هو الذرة، **وأن القيد الرئيسى على صادرات الأرز المصري هو المياه، قضية أمن قومي**، ذلك أن ما يستهلكه فدان أرز من المياه يعادل ما تستهلكه زراعة ٨ أفدنة من محاصيل أخرى .

57) ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (F.A.O) يقدر إنتاج مصر من الأرز سنويا نحو ٧,٢ مليون طن من خلال زراعة ١,٧ مليون فدان .

58) حمدي الصوالحي(د.)،" دورالسياسات العامة فى مواجهة الأزمات العالمية:السياسة الزراعية"، المركز القومى للبحوث، القاهرة، ابريل٢٠٠٩.

2003- 2006،أما في عام2007 فقد زادت قيمة الواردات الغذائية بنسبةحوالى 78.6%عن عام2006 .

وبعد تحرير التجارة العالمية أصبحت الأسعار المحلية للغذاء في السوق المصري أكثر إرتباطا بالأسعار العالمية(معامل الإرتباط تعدي 0.92 %لجميع السلع الغذائية)، ومع ضعف كفـاءة السوق المحلية ووجود إحتكارات في تسويق السلع الغذائية فإن الأسعار المحلية للسلع الغذائية إرتفعت بمعدل أعلي من إرتفاع الأسعار العالمية(٥٩) .

٤.٣.١.٣.١ أثر إرتفاع الأسعار العالمية علي الأسعار المزرعية ودخول المزارعين والتركيب المحصولي

أدي إرتفاع الأسعار العالمية إلي إرتفاع الأسعار المزرعية للسلع الغذائية في مصـر بنسـب مختلفة (أعلاها في القمح124.2 % والذرة113 % وأدناها في اللحوم الحمراء 24 %) ، الأمر الذي ترتب عليه زيادة دخول منتجي السلع الغذائية عام 2007 ، بصفة خاصة منتجـي القمح (4.230مليار جنيه) ، كما يتضح من جدول رقم(٦) .

وقد أدي إرتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية عام 2007 وما ترتب عليه من إرتفاع الأسعار المزرعية إلي تغيرات واضحة في التركيب المحصولي المصري للموسم٢٠٠٧ تمثلـت فـي زيادة مساحة القمح بنسبة 14 %عن عام 2006 والذرة بنسـبة % 11 وفـول الصـويا بنسبة 20% ، إنخفاض مساحة القطن بنحو 52 % ، إستمرار مساحة الأرز عند معدلها 1.6 مليون فدان ، بينما إستمرت محاصيل الخضر والفاكهة وقصب السكر عند معدله.

هذا وقد تأثرت دخول المزارعين سلباً مع الإنخفاض الكبير في أسعار السلع الغذائيـة خـلال النصف الثاني من عام 2008 مع عدم إستبعاد حدوث تغيرات مصاحبة في التركيب المحصولي تبعاً لذلك.

وقد أشارت تقارير البنك الدولي إلى أن أسعار الغذاء العالمية قد ارتفعت بنسبة ٢٩% في عام ٢٠١٠(٦٠)، وأنها أصبحت قريبة من أعلي مستوي لأسعار الغذاء الذي بلغته في عام

---

59) ومن تقديرات العلاقة بين الأسعار العالمية الشهرية والأسعار المحلية الشهرية للمستهلك للسلع الغذائية الرئيسية فى مصر خلال الفترة مارس 2006 - مارس 2008 تبين أنه مقابل زيادة الأسعار العالمية1% ، زادت الأسعار المحلية للمستهلك بنحو1.15 % - 1.33%.وقدأدي ارتفاع الأسعار المحلية للسلع الغذائية المستوردة إلي ارتفاع أسعار السلع الغذائية غير المستوردة في السوق المصري.

60) كما ارتفع الرقم القياسي العالمي لأسعار السلع الغذائية من ١٧٠,٤٦ في شهر ديسمبر ٢٠٠٩ إلي ٢١٨,٣٨ في شهر ديسمبر ٢٠١٠، أي بنحو ٢٨,١%، كما بلغ معدل التغير الشهري لهذه الأسعار نحو ٧,٥% خلال شهر نوفمبر - ديسمبر ٢٠١٠، مما يشير إلي التسارع الشديد في ارتفاع الأسعار نتيجة نقص المعروض .
من ناحية أخري، ارتفعت أسعار القمح بنحو ٢٠٠% منذ عام ٢٠٠٠، وبنسبة ٦٠-٨٠% منذ يوليو ٢٠٠٨ وحتي يناير ٢٠١١ فقط،

٢٠٠٨ . وقد ارتفع متوسط أسعار السلع الغذائية بنحو ٧٥% منذ عام ٢٠٠٠.

جدول رقم (٦)

معدل تغير الأسعار العالمية والأسعار المزرعية للسلع الغذائية والزيادة في دخول منتجي السلع الغذائية بين عامي2006 -2007 ، ومعدل تغير الأسعار العالمية مارس ٢٠١٠- مارس ٢٠١١

السلع	معدل تغير الأسعار العالمية (%)	معدل تغير الأسعار المحلية (%)	الزيادة في دخول منتجي السلع الغذائية (مليون جنيه)	معدل تغير الأسعار العالمية مارس ٢٠١٠- مارس ٢٠١١ (%)(١)
الأرز	123	32	675	٧,٢-
القمح	251	124	4230	٦٩,٨
الذرة	144	113	1836	٨٢,٨
السكر	٢١,٤-	25	20(المحاصيل السكرية)	٢٠,٧
الزيوت النباتية	١٥٤	٤٥	6.5(فول الصويا)	٣ -
الفول	٢٢	٤٤	٩٥	٤٣,٣
العدس	٣٥	٣٨	٧	-
الألبان	٧٠	٣٣	٧١٥	٢٠,٨
اللحوم الحمراء	٣٠	٢٤	٨٦٠	٢٧,٠

المصدر:

- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار- قطاع البيانات الخارجية، مجلس الوزراء، القاهرة، يوليو2008 .
- وزارة التضامن الاجتماعي – نشرة البيانات الشهرية لأسعار المستهلك، القاهرة، يوليو2008 .
(١)- مؤشرات الـ FAO,W.B مشارا إليه فى: قطاع نقطة التجارة الدولية المصرية www.tegypt.gov.eg

والأهداف المقترحة للسياسة الزراعية رفع نسبة الإكتفاء الذاتي من القمح إلي 72.5 % ومن الذرة إلي94.5 % والأرز 157.6 % والفول البلدي% 91.3 والسكر%100 والزيـــوت النباتية 15.8 % عام 2012 (٦١) . وفى الأجل المتوسط يمكن إعادة صياغة السياســـات

فيما ارتفعت أسعار الذرة بنسبة ٤٠% خلال الفترة ذاتها. وقد ترتب علي ذلك ارتفاع أسعار المنتجات الحيوانية والداجنة بالتبعية. وسجل مؤشر منظمة الأغذية والزراعة(fao) لأسعار الغذاء مستويات قياسية خلال شهر يناير من عام (٢٠١١)، متجاوزا المستوي المرتفع الذي سجله في يونيو ٢٠٠٨ خلال أزمة الغذاء، حيث بلغ المؤشر مستوي ٢٣٠,٧ نقطة ارتفاع من مستوي ٢٢٣,١ نقطة التي سجلها في ديسمبر ٢٠١٠ .

61) حيث يلاحظ وجود تدهور فى نسب الاكتفاء الذاتى من القمح والذرة الشامية خلال عامى ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ ،حيث انخفضت من ٥٦,٤% عام٢٠٠٦ الى ٥٣,٥% عام٢٠٠٧ بالنسبة للقمح، كما انخفضت من ٦٤,٧% الى حوالى ٦٠% بالنسبة للذرة الشامية، بينما تصل الى حوالى ٧٤% من اللحوم الحمراء، مما يدل على ارتفاع درجة الانكشاف الغذائى وهو ما ينعكس فى زيادة الواردت. أنظر:
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء،" دراسة حركة تطور الانتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية خلال عام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٧" ، القاهرة، ٢٠٠٨ .

الزراعية فى مجال التركيب المحصولى والسياسات السعرية بما يسمح برفع نسب"الاكتفاء الذاتى"من السلع الغذائية الرئيسية وتحسين سياسات إدارة الصادرات.

ومن ناحية أخرى يجب توجيه مزيد من الإستثمارات إلى قطاع الزراعة، حيث تشير البيانات المتاحة عن التوزيع القطاعى للإستثمارات إلى ضعف النصيب النسبى من الإستثمارات الموجهة إلى قطاع الزراعة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩/٢٠١٠ كما يتضح من الجدول رقم (٧) التالى.

جدول رقم(٧)

نسبةالاستثمارات فى قطاع الزراعة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩/٢٠١٠ (%)

الفترة	نسبةالاستثمارات فى قطاع الزراعة		
	الاجمالى	عام	خاص
الفترة(٢٠٠٠-٢٠٠٤)	١١,٦	٩,٣	١٤,١
الفترة(٢٠٠٥-٢٠٠٩/٢٠١٠)	٥,٧	٤,٤	٦,٩

المصدر:وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، "البيانات السنوية للاستخدامات الاستثمارية المنفذة(عام وخاص) موزعة على القطاعات الاقتصادية"، القاهرة، ٢٠١٠.

٤.٣.٣ مشكلات الشحن وتمويل وضمان الصادرات

إن عملية التصدير فى جميع مراحلها فى حاجة دائمة إلى توفير خدمات التمويل والتأمين والضمان. هذا وتتوافر فى مصر العديد من الأجهزة القائمة على تمويل الصادرات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وتتمثل هذه الأجهزة فى وحدات القطاع المصرفى على وجه العموم، وشركات التأمين على وجه الخصوص.

وفيما يتعلق بتمويل الصادرات، يقوم البنك المصري لتنمية الصادرات بضمان مخاطر الصادرات، حيث يعتبر البنك مساهما رئيسيا في الشركة المصرية لضمان الصادرات والتي تقوم بتوفير التأمين لمصدري السلع الوطنية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية على عمليات التصدير في مراحلها المختلفة (٦٢) .

62) تقوم الشركة المصرية لضمان الصادرات بالالتزام تجاه المصدرين بتغطية حوالى ٨٠ % من الخسائر وضمان المعارض الخارجية . وقد اتجهت الشركة لمواجهة مخاطر التصدير التجارية من خلال ترتيبات إعادة التأمين فى الأسواق النامية اعتمادا على ما وفره بنك الاستثمار القومى لها من دعم قدره ٥٠ مليون جنيه مصرى عام ١٩٩٢ بفائدة تبلغ ٥%.

كما يقدم مركز تحديث الصناعة برنامج ضمان مخاطر الصادرات، عن طريق شركه ضمان مخاطر الصادرات التابعة لبنك تنمية الصادرات، حيث يدعم المركز ٥٠% من قيمة وثائق التأمين التي تصدرها الشركه المصريه لضمان مخاطر الصادرات (٦٣).

ويلاحظ أن بنك تنمية الصادرات عاجزا عن القيام بالدور الذي انشئ من أجله وهو تنمية العملية التصديرية ومساندة المصدر المصري للإستمرار في الأسواق الخارجية.

فقد أكد العديد من المصدرين بأن نشاط البنك محدوداً للغاية في مساعدة صغار المصدرين – ممايهدد الشركات الصغيرة والمتوسطة لأن البنوك التجارية تتخوف من تمويل الشركات الصغري–، وأن البنك يساند كبارالمصدرين فقط .

وطالب المصدرون بزيادة رأس مال البنك حتي يقوم بمساندة العملية التصديرية. حيث يلاحظ أن البنك قلص نشاطه بشكل ملحوظ خلال الفترة الأخيرة ، فأصبح يمول عدد من الشركات الكبري علي حساب الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وبالتالى نجد أن استمرار تحمل الشركة المصرية لضمان الصادرات بأعباء المخاطر السياسية كاملة قد أثر على قدرتها على زيادة حجم النشاط خارج الأسواق المتقدمة، حيث أن معظم نشاط الشركة يقتصر على الأسواق ذات القدرة المالية العالية والمضمونة ولا تستطع مد نشاطها إلى الأسواق النامية والتى تتمتع فيها الصادرات المصرية بقدرات تنافسية ملحوظة كالأسواق الافريقية، حيث يلاحظ أن من أهم معوقات الصادرات المصرية:–

– عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة بين مصر ومعظم دول أفريقيا (٦٤) .

– إرتفاع أسعار الشحن إلى أفريقيا (٦٥) ، وسيطرة الوكلاء التجاريين فى بعض الدول الأوروبية ودول جنوب شرق آسيا علي معظم حجم التجارة الأفريقية.

– عدم وجود نظام تأميني محلي فعال لخدمةالمصدرين المصريين وكذلك عدم وجود أفرع للبنوك المصرية في معظم الدول الأفريقية، حيث تعتمد الصفقات فى القارة الأفريقية على العلاقات الشخصية بين رجال الأعمال المصدرين والمستوردين من خلال تبادل الفواتير لسداد التكلفة وفى بعض الأحيان يتم السداد نقدا.

ولذلك يجب تعزيز دورشركة ضمان الصادرات في توفير التمويل وضمان الصادرات الى أفريقيا ودول حوض النيل،وتبادل العلاقات المصرفية المباشرة وانشاء فروع للبنوك المصرية.

---

63) مركز تحديث الصناعة،" برنامج تيسير الحصول على التمويل"، القاهرة، ٢٠٠٨ http://www.imc. egypt.org

64)فقد تم الغاءرحلات الطيران التابعة لشركة مصر للطيران الىالعديد من دول الشرق والجنوب الافريقي مثل اثيوبياوتنزانيا.أنظر: - وزارة التجارة والصناعة -www.mfit.org.eg

65) أيضا قيام الحكومة المصرية برفع سعر الشحن الجوى للدول الاوروبية من ٢٠ سنت للكيلو جرام الى دولار امريكى الأمر الذي أدى إلى رفض بعض دول الاتحاد الأوربى تنفيذ الصفقات المتعلقة بتصدير الفاصوليا الخضراء وتحولهم لاستيرادها من المغرب والتى يقل فيها سعر الشحن الى ربع دولار.

ومن الجدير بالذكر أن المجلس التصديرى للصناعات الغذائية(٦٦) أشارالى متابعة وزارة التجارة والصناعة المشكلات التصديرية، فى ظل الظروف الراهنة التى تمر بها مصروالتى تواجه كل من القطاعين الصناعى والغذائى وبالتعاون مع غرفة الصناعات الغذائية، وفى إطار المسئولية المشتركة بعد الثورة المصرية فى ٢٥ يناير ٢٠١١(٦٧) .

ومما سبق يتضح أهمية معالجة مشكلة تمويل وتأمين وضمان الصادرات المصرية بالنظرإلى عدة إعتبارات أساسية :

- التغير الهيكلى فى نشاط التصدير فى مصر، وتزايد الإعتماد على القطاع الخاص والذى يغلب عليه طابع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتى يتسم أغلبها بضعف قدرتها على اللجوء إلى مصادر التمويل الملائمة.
- إرتفاع حدة المخاطر فى الكثير من الأسواق الخارجية بما أدى إلى إحجام المصدرين عن الدخول فيها والإكتفاء بتصريف الإنتاج فى السوق المحلية.

٤.٣.٣ مشكلات تنافسية الصادرات والتنمية المستدامة

فى اطار التنمية المستدامة تظهر العلاقة بين الإعتبارات البيئية والقدرة التنافسية للصادرات. ذلك أن المعايير البيئية يمكن أن تحدث آثاراً هامة على القدرة التنافسية للصادرات، حيث أن الإلتزام بالمعايير البيئية المتشددة تؤثر سلباًعلى الصادرات.

وفى إطار وضع المعايير البيئية وتأثيرها على صادرات الدول النامية ومصر تجدر الإشارة إلى ما يلى:

- تصنف الدول النامية كدول متلقية للمعايير وليست واضعة لها.
- أن آثار المعايير البيئية أكثر تفاقماً فى الدول النامية (٦٨) خاصة بالنسبة للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم والتى يصعب عليها التوافق مع التغييرات التكنولوجية السريعة والمتطلبات البيئية .

---

66) وأشار المجلس التصديرى للصناعات الغذائية إلى أن مصر تشارك للعام السابع على التوالى بمعرض "جلف فود" بالإمارات مارس عام ٢٠١١ ، حيث تعتبر سوق الخليج العربي واحدة من أهم أسواق الصناعات الغذائية المصرية، إذ تمثل نسبة حوالى ٣٠% من قيمة صادرات الصناعات الغذائية لعام ٢٠١٠.

67) والعمل على حلها من خلال تأمين سيارات التوزيع والشحن والحاويات المعدة للتصدير، ومواجهة احتمالات ندرة الطاقةاللازمة للمصانع. وفيما يتعلق بالواردات المصرية من المواد الخام المستخدمة فى الصناعة عقد المجلس اجتماعًا مع الشركة المصرية لضمان الصادرات لتحديد كيفية الاستفادة من خدمات الشركة من حيث ضمان الصادرات المصرية إلى جانب الواردات بعد أن قام بعض الموردين الخارجين للمواد الخام بطلب السداد النقدى الفورى قبل الشحن كنتيجة لتخفيض التصنيف الائتمانى لمصر.

68) وعلى الرغم من أن منظمة التجارة العالمية WTO لم تتناول الاعتبارات البيئية مباشرة، فانها اشتملت ضمنيا على مجموعة من المعايير والمحددات فى اطار اتفاق الحواجز الفنية للتجارة واتفاق تطبيق الصحة والصحة النباتية. أنظر:

- ماجدة شاهين،" منظمة التجارة العالمية:تقييم الاتفاقيات وتحديدات التطبيق "، الأهرام الاقتصادى، العدد رقم(٢٢٥)، القاهرة، يونيو٢٠٠٦.

وفى مجال تنافسية الصادرات والمعايير البيئية بهدف النفاذ إلى الأسواق نجد ما يلى:
- ضمان عدم التأثير السلبى للإشتراطات البيئية على فرص نفاذ الصادرات إلى أسواق الدول المتقدمة.
- أن يرتبط تحسين النفاذ بزيادة حماية البيئة والإنتاج الأنظف وتحقيق التنمية المستدامة.

وفى هذا السياق تركز مصر والدول النامية على القطاعات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة لها (مثل الملابس والمنسوجات، المفروشات، السجاد، الجلود،الأحذية، الأثاث) باعتبارها صناعات كثيفة العمالة والأكثر تأثراً بالمعايير البيئية .
والمشكلة التى تواجه مصر(٦٩) وغيرها من الدول النامية تكمن فى حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة التنافسية لها، وهى تشكل السمة الغالبة فى الصناعات حيث تعمل على نطاق ضيق بهياكل إدارية ومالية ضعيفة مما يعوق قدرتها على الإستثمارفى الخيارات البيئية المتغيرة بإستمرار.

هذا وتؤكد مؤشرات الميزة النسبية الصريحة عن الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ أن مصر تتخصص فى الصادرات من المواد الأولية ، الصادرات المبنية على الموارد(منتجات البترول المكررة من الحديد والصلب، اللفائف المعدنية الأساسية، الأسمنت، الزجاج، الصناعات المعدنية..)، والصادرات ذات المحتوى المنخفض من التكنولوجيا وفقا للإعتبارات والمزايا النسبية، وهى الصناعات الملوثة للبيئة وتخضع للمواصفات القياسية الدولية فضلا عن الإشتراطات البيئية، وتحظى هذه المجموعة بمنافسة شديدة من الأردن والمغرب(٧٠) .
وتجدر الاشارة إلى أن فئة الصادرات متوسطة التكنولوجيا هى المجالات المحدد أن تتخصص فيها مصر مستقبلا، وكذلك هناك صادرات أخرى تعتبر كثيفة المهارات والتكنولوجيا يمكن أن يخضع انتاجها فى المستقبل لمزيد من التعميق الصناعى من خلال الإستفادة من مبادرات التكامل الاقليمى.

---

69) وتجدر الاشارة الى أن مصر قد قامت منذ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بتوفيق المواصفات المصرية مع المواصفات الدولية والأخذ بالمعايير الدولية فى نظم الجودة ،وتطوير المواصفات القياسية المصرية وتوفيقها مع المواصفات الدولية. للمزيد من التفصيل أنظر :
- معهد التخطيط القومى، "بعض القضايا المتصلة بالصادرات (دراسة حالة الصناعات الكيماوية)"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(١٩٠)، القاهرة يونيو ٢٠٠٦.

70) وفى مجال التكنولوجيا المتوسطة تبرز المجموعة التصديرية الخاصة بالألياف الصناعية، الكيماويات، مساحيق التجميل، الأسمدة، البلاستيك، بعض منتجات الحديد والصلب(LT2). وفى داخل هذه المجموعة تحقق مصر ميزة نسبية تقترب من الـ ١ وهذا نشاط تصديرى ينطوى على صناعات كثيفة الاستخدام للطاقة أى ملوثة للبيئة. وفيما يخص مجموعة الصادرات عالية التكنولوجيا وتضم البصريات، أدوات القياس والمعايرة، وتجهيزات المكاتب، والاتصالات، والأدوية ، لاتتمتع مصر فيها بأى ميزة نسبية أو تنافسية وتصل قيمة المؤشر الى أدنى القيم مقارنة بدول عربية اخرى. للمزيد من التفصيل أنظر :
- معهد التخطيط القومى، "المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(١٩٦)، القاهرة أغسطس ٢٠٠٧.

وفى هذا السياق يقدم مركز تحديث الصناعة الدعم لمشروعات البحوث والتطوير فى إطار"برنامج البحوث والتطوير" ، بهدف تطوير ورفع القدرة التنافسية للمنتج المصرى وإبتكار طرق جديدة لحل مشكلات الصناعة .

ويوضح شكل رقم (١) التالى معدل نمو الصادرات الصناعية فى مصر خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

شكل رقم(١)

معدل نمو الصادرات الصناعية فى مصر خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ (بالمليون جنيه)

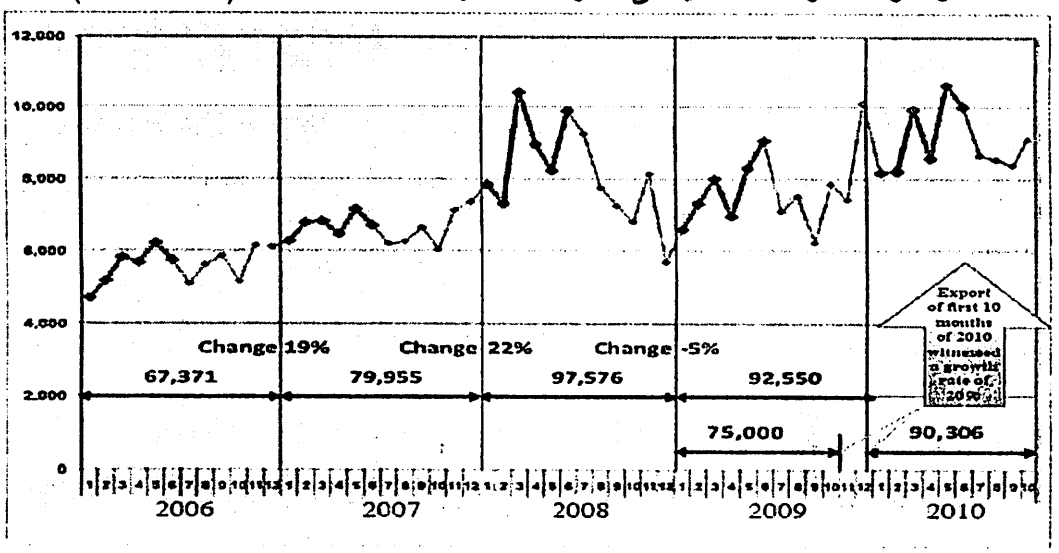

Source: copy - www.mic.gov.eg

أما بالنسبة لمجموعة المنتجات الزراعية والتى تضم منتجات الصناعات الغذائية فتجدر الإشارة إلى أن مصر حققت وضعا تنافسيا خلال الفترة٢٠٠٥-٢٠٠٧ فى الأسواق الخارجية فى مجال الصناعات الغذائية بفضل الإلتزام بالمواصفات القياسية للجودة العالمية أوبتطبيق الإشتراطات البيئية (٧١).

وبالنسبة للصعوبات التى تواجه الصادرات المصرية من المنتجات والسلع الزراعية الطازجة والمبردة إلى السعودية - بإعتبارها الشريك التجارى الأول لمصرعلى مستوى الدول العربية بنسبة حوالى ٣,١ % من إجمالى واردات السعودية من المنتجات والسلع الزراعية خلال

71) وخاصة المواصفات القياسية العالمية للصناعات الغذائية Codex&Alimentaries التى تطبق فى دول الاتحاد الأوروبى ومجموعة الأفتا ، بالاضافة الى. الى هذه الشروط التكاليف المرتبطة بموائمة المنتجات التصديرية مع هذه المتطلبات خاصة فى مجال التعبئة والتغليف فيما يتعلق بإعادة تدويرها فى الدول المتقدمة، تعانى مصر من ذلك باعتبار أن الاتحاد الأوروبى يستحوذ على حوالى ٣٥- ٤٠% من صادراتها مما يؤثر سلبيا على الصادرات المصرية ويقدر إجمالى الإنفاق على مواد التعبئة والتغليف والعبوات والمواد التكميلية فى مصر بحوالى ٤ مليارات جنيه سنويا. أنظر: www.eos.org.eg -

الفترة ٢٠٠٢- ٢٠٠٨ (٧٢)-، نجد التشدد فى استخدام المواصفات والمقاييس السعودية فى بعض الأحيان كوسيلة للحد من دخول الصادرات المصرية إلى السوق السعودى (٧٣) .

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من توقيع إتفاقية تعاون بين مصر والصين في مجال الرقابة على جودة الصادرات وجودة السلع المستوردة من الصين للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية المصرية فى نوفمبر ٢٠٠٠ بهدف ضبط الأسواق ، إلا أنه يلاحظ أن السلع الصينية الموجودة بالسوق المصرى ذات الجودة المنخفضة والغير مطابقة للمواصفات بناء على الإتفاقية المصرية الصينية(ciq) (٧٤) .

٤.٤ الاطار المؤسسى والتشريعى لإدارة الصادرات

٤.٤.١ الإطار المؤسسى والتنظيمى والتشريعى لإدارة الصادرات

٤.٤.١.١ الاطار المؤسسى الحالى لادارة الصادرات يشمل ما يلى:

- **البنيان المؤسسى الحكومى، ويشمل:**

وزارة التجارة والصناعة وتشمل الجهات التابعة لها مايلى : الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية(٧٥)، جهاز التمثيل التجارى، الهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات المصرية، قطاع التجارة الخارجية، صندوق تنمية الصادرات المصرية-ويتبعه الشركة المصرية لضمان الصادرات (٧٦) -، جهاز نقطة الاتصال لشئون حماية الملكية الفكرية، مركز تدريب التجارة الخارجية.

---

72) وفقا للاحصاءات الصادرة عن مصلحة الاحصاءات العامةالسعودية، " المنتجات المنافسة للصادرات الزراعية المصرية بالسوق السعودى "، القنصلية العامة لجمهورية مصر العربية، مكتب التمثيل التجاري.

73) الحظر المفروض على الصادرات المصرية من البطاطس منذ عام ٢٠٠٠ . هذا بالاضافة الى المنافسة من الدول المصدرة الأخرى في بعض الأسواق المختارة لبعض السلع ذات الأهمية (المنافسة الشرسة)، حيث قام مصدرين هنود وباكستانيين بطرح منتجات تحمل العلامة التجارية للقطن المصري دون تصريح بأسعار متدنية مما يضع الصادرات المصرية فى مواجهة منافسة سعرية غير عادلة وذلك لغياب الحماية عن علامة القطن المصري .

74) ومضمون هذه الشهادة ينص على أن السلع الواردة من الصين تمت مراجعتها من جانب الحكومة الصينية، ولا يتم الإفراج عن الرسائل الواردة من الصين إلا بتقديم تلك الشهادة إلى هيئة الرقابة على الصادرات والواردات المصرية.

75) يوجد تهميش فى مجتمع التصدير المصرى لدور الهيئة فى تنمية الصادرات نتيجة قيام جهات أخرى متعددة بأدوار الهيئة مثل مركز تنمية الصادرات، وجمعيات رجال الأعمال، وأحيانا مجموعات منتجين أو شركات خاصة للمعارض والترويج الدولى.كما تجدر الاشارة الى ضرورة الرقابة على تقارير وفد الهيئة، كما تم توقيع عدد كبير من الاتفاقيات بين هيئة المعارض المصرية ومثيلاتها فى الدول الخارجية خلال الفترة١٩٩٧-٢٠٠٧ مما يقتضى تفعيل هذه الاتفاقيات وعدم توقيع اتفاقيات جديدة..

76) قامت الحكومة المصرية بإنشاء الشركة المصرية لضمان الصادرات في عام ١٩٩٢، لدعم "تنمية الصادرات المصرية " وتضمن مخاطر الائتمان المصرفي فى تمويل الصادرات .

* أما قطاعات التجارة الخارجية ([٧٧]) فتشمل: قطاع نقطة التجارة الدولية، قطاع الاتفاقيات التجارية، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، قطاع بحوث التسويق والدراسات السلعية والمعلومات. وسوف نتناول دور بعض الهيئات بالتفصيل.

* بالنسبة للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات : نجد أنه على ضوء سياسات الاصلاح الاقتصادى التى انتهجتها الدولة فى بداية التسعينات[٧٨] صدر العديد من القوانين والقرارات التى أكدت على تحديد أن "الهيئة هى الجهة الرقابية الوحيدة التى يناط بها أعمال فحص السلع المصدرة والمستوردة" ([٧٩]) .

* وبالنسبة لمركز تنمية الصادرات المصرية ([٨٠]) يعبرعن احتياجات قطاع المصدرين داخل الجهاز الحكومى، وهو يعتبر السلطة التنفيذية التى شكلتها وزارة التجارة والصناعة لدعم وترويج الصادرات المصرية .

٤ .٣.١.٤. البنيان المؤسسى الممثل للقطاع الخاص([٨١])

ان الاطار المؤسسى لقطاع التصديرالخاص فى مصر يتسم بوجود كيانات عديدة وصغيرة فى شكل جمعيات أهلية، وفى سبيل انشاء كيان مؤسسى مجمع قامت الدولة بتشكيل المجالس السلعية التصديرية([٨٢])، وتهدف الى التغلب على العوائق التى تواجه قطاع التصدير والتأكيد

---

77) وفيما يخص دمج شركات التجارة الخارجية:فى عام٢٠٠٧ فى الدراسات الخاصة بدمج شركات التجارة الخارجية، تشيرالدراسات التى انتهت اليها الشركة القابضة للتجارة الى أنه تم دمج شركة مصر للتجارة الخارجية فى شركة مصر للاستيراد والتصدير، والشركة التجارية للأخشاب فى شركة النصر للتصدير والاستيراد. ولم يتقرر بعد مصير شركة مصر لتجارة السيارات، وأيضا شركات التنمية الزراعية.

78) صدر القرار الجمهورى رقم١٧٧٠لسنة١٩٧١ بانشاء "الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات" كجهاز خدمى وتنفيذى يختص بالرقابة النوعية على الصادرات والمستورد من السلع الغذائية والصناعية واصدار شهادات المنشأ والتسجيلات التجارية والفرز والتحكيم للمحاصيل الزراعية. أنظر: موقع وزارة التجارة والصناعة على الانترنت www.mfti.gov.eg

79) وتجدر الاشارة الى أن منهجية اعداد احصاءات الصادرات بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، اعتبارا من يناير٢٠٠٨ بدأ الجهاز فى الحصول على بيانات الصادرات غير البترولية من مستودع البيانات التابع للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ، وبالنسبة للصادرات فانه يتم استيفاء بيانات الصادرات بمعرفة الهيئة ، ومصدر بيانات الصادرات البترولية هو وزارة البترول والثروة المعدنية، أما بالنسبة للواردات غير البترولية فانه يتم الحصول عليها من خلال الموقع الاليكترونى لمصلحة الجمارك. أنظر:

- محمود عبد الفضيل(د.) وعمرو شيحة(د.)، "تقليص فجوة العجز فى الميزان التجارى لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصرى"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصرى، القاهرة، يناير ٢٠١٠.

80) نشأ مركز تنمية الصادرات المصرية بموجب القرار الجمهوري رقم ١٩٧٩/٤٥٧ والمعدل بالقرار رقم ٧١ لسنة ١٩٨٦ وبإعتباره هيئة عامة يتبع وزير الاقتصاد والتجارة الخاجية.

81) البنيان الممثل للقطاع الخاص (تجمعات رجال الأعمال): إتحاد الصناعات المصرية ، والغرف الصناعية: المجالس التصديرية-السلعية (شراكة) وقد صدرقرار رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تعديل القرار ٥٢١ لسنة ١٩٩٧ بتشكيل المجالس السلعية(١٧مجلس)، الغرف التجارية : التى تنظم بالقانون رقم(٦) لسنة ٢٠٠٢ .

- أنظر:وزارة التجارة الخارجية،"استراتيجية تنمية الصادرات المصرية"، السنة الثالثة، وزارة التجارة الخارجية، ج م ع ، القاهرة، مايو٢٠٠٤.

82) هذا ويلاحظ أن مجالس التسويق، التي تُعرف أيضا بهيئات التسويق أو المجالس السلعية، هي أكثر أنواع المؤسسات التجارية الحكومية شيوعا في القطاع الزراعي. وعادة ما تكون هذه المؤسسات مؤسسات احتكارية يسيطر عليها المنتجون وتحميها الدولة وتتمتع بسلطة مطلقة بالنسبة لمجموعة كبيرة من أشكال التدخل في الأسواق، مثل تحديد أسعار المستهلكين والمنتجين، وإدارة سياسة الصادرات.

على المشاركة بين القطاعين الخاص والحكومى ، كما تقوم المجالس التصديرية في نطاق عملها بإعداد الدراسات ووضع الخطط التي تكفل تخفيض تكلفة الصادرات المصرية.

أيضا الغرف التجارية ، وتخضع الغرف التجارية لرقابة الاتحاد العام للغرف التجارية ([٨٣]) .

وفيما يتعلق بالإطار المؤسسى والتنظيمى، تكاد تكون مصر قد أبقت دون تغيير على عموم اطارها المؤسسى الخاص بسياسات الصادرات والواردات ([٨٤])، والمجموعة الاقتصادية الوزارية هى المسئولة فى هذا الصدد، وسياسة ادارة الصادرات تطبق فى مصر بواسطة وزارة التجارة والصناعة ([٨٥]). ويوضح جدول رقم(٨) أهم معايير الآداء للصادرات والواردات لمصر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠.

جدول رقم (٨)

أهم معايير الأداء للصادرات والواردات السلعية لمصرخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠

البيان	متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤	متوسط الفترة٢٠٠٥-٢٠١٠
الميزان التجارى (مليون دولار)	(٩٣٦٣,١)	(١٣٤٠٧,١)
معدل تغطية الصادرات للواردات %	%٣٣,٧	٥٤,٦
اجمالى الصادرات/لاجمالى الصادرات العالمية%	٠,١٠	٠,١٤
اجمالى الواردات / لاجمالى الواردات العالمية%	٠,١٨	٠,٢٥
الميل المتوسط للتصدير	٠,٤	١٠,٢
تركز الصادرات المصرية	٠,٣١٧ (عام٢٠٠٠) ٢	٠,٢١٤ (٢٠١٠)
كفاءة أداء العمليات التجارية٣		٢٩

١ قيمة الصادرات الكلية/اجمالى الناتج المحلى، (ويبلغ الميل المتوسط للاستيراد خلال نفس الفترة ٠,٣).

٢ مقارنة ب(٠,٣٢٠عام٢٠٠٤) ،وتجدر الاشارة الى أن قيمة هذا المؤشر تتراوح بين(٠-١)، حيث ٠: تعنى تركز أقل ، ١: تعنى تركز أعلى.

٣ ويدل انخفاض هذا المؤشرعلى انخفاض كفاءة أداء المؤسسات والهيئات التصديرية داخل الدولة مما يستلزم ضرورة الاهتمام بالهيكل المؤسسى والتنظيمى للصادرات([٨٦]).

Sources:

---

[83]) قام الاتحاد العام للغرف التجارية فى٢٠١٠ باعداد دراسة حول قطاع النقل باعتباره أحد أهم القطاعات التى تؤثر على الصادرات، وتشير الدراسة الى ان مصر هى الدولة الوحيدة التى تسمح بنقل الحاويات على سيارات مسطحة بالاضافة الى الوزن الزائد مما يتسبب فى حوادث الطرق . أنظر:

- وزارة التجارة والصناعة، قطاع نقطة التجارة الدولية، القاهرة ، يناير ٢٠١١.

[84]) إلا أنها قد اتجهت إلى حرية الأسواق وهو ما يتضح من خلال الإطار التشريعى الموضح بالشكل رقم (٢).

[85]) التى أنشئت فى نوفمبر٢٠٠٤ من خلال دمج وزارة التجارة الخارجية ووزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية،وتتولى الوزارة تنسيق التطبيق مع كيانات الدولة الأخرى حالة الاقتضاء(وعلى الأخص وزارتى الزراعة والمالية).

[86]) مؤشر مركب يرتكز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية فى الأسواق العالمية، مثل: متوسط نصيب الفرد من الصادرات، الحصة السوقية، تنوع المنتجات المصدرة، وتنوع أسواق التصدير. ويؤدى احتساب مؤشر كفاءة التجارة الى ترتيب عام لموقع الدول المصدرة ضمن(١٨٤)دولة، وكذلك ترتيب فرعى للدول حسب السلع المصدرة ودلك بالنسبة ل١٤ مجموعة سلعية رئيسة. وتأتى مصر فى المرتبة (٣) عربيا و(٦٢)، والأردن فى المرتبة(٨٧)عالميا ولبنان(٨٨)عالميا، ودلك عام ٢٠٠٩. أنظر:

* هذا ويلاحظ أنه قد تم إنشاء المجلس الأعلى للصادرات(٨٧) لإدارة قومية للتصدير.

* أما على المستوى التنفيذى، فنجد مايلى:

- أجهزة تتبع النشاط الرسمى للدولة هى(التمثيل التجارى، هيئة المعارض والأسواق الدولية، نقطة التجارة الدولية) .

- أجهزة تتبع تجمعات رجال الأعمال مثل(الشعبة العامة للمصدرين بإتحاد الغرف التجارية، شعبة المصدرين بجمعيات رجال الأعمال، الشعب المماثلة فى غرفة التجارة الأمريكية، مركز تنمية التجارة الذى أنشأته هيئة المعونة الأمريكية، ادارة التسويق والتصدير التابعة لمركز معلومات قطاع الأعمال العام).

* وبالنسبة لخطة مركزتحديث الصناعة(٨٨)، نجد أنها تعتمد على اختيار أهم المعارض المتخصصة بالتنسيق مع المجالس التصديرية واكسبو لينك.

* اما بالنسبة لبرامج المعونة الأمريكية لمساندة المصدرين المصريين، فنجد أنها تنقسم الى نوعين من البرامج هما: برامج خدمة المصدر(٨٩)، وبرامج تحسين السياسات(٩٠) .

* هذا بالاضافة الى مزودى خدمات التصدير(٩١).

- وزارة التخطيط، "تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢"، وزارة التخطيط، ج م ع ، القاهرة، ٢٠٠٢.

-www.comtrade

-WTO, Trade Profile,2006-2010 www.wto.org

-http://stats.UNCTAD.org/Handbook/tableview.aspex

- مركز المعلومات ودعم اتحاد القرار،"تشكيل المستقبل: مصر عضوا فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى٢٠٣٠"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصرى، مركز الدراسات المستقبلية، القاهرة، يونيو ٢٠١٠.

87) انشئ بموجب قرار جمهورى سنة ١٩٩٦ويرأسه رئيس الجمهورية أو ما ينوب عنة وعضوية كل من رئيس الوزراء ومعظم الوزارات الموجودة فى الدولة بالاضافة الى أربعة من المصدرين وثلاثة ذوى الخبرة.

88) برنامج مركز تحديث الصناعة(الشراكة): حيث تمثل وزارة التجارة والصناعة القطاع العام، ويمثل القطاع الخاص اتحاد الصناعات المصرية والمجالس التصديرية. بالإضافة إلي جمعيات المستثمرين وجمعية المصدرين المصريين.

89)

- Agribusiness Linkages For Egypt (Aglink)
- Agricultural Technology Utilization & Transfer Project (ATUT)
- Agricultural Led Export Business (ALEB)
- Business Link (AMCHAM)
- ExpoLink
- Corps Service Executive International (IESC)
- Agricultural Policy Reform Program

(90

- Development Economic Policy Reform Analysis (DEPRA)
- Egyptian Center For Economic Studies (ECES)

91) وتشمل: مركز تدريب التجارة الخارجية: ويعد منظمة مستقلة، أسسته وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي عام١٩٩٦ . صندوق تنمية الصادرات: ويتبع وزارة التجارة الخارجية. التمثيل التجارى: وهو أحد الأجهزة التابعة لوزارة التجارة والصناعة. ويخضع العاملون بالتمثيل التجارى لقانون السلك الدبلوماسى والقنصلى رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ٢٠٠٩. كما تشمل أيضا جمعية المصدرين المصريين.

* وبالنسبة لقطاعات التجارة الخارجية، فهى: قطاع سياسات تنمية صادرات المشـــروعات الصغيرة والمتوسطة، قطاع الاتفاقيات التجارية ، قطاع التجارة الخارجيـــة، قطـــاع بحـــوث التسويق والدراسات السلعية والمعلومات.

هذا ويعتمد أى قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى على البنيان المؤسسى الذى يسانده فـــى تعاملاته مع باقى الوحدات الاقتصادية داخليا وخارجيا. ويوضح شكل رقم (٢) درجة تكاملية بعض أنشطة قطاع التصدير فى مصر(٩٢)

شكل رقم (٢)
درجة تكاملية بعض أنشطة قطاع التصدير فى مصر

جهات ذات ازدواجية فى الاختصاصات: - بنك تنمية الصادرات و الشركة المصرية لضمان الصادرات - الهيئة العامة لشئون المعارض و مكاتب التمثيل التجارى ، وجمعيات رجال الأعمال		الإلغاء و التنسيق بين الجهات: - الغاء الشركة المصرية لضمان الصادرات و الهيئة العامة لشئون المعارض - التنسيق بين بنك تمويل الصادرات ومركز تنمية الصادرات
	وزارة التجارة والصناعة تطبيق سياسات ادارة الصادرات	
التنشيط و التفعيل لجهات: - تفعيل مركز تنمية الصادرات المصرية - بنك تنمية الصادرات مع تفعيل ضمان مرحلة ما بعد الشحن - مكاتب التمثيل التجارى - انشاء آليات تمويلية جديدة(صندوق استثمارى) فى ضوء التغير الهيكلى فى نشاط		توجهات مستقبلية: -الاصلاحات الهيكلية والتعميق الصناعى من خلال الاستفادة من مبادرات التكامل الاقليمى، والاتفاقيات الدولية - الاتجاه نحو الصناعات عالية التكنولوجيا، على أن يكون تمويل التكنولوجيا من جانب الدولة

92) ويلاحظ أن هذا الاطار المؤسسى -الذى يتميز بكثرة المؤسسات العاملة فى مجال خدمة تنمية الصادرات - لم يؤد الى تنمية تلك العلاقات بالشكل المستهدف، حيث اتضح محدودية الانجاز الموكل اليه. هذا و قد كانت ادارة الصادرات تتم كشكل تنظيمى مؤسسى من خلال مركز تنميةالصادرات وبنك تنمية الصادرات، وفى الفترة الحالية تم انضمامهما الى وزارة التجارة والصناعة والجهات التابعة، مما يقتضى تطوير سياسات ادارة الصادرات والتوجه نحو المؤسسات فى ادارة الصادرات – منها على سبيل المثال النصر للتصدير والاستيراد- .

التصدير فى مصر، وتزايد الاعتماد على القطاع الخاص الذى يغلب عليه طابع المشروعات الصغيرة والمتوسطة(يوجدحوالى ٦٥-٧٠%منها فى المدن المصرية غير الرئيسية) والتى تتسم بضعف قدرتها على اللجوء الى مصاد التمويل الملائمة		- ضرورة قيام الهيكل المؤسسى بتوفير المعلومات الصناعيه ، فى ضوءاستقراء الخبرات الصناعية الدولية(كوريا الجنوبية) - التوجه التصديرى ، مع ضرورة تبنى استراتيجية الاحلال محل الواردات

المصدر: بمعرفة الباحثة.

٤ .٤.١.٣ بالنسبة للدور المؤسسى فى سياسات ادارة الصادرات

ان تنمية الصادرات تتطلب أن تتكامل الأدوار المؤسسية بشكل دقيق ومحدد، على أن يتكامل البنيان الداخلى للشركات.

وتوضح التجارب الصناعية التصديرية الناجحة معالم هذا التكامل، فقد نشأ "مجلس تنمية التجارة الخارجية الصينى بتايوان" عام ١٩٧٠، حيث يساعد الوحدات الإنتاجية فى تطوير منتجاتها للتوافق مع الأسواق الخارجية بالتحديد المنهجى للأسواق واكتشاف الفرص التصديرية .

ويستلزم تحقيق أكبر استفادة ممكنة من التطوير المؤسسى للصادرات وجود جهاز مسئول يرسم سياسات التطوير ويتابع انجازها.

٤.٤.٣ الاطار التشريعى لادارة الصادرات

من أهم التطورات على مستوى التشريعات والقوانين فى اطار سياسة الدولة فى ادارة الصادرات ،على مدى الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٩ هو ما تم فى قوانين قطاع الأعمال العام، والاستثمار، وما استحدث من قوانين لحماية البيئة، وتنشيط الصادرات، كما يتضح من شكل رقم(٣) التالى الذى يعرض أهم القوانين والتشريعات المنظمة لإدارة الصادرات فى مصر، خلال الفترة١٩٧٥-٢٠٠٦.

شكل رقم(٣)

أهم القوانين الخاصة بإدارة الصادرات فى مصر خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٦

رقم القانون	تنظيمات القانون
قانون١١٨ لسنة ١٩٧٥	(الخاص بتنظيم التصدير والاستيراد) بشأن فتح باب التصدير والاستيراد للقطاع الخاص والأفراد كما هو مفتوح للقطاع العام.
القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦	(قانون النقد الأجنبى) بشأن تحرير معاملات النقد الأجنبى فى الداخل.
القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١	(قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة) بشأن انشاء وتكوين الشركات، وبموجبهذا القانون أصبح المستثمر المصرى الذى يخضع لهذا القانون يتمتع بنفس المزايا والاعفاءات الواردة فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .([93])
القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣	(الخاص بانشاء البنك المصرى لتنمية الصادرات) ويتخذ شكل شركة مساهمة مصرية تكون له الشخصية الاعتباريةالمستقلة.
قانون رقم٢٠٣لسنة١٩٩١ ولائحته التنفيذية	(قانون الأعمال ، لاعادة تنظيم شركات القطاع العام) وذلك لخدمة أهداف برنامج الاقتصادى والتكيف الهيكلى(ERSPA) فى مجال تطبيق سياسة الخصخصة، ونقل ملكية شركات قطاع الأعمال العام للقطاع الخاص وتصفية المشروعات الاقتصادية-غير الرابحة-التى تمتلكها الدولة، باعتبارها شريك فى التنمية وفى البنية الأساسية للتوجه التصديرى مع القطاع الخاص وتحقيق الاطار الديناميكى لتنمية الصادرات على المستوى المؤسسى.([94])
قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٢	(بانشاء الشركة المصرية لضمان الصادرات) أنشأ البنك المصرى لتنمية الصادرات شركة ضمانات وائتمان الصادرات لضمان حقوق المصدر المصري لدي المستوردين الخارجيين بما في ذلك ضمان المخاطر المختلفة من خلال وثيقة تأمينية مخصصة لهذا النوع من الانشطة، ولمساعدة المصدرين على تنمية قدراتهم التسويقية وفتح أسواق جديدة. حيث تمنح الشركة تأمين تمويل يغطى حتى٨٠%من الخسائر.
قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢	(فى شأن مركز تنمية الصادرات المصرية)
قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥	(قانون البيئة) ويمثل القانون نقطة تحول فى التشريعات المصرية لمواجهة القضايا البيئية بشكل يسهم فى علاج تشتت القوانين الخاصة بها وبما يتوافق مع المتغيرات البيئية العالمية خاصة ما يواجه منها

[93]) وتعديلاته القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، بشأن فتح باب الاقتصاد المصرى لرأس المال العربى والأجنبى فى شكل استثمارمباشر مع منح ضمانات لحماية هذه الاستثمارات- عدم جواز تأميمها أو مصادرتها- مع منح اعفاءات ضريبية وجمركية تمتد لمدة ١٥ عاما. بالاضافة الى اتباع نظام الاستيراد بدون تحويل عملة عام ١٩٧٤. وانهاء العمل باتفاقات التجارة والدفع.

[94]) وقد أعطى القانون مجالس ادارة الشركات القابضة حرية التصرف فى بيع أصول الشركات التابعة لها، حيث إتجه القانون نحو تطبيق سياسة التخصيصية

	الصادرات المصرية.
قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤	(فى شأن تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى)
قانون رقم٨ لسنة١٩٩٧ وتعديلاته لسنة٢٠٠١	(قانون ضمانات وحوافز الاستثمار) يعتبر القانون خطوة رئيسية لمجموعة من الاجراءات المتدرجة لتشجيع الاستثمار وتنشيط الصادرات على المستوىالمؤسسى.ويمثل نقطة تحول فى برنامج الاصلاح الاقتصادى نحو جذ ب مزيد من الاستثمارات وتعزيز التوجه التصديرى(أتاح القانون للشركات اعفاءات ضريبية وغيره) ، كما أجاز انشاء مناطق خاصة- عن طريق الهيئة العامة للاستثمار- وبالنسبة للمشروعات العاملة فلا تخضع المنتجات المصدرة أوالمستوردة للقواعد الخاصة بالضرائب الجمركية والضريبية أو الاجراءات الجمركية الخاصة بالصادرات والواردات)
قانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢	(بشأن تنمية الصادرات) (لمنح مزايا للمصدرين،الا أنه لم يتضمن أهداف رقمية يجب الوصول اليها). وقد تم بمقتضى هذا القانون انشاء "صندوق لتنمية الصادرات "الذى يهدف الى زيادة التصدير، ووفقا للسلطات المعنية فان الصندوق لايدعم الصادرات.
قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢	(فى شأن الملكية الفكرية) ضمن اتفاقية "تريبس" ولم يتضمن شروط محددة لنقل التكنولوجيا.
قانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢	(بالغاء العمل بقانون تحويل بورسعيد الى منطقة حرة)
قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣	(بإصدار قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد)
قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥	(بشأن اصدار قانون حماية المنافسةومنع الممارسات الضارة)
قانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٦	(بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥ لسنة٢٠٠٢)
قانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦	(بشأن حماية المستهلك)

المصادر:

- وزارة التجارة والصناعة، القاهرة. www.mfti.gov.cg

-جودة عبد الخالق(د.)،"أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحولات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى(١٩٧١-١٩٧٧)، المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة، مارس١٩٧٨.

- محمود محمد فهمى،"الملامح الرئيسية لقانون شركات المساهمة الجديد ولائحته التنفيذية"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، العددان(٣٨٩،٣٩٠)، يوليو١٩٨٢ وأكتوبر١٩٨٩.

- ابراهيم العيسوى(د.)،"المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الاصلاح الاقتصادى-دراسات نقدية فى الأزمة الأقتصادية"،مركز البحوث العربية، القاهرة ١٩٨٩.

- البنك الأهلى المصرى، "النشرة الاقتصادية"، العدد(٣)، المجلد(٤٥)، القاهرة، ١٩٩٢.

- رئاسة الجمهورية،"قانون رقم٨ لسنة١٩٩٧ باصدار ضمانات وحوافز الاستثمار (الجريدة الرسمية)"، عدد(١٩مكرر)، القاهرة، ١٧مايو ١٩٩٧، ص ٣-١٥.

- معهد التخطيط القومى،"بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية-الاطار المؤسسى لقطاع التصدير فى مصر"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد رقم(٧٤)، القاهرة، سبتمبر١٩٩٢.

- محمد فوزى(د.)، "قانون البيئة"، ورقة عمل: ورشة العمل الاقليمية لـ EIA "، القاهرة، ١٧-١٩نوفمبر ١٩٩٧، ص ٣-٧.

٥.٤ الخطة المستقبلية لإدارة الصادرات السلعية

١.٥.٤ دور الدولة فى ادارة الصادرات السلعية

يمكن إعادة صياغة سياسات إدارة الصادرات بناء على أهم نقاط القوة والضعف والدور الريادى للدولة فى إدارة الصادرات.

وتكمن أهم نقاط قوة المنتجات التصديرية المصرية في أنها معظمها منتجات تتمتع فيها مصر بميزة نسبية. أما أهم نقاط الضعف فهي تغير ظروف التكلفة بين مصر والدول الأخرى، والانخفاض في تنافسية المنتجات المصرية بسبب هذه النقطة، وضعف البنية المؤسسية المطلوبة حتى الآن، ودخول دول جديدة إلى أسواق إنتاج المنتجات التقليدية المصرية (الصين، دول جنوب شرق آسيا، الدول العربية)، كما أن قيام الدول المنافسة لنا بإبرام اتفاقيات تجارية تسهل نفاذ السلع منها إلى الأسواق العالمية يضيف المزيد من الأعباء على المصدرين المصريين .

هذا ويعتمد أى قطاع من قطاعات الإقتصاد القومى على البنيان المؤسسى الذى يسانده فى تعاملاته مع باقى الوحدات الاقتصادية داخليا وخارجيا ، وبالنظر الى قطاع التصدير فى مصر ، نجد أن المصدر المصرى يتعامل مع عدد كبير من الجهات الحكومية المعنية بالتصدير وبالتالى إرتفاع تكلفة التصدير.

وبالنسبة للدور المؤسسى فى سياسات ادارة الصادرات نجد أنه يستلزم تحقيق أكبر إستفادة ممكنة من التطوير المؤسسى للصادرات وجود جهاز مسئول يرسم سياسات التطوير ويتابع انجازها. حيث يلاحظ بالنسبة لدور مؤسسات التجارة الخارجية فى تنمية الصادرات أنها هامشية النشاط التصديرى.

ويلاحظ أنه تم الاتجاه في الصين منذ عام ٢٠٠٦ إلى الدور الريادى للدولة فى إدارة اقتصاد السوق وإدارة الصادرات حيث توقفت عمليات تحرير التجارة منذ عام ٢٠٠٦ ، وذلك إستجابة لإجراءات أكثر توجها نحو السياسات الصناعية لتعزيز قطاعات مختارة ، و" الشركات الوطنية العملاقة" المملوكة للدولة، كما ذكرنا سابقا. وتدعم استجابة الصين للأزمات القطاع العام وسلطة الدولة على حساب القطاع الأهلى. وقد نجحت الصين فى ايقاف تباطؤ النمو فى عام ٢٠٠٩، وإتجهت آليات الرقابة ضد حرية السوق وتفعيل دور الدولة.

وعلى الجانب المصرى لابد من وجود تدخل من جانب الدولة لإصلاح إخفاقات السوق، ذلك أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد أدت إلى إتجاه الإقتصادات نحو الحكومة الضخمة، والتدخلات الجزئية من الدولة. وأن السياسة الإقتصادية المركنتالية هى تحقيق فائض فى الصادرات عن الواردات، ومنذ عام ٢٠٠٠ ، ومع بدء سريان العديد من إتفاقيات التجارة الإقليمية أصبح يتعين مساندة سياسة الصادرات بإطار مؤسسى ملائم، ومعالجة المعوقات الهيكلية فى جانب العرض المحلى، وخاصة مع الركود فى الصادرات مما يعنى فقدان الأسواق التقليدية.

ومن ناحية أخرى ، كان الإهتمام بأثر سياسة الصادرات على السوق المحلى ضعيفا ، بإعتبار أن السوق المحلى يمكن أن يؤدى وظائفه بصورة سليمة اذا تم تحرير التجارة . وعلى الرغم من زيادة فرص نفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق الأجنبية ، وتنوع السلع المستوردة فى السوق المحلى ، إلا أن ذلك لم يترجم بالضرورة إلى أسعار منخفضة فى السوق المصرى، مما يقتضى تفعيل دور الدولة وتوضيح أدوار المؤسسات الداعمة للصادرات من حيث القيام بتقديم تسهيلات تمويلية ومساعدة الوحدات الإنتاجية على تطوير منتجاتها.

٣.٥.٤ الميزة النسبية والقدرة التنافسية للصادرات

تشير البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية إلى تراجع الصارات المصريةعام٢٠٠٩ ، كما إتجهت الصناعة الأولى الكثيفة الموارد والمرتكزة على الزراعة ، والتى تشكل نسبة حوالى ١٢,٤% من الناتج المحلى الاجمالى عام ٢٠١٠ ، نحو الانخفاض (٩٥)، كما يلاحظ فى الآونة الأخيرة أن العلاقة بين سياسة ادارة الصادرات وأداء السوق المحلى ضعيف نسبياً، ممايتطلب إعادة صياغة سياسات إدارة الصادرات السلعية.

والأمر يتطلب ما يلى:

-الدفع بالصناعة التحويلية لدفع الصادرات خاصة مع تسجيل التراجع في الصادرات.

- معالجة الإختلالات الهيكلية فى الإنتاج من خلال السياسة الصناعية والسياسة الزراعية.

---

[95]) بينما تشكل الصناعة الثانية والتى ترتكز على صناعات الحديد والصلب والألمونيوم والأسمنت والسيارات والألياف الكيماوية حوالى ٤٧,٣%، وتحتل الصناعة الثالثة التى ترتكز على الصناعات كثيفة التكنولوجيا والمعرفة حوالى ١,٣% فقط أنظر:

-World Trade Organization , Trade Profiles , 2010.

-World Bank , world Development Indicators, April 2010 .

- تعزيزالميزة النسبية والقدرة التنافسية للصادرات من خلال توفير البيئة والمناخ الداعم لذلك.

- الحفاظ على الأسواق التقليدية ومساعدة المصدرين على إقتحام الأسواق غير التقليدية.

- قيام الدولة بتمويل الصناعات العالية التكنولوجيا نظرا لتقاعس أصحاب الأعمال عن القيام بذلك، مما يتطلب تنفيذ المبادرات المطروحة للوصول بنسبة الإنفاق على البحوث والتطوير إلى ٢% خلال فترة الثلاث سنوات القادمة. حيث أن فئة الصادرات متوسطة التكنولوجيا هى المجالات المحدد أن تتخصص فيها مصر مستقبلا.

- هذا بالاضافة الى ضرورة أن يكون هناك خطوة تقويمية لدعم الصادرات ومدى مساهمته فى زيادة الصادرات. على أن يكون مقدما لتغطية أنشطة البحوث والتطوير التكنولوجى على أساس زيادة محتوى القيمة المضافة ورفع نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا،-كما ذكرنا سابقاً-.

- ومن المتوقع أن تواجه بلدان الشرق الأوسط ومصر منافسة حادة من الأسواق الناشئة خلال السنوات القادمة فى محاولة لزيادة الصادرات مع تباطؤ النمو فى الإقتصادات المتقدمة، ومن ثم يتمثل التحدى على المدى القصير فى خيار الحكومة الضخمة فى الداخل والحمائية المتصاعدة فى الخارج. بينما يكمن التحدى على المدى المتوسط فى العودة الى تحرير التجارة وتنشيط الإستثمار الأجنبى المباشر إلى جانب الإصلاحات الهيكلية فى الإقتصاد المحلي.

٤.٥.٣ دفع الصادرات بعد تغطية السوق المحلى

مع توقع أن السياسات والإجراءات الحمائية سوف تأخذ شكلا قويا بدءا من عام ٢٠١١ تحت إدعاءات متعددة مثل حماية البيئة أو السلامة الصناعية . وفى ضؤ إستقراء الخبرات الدوليةالمختلفة (من بينها كوريا الجنوبية كما ذكرنا سابقا) نرى ضرورة الآتى :

- أهمية قيام الهيكل المؤسسى فى مصربتوفير معلومات صناعية.

- فى ضوء التغير الهيكلى فى نشاط التصدير فى مصر، وتزايد الإعتماد على القطاع الخاص والذى يغلب عليه طابع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتى يتسم أغلبها بضعف قدرتها على اللجوء الى مصادر التمويل الملائمة، من الأهمية بمكان إيجاد آليات تمويلية جديدة لدعم هذه المشروعات وليكن إنشاء صندوق إستثمارى بالإضافة إلى التمويل عن طريق القروض والمشاركة المنتهية بالتمليك.

- تزايد الأهمية النسبية للصادرات غير التقليدية التى تتطلب نظما متطورة للتمويل والضمان نظرا لما تواجهه من منافسة متزايدة فى الأسواق العالمية، ومع قصور النظام

التمويلى للجهاز المصرفى حيث يتميز الائتمان فيه بدرجة كبيرة من التركز والإحجام عن الإقراض للمشروعات الصغيرة، مما يستلزم مراجعة دور الجهاز المصرفى فى هذا الصدد .

- تعديل السياسة الإقتصادية، فلا يجب أن تكتفي الحكومة بكبح جماح التضخم المالي، إذ ينبغي التركيز على إجراءات تساعد على تحويل الإستثمارات إلى الصناعة التحويلية - وبالأخص إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- ودفع التنمية الاقتصادية في مجال العلوم والتكنولوجيا حتى يتم تصحيح مسار السياسة الإقتصادية .

- وفى الأجل المتوسط يمكن إعادة صياغة السياسات الزراعية فى مجال التركيب المحصولى والسياسات السعرية بما يسمح برفع نسب "الاكتفاء الذاتى" من السلع الغذائية الرئيسية وتحسين سياسات إدارة الصادرات، كذلك توجيه مزيد من الإستثمارات إلى قطاع الزراعة .

- بالرغم من تشجيع التصنيع من أجل التصدير، إلا أنه من الناحية العملية سياسة التصنيع والنمو الموجه بالتصدير لم تطبق إلا على بعض المنتجات الصناعية التى لا تتمتع مصر فيها بميزة نسبية كبيرة تمكنها من المنافسة فى الأسواق الخارجية، والمشروعات الاستثمارية الصناعية سجلت "انخفاضاً ملموساً" لا سيما في القطاعات الموجهة للتصدير، مما يؤكد على أن سياسة التصنيع من أجل التصدير لم تكن سوى شعار أكثر منه تطبيق فى الواقع العملى. أيضا تم التخلص التدريجى من القوانين المنظمة لحماية المنتجات المحلية، والدخول فى العديد من الإتفاقيات الإقتصادية والتجارية، فضلاً عن اتفاقات منظمة التجارة العالمية.وللأسف كل هذه الإتفاقيات لم يدرس بشكل متعمق جدواها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية.

ويتضح مما سبق ضرورة وجود منظومة شاملة لتوجهات تنموية مستقبلية واضحة تراعى الأبعاد المذكورة آنفا. وتستلزم نموا يعتمد على التوجه التصديرى مع إيلاء اهتمام كاف لتبنى إستراتيجية للإحلال محل الواردات للعديد من المنتجات بجانب الإصلاحات الهيكلية فى الإقتصاد المحلى التى تحقق أهداف التعميق الصناعى.

الفصل الخامس (*)

إدارة الصادرات الخدمية وتأثيرها على تغطية العجز فى الميزان التجارى

(النقل البحرى وقناة السويس)

(*) قامت بإعداد هذا الفصل أ.د. سلوى مرسى – مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد .

٥-١ أهمية الصادرات الخدمية

تلعب الصادرات الخدمية دوراً هاماً في حركة التجارة الخارجية وفي الحد من العجز في الميزان التجارى حيث يعبر رصيد المعاملات الجارية عن مجموع أرصدة كل من الميزان التجارى وميزان الخدمات والذى يشتمل على النقل ورسوم المرور في قناة السويس والسفر (السياحة) ودخل الاستثمار (متحصلات ومصروفات حكومية) ومتحصلات ومدفوعات أخرى .

وبتتبع تطور ميزان الخدمات يلاحظ أن ميزان الخدمات يحقق فائضاً خلال فترة الدراسة من ٢٠٠٠-٢٠١٠ كما يظهر من الجدول التالى رقم (١) :

جدول رقم (١) ميزان المدفوعات خلال الفترة من عام ١٩٩٩ /٢٠٠٠ حتي عام ٢٠٠٩/٢٠١٠

(مليون دولار)

	2000/1999	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩
الميزان التجاري	-11472.3	-9363.1	-7516.5	-6614.9	-7833.8	-10359.4	-11985.9	-16290.6	-23415.4	-25173.3	-25170.0
حصيلة الصادرات	6387.7	7078.2	7120.8	8205.4	10452.5	13833.4	18455.1	22017.5	29355.8	25168.9	23873.1
البترول	2272.9	2632.4	2381.0	3160.8	3910.3	5299.0	10222.4	10107.9	14472.6	11004.5	10258.6
اخرى	4114.8	4445.8	4739.8	5044.6	6542.2	8534.4	8232.7	11909.6	14883.2	14164.4	13614.5
مدفوعات عن الواردات	-17860.0	-16441.3	-14637.3	-14820.3	-18286.3	-24192.8	-30441.0	-38308.1	-52771.2	-50342.2	-48993.1
ميزان الخدمات	5629.7	5587.5	3878.3	4948.6	7317.8	7842.2	8190.7	11498.3	14966.1	12502.4	10339.0
المتحصلات	11425.6	11696.4	9618.1	10441.4	12981.0	15029.6	17437.9	20455.5	27211.0	23801.3	23562.9
النقل : منها	2634.7	2704.3	2714.9	2964.8	3755.2	4259.6	4947.1	6371.3	7559.7	7481.0	7216.5
رسوم المرور فى قناة السويس	(1780.8)	(1842.5)	(1819.8)	(2236.2)	(2848.4)	(3306.8)	(3558.8)	(4169.6)	(5155.2)	(4720.6)	(4516.8)
السفر	4313.8	4316.9	3422.8	3796.4	5475.1	6429.8	7234.6	8183.0	10826.5	10487.6	11591.3
دخل الاستثمار	1832.5	1849.6	938.2	641.3	485.1	910.6	2001.8	3044.7	3289.4	1936.7	829.0
متحصلات حكومية	109.6	189.7	188.4	252.8	179.4	157.2	358.2	253.5	188.3	252.8	217.9
متحصلات اخرى	2535.0	2635.9	2353.8	2786.1	3086.2	3272.4	2896.2	2603.0	5347.1	3643.2	3708.2
المدفوعات	5795.9	6108.9	5739.8	5492.8	5663.2	7187.4	9247.2	8957.2	12244.9	11298.9	13223.9
النقل	456.5	428.7	420.1	392.5	668.2	902.4	1214.9	1272.9	1620.1	1491.9	1229.7
السفر	1028.3	1053.7	1207.9	1372.4	1315.1	1438.3	1619.6	1917.6	2895.3	2739.3	2327.5
دخل الاستثمار:منها	900.7	778.1	842.4	748.5	691.8	1164.4	1471.1	1867.7	1929.7	1783.1	5193.7
فوائد مدفوعة	(769.8)	(727.8)	(688.6)	(625.9)	(585.9)	(583.7)	(586.5)	(608.2)	(674.9)	(620.5)	(553.6)
مصروفات حكومية	467.0	588.1	660.4	455.4	489.3	656.6	1319.9	1195.9	1313.8	1182.3	1534.5
مدفوعات اخرى	2943.4	3260.3	2609.0	2524.0	2498.8	3025.7	3621.7	2703.1	4486.0	4102.3	2938.5
رصيد المعاملات الجارية (بدون التحويلات)	-5842.6	-3775.6	-3638.2	-1666.3	-516.0	-2517.2	-3795.2	-4792.3	-8449.3	-12670.9	-14781.0
التحويلات	4679.5	3742.2	4252.4	3609.3	3934.1	5427.8	5547.1	7061.3	9337.6	8246.6	10463.4
التحويلات الخاصة (صافى)	3747.1	2972.9	3108.8	2945.7	3046.1	4371.7	4975.4	6261.0	8377.1	7632.3	9509.4
التحويلات الرسمية (صافى)	932.4	769.3	1143.6	663.6	888.0	1056.1	571.7	800.3	960.5	614.3	954.0
رصيد المعاملات الجارية	-1163.1	-33.4	614.2	1943.0	3418.1	2910.6	1751.9	2269.0	888.3	-4424.3	-4317.6

المصدر: مركز معلومات البنك المركزي ، www.cbe.org.eg

يوضح لنا الجدول رقم (١) تطور الميزان التجارى المصرى وكذلك ميزان الخدمات خلال الفترة من عام ١٩٩/٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، وكما هو واضح من هذا الجدول فإن الميزان التجارى قد حقق عجزاً قدره ٧,٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ فى حين حقق ميزان الخدمات فائضاً قدره ٣,٩ مليار دولار فى نفس العام وهذا يعنى أن تغطية فائض الميزان الخدمى لعجز الميزان التجارى قد بلغت ٥٢% خلال هذا العام . ويوضح لنا أيضا الجدول رقم (١) أن الميزان التجارى قد حقق عجزاً قدره ١٠,٣مليار دولار فى عام ٢٠٠٤م٢٠٠٥ فى حين حقق ميزان الخدمات فائضا قدره ٧,٨ مليار دولار مما يعنى أن تغطية فائض الميزان الخدمى لعجز الميزان التجارى قد بلغت ٧٥,٧% خلال هذا العام ووصلت هذه التغطية الى ٩٤% عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ وذلك يبين أهمية الميزان الخدمى ودوره فى تغطية العجز فى الميزان التجارى فسوف نقوم بدراسة كلا من نسبة تغطية الصادرات الخدمية لعجز الميزان التجارى (جدول رقم ٢) ونسبة تغطية الصادرات الخدمية للإيرادات السلعية (جدول رقم ٣) ، ونسبة تغطية الصادرات الخدمية للواردات الخدمية (جدول رقم ٤) وأخيرا نسبة تغطية فائض الميزان الخدمى لعجز الميزان التجارى (جدول رقم ٥) .

٥-١-١ تغطية الصادرات الخدمية لعجز الميزان التجارى

يوضح لنا الجدول رقم (٢) نسبة تغطية الصادرات الخدمية لعجز الميزان التجارى :

جدول رقم (٢)

نسبة تغطية الصادرات الخدمية لعجز الميزان التجارى

السنة	الصادرات الخدمية (مليار دولار)	عجز الميزان التجارى (مليار دولار)	نسبة تغطية الصادرات الخدمية / عجز الميزان التجارى
٢٠٠١/٢٠٠٢	٩,٦	- ٧,٥	%١٢٨
٢٠٠٢/٢٠٠٣	١٠,٤	- ٦,٦	%١٥٧,٥
٢٠٠٣/٢٠٠٤	١٣	- ٧,٥	%١٧٣,٣
٢٠٠٤/٢٠٠٥	١٥	- ١٠,٣	%١٤٥,٦
٢٠٠٥/٢٠٠٦	١٧,٤	- ١١,٩	%١٤٦,٢
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٠,٥	- ١٦,٣	%١٢٥,٧
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٧,٢	- ٢٣,٤	%١١٦,٢
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٣,٨	- ٢٥,٢	%٩٤,٤
٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٣,٦	- ٢٥,١	%٩٤

المصدر : البنك المركزي المصري ، التقرير السنوى ، اعداد مختلفة.

يتضح من الجدول السابق أن الصادرات الخدمية ارتفعت من ٩,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ الى ١٠,٤ ملياراً عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ونتج عن ذلك زيادة تغطية الصادرات الخدمية لعجز الميزان التجارى من ١٢٨% الى ١٥٧,٥% خلال العامين السابقيين على التوالى . أما خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٣- ٢٠٠٨/٢٠٠٧) فكانت الصادرات الخدمية في ارتفاع متواصل حيث ارتفعت من ١٣ مليار دولار عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ الى ٢٧,٢ ملياراً عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، إلا ان نسب تغطية الصادرات الخدمية لعجز الميزان التجارى أخذت في الهبوط النسبي فبعد ارتفاعها الى ١٧٣,٣% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ انخفضت الى ١٤٦,٢% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ثم الى ١١٦% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، ويرجع ذلك الى تزايد عجز الميزان التجارى من ٧,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ الى ٢٣,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. أما عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (عام الأزمة العالمية) فانخفضت الصادرات الخدمية الى ٢٣,٨ مليار دولار مقارنة بـ ٢٧,٢ ملياراً في العام السابق مباشرة (٢٠٠٨/٢٠٠٧) ثم انخفضت الى ٢٣,٦ مليار دولار عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ . وفى المقابل ارتفع عجز الميزان التجارى الى ٢٥,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ٢٣,٤ مليارا في العام السابق مباشرة . – واستقر عجز الميزان التجارى عند ٢٥,١ مليار دولار عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ .

وبناء على ما سبق انخفضت نسبة تغطية الصادرات الخدمية لعجز الميزان التجارى من ١١٦% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ الى ٩٤% فقط عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ .

٥-١-٣ تغطية الصادرات الخدمية للواردات السلعية

يوضح لنا الجدول رقم (٣) نسبة تغطية الصادرات الخدمية للواردات السلعية :

جدول رقم (٣) نسبة تغطية الصادرات الخدمية للواردات السلعية

السنة	الصادرات الخدمية (مليار دولار)	الواردات السلعية (مليار دولار)	نسبة تغطية الصادرات الخدمية للواردات السلعية
٢٠٠٢/٢٠٠١	٩,٦	١٤,٦	%٦٥,٧
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٠,٤	١٤,٨	%٧٠,٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٣	١٨,٣	%٧١
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٥	٢٤,٢	%٦١,٩
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٧,٤	٣٠,٤	%٥٧,٢
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠,٥	٣٨,٣	%٥٣,٥
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٧,٢	٥٢,٨	%٥١,٥
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٣,٨	٥٠,٣	%٤٧,٣
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٣,٦	٤٨,٩	%٤٨,٣

المصدر : البنك المركزي المصري ، التقرير السنوى ، اعداد مختلفة .

من خلال مطالعة الجدول السابق يتضح ما يلي :

أن نسبة تغطية الصادرات الخدمية للواردات السلعية قد ارتفعت من ٦٥,٧% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ الى ٧١% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ، وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات الخدمية من ٩,٦ مليار دولار الى ١٣ ملياراً عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ مقابل ارتفاع الواردات السلعية من ١٤,٦ مليار دولار عام الى ١٨,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة . أما الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٣ – ٢٠٠٨/٢٠٠٧) فكانت نسبة تغطية الصادرات الخدمية للوردات السلعية في تناقص مستمر حتى وصلت الى ٥١% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مقارنة بـ ٧١% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ . ويرجع ذلك لارتفاع الواردات السلعية بمعدل اكبر من ارتفاع الصادرات الخدمية (انظر الجدول السابق) . أما عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (عام الأزمة) فانخفضت الصادرات الخدمية الى ٢٣,٨ مليار دولار مقارنة بـ ٢٧,٢ ملياراً في العام السابق مباشرة. وبالمثل انخفضت ايضا الواردات السلعية انخفاضاً طفيفاً من ٥٢,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ الى ٥٠,٣ ملياراً عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ، وكانت النتيجة انخفاض نسبة تغطية الصادرات الخدمية للواردات الخدمية الى ٤٧% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ . أما في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بالرغم من استقرار الصادرات الخدمية إلا أن الواردات السلعية قد انخفضت إلى ٤٨,٩ مليار دولار مقارنة بـ٥٠,٣ ملياراً عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ، ولذا ارتفعت نسبة تغطية الصادرات الخدمية للواردات السلعية في عام ٢٠٠٩ /٢٠١٠ الى ٤٨,٣% مقارنة بـ ٤٧,٣% في العام السابق مباشرة .

٥-١-٣ تغطية الصادرات الخدمية للواردات الخدمية

يوضح لنا الجدول رقم (٤) نسبة تغطية الصادرات الخدمية للواردات الخدمية :

جدول رقم (٤) نسبة تغطية الصادرات الخدمية للواردات السلعية

السنة	الصادرات الخدمية (مليار دولار)	الواردات الخدمية (مليار دولار)	نسبة تغطية الصادرات الخدمية للواردات الخدمية
٢٠٠٢/٢٠٠١	٩,٦	٥,٧	%١٦٧,٦
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٠,٤	٥,٥	%٩٠
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٣	٥,٧	%٢٢٩,٢
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٥	٧,٢	%٢٠٩,١
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٧,٤	٩,٢	%١٨٨,٦
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠,٥	٩	%٢٢٧,٨
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٧,٢	١٢,٢	%٢٢٢,٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٣,٨	١١,٣	%٢١٠,٦
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٣,٦	١٣,٢	%١٧٨,٨

المصدر : البنك المركزي المصري ، التقرير السنوى ، أعداد مختلفة .

ويتضح من الجدول السابق ، ان الصادرات الخدمية قد إرتفعت من ٩,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ الى ١٣ ملياراً عام ٢٠٠٣ /٢٠٠٤ ، وفى المقابل تراوحت الواردات الخدمية ما بين ٥,٥ – ٥,٧ مليار دولار في نفس الفترة ، لذا إرتفعت نسبة تغطية الصادرات الخدمية للواردات الخدمية من ١٦٧,٦% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ الى ٢٢٩% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ .

وابتداء من عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ اخذت نسبة تغطية الصادرات الخدمية للواردات الخدمية في الهبوط حيث بلغت ١٨٨% فقط عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ثم ارتفعت إلى ٢٢٧,٦% فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلا أنها انخفضت بعد ذلك إلى ٢١٠,٦% فى عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ثم إلى ١٧٨,٨% فى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ويرجع ذلك إلى تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية .

٥-١-٤ تغطية فائض الميزان الخدمى لعجز الميزان التجارى

يوضح لنا الجدول رقم (٥) نسبة تغطية فائض الميزان الخدمى لعجز الميزان التجارى :

جدول رقم (٥)

نسبة تغطية فائض الميزان الخدمى لعجز الميزان التجارى

السنة	فائض الميزان الخدمى (مليار دولار)	عجز الميزان التجارى (مليار دولار)	نسبة تغطية فائض الميزان الخدمى لعجز الميزان التجارى
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣,٩	٧,٥-	%٥٢
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤,٩	٦,٦-	%٧٤,٢
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٧,٣	٧,٥-	%٩٧,٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٧,٨	١٠,٣-	%٧٥,٧
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٨,٢	١١,٩-	%٦٨,٩
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١١,٥	١٦,٣-	%٧٠,٥
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٤,٩	٢٣,٤٢-	%٦٣,٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٢,٥٠	٢٥,١٧-	%٤٩,٧
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٠,٣	٢٥,١٢-	%٤١,٢

المصدر : البنك المركزي المصري ، التقرير السنوى ، اعداد مختلفة .

ويتضح من خلال الجدول السابق ، ان نسبة تغطية فائض الميزان الخدمي لعجز الميزان التجارى تراوحت ما بين ٤١,٣% كحد أدنى و ٩٧% كحد اقصى خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢- ٢٠٠٩/٢٠١٠) وذلك نتيجة للارتفاع المتواصل لفائض الميزان الخدمى إلا ان عجز الميزان التجارى كان يتزايد بمعدل اكبر من تزايد الصادرات الخدمية .

وبصفة عامة فقد شهدا عامى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٢٠٠٩/٢٠١٠ أقل نسبة تغطية بالمقارنة بالأعوام السابقة . حيث انخفضت نسبة تغطية فائض الميزان الخدمى لعجز الميزان التجارى من ٦٣,٩% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٤٩,٧% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ثم إلى ٤١,٢% عام ٢٠٠١/٢٠١٠ وذلك تأثراً بالأزمة المالية العالمية وكان ذلك نتيجة لتراجع فائض الميزان الخدمى من ١٤,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ١٢,٥٠ ملياراً فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ثم على ١٠,٣ مليار دولار فى عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، وفى المقابل ارتفع عجز الميزان التجارى من ٢٣,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٢٥,١٢ ملياراً عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ .

ومما سبق يمكن القول أن الميزان الخدمى يلعب دوراً هاماً فى تغطية العجز التجارى ومن ثم تغطية العجز فى ميزان المدفوعات وذلك نتيجة للزيادة المضطردة للصادرات الخدمية عن الواردات الخدمية ، ومن ثم وجود فائض للميزان الخدمى خلال فترة الدراسة من عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ .

وقد أوضحنا ذلك من خلال دراستنا لتغطية الصادرات الخدمية لعجز الميزان التجارى والواردات السلعية والواردات الخدمية وكذلك تغطية فائض الميزان الخدمى لعجز الميزان التجارى .

ولذلك ونظراً لأهمية دور الميزان الخدمى فى التجارة الخارجية وفى تغطية العجز فى ميزان المدفوعات فقد قمنا بدراسة عنصرين أساسيين من عناصر الميزان الخدمى ألا وهما النقل البحرى وقناة السويس .

٥-٣ إدارة قطاع النقل البحرى

تتميز مصر كدولة بحرية بموقعها الجغرافى المتميز بين ملتقى ثلاث قارات تمتد سواحلها لأكثر من ألفى كيلو متر وتطل على بحرين هما البحر المتوسط والبحر الأحمر، مما كان لهذا عظيم الأثر فى الاتصال بالعالم الخارجى منذ أقدم العصور، بالإضافة إلى وجود قناة السويس كأهم شريان ملاحى عالمى يربط الشرق بالغرب.

ويستحوذ قطاع النقل البحرى عامة على نسبة كبيرة من حجم التجارة الدولية فى العديد من دول العالم ، وكلما نمت التجارة الدولية كلما تزايد الطلب على خدمات النقل البحرى .

وتجدر الإشارة إلى ان صناعة النقل البحرى تعد من الصناعات ذات التأثير الكبير على الاقتصاد القومى والاقليمي وكذلك الدولى ذلك لأنها صناعة متشابكة لما تتضمنه من صناعة بناء السفن والخدمات الملاحية والموانىء ونقل الركاب والبضائع والتخزين وغيرها من الصناعات الأخرى .

ونتيجة لتطور صناعة النقل البحرى خلال السنوات القليلة الماضية في كافة المجالات والأنشطة فقد تزايد دور النقل البحرى في خدمة التجارة العالمية ، هذا بالإضافة الى تأثير التجارة الدولية ودورها الفعال في نمو وصناعة النقل البحري

وإذا نظرنا الى الوضع في مصر فسوف نجد ان صناعة النقل البحرى تحتل مكاناً هاماً ومميزاً وذلك لأنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتجارة الخارجية ، حيث يتم نقل الجزء الأكبر من تجارة مصر الخارجية (صادرات وواردات) عن طريق النقل البحرى .

وتجدر الاشارة الى ان التجارة الخارجية المصرية المنقولة بحراً تمثل حوالى ٩٠% من حجم تجارة مصر الخارجية (صادرات وواردات) ([1]) ومن ثم فإن النقل البحرى يكون هو المسئول عن نقل وتأمين وصول التجارة الخارجية من وإلى الموانىء المصرية وعلى ذلك فإن أى تغيرات تحدث في أى عنصر منهما يكون له تأثيراً مباشراً على العنصر الآخر .

وترجع أهمية النقل البحرى أيضا الى أن تكلفته تمثل جزءا من التكاليف الكلية للتجارة الخارجية (الصادرات والواردات) .

ونظراً لأهمية قطاع النقل البحري ودوره الهام في التجارة الخارجية فسوف نقوم بدراسة نقدية تحليلية لهذا القطاع من حيث أهدافه وسياساته واختصاصاته واستراتيجيته وتطور أداءه . مع وضع تصور مستقبلى لأهم السياسات والاجراءات التى نراها ضرورية للعمل على تطوير هذا القطاع .

---

[1]) شريف محمد على : اثر النقل البحرى على التجارة الخارجية في مصر – مصر المعاصرة –عدد ٤٧١/٤٧٢

وسوف نتناول فى هذا الجزء دراسة أربع نقاط كالتالى :

- الأدوار الرئيسية لقطاع النقل البحرى
- اختصاصات قطاع النقل البحري
- استراتيجية قطاع النقل البحرى
- سياسات تحقيق استراتيجية النقل البحرى

٥-٣-١ الأدوار الرئيسية لقطاع النقل البحرى

تتمثل أهم أهداف قطاع النقل البحري فيما يلي [1]::

- تحديد الأهداف والسياسات للهيئات والأجهزة والكيانات ومتابعة التنفيذ والتنسيق بينهما.
- تطوير الموانئ المصرية لمواكبة التقدم في صناعة النقل البحري وإكسابها القدرة التنافسية بتحديث البنية الأساسية والمرافق والانتقال بها من دور المنفذ والمعبر لتكون حلقة من حلقات النقل متعدد الوسائط ومركز توزيع .
- التنسيق مع الجهات المختلفة لتوحيد ومراجعة وتدقيق القرارات والقوانين والتشريعات (أجهزة حكومية - وزارات - هيئات موانئ - غرف ملاحية - مستخدمين للميناء) .
- رفع كفاءة العاملين في النقل البحري وفقاً للمعايير الدولية لتوفير إمكانية تصدير عمالة بحرية .
- تحقيق الملاحة الآمنة في المياه الإقليمية وفقاً للمعايير الدولية والحد من ومجابهة الحوادث والتلوثات .
- تشجيع مشاركة القطاع الخاص في جميع أنشطة النقل البحري وتملك السفن والعائمات .
- تسويق أنشطة النقل البحري وجذب الاستثمارات في كل أنشطة النقل البحري .
- متابعة تطورات النقل البحري والتنبؤ بها لمواكبتها وزيادة حجم تجارة الترانزيت بمصر .

---

[1]) وزارة النقل، قطاع النقل البحري، بنك معلومات النقل البحري - علي الموقع الالكتروني www.emdb.gov.eg

٥-٣-٣ اختصاصات قطاع النقل البحري

حدد القرار الجمهوري رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنظيم وزارة النقل تلك الاختصاصات فى الآتي:

- تطوير مرافق النقل البحري والنهوض بها بما يواكب التطورات العالمية في صناعة النقل البحري ووضع الخطط اللازمة لانتظام سير العمل بهذه المرافق والارتفاع بمستواها إلى أقصى درجة من الكفاءة حتى يتحقق دورها المنشود في خدمة الاقتصاد القومي والعمل على تأمين السلامة في المياه الإقليمية وتوفير العمالة القادرة على مسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي في صناعة النقل البحري وذلك من خلال :
  - وضع خطة لرفع كفاءة مرافق النقل البحري وتطويرها بما يتمشى مع التطور العالمي في إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة .
  - رسم السياسة العامة لإنشاء الموانئ والمنائر وتطويرها بما يكفل رفع كفاءتها لمواجهة حجم التجارة العالمية والتنسيق بين هيئات الموانئ .
- العمل على توفير وسائل المساعدات للملاحة البحرية في المياه الإقليمية لتأمين سلامة الملاحة فيها .
- الإشراف والرقابة على تنفيذ الخطة الموضوعة لتأمين سلامة وحدات النقل البحري وحركتها وجميع المنشآت الثابتة والمنقولة وكذلك الأجهزة والمعدات التي ترتبط بنشاط النقل البحري وذلك بالتنسيق مع الأجهزة المختصة في الدولة .

كذلك حدد هذا القانون اختصاصات قطاع النقل البحرى فى الآتى :

- الإشراف على الأنشطة التنفيذية الرئيسية بقطاع النقل البحري .
- الإشراف على تنفيذ الخطط والسياسات العامة للوزارة والخاصة بقطاع النقل البحري .
- أقرار الخطط وبرامج العمل التنفيذية لجميع أنشطة ديوان عام الوزارة والوحدات التابعة والتى يفوض فيها من السيد/ وزير النقل .
- القيام بالاختصاصات التى يفوض فيها من السيد/ وزير النقل .
- أجراء الاتصالات بالأجهزة المختلفة التابعة للوزارة والتنسيق بينها بما يكفل حسن سير وانتظام العمل ورفع كفاءة معدلات الأداء .

- إجراء الاتصال بالجهات الخارجية المختلفة بغرض تمثيل الوزارة في المـؤتمرات والاتفاقيات الدولية فى مجالات النقل البحري المختلفة للنهوض بقطاع النقل البحري ومسايرة التطورات الحديثة .

٥-٣-٣ استراتيجية قطاع النقل البحرى

ترتكز استراتيجية قطاع النقل البحرى علي المساهمة الفعالة فى الاقتصاد القومى المصـرى وتجارة مصر الخارجية عن طريق خلق كيانات قوية قادرة على المنافسة فى هـذا المجـال وقادرة على التأثير على صناع القرار فى مجال النقل البحرى فى المحافل الدولية .

وتتمثل إستراتيجية قطاع النقل البحرى فى الأهداف التالية :

١- المشاركة الفعالة فى نمو الاقتصـاد الوطنى من خلال تسـهيل التجارة الخارجيـة (Trade Facilitation) وخلق فرص عمل جديدة للمساهمة فـى حـل أزمـة البطالـة ومواجهة المعدلات العالمية لنمو السكان وذلك بتفعيل وتنشيط الكيانات القائمة حاليا وتحقيق أعلى معدل أداء فى كل عناصر منظومة النقل البحرى ومـن أهمهـا المـوانىء الرئيسـية والأسطول التجارى وذلك للوصول لمستوى المنافسة العالمى مـع اسـتغلال الظهيـر فـى الموانىء الرئيسية بإنشاء مشروعات استثمارية يقوم بها القطاع الخاص تساهم فى زيـادة القيمة المضافة .

٢- مضاعفة مساهمة قطاع النقل البحرى المصرى فى نقل تجارة مصر الخارجية من ٥% حاليا إلى ١٠% على السفن المصرية مع تشجيع قيام القطاع الخاص بكـل أنشـطة النقـل البحرى: شركات شحن وتفريغ ـ توكيلات ملاحية ـ خطوط ملاحية ـ شراء سفن ـ تأجير سفن ـ خدمات بحرية ، هذا بالاضافة الى تشجيع قطاع الخدمات البحرية (قطر ـ إرشاد ـ تأدية خدمات بحرية لمنصات وحفارات البترول والغاز بالبحر ... الخ)، وتطوير صناعة بناء السفن وسفن الصيد واليخوت .

٣- تحويل الموانئ الرئيسية والتخصصية إلى قاطرة النمو الاقتصادى المصـرى والنمـو الاقتصادى للمحـافظات والمـدن المجاورة (ميناء إدكو يقوم باستثمارات تقدر بحـوالى ٩ مليار جنيه حيث يسيل ١٠مليارم٣ غاز ويصدر منهم ٣,٦سنويا) مع التركيز على استغلال الظهير بواسطة القطاع الخاص .

٤- التركيز على تجارة الترانزيت لاستغلال موقع مصر والتزايد المضطرد والهائل الحالى فى معدلات نمو التجارة العالمية المارة حول مصر وظروف الموانىء المحيطة وانتقال الموانئ إلى الجيل الخامس لتكون مراكز لوجيستية وحلقة من حلقات النقل متعدد الوسائط قادرة على المنافسة العالمية الشرسة، وجاذبة للاستثمارات الخاصة والأجنبية فى مجال إدارة البنية الفوقية.

٥-٣-٤ سياسات تحقيق استراتيجية النقل البحرى

يتم تحقيق أهداف استراتيجيات النقل البحرى عن طريق السياسات التالية :

- اتباع سياسة للتسويق الخارجى تتفق مع طبيعة الأسواق الخارجية فى كل من أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط .
- العمل على التوافق بين التطوير والتشريع(بحيث يساير التشريع إجراءات التطوير) ويعدلها لتعمل فى إطاره.
- اتباع السياسات المناسبة لإدارة الموانىء الرئيسية مثل تطبيق أسلوب مالك الأرض (Land Lord)فى إدارة الموانئ الرئيسية وهذا ما أقره مجلس الوزراء باعتباره الأسلوب الأكثر شيوعا فى العالم وليس تحويل هيئات الموانئ إلى شركات خاصة أو شركة قابضة .
- الاهتمام بتقديم الخدمة لمستخدم الميناء باتباع تحسين الخدمة وإرضاء العميل كوسيلة أساسية للربحية وليس الربحية على حساب الخدمة.. وهى سمة صناعة النقل عالميا .
- تسهيل الاجراءات وذلك بتشجيع القطاع الخاص على سرعة البدء فى المشاريع الاستثمارية فى مجال النقل البحرى .
- اتباع سياسات سعرية مناسبة للخدمات تقوم على مبدأ إرضاء العميل كوسيلة للربحية وليس العكس وذلك بالاهتمام بتقديم أحسن الخدمات المستخدمة فى الميناء حتى لا يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فى مجال النقل البحرى .
- العمل على استقرار السياسات والرسوم والتعريفات والالتزام بقرارات المنظمة البحرية الدولية IMO كتطبيق مفاهيم كود الأمن البحرى ISPS وغيرها وذلك لاحتفاظ الموانىء المصرية داخل القائمة البيضاء للموانى العالمية وذلك من خلال :
  - تعميم تبادل البيانات الكترونيا .
  - الاعتماد على المعلومات والبيانات المدققة كأساس للتحليل والتخطيط .
- الالتزام باتفاقيات المنظمة البحرية الدولية (IMO) وكل ما وقعت عليه مصر وما سوف يوقع عليه فى المستقبل من اتفاقيات وقرارات باعتبار ان قطاع النقل البحرى

فريد عالميا من حيث قدرة منظمة (IMO) على تطبيق قراراتها وقوانينها والتزام الدول بذلك .

٥-٣ تطور أداء الموانئ المصرية خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٩

تعد الموانئ البحرية العمود الفقري للتجارة الخارجية للدولة وبواباتها على العالم الخارجي كما أنها الحلقة الرئيسية فى سلسلة النقل المتعدد الوسائط، بالإضافة إلى دورها الحيوي فى دفع عملية التنمية الاقتصادية، ومع التطورات التى شهدتها الساحة الدولية فإن هذا يتطلب تطوير وتحديث الموانئ بإستمرار ورفع كفائتها بما يتواكب مع التطورات العالمية المستمرة.

وفيما يلي سيتم القاء الضوء على تطور نشاط الموانئ المصرية التجارية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ بالتركيز على تطور حركة البضائع وتطور حركة الحاويات بالإضافة إلى تطور حركة السفن ورصد معدلات التغيير من عام إلى آخر:

٥-٣-١ تطور حركة البضائع المتداولة بالموانئ المصرية

يوضح لنا الشكل رقم (١) تزايد حركة البضائع المتداولة بالموانئ المصرية خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩، حيث زادت هذه الحركة من ٩٧ مليون طن عام ٢٠٠٥ إلى ١٠٦,٤ مليون طن عام ٢٠٠٦ ثم إلى ١١٦,٢ مليون طن عام ٢٠٠٨ ، و ١٢٣,١ مليون طن عام ٢٠٠٩ وهذا يعنى أن معدل نمو حركة هذه البضائع قد بلغ ٩,٧% فى عام ٢٠٠٦ انخفض قليلا ليسجل ٩,٢% عام ٢٠٠٨ ، و٦% عام ٢٠٠٩ (١) .

شكل رقم (١)

حركة البضائع المتداولة بالموانئ المصرية خلال الفترة (2005-2009)

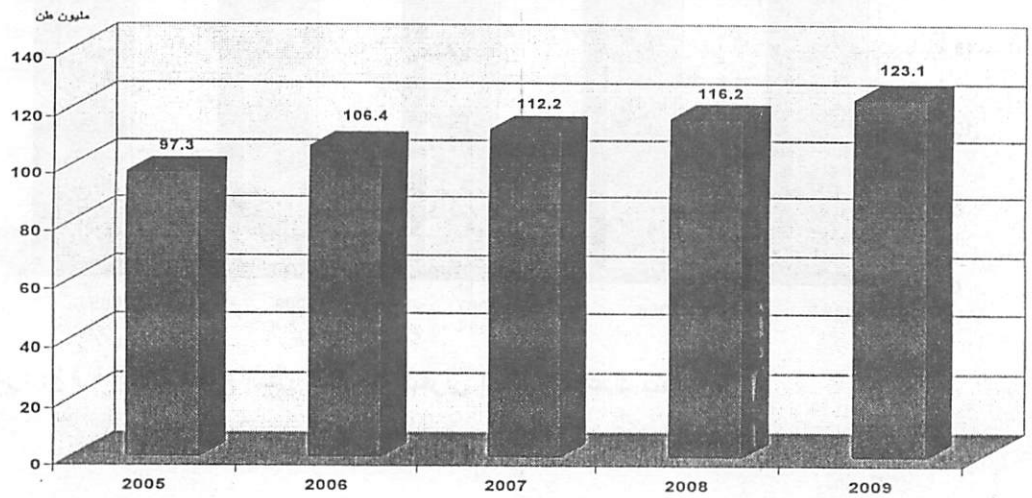

(١) وزارة النقل، قطاع النقل البحري، التقرير السنوي، ٢٠٠٩، ص٧ .

المصدر: وزارة النقل، قطاع النقل البحري، التقرير السنوي، أعداد متفرقة.

٥-٣-١-١ تطور حركة البضائع الصادرة برسم البلد المتداولة بالموانئ المصرية

ارتفعت حركة البضائع الصادرة برسم البلد من ٣١,٦ مليون طن عام ٢٠٠٥ إلى ٣٤,٨ مليوناً عام ٢٠٠٦ بمعدل نمو بلغ ١٠,١%، ثم انخفضت هذه الحركة بعد ذلك لتصل إلى ٣٣,٤ مليون طن عام ٢٠٠٧ ثم إلى ٢٨,٩ مليون طن عام ٢٠٠٨ ، و ٢٧,٦ مليون طن عام ٢٠٠٩ محققة بذلك معدل إنخفاض بلغ ٤,٤% عام ٢٠٠٩ بالمقارنة بعام ٢٠٠٨ و ١٣,٤% عام ٢٠٠٨ بالمقارنة بعام ٢٠٠٧ ربما يرجع هذا الانخفاض الى انخفاض حد الصادرات المصرية المنقولة بحراً بصفة عامة ، وقد عوض هذا الانخفاض الزيادة التى تحققت فى البضائع الترانزيت بالموانىء المصرية ، كما ارتبطت الزيادة فى حركة البضائع الصادرة بصفة عامة بزيادة فى عدد الحاويات المكافئة المتداولة والموانى المصرية سواء برسم بلد أو الترانزيت ، أنظر الشكل رقم (٢) :

شكل رقم (٢)

البضائع الصادرة برسم البلد

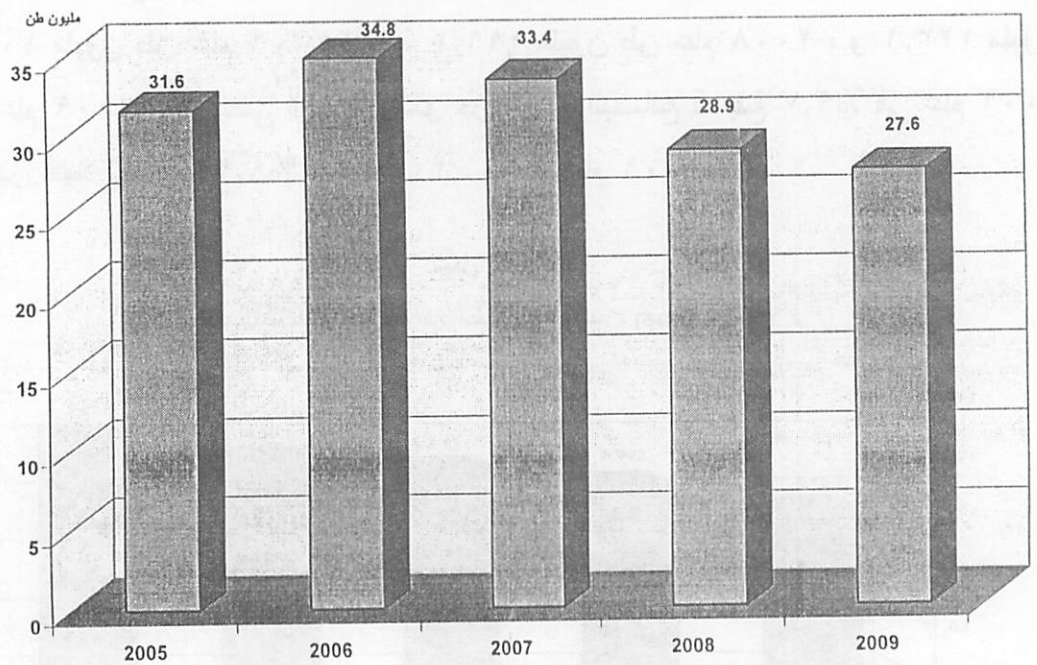

المصدر: وزارة النقل، قطاع النقل البحري، التقرير السنوي، أعداد متفرقة.

٥-٣-١-٣ تطور حركة البضائع الترانزيت المتداولة بالموانئ المصرية

حققت الموانئ المصرية زيادة متتالية فى البضائع الترانزيت خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٩ ، حيث إرتفعت من ٢١,١ مليون طن عام ٢٠٠٥ إلى ٢٨,٢ مليوناً عام ٢٠٠٦ بمعدل نمو بلغ ٣٣,٧% ، ثم إرتفعت من ٢٨,٩ مليون طن عام ٢٠٠٧ إلى ٣٥,١ مليون طن عام ٢٠٠٨ ثم إلى ٣٧,١ مليوناً عام ٢٠٠٩ محققة بذلك معدل نمو قدره ٢١,٤% عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧ ، و ٥,٧% عام ٢٠٠٩ مقارنته بعام ٢٠٠٨ ، والشكل رقم (٣) يوضح لنا ذلك .

ومما سبق يمكن القول أن هذا يعد مؤشراً هاماً على أن الموانئ المصرية تتبوأ مكانة هامة كموانئ محورية فى المنطقة، كما يعد دليلاً على تنامي نشاط تداول البضائع الترانزيت وبصفة خاصة هيئة موانئ بور سعيد والتي استأثرت بحوالي ٧٠,٤% من إجمالي البضائع الترانزيت المتداولة بالموانئ المصرية عام ٢٠٠٩ (١) .

شكل رقم (٣)

حركة البضائع برسم الترانزيت بالموانئ المصرية

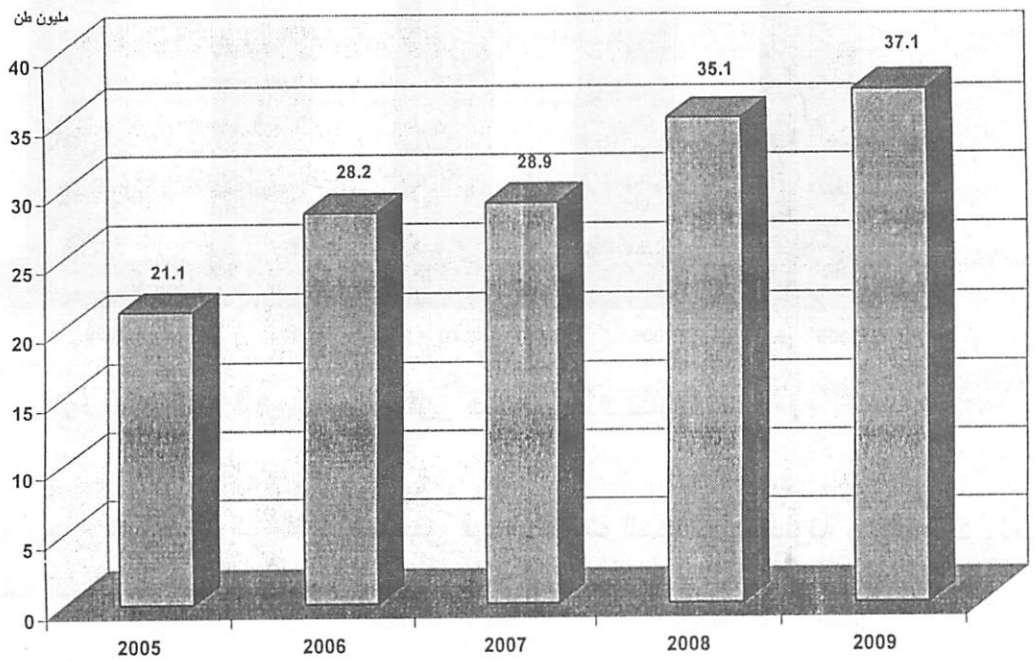

المصدر: وزارة النقل، قطاع النقل البحري، التقرير السنوي، أعداد متفرقة.

---

(١) وزارة النقل، قطاع النقل البحري، التقرير السنوي، ٢٠٠٩، ص٩

٥-٣-٣ تطور حركة الحاويات المكافئة المتداولة بالموانئ المصرية

يوضح لنا الشكل رقم (٤) استمرار تحقيق الموانئ المصرية معدلات نمو موجبة من عام لآخر خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٩، حيث تداولت الموانئ المصرية ٣,٧ مليون حاوية مكافئة عام ٢٠٠٥ ارتفعت إلى ٤,٦ مليون حاوية عام ٢٠٠٦ بمعدل نمو بلغ ٢٥% ، كذلك يوضح لنا الشكل رقم (٤) زيادة هذه الحاويات من ٥,١ مليون حاوية مكافئة عام ٢٠٠٧ إلى ٦,١ مليون حاوية عام ٢٠٠٨ والى ٦,٢ مليون حاوية مكافئة عام ٢٠٠٩ محققة بذلك معدل نمو بلغ ١٩,٨% عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧ .

شكل رقم (٤)

حركة الحاويات المكافئة المتداولة بالموانى المصرية

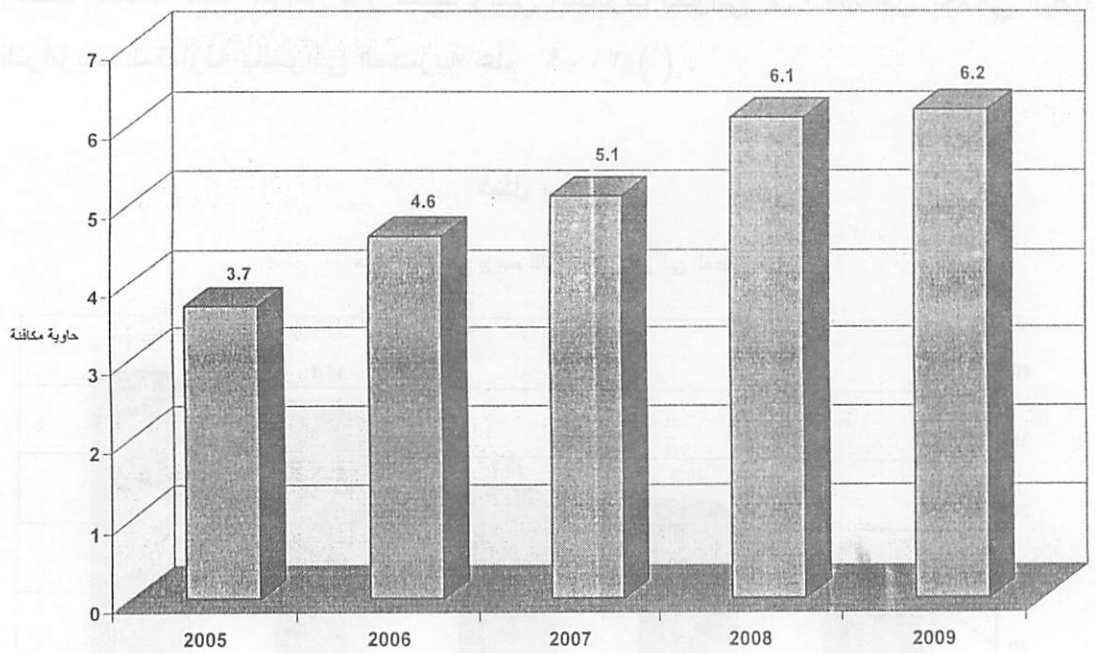

المصدر: وزارة النقل، قطاع النقل البحري، التقرير السنوي، أعداد متفرقة.

ويمكن إرجاع هذا النمو إلى النمو المتحقق فى الحاويات المكافئة المتداولة برسم البلد ونمو الحاويات الترانزيت كما سيتضح من الجزء التالي:

٥-٣-٣-١ تطور حركة الحاويات المكافئة برسم البلد

حققت الموانئ المصرية زيادة متتالية فى عدد الحاويات المكافئة برسم البلد حيث إرتفعت من ١,٢ مليون حاوية مكافئة عام ٢٠٠٥ إلى ١,٤ مليون حاوية عام ٢٠٠٦ بمعدل نمو ١٤%، ثم إرتفعت من ١,٨ مليون حاوية مكافئة عام ٢٠٠٧ إلى ٢,٢ مليون حاوية عام

٢٠٠٨ ثم إلى ٢,٣ مليوناً عام ٢٠٠٩ . مما يعنى أن معدل نمو هذه الحاويات قد بلغ حوالى ٢٢,٨% فى عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧ فى حين أن هذا المعدل كان ٣% فقط فى عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨ والشكل رقم (٥) يوضح لنا ذلك .

شكل رقم (٥)

حركة الحاويات المكافئة برسم البلد المتداولة بالموانئ المصرية

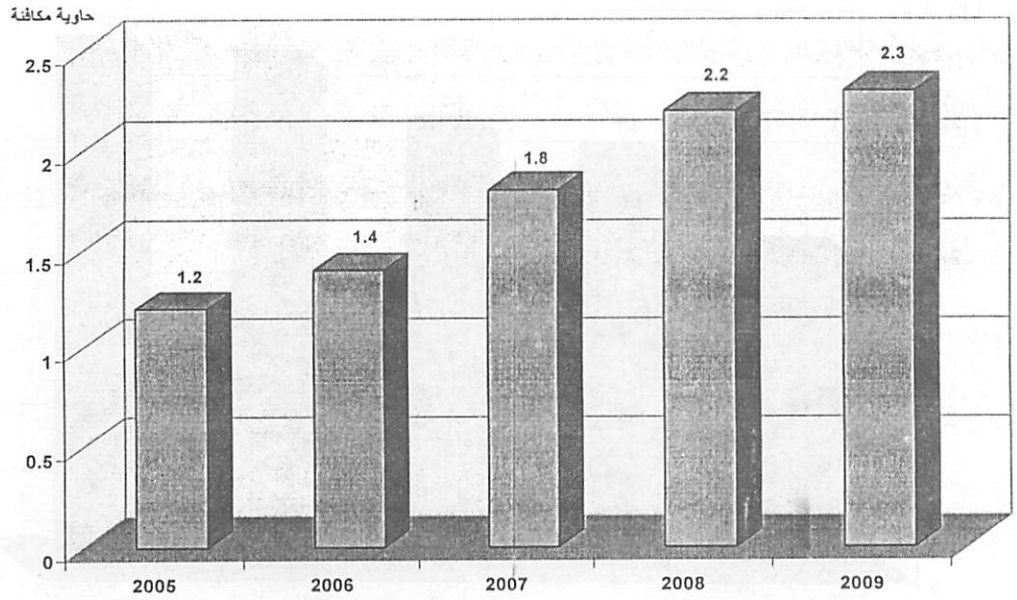

المصدر: وزارة النقل، قطاع النقل البحري، التقرير السنوي، أعداد متفرقة.

٥-٣-٣-٣ تطور حركة الحاويات المكافئة برسم الترانزيت

تداولت الموانئ المصرية عام ٢٠٠٥ حوالى ٢,٤ مليون حاوية مكافئة ارتفعت فى عام ٢٠٠٦ إلى ٣,١ مليون حاوية أى بزيادة قدرها ٣٠,٩% . وقد بلغت هذه الحاويات ٣,٣ مليون حاوية عام ٢٠٠٧ ارتفعت إلى ٣,٨ مليون حاوية عام ٢٠٠٨ بزيادة قدرها ١٨,٢% وأخيراً ارتفعت إلى ٣,٩ مليون حاوية عام ٢٠٠٩ بزيادة قدرها ٠,٧% فقط ، والشكل رقم (٦) يوضح لنا ذلك :

شكل رقم (٦)

حركة الحاويات المكافئة برسم الترانزيت المتداولة بالموانئ المصرية

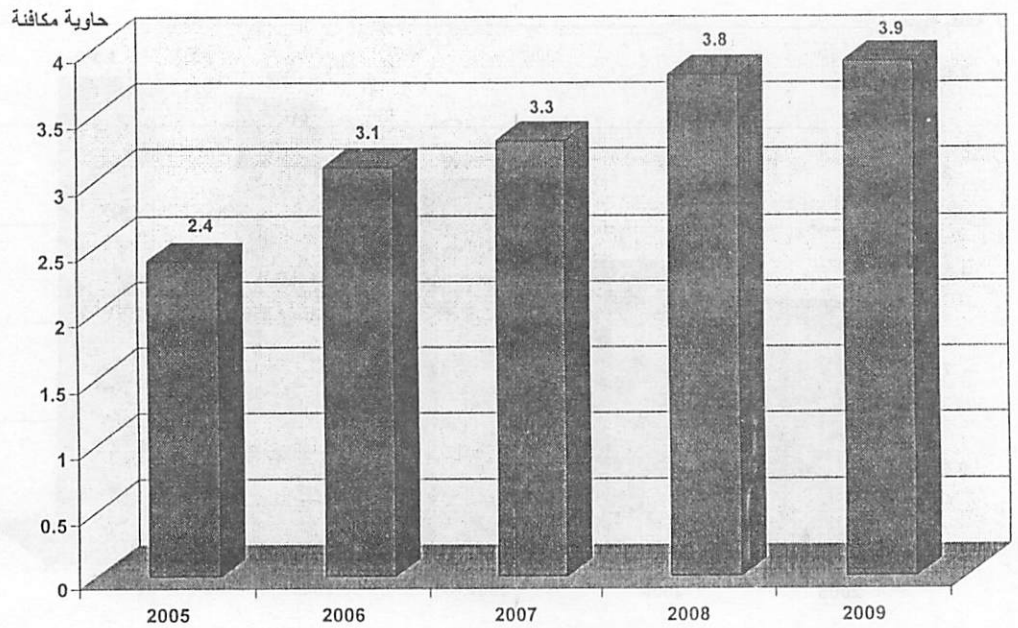

المصدر: وزارة النقل، قطاع النقل البحري، التقرير السنوي، أعداد متفرقة.

٥-٤ أهمية رفع كفاءة اداء قطاع النقل البحرى وتعزيز قدرته التنافسية

يؤدى رفع كفاءة أداء قطاع النقل البحرى وتعزيز قدرته التنافسية إلى تعظيم مساهمته في القيمة المضافة للاقتصاد القومى .

وتجدر الإشارة الى أن دعم وتطوير قطاع النقل البحرى المصرى لا يقتصر فقط على تملك عدد اكبر من السفن التجارية وإنما يعتمد أيضا على رفع كفاءة أداء الموانىء البحرية وشركات الملاحة الوطنية فيما يتعلق بتقديم العديد من الخدمات البحرية المرتبطة بالموانىء

والتى تشهد الآن تطور تكنولوجى كبير ، مما يتطلب بالضرورة دعم مشاركة القطاع الخاص الوطنى والعربى فى أنشطة النقل البحرى بالإضافة إلى تفعيل بعض الأنظمة الأخرى مثل التأجير التمويلى لعلاج مشاكل القصور فى موارد التمويل اللازمة لتطوير قطاع النقل البحرى المصرى .

٥-٤-١ دور الدولة في دعم مشاركة القطاع الخاص في أنشطة قطاع النقل البحرى

لدعم مشاركة القطاع الخاص في أنشطة قطاع النقل البحري قامت الدولة بإصدار العديد من القرارات والقوانين الخاصة بتشجيع القطاع الخاص المصري على تملك السفن وتقديم العديد من الخدمات البحرية المرتبطة بنشاطها ([1]) .

وتتمثل هذه القرارات في القرار رقم ٢٠ لعام ١٩٨١ والقرار رقم ٢١ لعام ١٩٩٦ واللذان اختصا بالسماح للقطاع الخاص بتملك السفن بكافة أنواعها ، هذا بالإضافة الى القرار رقم ٧٦ لعام ١٩٩٨ والذي ينص علي معاملة السفن الرافعة لعلم دولة أجنبية والمملوكة للمصريين او تلك المؤجرة والتي تكون كاملة التجهيز على معاملة السفن المصرية .

أما القانون رقم ١ لعام ١٩٩٨ فقد اتاح للقطاع الخاص ممارسة إعمال الشحن والتفريغ والوكالة الملاحية هذا بالإضافة الى نشاط تداول الحاويات وتمويل السفن وبنائها وأنشطة التخزين والمستودعات وغيرها من الأنشطة المكملة والمرتبطة بخدمات النقل البحري .

ورغم صدور العديد من القرارات والقوانين التى تدعم القطاع الخاص على تملك سفن تجارية الا ان نسبة ملكية القطاع الخاص المصرى لهذه السفن لم تتجاوز ٢,٣% من اجمالى الأسطول المصرى ولعل ذلك يرجع الى ارتفاع تكاليف شراء وتشغيل السفن الجديدة، هذا بالإضافة إلى ضعف مساهمة البنوك المصرية في مجال تمويل شراء هذه السفن واشتراطها دفع ٥٠% من ثمن هذه السفن والتى تتجاوز ثمنها عدة ملايين من الدولارات ، هذا بالإضافة الي العديد من التعقيدات والإجراءات التى يواجهها القطاع الخاص لتملك هذه السفن وهذا ما يجعل هؤلاء المستثمرين الوطنيين الى اللجوء الى الدول الأوروبية لشراء سفن مستعملة منها للهروب من الإجراءات والتعقيدات المصرية .

---

[1]) د: سميرة ابراهيم إيوب : آليات تعظيم كفاءة اداء قطاع النقل البحري المصرى في ظل المستجدات العالمية – مجلة كلية التجارة للبحوث العالمية – جامعة الاسكندرية – يناير ٢٠٠٩ .

كذلك تجدر الإشارة إلى ان الاتجاه العالمي في مجال تملك السفن وإنشاء الشركات الملاحية هو تكوين الشركات المساهمة وطرح أسهمها الاكتتاب العام والتداول في البورصة وهـذا لا يتوافر بالنسبة للمستثمرين المصريين حيث ان الشكل القانوني لملكية هذه الأنشـطة فـي مصر مازال يتمثل في أفراد أو منشأت عائلية لا تقدر على تحمل تكاليف ومخاطر الاستثمار في هذه المجالات .

لذلك يفضل المستثمر المصري الاتجاه الي الاستثمار في مجـال الخـدمات البحريـة فـي الموانيء المصرية المختلفة .

٥-٤-٣ دور القطاع الخاص المصري في دعم أنشطة النقل البحري

سبق وان ذكرنا أن ضعف إمكانيات القطاع الخاص المصرى لا تساعد على مساهمته الفعالة في بناء وتكوين اسطول تجارى مصرى حديث ، لذلك فإن الدور الأكبـر للقطـاع الخـاص المصرى هو في مساهمته الفعالة في دعم نشاط هذا القطاع عن طريق مساهمته في مجـال الخدمات البحرية المتنوعة في مختلف الموانيء المصرية .

وتتعدد طرق مشاركة القطاع الخاص في الخدمات البحرية المختلفة قبل المساهمة في إنشاء وتطوير البنية التحتية للموانيء والقيام بأنشطة التسويق والترويج لها .

كذلك يمكن للقطاع الخاص المشاركة في تقديم خدمات الإرشاد وإدارة مرور السفن وتحصيل الرسوم من مستخدمى هذه الموانيء وكذلك تطبيق القوانين الخاصة بالصحة والسلامة .

هذا بالإضافة الى إمكانية مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الملاحية المختلفة مثل الشحن والتفريغ والخدمات اللوجستية مثل أنشطة : التجميع والتغليف والتخزين والتوريدات البحرية – وكذلك اصلاح السفن .

وفي سبيل تشجيع الحكومة للقطاع الخاص على المساهمة في دعم نشاط النقـل البحـرى وخاصة في مجال الخدمات البحرية ، فقد قامت باستخدام العديد من الأساليب فـي إنشـاء وتطوير الموانيء المصرية لإعطاء الفرصة للقطاع الخاص للمساهمة في هذه المشاريع .

ومن ضمن هذه الأساليب نجد :

١- قيام الحكومة المصرية بإستخدام اسـلوب المشـاركة " joint venture " فـي إنشاء كل من مينائى (الإسكندرية والدخيلة) حيث تم توقيع عقد بين هيئة مينـاء

الاسكندرية وشركة هاتشون للموانىء (H.P.H) لتشغيل وإدارة رصيفين للحاويات بمينائى الدخيلة والاسكندرية وذلك من خلال شركة مشتركة تسمى " شركة الاسكندرية الدولية للحاويات (AICT) وذلك لتطوير الأرصفة المخصصة لنقل البضائع العامة الى رصيفين متخصصين لتداول الحاويات (١) .

٢- استخدمت الحكومة اسلوباً يجمع بين نظام المشاركة ونظام " BOT " في إنشاء فروع ميناء شرق بور سعيد حيث قامت الحكومة بتحمل تكاليف إنشاء الميناء من اعمال بحرية وحواجز أمواج وكذلك توفير المرافق الرئيسية للميناء - أما فيما يختص بإدارة وتشغيل الميناء فقد قامت الحكومة بتوقيع عقد امتياز بنظام "B.O.T " لمدة ٢٥ عاماً مع شركة قناة السويس لتداول الحاويات وهي شركة مساهمة برأسمال مصرى أجنبي مشترك وتضم من الجانب المصرى هيئة قناة السويس التى تمتلك ١٠% من قيمة الأسهم في حين يمتلك البنك الأهلي ٥% والقطاع الخاص المصرى ١٠% - أما الشريك الأجنبي فيمتلك ٧٥% من اجمالى قيمة هذه الأسهم .

٣- إنشاء وإدارة محطة متقدمة لتداول الحاويات عام ٢٠٠٤ بنظام " B.O.T " لفترة امتياز ٣٠ سنة ويشارك في ادارة هذه الشركة القطاع الخاص المصرى ٣٠% من رأس المال والبنك الاهلي بنسبة ٥% وهيئة قناة السويس بنسبة ٥% أما الشريك الأجنبى فيساهم بنسبة ٦٠% من رأس مال هذه الشركة .

٤- إنشاء مشروع ميناء السخنة بنظام (B.O.T) وهو يعد ميناءاً محورياً شاملاً ومتعدد الأغراض لخدمة عمليات التجارة الخارجية واستيراد وتصدير البضائع العامة والصب الجاف وتداول الحاويات ، ويضم ٤ محطات تتنوع بين محطات لتداول الحاويات، والسماد والبضائع العامة وبضائع الصب . وتقوم هذه المحطات بدور رئيسى فى نقل التجارة الخارجية فضلاً عن ربط مصر بالدول العربية ، ويحتل هذا الميناء موقع الصدارة بين موانىء البحر الأحمر المصرية حيث يستحوذ على ٩٨% من إجمالى الحاويات .

ومما سبق يمكن القول أنه رغم قيام الحكومة بتشجيع القطاع الخاص على الاشتراك فى دعم الخدمات البحرية إلا أن مشاركة القطاع الخاص فى هذه الخدمات كانت ضئيلة

---

(١) سميرة ابراهيم أيوب :" آليات تعظيم كفاءة قطاع النقل البحرى المصرى في ظل المستجدات العالمية - المرجع السابق ذكره .

وتراوحت ما بين ١٠% و ٣٠% ولزيادة مساهمة القطاع الخاص فى هذا المجال قامت وزارة النقل البحرى بإتاحة المزيد من الفرص الاستثمار أمام القطاع الخاص المصرى مثل :

١- إقامة مشروعات استثمارية لتموين وإمداد السفن بالوقود .
٢- القيام بأنشطة التعبئة والتغليف والصيانة ودهان الحاويات .
٣- إنشاء شركات لنشات قاطرة ولنشات إنقاذ سفن ولنشات خدمات بحرية .
٤- إنشاء شركات شحن وتفريغ عالية التكنولوجيا للمحافظة على معدلات الشحن والتفريغ القياسية لرفع كفاءة وقدرة الموانىء المصرية .
٥- إنشاء شركات للأمن البحرى .
٦- إنشاء شركات تعمل فى مجال الخدمات اللوجستية .
٧- إنشاء شركات بويات بحرية وحبال ومخاطيف .

وكما نرى فإن أمام القطاع الخاص المصرى العديد من المجالات التى يمكن المشاركة فيها لدعم وتطوير قطاع النقل البحرى ألا أنه فى سبيل ذلك لابد أن تشجع الحكومة القطاع الخاص للدخول فى هذه المشاريع عن طريق منح العديد من المزايا والإعفاءات الضريبية لهؤلاء المستثمرين وكذلك منحهم التسهيلات الائتمانية المناسبة بشروط ميسرة لتشجيعهم على الاستثمار فى هذه المشاريع .

وأخيراً إذا نظرنا إلى تنافسية أسطول قطاع النقل البحري المصري فسوف نجد ان كل من تونس وليبيا تتميزان عن مصر في تكاليف نقل الحاويات من موانيها إلى ايطاليا – فحين تتفوق موانىء مصر عن ميناء العقبة حيث أن تكلفة نقل الحاوية ٢٠ قدم من ميناء الإسكندرية الى ميناء جنوا في ايطاليا يتكلف حوالى ٧٥٠ دولار أمريكي في حين ان تكاليف نقل هذه الحاوية من ميناء رادس بتونس إلى ميناء جنوا بإيطاليا هو ٤٥٠ دولار امريكي فى حين أن تكلفة نقل هذه الحاوية من ميناء طرابلس بليبيا الى نفس الميناء (جنوا بايطاليا) تقدر بحوالى ٥٥٠ دولار امريكى في حين أن نقل هذه الحاوية من ميناء العقبة الى ميناء جنوا يتكلف ١٤٠٠ دولار امريكى وهذا يوضح لنا أن كل من ميناء رادس بتونس وميناء طرابلس بليبيا في وضع تنافسي أفضل من مصر (ميناء الإسكندرية) من حيث تكاليف الشحن منهما إلى ايطاليا في حين ان ميناء الإسكندرية أفضل من ميناء العقبة في تكاليف الشحن إلى ايطاليا (١) .

---

١) شركة Misr Pan Trans port للنقل الجوى والبحرى .

٥-٥ إدارة هيئة قناة السويس

نظراً لأهمية قناة السويس والدور الذى تلعبه إيرادات القناة فى الاقتصاد القومى فسوف نقوم بدراسة تطور أداء الهيئة فى الفترة من عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ حتى شهر يونيو ٢٠١١.

٥-٥-١ تطور أداء هيئة قناة السويس فى الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨

تتناول الدراسة فى هذا الجزء تحليلاً لأداء هيئة قناة السويس خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٥ - ٢٠٠٧/٢٠٠٨) . نظراً لزيادة أعداد السفن العابرة فى قناة السويس وفى صافى الحمولة فقد تزايدت عائدات قناة السويس فى الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ من ٣,٥٦ مليار دولار إلى ٥,١١ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وذلك بزيادة قدرها ٢٨% .

وتجدر الإشارة إلى أن الزيادات الكبيرة التي تحققت في أعداد السفن العابرة وحمولاتها والإيرادات المحققة ترجع إلى عدّة عوامل خارجية وداخلية ([1]).ومن أهم العوامل الخارجية ارتفاع معدل نمو الاقتصاد العالمي ككل بصفة عامة، ووصوله إلى حوالى ٥ % في عام ٢٠٠٧ ، وبصفة خاصة في الصين(١٠ %)والهند (٩%) بالإضافة إلى الطفرة التى شهدتها أسعار الوقود وأسعار تأجير السفن مما أدى إلى زيادة تكاليف التشغيل اليومية وساهم بدرجة كبيرة في تنامى قيمة الوفورات التي حققتها قناة السويس لملاك السفن ومشغليها، وزيادة القدرة التنافسية لقناة السويس مقارنة ببدائل النقل الأخرى.

ومن أهم العوامل الداخلية المفسّرة للتطور الملموس فى نشاط القناة تواصل مشروعات تطوير تعميق المجرى الملاحي لقناة السويس والتي تمت على مدار السنوات السابقة، ووصلت بالغاطس المسموح به إلى ٦٢ قدماً حيث مكنت هذه المشروعات من استيعاب القناة لحركة التجارة المتنامية، وعلى الأخص تجارة البترول الخام ومنتجاته، والبضائع الصب والبضائع المنقولة بالحاويات.

٥-٥-٢ تطور نشاط قناة السويس خلال عام ٢٠٠٨

شهد عام ٢٠٠٨ (عام الأزمة الاقتصادية العالمية) تطوراً كبيراً في كل من ايرادات القناة واعداد السفن العابرة وحمولتها الصافية وذلك خلال الفترة من يناير حتى نوفمبر ، وقد بدأ تأثير الأزمة على نشاط القناة اعتباراً من شهر ديسمبر ٢٠٠٨ وخلال عام ٢٠٠٩ . وطبقاً

للجدول رقم (٦) فإن عام ٢٠٠٨ قد شهد تطوراً كبيراً في الايرادات بالمقارنة بعام ٢٠٠٧ بإستثناء شهر ديسمبر ، فعلي مستوى العام سجلت ايرادات القناة في عام ٢٠٠٨ حوالى ٥,٣ مليار دولار مقابل ٤,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ بنسبة نمو ١٦,٧% وسجلت أعداد السفن العابرة معدل نمو ٥,٢% في عام ٢٠٠٨ بالمقارنة بعام ٢٠٠٧ حيث بلغت أعداد هذه السفن ٢١٥٠٦ سفينة في عام ٢٠٠٨ مقابل ٢٠٤٤٤ سفينة في عام ٢٠٠٧ ، كذلك سجلت الحمولة الصافية للسفن العابرة معدل نمو يقدر بحوالى ٧,٥% في عام ٢٠٠٨ بالمقارنة بعام ٢٠٠٧ حيث سجلت هذه الحمولة ٩١٠,١٢ مليون طن في عام ٢٠٠٨ مقابل ٨٤٦,٩٩٤ مليون طن عام ٢٠٠٧.

أما على مستوى الشهور فيوضح لنا الجدول رقم (٦) زيادة إيرادات القناة زيادة ملحوظة منذ شهر يناير حتى شهر نوفمبر من عام ٢٠٠٨ بالمقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٧ ففي يناير ٢٠٠٨ بلغت هذه الإيرادات ٤١٤,٢ مليون دولار مقابل ٣٤٩,٦ مليون دولار في يناير ٢٠٠٧ وفى شهر ابريل ٢٠٠٨ بلغت هذه الإيرادات ٤٤٨,٩ مليون دولار مقابل ٤٦٥,٥ مليون دولار في نفس الشهر من عام ٢٠٠٧ بزيادة قدرها ٢٢,٨%. وفى شهر أغسطس بلغت هذه الإيرادات ٥٠٤,٥ مليون دولار مقابل ٤٠٣ مليون دولار لشهر أغسطس ٢٠٠٧ أى بزيادة قدرها ٢٥,١% واستمرت هذه الزيادة حتى شهر نوفمبر وابتداء من شهر ديسمبر ٢٠٠٨ بدأت هذه الايرادات في التناقص حيث سجلت ٣٩١,٨ مليون دولار مقابل ٤٢٦,٣ مليون دولار في نفس الشهر من عام ٢٠٠٧ أى بانخفاض قدره (٨%) ، كذلك انخفضت أعداد السفن العابرة من ١٨١٥ سفينة في ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٥٦٠ سفينة في ديسمبر ٢٠٠٩ بنسبة (١٤%)، أما الحمولة الصافية للسفن فقد انخفضت من ٧٧,٣٩٦ مليون طن في شهر ديسمبر ٢٠٠٧ الى ٦٦,٩ مليون طن في ديسمبر ٢٠٠٨ أى بنسبة (١٣,٥%) .

٥-٥-٣ أثر الأزمة على نشاط هيئة قناة السويس خلال عام ٢٠٠٩

إذا نظرنا إلى نشاط هيئة قناة السويس في عام ٢٠٠٩ فسوف نجد أن تأثير الأزمة العالمية كان حاداً وشديداً عليها وذلك يرجع الى تأثير الأزمة على حركة التجارة الدولية والنقل البحرى. هذا بالإضافة الى تراجع أسعار البترول مما ينعكس على عدد السفن العابرة للقناة وعلى حمولتها الصافية ومن ثم على ايرادات القناة .

جدول رقم (٦)

تطور ايرادات قناة السويس والسفن العابرة والحمولة الصافية

للفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٩

البيان / الشهور	الإيرادات (بالمليون دولار)			نسبة التغير	اعداد السفن العابرة (بالسفينة)			نسبة التغير	الحمولة الصافية للسفن (مليون طن)			نسبة التغير
	٢٠٠٧ (١)	٢٠٠٨ (٢)	٢٠٠٩ (٣)	٣: ٢%	٢٠٠٧ (١)	٢٠٠٨ (٢)	٢٠٠٩ (٣)	٣: ٢%	٢٠٠٧ (١)	٢٠٠٨ (٢)	٢٠٠٩ (٣)	٣: ٢%
يناير	٣٤٩,٦	٤١٤,٢	٣٣٢,٤	-١٧,٩	١٦٢٩	١٦٩٠	١٣١٣	-٢٢,٣	٦٧,٣٨١	٧٣,٨٢٦	٥٧,٢	-٢٢,٥
فبراير	٣٢٦,٤	٤٠٧,٧	٣٠١,٨	-٢٥,٩	١٥١١	١٦٧٦	١٢٧٢	-٢٤,٣	٦٣,٣٦٦	٧٢,٩٢٧	٥٣,١	-٢٧,١
مارس	٣٥٢,٦	٤١٦,٩	٣٢٧,٩	-٢١,٣	١٦٦٧	١٦٩٩	١٤٣٩	-١٥,٣	٦٦,٧٧٣	٧٢,٦	٥٧,٢	-٢١,٢
ابريل	٣٦٥,٥	٤٤٨,٩	٣٤٦,٩	-٢٢,٧	١٦٥٧	١٧١٢	١٤٨٢	-١٣,٤	٦٦,٨١٥	٧٣,٠٩٦	٦٠,٧	-١٦,٩
مايو	٣٨٣,٧	٤٧٩,٤	٣٤٢,٤	-٣٢,٣	١٦٧٩	١٨٤٠	١٤٦٨	-٢٠,٢	٧٠,٩٥٥	٧٦,٦٨	٥٨,٩	-٢٣,١
يونيو	٣٥٨,٨	٤٧١,٤	٣٤٨,٢	-٢٦,١	١٦٥٧	١٨١٩	١٤٠١	-٢٢,٩	٦٦,٨١٥	٧٦,٣١٣	٥٩,٥	-٢٢
يوليو	٤٠٦,٣	٤٩٠	٣٨٢,٩	-٢١,٨	١٧٦١	١٨٥٤	١٥٢١	-١٧,٩	٧٤,٤٦٦	٧٩,٣٥٩	٦٤,٩	-١٨,٢
اغسطس	٤٠٣	٥٠٤,٥	٣٧١,٩	-٢٦,٢	١٧٥٥	١٩٩٣	١٤٥٣	-٢٧	٧٢,٧١	٨٤,٠٦٥	٦٢,٦	-٢٥,٥
سبتمبر	٤٠٣,٧	٤٦٩,٦	٣٨٢,٥	-١٨,٥	١٧٦١	١٨٧٢	١٤٥٤	-٢٢,٣	٧٣,٠٤١	٧٩,٦٠٣	٦٤,٤	-١٩
اكتوبر	٤٢٢,٦	٤٦٧,٥	٣٩٨,٩	-١٤,٦	١٧٨٧	١٩٣٠	١٥٥٥	-١٩,٤	٧٥,٢٣٩	٨١,١٥٢	٦٦,٨	-١٧,٦
نوفمبر	٤١٢,٨	٤١٩,٨	–	–	١٧٦٥	١٧٧٠	–	–	٧٢,٦٤٧	٧٣,٥٩٩	–	–
ديسمبر	٤٢٦,٣	٣٩١,٨	–	–	١٨١٥	١٥٦٠	–	–	٧٧,٣٩٦	٦٦,٩	–	–
الاجمالى	٤٦١١,٣	٥٣٨١,٧	٣٩٣٤,٦	–	٢٠٤٤٤	٢١٥٠٦	١٣٢٠٨	–	٨٤٦,٩٩٤	٩١٠,١٢	٦٠٥,٣	–

المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية .

وكما هو واضح من الجدول رقم (٦) فإن الشهور العشر من عام ٢٠٠٩ قد سجلت جميعها انخفاضاً حاداً لكل من ايرادات القناة وكذلك عدد السفن العابرة وحمولتها الصافية . فإذا نظرنا أولا إلى الفترة بأكملها (من يناير حتى اكتوبر) من عام ٢٠٠٩ فسوف نجد انخفاضاً في ايرادات القناة بنسبة ١٣,٩% بالمقارنة بنفس الفترة عام ٢٠٠٨ وكذلك انخفاضاً في اعداد السفن العابرة بنسبة ٢٦,٩% وانخفاضاً في حمولتها الصافية بنسبة ٢١,٣% وذلك بالمقارنة بنفس الفترة (يناير – اكتوبر) من عام ٢٠٠٨ .

أما على مستوى الشهور فكما هو واضح من الجدول رقم (٦) فإن شهر فبراير قد سجل انخفاضاً قدره ٢٥,٩% بالمقارنة بنفس الشهر من العام السابق ٢٠٠٨ ، في حين سجل شهر مايو انخفاضاً اكبر بلغ ٣٢,٣% ، أما شهر أغسطس فقد سجل انخفاضاً قدره ٢٦,٢% في حين سجل شهر اكتوبر أقل معدل انخفاض ١٤,٦% .

كذلك انخفضت أعداد السفن العابرة في شهر يناير بنسبة ٢٢,٣% ، وشهر فبراير بنسبة ٢٤,٣% ، وشهر مايو بنسبة ٢٠,٢% ، وقد سجل شهر اغسطس أعلى معدل انخفاض ٢٧% بالمقارنة بنفس الشهر من العام السابق . كما سجلت الحمولة الصافية للسفن انخفاضاً حاداً في شهر فبراير من عام ٢٠٠٩ بلغ ٢٧,١% ، وسجل شهر مايو انخفاضا قدره ٢٣,١% ، أما شهر أغسطس فقد سجل انخفاضاً قدره ٢٥,٥% في حين سجل شهر اكتوبر ٢٠٠٩ انخفاضاً قدره ١٧,٦% .

وإذا نظرنا إلى تطور نشاط القناة على أساس ربع سنوى كما هو موضح بالجدول رقم (٧) والشكل رقم (٧) فسوف نجد أن الربع الأول من عام ٢٠٠٩ (يناير – مارس) قد سجل انخفاضاً قدره ٢٢,٣% في الايرادات حيث انخفضت هذه الايرادات بحوالى ٢٦٧,٧ مليون جنيه ، في حين سجل الربع الثاني انخفاضاً قدره ٣٦٢,٢ مليون جنيه أى بنسبة ٢٥,٨% ، أما الربع الثالث والأخير فقد سجل انخفاضاً قدره ٣٢٦,٧ مليون جنيه أى بنسبة ٢٢,٣% مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٨ . كذلك سجل الربع الأول من عام ٢٠٠٩ انخفاضاً قدره ٢٠,٥ % في أعداد السفن العابرة و٢٣,٦% انخفاضاً في حمولتها الصافية أما الربع الثالث فقد سجل انخفاضاً قدره ٢٢,٥% للسفن العابرة و١٥,١% لحمولتها الصافية .

جدول رقم (٧)

تطور نشاط قناة السويس (ربع سنوي) خلال عامي ٢٠٠٨و٢٠٠٩

الفترة	الإيرادات (بالمليون جنيه)			اعداد السفن العابرة (بالسفينة)			الحمولة الصافية (بالمليون طن)		
	٢٠٠٨ (١)	٢٠٠٩ (٢)	نسبة التغير ٢ :١%	٢٠٠٨ (١)	٢٠٠٩ (٢)	نسبة التغير ٢ :١%	٢٠٠٨ (١)	٢٠٠٩ (٢)	نسبة التغير ٢ :١%
الربع الأول يناير/مارس	١٢٣٨,٨	٩٦٢,١	-٢٢,٣	٥٠٦٥	٤٠٢٤	-٢٠,٥	٢١٩,٣٥٣	١٦٧,٥	-٢٣,٦
الربع الثانى ابريل/يونيو	١٣٩٩,٧	١٠٣٧,٥	-٢٥,٨	٥٣٧١	٤٣٥١	-١٨,٩	٢٠٤,٥٨٥	١٧٩,١	-١٢,٤
الربع الثالث يوليو/سبتمبر	١٤٦٤	١١٣٧,٣	-٢٢,٣	٥٧١٩	٤٤٢٨	-٢٢,٥	٢٢٦,٠٨٩	١٩١,٩	-١٥,١

المصدر : مركز المعلومات واتخاذ القرارات ، نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية .

أما عن تطور الحركة بالقناة خلال شهر أكتوبر عام ٢٠٠٩ فإنه طبقا للجدول رقم (٦) فقد تراجعت هذه الحركة بنسبة ١٩,٤% في أعداد السفن وبنسبة ١٧,٦% في حمولتها الصافية وبنسبة ١٤,٦% في ايرادات القناة .

وتجدر الإشارة انه رغم تراجع نشاط قناة السويس نتيجة للأزمة العالمية إلا أن هيئة القناة قد واصلت تنفيذ أعمال التطوير بهدف رفع كفاءة التشغيل حيث زادت الاستثمارات المنفذة لتصل الى حوالى ٨٨ مليون جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنسبة زيادة تقدر بحوالى ١٧% بالمقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ .

شكل رقم (٧)

تطور نشاط قناة السويس (ربع سنوي) خلال عامي ٢٠٠٨و٢٠٠٩

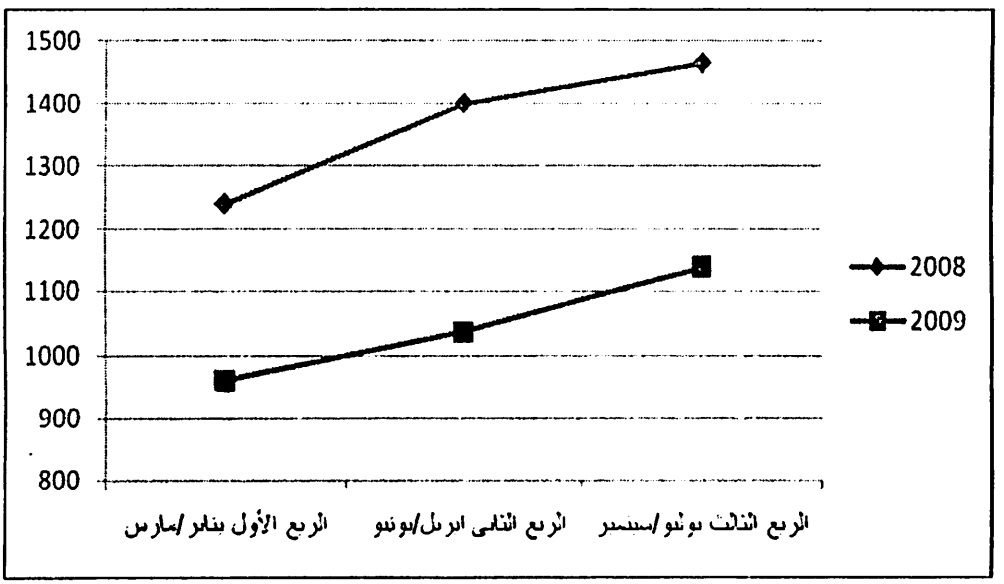

وأخيراً يمكن القول أن الأزمة العالمية قد أثرت تأثيراً شديداً على نشاط هيئة قناة السويس وان الخسارة التي تكبدتها الهيئة خلال عام ٢٠٠٩ تصل الى حوالى مليار دولار حيث سجلت إيرادات القناة خلال عام ٢٠٠٩ ، ٤,٢٩١ مليار دولار مقابل ٥,٣٨١ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ مما يعنى خسارة تقدر بحوالى مليار دولار بسبب الأزمة العالمية.

أما عن عدد السفن العابرة لقناة السويس خلال عام ٢٠٠٩ فى كلا الاتجاهين فقد بلغت حوالى ١٧٢٢٨ سفينة مقابل ٢١٤١٥ سفينة خلال عام ٢٠٠٨ بنقص قدره ٤١٨٧ سفينة بنسبة ١٩,٦% .

كذلك سجلت الحمولة الصافية للسفن العابرة للقناة خلال عام ٢٠٠٩ نقصا قدره ١٩,٣% حيث بلغت هذه الحمولة خلال عام ٢٠٠٩ (٧٣٤,٥ مليون طن) مقابل ٩١٠,١ مليون طن عام ٢٠٠٨ .

وهذا النقص يرجع من النقص فى الحمولات الصافية لناقلات البترول (٣٩,٢ مليون طن بنسبة ٢٦,٧%) ، وسفن البضائع الصب (٠,٨ مليون طن بنسبة ٣,٨%) ، وسفن الحاويات (٨٠,٣ مليون طن بنسبة ١٦,٦%) ، وحاملات الجرارات (١,٨ مليون طن بنسبة ٢٣,٠%)، وحاملات السيارات (٣١,٢ مليون طن بنسبة ٣٩,٢%) ، والسفن الأخرى (٠,٥ مليون طن بنسبة ٩,٦%) فى حين زادت الحمولات الصافية لسفن الغاز الطبيعى (١٣,٩ مليون طن بنسبة ٣٥,٧%) ، وسفن الركاب (٠,٥ مليون طن بنسبة ٢٥,١%) .

٥-٥-٤ بعض السياسات والإجراءات التى اتخذتها هيئة قناة السويس للحد من الأزمة العالمية

اتخذت هيئة قناة السويس بعض السياسات والإجراءات للحد من آثار الأزمة العالمية من أهمها:

١- تثبيت رسوم العبور في القناة في عام ٢٠٠٩ لجميع انواع السفن .
٢- الحفاظ على كل المزايا والتخفيضات التى سبق منحها للسفن العابرة .
٣- استمرار تنفيذ سياسة العبور المرنة المطبقة لتحقيق أقصي ايراد .
٤- عدم اللجوء الى سياسة تخفيض رسوم العبور لتحفيز السفن للمرور عبر القناة بدلاً من طريق رأس الرجاء الصالح وذلك تفادياً لصعوبة العودة الى الأسعار الطبيعية بعد انفراج الأزمة .

٥-٥-٥ أهم الإنجازات التى تمت فى هيئة قناة السويس خلال عام ٢٠٠٩

من أهم الإنجازات والمشروعات التى تمت في هيئة قناة السويس خلال عام ٢٠٠٩ ([1]):

١- توفير مهمات المجرى الملاحى وذلك لاستكمال بعض مشروعات المجرى الملاحى .

٢- استكمال بعض أعمال ترسانة بور سعيد البحرية منها :

- إنشاء الرصيف الغربي للمنطقة الشمالية ورصف الطرق الداخلية .
- تطوير شبكة الصرف الصحي .
- تطوير محطة الهواء المضغوط بالمنطقة الشمالية .

٣- استكمال إنشاء رصيف للوحدات القائمة ومرسي للنش عابر بالكم ١٤٩

٤- استكمال إنشاء سور جمركى حول مناطق الجونات غرب التفريعة الشرقية ببورسعيد.

٥- استكمال مد خطوط جديدة وإحلال وتجديد الشبكة الموجودة لتدعيم وتحسين الضغوط ببورسعيد .

٦- إنشاء شبكة مواسير بمنطقة المشتل طريق الاسماعيلية / بورسعيد .

٧- استكمال إنشاء رصيف معدية الركاب بالقنطرة شرق وغرب بالكيلو ٤٥ .

٨- استكمال إنشاء مظلات السيارات بالنفق .

٩- إنشاء مسارات لربط نقاط تأمين المجرى الملاحى بين محطة كبريت ونقطة تأمين فنارة المحجر .

١٠- استكمال إنشاء ابراج ومباني ايواء لتأمين المجرى الملاحى بالقناة .

٥-٥-٦ تقييم أداء هيئة قناة السويس للحد من الأزمة العالمية

اتخذت هيئة قناة السويس العديد من الإجراءات والسياسات للحد من الأزمة العالمية على نشاط القناة ولعل من أهم هذه الإجراءات تثبيت رسوم العبور فى القناة فى عام ٢٠٠٩ لجميع أنواع السفن والحفاظ على كل المزايا والتخفيضات التى سبق منحها للسفن العابرة .

ورغم هذه السياسات وغيرها من السياسات والإجراءات الأخرى إلا أنها لم تؤد الى تحسن نشاط هيئة قناة السويس إذ أنه رغم تثبيت الرسوم والحفاظ على المزايا والتخفيضات الممنوحة للسفن العابرة إلا أن ذلك لم يسفر عن زيادة الإيرادات أو السفن العابرة فى القناة خلال عام ٢٠٠٩ . فطبقا للإحصاءات فإن الإيرادات المحققة للقناة فى عام ٢٠٠٩ قد بلغت حوالى ٤مليار و ٣٩١ مليون جنيه بانخفاض قدره ٢٠% عن الإيرادات المحققة فى عام

---

[1]) وزارة التنمية الاقتصادية ، تقرير متابعة الخطة الاقتصادية والاجتماعية ، الربع الأول ٢٠٠٩/٢٠١٠

٢٠٠٨ والتى بلغت ٥ مليار و ٣٨١ مليون جنيه كذلك انخفضت أعداد السفن العابرة خلال عام ٢٠٠٩ بنسبة ١٩,٨% عن عام ٢٠٠٨ حيث بلغت فى عام ٢٠٠٩ حوالى ١٧ ألف و٢٢٨ سفينة مقابل ٢٠ ألف و ٤٤٤ سفينة فى عام ٢٠٠٨ ، أما حمولة هذه السفن العابرة فقد انخفضت فى عام ٢٠٠٩ بنسبة ١٩,٣% عن عام ٢٠٠٨ حيث سجلت فى عام ٢٠٠٩ حوالى ٧٣٤,٥ مليون طن مقابل ٩١٠,١٢ مليون طن فى عام ٢٠٠٨([1])

ومن ثم يمكن القول أن الإجراءات والسياسات التى اتخذتها هيئة قناة السويس للحد من الأزمة العالمية لم تؤتى ثمارها خلال عام ٢٠٠٩ وهذا ما أدى إلى عدم زيادة رسوم القناة خلال عام ٢٠١٠ وكذلك البقاء على جميع الحوافز والتخفيضات السابقة دون أى تعديل على أمل أن يتحسن الوضع فى عام ٢٠١٠ وتزداد كل من السفن العابرة وحمولتها الصافية ومن ثم تزداد ايرادات القناة .

كذلك تجدر الإشارة إلى أن إدارة هيئة قناة السويس قد رفضت الإستجابة لمطالب بعض الشركات والتوكيلات الملاحية بتخفيض رسوم العبور فى القناة خلال عام ٢٠١٠ بنسب تتراوح ما بين ٣٠ و ٥٠% وبررت ذلك بأنها تستند فى قراراتها إلى دراسات علمية مع التأكيد أنها تتابع باستمرار تأثير الأزمة العالمية على الاقتصاد العالمى وإنعكاسات ذلك على حركة العبور بالقناة حتى تتخذ الإجراءات المناسبة فى الوقت المناسب .

٥-٦ تطور أداء هيئة قناة السويس بعد الأزمة العالمية

كما سبق وأن ذكرنا فإن الأزمة العالمية التى حدثت فى أغسطس ٢٠٠٨ قد أثرت بشدة على نشاط هيئة قناة السويس حيث تكبدت إيرادات القناة خسارة قدرها مليار دولار وكذلك عجزاً قدره ١٩,٦% فى عدد السفن العابرة و ١٩,٣% فى مجموع الحمولة الصافية العابرة للقناة.

٥-٦-١ تطور أداء هيئة قناة السويس خلال عامى ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

تحسن الوضع فى عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩ حيث سجلت ايرادات القناة زيادة قدرها ١١,١% حيث بلغت ٤,٧٦٨ مليار دولار مقابل ٤,٢٩١ مليار دولار عام ٢٠٠٩ كذلك سجلت السفن العابرة للقناة خلال عام ٢٠١٠ زيادة قدرها ٤,٤% عن عام ٢٠٠٩ حيث بلغت ١٧٩٩٣ سفينة مقابل ١٧٢٢٨ سفينة فى عام ٢٠٠٩ .

---

[1]) تصريح الفريق أحمد فاضل – رئيس هيئة قناة السويس فى المؤتمر الصحفى الذى عقد فى ٢٠ يناير ٢٠١٠ .

أما الحمولة الصافية للسفن العابرة فى عام ٢٠١٠ فقد سجلت زيادة قدرها ١٥,٢% عن عام ٢٠٠٩ حيث بلغت ٨٤٦,٤ مليون طن مقابل ٧٣٤,٥ مليون طن فى عام ٢٠٠٩ ، والجدول رقم (٨) يوضح لنا ذلك :

جدول رقم (٨)

عدد السفن والحمولة الصافية خلال عامى ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

عدد السفن		نسبة التغير	الحمولة الصافية		نسبة التغير
٢٠٠٩	٢٠١٠	%	٢٠٠٩	٢٠١٠	%
١٧٢٢٨	١٧٩٩٣	٤,٤	٧٣٤٤٥٠	٨٤٦٣٩١	١٥,٢

المصدر : هيئة قناة السويس

Suez canal.gov.eg

كذلك يوضح لنا الجدول رقم (٩) وشكل رقم (٨) عدد السفن التى عبرت القناة طبقا للشهور من شهر يناير حتى شهر ديسمبر .

جدول رقم (٩)

العدد والحمولة الصافية شهريا (٢٠٠٩-٢٠١٠)

الشهر	عدد السفن		الحمولة الصافية (ألف طن)	
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠
يناير	١,٣١٣	١,٤١٨	٥٧,٢١٧	٦٦,٤٤٢
فبراير	١,٢٧٢	١,٢٥٦	٥٣,٠٨٦	٥٨,٧٣٦
مارس	١,٤٣٩	١,٤٦٧	٥٧,٢٤٨	٦٧,٥٢٨
أبريل	١,٤٨٢	١,٤٦٦	٦٠,٧٢٢	٦٥,٧٤٤
مايو	١,٤٦٨	١,٥٦٢	٥٨,٨٨٣	٧١,٠٨٩
يونيو	١,٤٠١	١,٤٨٢	٥٩,٥٣٣	٧٠,٢٣٣
يوليو	١,٥٢١	١,٥٥٤	٦٤,٨٥٧	٧١,٨٦٨
أغسطس	١,٤٥٣	١,٦٥٩	٦٢,٥٧٣	٧٨,٣١٤
سبتمبر	١,٤٥٤	١,٥١٣	٦٤,٣٩٢	٧٢,٨١٠
اكتوبر	١,٥٥٥	١,٥٧٢	٦٦,٨١١	٧٤,٦٠١
نوفمبر	١,٤١٨	١,٥٠٠	٦١,٦١١	٧٢,٤٦٣
ديسمبر	١,٤٥٢	١,٥٤٤	٦٧,٥٢٠	٧٦,٥٦٣
الاجمالى	١٧,٢٢٨	١٧,٩٩٣	٧٣٤,٤٥٣	٨٤٦,٣٩١

المصدر : المصدر : هيئة قناة السويس

Suez canal.gov.eg

شكل رقم (٨)

العدد والحمولة الصافية شهريا

(٢٠٠٩-٢٠١٠)

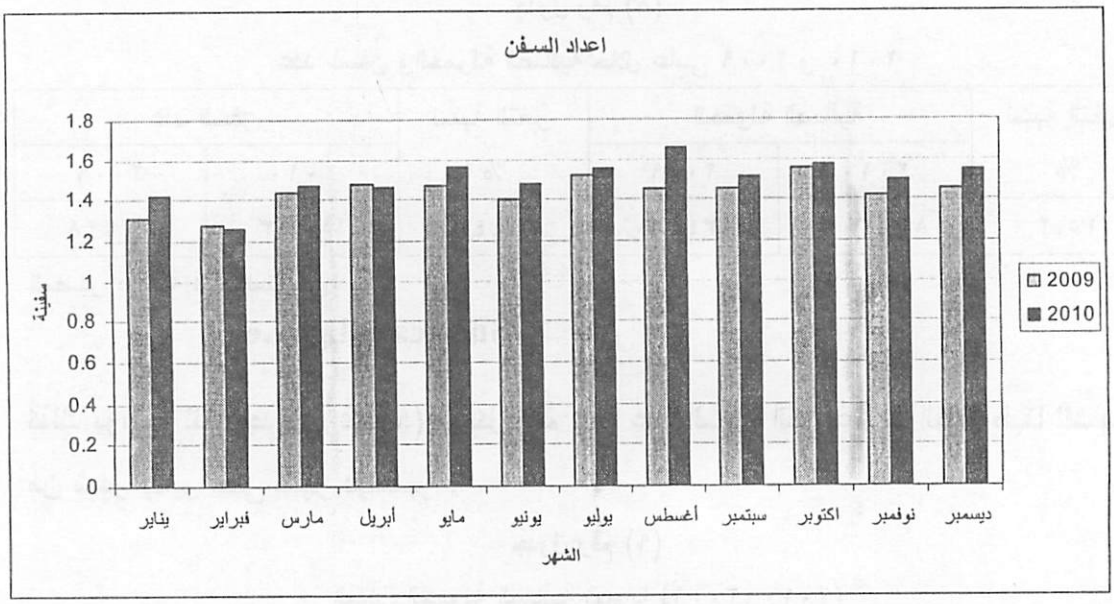

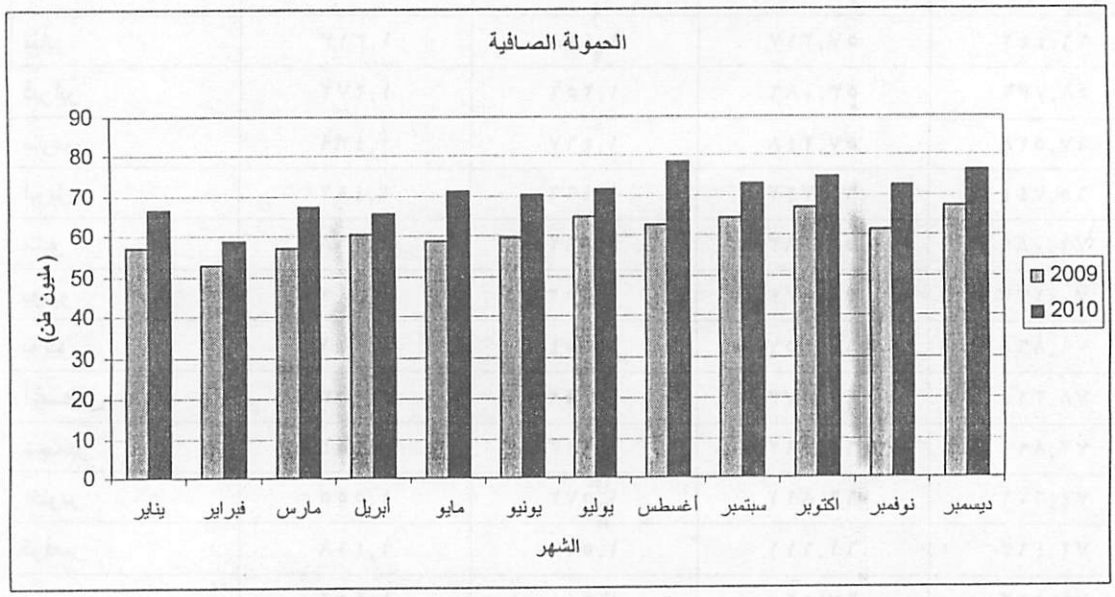

وكما هو واضح من الجدول رقم (٩) فإن عدد السفن العابرة للقناة كانت متزايدة خلال معظم شهور عام ٢٠١٠ باستثناء شهرى فبراير وأبريل ، أما عن الحمولة الصافية لهذه السفن فقد كانت متزايدة خلال جميع الأشهر من يناير حتى ديسمبر ٢٠١٠ .

أما عن حركة الملاحة فى القناة طبقا لأنواع السفن وحمولتها فيوضحها لنا جدول رقم (١٠):

جدول رقم (١٠)

العدد والحمولة الصافية طبقا لأنواع السفن (٢٠٠٩-٢٠١٠)

أنواع السفن	عدد السفن			الحمولة الصافية (ألف طن)		
	٢٠٠٩	٢٠١٠	%	٢٠٠٩	٢٠١٠	%
ناقلات البترول	٣,٤٧٩	٣,٥٥٠	٢,٠	١٠٧,٤٤٨	١١٣,٦٧٢	٥,٨
سفن الغاز الطبيعى	٥٢٥	٨٥٥	٦٢,٩	٥٢,٩٠٠	٩١,٠٤١	٧٢,١
سفن البضائع الصب	٣,١٦٦	٢,٧٨١	-١٢,٢	٨٨,٢٣٢	٨٢,٥١٦	-٦,٥
ناقلات مشتركة	٣٤	٢٨	-١٧,٦	١,٤٣٢	١,٣٠٧	-٨,٧
سفن البضائع العامة	١,٨٦٢	١,٦١٨	-١٣,١	١٩,٥٦٦	١٧,٥١٨	-١٠,٥
سفن الحاويات	٦,٠٨٠	٦,٨٥٢	١٢,٧	٤٠٢,٨٤٣	٤٦٥,٩٣٩	١٥,٧
حاملات الجرارات	٢٦٣	٢٧٠	٢,٧	٦,٠٤٨	٦,١٣٤	١,٤
حاملات السيارات	٨٤٤	١,٠٠٤	١٩,٠	٤٨,٢٨٧	٥٨,٦٨٠	٢١,٥
سفن الركاب	١٠٦	١٠٠	-٥,٧	٢,٧٠٦	٢,٩٩٧	١٠,٨
سفن أخرى	٨٦٩	٩٣٥	٧,٦	٤,٩٩١	٦,٥٨٧	٣٢,٠
المجموع	١٧,٢٢٨	١٧,٩٩٣	٤,٤	٧٣٤,٤٥٣	٨٤٦,٣٩١	١٥,٢

المصدر : هيئة قناة السويس

Suez canal.gov.eg

وطبقا للجدول رقم (١٠) فإن عدد سفن ناقلات البترول فى عام ٢٠١٠ قد زاد بنسبة ٢% عن عام ٢٠٠٩ وكذلك زادت حمولتها بنسبة ٥,٨% ، أما سفن الغاز الطبيعى فقد سجلت زيادة قدرها ٦٢,٩% فى عام ٢٠١٠ فى حين زادت حمولتها ٧٢,١% ، كذلك سجلت سفن الحاويات زيادة قدرها ١٢,٧% فى عام ٢٠١٠ وزادت حمولتها بنسبة ١٥,٧% . فى حين سجلت سفن حاملات السيارات زيادة قدرها ١٩% وزادت حمولتها بنسبة ٢١,٥% .

أما سفن بضائع الصب فقد سجلت انخفاضا قدره ١٢,٢% فى عددها و ٦,٥% فى حمولتها، فى حين سجلت سفن البضائع العامة ١٣,١% انخفاضا فى عددها و١٠,٥% فى حمولتها ، وأخيرا سجلت سفن الركاب انخفاضا قدره ٥,٧٥% فى عددها أما حمولتها فقد زادت بنسبة ١٠,٨% .

وفى الاجمالى فإن عام ٢٠١٠ طبقا للجدول السابق سجل زيادة قدرها ٤,٤% فى عدد السفن و١٥,٢% فى الحمولة .

٥-٦-٣ أثر ثورة ٢٥ يناير على اداء هيئة قناة السويس

لم يتأثر أداء هيئة قناة السويس بأحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حيث تشير إحصاءات هيئة قناة السويس ان ايرادات القناة قد زادت بنسبة ٨,٦% خلال شهر يناير ٢٠١١ حيث بلغت ٤١٦,٦ مليون دولار مقابل ٣٨٣,٦ مليون دولار في يناير ٢٠١٠ ، كذلك سجلت هذه الايرادات زيادة قدرها ١٦,٣% خلال شهر فبراير ٢٠١١ حيث بلغت ٣٨٨,٦ مليون دولار مقابل ٣٣٤,١ مليون دولار في فبراير ٢٠١٠ أما في شهر مارس ٢٠١١ فقد سجلت هذه الايرادات زيادة قدرها ٩% حيث بلغت ٤١٣,٥ مليون دولار مقابل ٣٧٩,٤ مليون دولار في مارس ٢٠١٠ وقد سجلت هذه الايرادات فى شهر ابريل ٢٠١١ زيادة قدرها ١٦% حيث بلغت ٤٣٤,٦ مليون دولار مقابل ٣٧٤,٩ مليون دولار في ابريل ٢٠١٠ . وأخيراً تشير الاحصاءات إلى أن إيرادات القناة قد بلغت ٤٤٥ مليونا و٢٠٠ ألف دولار فى يونيو ٢٠١١ وذلك بزيادة قدرها ٦١ مليونا و٥٠٠ ألف دولار عن ايرادات شهر يونيو ٢٠١٠ وبزيادة قدرها ٤ ملايين و٢٠٠ ألف دولار عن شهر مايو ٢٠١١ . وترجع زيادة الايرادات خلال شهر يونيو ٢٠١١ إلى التحسن فى حركة شحن البضائع ونمو التجارة العالمية بالقارتين الأوروبية والآسيوية (١) .

كذلك زادت اعداد السفن في يناير ٢٠١١ بنسبة ٤,٧ سفينة حيث بلغت ١٤٨٥ سفينة مقابل ١٤١٨ سفينة في يناير ٢٠١٠ .

كذلك زادت الحمولة الصافية لهذه السفن بنسبة ١٣,٥% حيث بلغت ٧٥,٥ مليون طن فى يناير ٢٠١١ مقابل ٦٦,٥ مليون طن في (يناير ٢٠١٠) وترجع هذه الزيادة الى الزيادة في الحمولة الصافية لناقلات البترول وسفن الغاز الطبيعي وسفن الحاويات وحاملات الجرارات وحاملات السيارات بينما نقصت حمولات سفن البضائع الصب والناقلات المشتركة وسفن

---

١) هيئة قناة السويس Suez canal . gov. eg

البضائع العامة وسفن الركاب والسفن الأخرى ، كذلك نجد ان كمية البضائع العابرة للقناة قد زادت بنسبة ٣,٨% ([1]) .

وإذا نظرنا الى شهر فبراير ٢٠١١ مقارنة شهر فبراير ٢٠١٠ فسوف نجد ان اعداد السفن في فبراير ٢٠١١ قد زادت نسبة ٧,٦% حيث بلغت ١٣٥٢ سفينة مقابل ١٢٥٦ سفينة في فبراير ٢٠١٠ . كذلك زادت الحمولة الصافية لهذه السفن بنسبة ١٧,٦%في فبراير ٢٠١١ حيث بلغت ٦٩ مليون طن مقابل ٥٨,٧ مليون طن في فبراير ٢٠١٠ وترجع هذه الزيادة الى الزيادة في الحمولة الصافية لسفن الغاز الطبيعي وسفن البضائع الصب وسفن الحاويات وحاملات السيارات والسفن الأخرى .

ولو نظرنا الى احصاءات شهر مارس ٢٠١١ فسوف نجد نقصاً في اعداد السفن العابرة بنسبة ٠,٦% مقارنتا شهر مارس ٢٠١٠ حيث بلغت هذه لسفن ١٤٥٨ سفينة في شهر مارس ٢٠١١ مقابل ١٤٦٧سفينة في شهر مارس ٢٠١٠ .

أما عن حمولة هذه السفن فتشير الإحصاءات الى زيادة حمولة هذه السفن بنسبة ٨,٥% في شهر مارس ٢٠١١ حيث بلغت ٧٣,٢مليون طن مقابل ٦٧,٥ مليون طن في مارس ٢٠١٠ وترجع هذه الزيادة في الحمولة الصافية الى زيادة حمولة سفن الغاز الطبيعي وسفن الحاويات وحاملات السيارات وسفن الركاب والسفن الأخرى ، كذلك زادت كميات البضائع العابرة للقناة بنسبة ٣,٣% في مارس ٢٠١١ مقارنة شهر مارس ٢٠١٠ .

وأخيراً لو راجعنا احصاءات شهر ابريل ٢٠١١ فسوف نجد زيادة في عدد السفن العابرة للقناة بنسبة ٠,٥% حيث بلغت اعداد هذه السفن ١٤٧٤ سفينة في ابريل ٢٠١١ مقابل ١٤٦٦ سفينة في مارس ٢٠١٠ . أما عن حمولة هذه السفن فتشير الإحصاءات الى زيادة الحمولة بنسبة ١٦,٢% خلال شهر ابريل ٢٠١١ حيث بلغت هذه الحمولة ٧٦,٤مليون طن مقابل ٦٥,٧ مليون طن في شهر ابريل ٢٠١٠ – وترجع هذه الزيادة الى الزيادة في حمولة ناقلات البترول وسفن الغاز الطبيعي وسفن البضائع العامة وسفن الحاويات وسفن الركاب وحاملات الجرارات ([2]) . كذلك تجدر الاشارة الى زيادة كمية البضائع العابرة للقناة بنسبة

---

[1]) هيئة قناة السويس Suez canal . gov. eg

[2]) نفس المرجع السابق مباشرة.

١١,٩% حيث زادت كمية البضائع المتجهة جنوباً بنسبة ٥,٢% والبضائع المتجهة شـــمالاً بنسبة ١٨,٧% (*) .

وبذلك يمكن القول أن ثورة ٢٥ يناير لم يؤثر على أداء قناة السويس حيث زادت ايـــرادات القناة خلال النصف الأول من عام ٢٠١١ وكذلك زادت اعداد السفن العابرة فـــى حمولتهـــا الصافية كما سبق سبق وأن ذكرنا .

(*) مجلس الوزراء : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار .

ملخص الدراسة

اهتم **الفصل الأول** بالعلاقة بين التجارة الخارجية وتحقيق التنمية المستدامة فيوضح جدلية العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والبيئة والتنمية المستدامة ، واستعراض الرأى الذى يؤيد أن تحرير التجارة الخارجية سيؤدى إلى زيادة رفاهية الإنسان من خلال جعل النشاط الاقتصادى أكثر فاعلية وكفاءة في الوقت نفسه الذى يتخوف فيه علماء البيئة من أن زيادة الانتاج والتنقل تؤدى إلى إلحاق الضرر بالبيئة وبالتالى التنمية المستدامة .

كما استعرض هذا الجزء مخاوف الدول النامية من اتفاقيات التجارة المتعلقة بالبيئة والتى يمكن أن تحد من قدرات الدول النامية على اختراق الأسواق العالمية ، ومن أهم ما توصل إليه هذا الجزء : أن صون البنية هو أحد ركائز التنمية المستدامة مما يعنى ضرورة الاستخدام الرشيد للموارد ، وضرورة حساب الربح والخسارة والتكلفة والعائد من جميع استخدامات مواردنا الطبيعية وخاصة تلك التى تعانى من محدودية تهدد بنفاذها أو عدم قدرتها على التجدد أو بارتفاع تكلفة تجديدها .

ولتوضيح تلك المفاهيم اهتم الجزء الثانى من الفصل الأول بواحد من أهم الموارد الطبيعية التى تتصف بالندرة على المستوى العالمى كذلك على المستوى المحلى ألا وهو الموارد المائية ...

ومن خلال شرح وتحليل بعض المفاهيم الهامة مثل البصمة المائية – والمياه الافتراضية كان أهم توصيات هذا الجزء هو ضرورة حساب المياه الافتراضية فى عمليات التصدير والاستيراد لأى منتج سواء صناعى أو زراعى .

ومن إضافات هذا الجزء حساب المياه الافتراضية لواردات مصر من القمح مما يساهم فى المساعدة على اتخاذ بعض القرارات فيما يتعلق بالاستراتيجيات الزراعية (الاكتفاء الذاتى من القمح مثلا) بمعنى ننتج القمح أو نستورده بما يحتويه من مياه افتراضية ..؟

كذلك تم حساب المياه الافتراضية لصادرات مصر من الأرز . واعتبار أن تصدير الأرز هو تصدير للمياه مما يعنى خسارة اقتصادية ومائية قومية لمصر ، وقد ينظر إلى تصدير الأرز على أنه تهريب لثروة قومية شديدة الندرة فتصدير مليون طن أرز يعنى تصدير ثلاثة مليارات متر مكعب من المياه .

ويبحث **الفصل الثانى** العلاقة بين التجارة الخارجية وهيكل الانتاج المحلى ، ومن أهم نتائج هذا الفصل :

أولا : التركيز على أهمية احداث تحول هيكلي جذرى فى بنية الناتج المحلى الاجمالى بإيلاء أهمية خاصة للقطاعات الأعلى انتاجية فى الأجل الطويل (الزراعة – الصناعة التحويلية – والخدمات القائمة على العلم والتكنولوجيا) .

ثانيا : التركيز على احداث تحول هيكلى جذرى فى هيكل الصناعة .

ثالثا : أهمية التوجه نحو المزج بين إشباع الاحتياجات المجتمعية المحلية وبين التوجه نحو الخارج .

أما **الفصل الثالث** فيعالج سياسة إدارة الواردات ، عن طريق دراسة هيكل الواردات المصرية سلعيا وجغرافيا والذى نتج عنه حقيقة أساسية وهى أن الواردات المصرية تتسم بوجود معاملات تركز عالية فى عدد محدود من السلع ، كذلك درجة عالية من التركز الجغرافى مما يعنى ارتباطها جغرافيا بدول محددة فى التعامل الخارجى بالإضافة الي تركيب احتكارى لأسواق الاستيراد فى مصر مما يؤثر على عمليات التسعير والسيطرة على المعروض والمخزون من هذه السلع (خمسة مستوردين كبار فقط) .

كما تم استعراض وتحليل السياسة التجارية الخاصة بالواردات من مالية ونقدية ، وبدراسة تأثير السياسة الجمركية توصل البحث إلى أن تحرير التجارة الخارجية متمثلا فى الخفض التدريجى للتعريفة الجمركية أدى إلى خفض معدلات الحماية الأسمية والفعلية بالنسبة للقطاعات الأساسية (صناعة وزراعة) ، أما عن تأثير السياسة النقدية من عمليات السوق المفتوحة التى يقوم بها البنك المركزى ، أو آليات الخصم وإعادة الخصم على الأوراق التجارية ، أو تغيير نسبة الاحتياطى القانونى للتأثير على قدرة البنوك على تمويل عمليات الاستيراد والتصدير ، أو التعليمات الإدارية المباشرة . كل هذه الأدوات يرتبط تأثيرها بالأساس بدرجة مرونة الجهاز الانتاجى ومرونات الطلب السعرية والدخلية على المنتجات المحلية محل التصدير الفعلى وكذلك على السلع والخدمات المستوردة .

وفى الجزء الأخير من هذا الفصل تم استعراض الهيئات والأجهزة والشركات المستوردة التابعة للقطاعين العام والخاص وكذلك الاجراءات والتشريعات .

وبعد استعراض والتعرف على هيكل وأدوار هذه المؤسسات اتضح أن هذه الأجهزة تعمل وكأنها جزر منعزلة .

وفى **الفصل الرابع** تم تحليل هيكل الصادرات السلعى والجغرافى لمصر خلال فترة الدراسة، ويتضح من التحليل تركز هيكل الانتاج الصناعى المصرى فى "صناعات كثيفة الموارد الطبيعية وذات المحتوى التكنولوجى المنخفض مما يقلل من القدرة التنافسية للصادرات المصرية على اختراق الأسواق العالمية .

كما اتضح تركز الصادرات المصرية على عدد محدود من الدول من أهمها دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية ، وضعف نصيب الدول النامية ودول شمال أفريقيا ودول أفريقيا بصفة عامة من الصادرات المصرية ، وذلك بسبب عدم الاهتمام بتوفير وسائل النقل المنتظمة وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين . وفى عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ازدادت الأهمية النسبية لسوق الدول الآسيوية غير العربية فى الصادرات المصرية (٢٣%) ، وعلى مستوى الدول العربية تحتل السعودية المركز الأول فى صادرات مصر إليها .

واستعرض هذا الفصل بالتحليل سياسات إدارة الصادرات :

- سياسات النمو الموجه للتصدير
- سياسات دعم الصادرات
- السياسات الحمائية الجديدة بالمقارنة ببعض الدول (كوريا-أمريكا-الاتحاد الأوروبى-الصين) .
- السياسات الحمائية "غير المعلنة" من بعض الدول تجاه الصادرات المصرية .

كما تم فى هذا الفصل استعراض وتحليل الإطار المؤسسى والتشريعى لإدارة الصادرات المصرية سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص .

أما **الفصل الخامس** فقد اختص بدراسة إدارة الصادرات الخدمية وتأثيرها على تغطية العجز فى الميزان التجارى (مع التركيز على النقل البحرى وقناة السويس) ، ويوضح الجزء الأول من هذا الفصل أهمية الصادرات الخدمية فى حركة التجارة الخارجية وفى الحد من العجز فى ميزان المدفوعات حيث يغطى فائض ميزان الخدمات عجز الميزان التجارى .

وفى الجزء الثانى من هذا الفصل تم التركيز على عنصرين أساسيين من عناصر الميزان الخدمى وهما النقل البحرى وقناة السويس وذلك لأن التجارة الخارجية المصرية المنقولة بحراً تمثل ٩٠% من اجمالى التجارة الخارجية المصرية (صادرات وواردات) ، واشتمل هذا الجزء على توضيح الأدوار الرئيسية واختصاصات قطاع النقل البحرى ، واستعراض وتحليل

استراتيجية هذا القطاع مع وضع سياسات تحقيق تلك الاستراتيجية ، كذلك تطور أداء الموانىء المصرية وضرورة تطوير وتحديث الموانىء باستمرار ورفع كفاءتها بما يتواكب مع التطورات العالمية المستمرة وذلك لدفع عملية التنمية الاقتصادية ومما يعزز قدرة هذا القطاع التنافسية من خلال تشجيع القطاع الخاص على لعب دوراً أكبر فى مجال الخدمات البحرية المتنوعة فى مختلف الموانىء المصرية .

وبدراسة مقارنة بين الأسطول البحرى المصرى وبعض الموانىء على البحر المتوسط : نجد أن تونس وليبيا مثلا تتميزان عن مصر فى تكلفة نقل الحاويات من موانيها إلى إيطاليا، فى حين تتميز مصر عن ميناء العقبة وذلك يتضح من مقارنة تكلفة نقل حاوية ٢٠ طن من الموانىء المختلفة إلى ميناء جنوا بإيطاليا :

من	إلى	التكلفة
الاسكندرية	جنوا	٧٥٠ دولار أمريكى
تونس	جنوا	٤٥٠ دولار أمريكى
ليبيا	جنوا	٥٥٠ دولار أمريكى
العقبة	جنوا	١٥٠٠ دولار أمريكى

أما بالنسبة لقناة السويس والدور الذى تلعبه إيراداتها فى الاقتصاد القومى فقد اهتم هذا الفصل بتطور الأداء والنشاط وتحليل أثر الأزمة الاقتصادية ٢٠٠٨ على نشاط القناة .

كما قدم هذا الفصل بعض السياسات والإجراءات التى اتبعت للحد من أثر الأزمة العالمية ، كما قدم تقييما لأداء الهيئة أثناء وبعد الأزمة العالمية . أيضا اهتم هذا الفصل بتتبع أثر ثورة ٢٥ يناير على أداء قناة السويس ووضع بعض التوصيات الهامة لرفع كفاءة الاسطول المصرى وزيادة مساهمته فى نقل تجارة مصر الخارجية .

أهم توصيات البحث

١- اعتماد مبدأ الرشادة الاقتصادية فى استخدام الموارد وإعمال مبادىء النظرية الاقتصادية ، وحساب الربح والخسارة والتكلفة والعائد فى جميع استخدامات مواردنا الطبيعية وخاصة تلك التى نعانى فيها من محدودية تهدد بنفاذها أو عدم قدرتها على التجدد أو بارتفاع تكلفة تجديدها.

٢- التركيز على أهمية احداث تحول هيكلى جذرى فى بنية الناتج المحلى الاجمالى مع إيلاء أهمية خاصة للقطاعات الأعلى انتاجية فى الأجل الطويل .

٣- ضرورة مساندة السياسات التجارية بإطار مؤسسي ملائم واجراءات تنظيمية مواتية .

٤- ضرورة التنسيق فيما بين الأجهزة الفنية المختلفة كذلك الإدارات الرقابية علي الواردات منعاً للتضارب فيما بينها .

٥- الاتجاه نحو زيادة الصادرات عالية التكنولوجيا من خلال تحسين هياكل الصناعات والارتقاء بها الي مستوى أعلي وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة وللدولة بصفة عامة .

٦- زيادة الانفاق على البحث والتطوير من اجمالى الناتج المحلي وذلك لتعزيز قدرة ايداع العلم والتكنولوجيا .

٧- اتباع السياسات المالية والنقدية المناسبة التى تساعد علي تحقيق خطة مضاعفة الصادرات من ناحية مع ترشيد الواردات من ناحية اخرى .

٨- اتباع السياسات والاجراءات التى تساعد على تغيير الوضع الاحتكارى للمستوردين في مصر وتوسيع دائرتهم .

٩- العمل على زيادة مساهمة الصادرات الخدمية فى اجمالى الصادرات وذلك لتحسين العجز في ميزان المدفوعات .

١٠-وضع استراتيجية متكاملة في مجال النقل البحرى لرفع كفاءة الأسطول المصرى وزيادة مساهمته في التجارة الخارجية من خلال تحسين الهيكل النوعى لسفن الاسطول وتطوير البنية التحتية للموانىء التجارية الرئيسية مع الحد من الإجراءات والتعقيدات الادارية ، وتشجيع إنشاء شركات محلية بمنح مزيد من الإعفاءات الضريبية .

١١-العمل على رفع القدرة التنافسية لقطاع النقل البحرى وذلك بالعمل على خفض تكلفة النقل من الموانىء المصرية الى الخارج بحيث تقترب من تكلفة النقل في الموانىء المنافسة (ليبيا وتونس) .

١٢-ضرورة صياغة نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى يتسم بالكفاءة والفاعلية وتكون التجارة الخارجية جزءاً أساسياً فيه . مما يستلزم تطوير نماذج تخطيط التنمية بما يعكس التعامل مع المعطيات الجديدة للعالم الخارجى وإدارة الاقتصاد القومى والاقتصاد العالمى ، وقد يكون ذلك بالاعتماد على الأفكار المستندة على اقتصاد السوق الاجتماعى ، واقتصاد السوق المخطط .

الملاحـــــق

ملاحق الفصل الرابـــع

ملحق رقم (١)

جدول رقم(١) دعم تنشيط الصادرات:

جدول رقم (١٨)

الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١١/٢٠١٠		٢٠١٠/٢٠٠٩		التغير	معدل النمو
	مشروع موازنة	الأهمية النسبية	المتوقع	الأهمية النسبية		
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
* الدعـــــم :						
- دعم السلع التموينية	١٣،٥٨٥	١١.٧	١٤،٠٩٨	١٤.٨	-٥١٣	-٣.٦
- دعم المواد البترولية	٦٧،٦٨٠	٥٨.٤	٥٧،٠٥٨	٦٠.٠	١٠،٦٢٢	١٨.٦
- دعم الكهرباء	٦،٣٠٠	٥.٤	٠	٠.٠	٦،٣٠٠	
- دعم تنشيط الصادرات	٤،٠٠٠	٣.٥	٣،٠١٤	٣.٢	٩٨٦	٣٢.٧
- دعم المزارعين	٢٦٣	٠.٢	٨٠٥	٠.٨	-٥٤٢	-٦٧.٤
- دعم المحاصيل الزراعية	١،٩٤٨	١.٧	٠	٠.٠	١،٩٤٨	
- دعم تنمية الصعيد	٢٠٠	٠.٢	٢٠٠	٠.٢	٠	٠.٠
- دعم المناطق الصناعية	٤٠٠	٠.٣	٤٠٠	٠.٤	٠	٠.٠
- دعم الادوية والبان الاطفال	١٩١	٠.٢	١٨٢	٠.٢	٩	٤.٩
- دعم التأمين الصحى على الطلاب	٢٣٠	٠.٢	٢٣٠	٠.٢	٠	٠.٠
- دعم نقل الركاب	٨٥١	٠.٧	٦٨٢	٠.٧	١٦٩	٢٤.٨
- دعم فائدة القروض الميسرة	٧٥٣	٠.٦	٦٦٢	٠.٧	٩١	١٣.٨
- دعم إسكان محدودى الدخل	١،٠٠٠	٠.٩	١،٣٠٠	١.٤	-٣٠٠	-٢٣.١
- دعم شركات المياه	٧٥٠	٠.٦	٧٥٠	٠.٨	٠	٠.٠
- دعم السينما	٢٠	٠.٠	٢٠	٠.٠	٠	٠.٠
- دعم الانتاج الحربى	٤٠٠	٠.٣	٣٦٠	٠.٤	٤٠	١١.١
- دعم البنيه الاساسية للتجارة الداخلية	٠	٠.٠	٥٠٠	٠.٥	-٥٠٠	-١٠٠.٠
- مجلس التدريب الصناعى	٢٠٠	٠.٢	٢٠٠	٠.٢	٠	٠.٠
- دعم أشتراكات الطلبة	٥٠٠	٠.٤	٥٠٠	٠.٥	٠	٠.٠
- دعم الخطوط غير الاقتصادية	٦٠٠	٠.٥	٦٠٠	٠.٦	٠	٠.٠
- صندوق مركبات النقل السريع	٣٢٥	٠.٣	٣٢٥	٠.٣	٠	
- بنود أخرى	١،٥٧٦	١.٤	١،٩٩٨	٢.١	-٤٢٢	-٢١.١
جملة الدعم	١٠١،٧٧٢	٨٧.٨	٨٣،٨٨٣	٨٨.١	١٧،٨٨٩	٢١.٣
* المنـــــح	٤،١١٤	٣.٥	٤،٢٤٩	٤.٥	-١٣٥	-٣,٢
* مزايا إجتماعية :						
* معاش الضمان الاجتماعى	١،٤٠٠	١.٢	١،٢٢٠	١.٣	١٨٠	١٤.٨
* معاش الطفل	٣٠	٠.٠	٣٠	٠.٠	٠	٠.٠
* مساهمات فى صناديق المعاشات	٤،١٠٠	٣.٥	٥،٠٠٠	٥.٣	-٩٠٠	-١٨.٠
* أخرى	٥٥٣	٠.٥	٥٤٨	٠.٦	٥	١.٠
جملة مزايا إجتماعية	٦،٠٨٣	٥.٢	٦،٧٩٨	٧.١	-٧١٥	-١٠.٥
* متطلبات إضافية وإحتياطيات	٣،٩٤٧	٣.٤	٢٤١	٠.٣	٣،٧٠٦	١٥٣٦,٣
الإجمالى	١١٥،٩١٦	١٠٠.٠	٩٥،١٧٢	١٠٠.٠	٢٠،٧٤٤	٢١.٨

جدول رقم(٢)

أثر برامج مساندة الصناعات النسيجية على صادرات بعض الصناعات الفرعية

عامى٢٠٠٢و٢٠٠٣

القطاع	بدون البرامج		فى وجود البرامج		أثر البرامج(*)%	
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الملابس الجاهزة	٤٧٦	٤٤٧ (٤-)	٥٠٧	٥٤٠ (٧)	٧	٢١
المفروشات	٢١٠	٢٠٢ (٥-)	٢٢٣	٢٧١ (٢٢)	٥	٣٤
الغزل والنسيج	٢٠٧	١٩٧ (٥-)	٢٢٥	٢٢٥ (٤)	٥	١٤

(*) نسبة الزيادة التى حققها برامج المساندة مقارنة بالصادرات فى حالة عدم وجود هذه البرامج.

المصدر:-وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية،"استراتيجية تنمية الصادرات المصرية-السنة الثالثة"،القاهرة،٢٠٠٤.

- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، " بيانات قطاع التجارة الخارجية والشركات المصدرة"، القاهرة،٢٠٠٤.

جدول رقم(٣) دعم المنتجات البترولية

جدول رقم (٢٠)

دعم المنتجات البترولية

بمشروع السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠

أسم المنتج	الكمية	التكاليف	إيرادات البيع	الدعم	الأهمية النسبية
	ألف طن	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	٪
غاز طبيعى	٣٢،٥٧٢	٢٠،٤٩١	١٣،٥٨٣	٦،٩٠٨	١٠،٢
بوتاجاز	٤،٥٦٥	١٣،٣٩١	١٠٥	١٣،٢٨٦	١٩،٦
بنزين	٤،٤٨٦	١٦،٢٤٥	٦،٢٧٢	٩،٩٧٣	١٤،٧
كيروسين	١٥٦	٤٩٨	١٣٤	٣٦٤	٠،٥
سولار	١١،٦٧٨	٤١،٣٩١	٩،٤٨٣	٣١،٩٠٨	٤٧،١
مازوت	٩،٨٨٠	١٤،٨٧٤	٩،٦٣٣	٥،٢٤١	٧،٧
الإجمالى	٦٣،٣٣٧	١٠٦،٨٩٠	٣٩،٢١٠	٦٧،٦٨٠	١٠٠،٠

ملاحق الفصل الخامس

جدول رقم (١)

تطور نشاط قناة السويس خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩

	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
إجمالي السفن العابرة (سفينة)	١٣٩٨٦	١٣٤٤٧	١٥٦٦٧	١٦٨٥٠	١٨١٩٣	١٨٦٦٤	٢٠٣٨٤	٢١٤١٥	١٧٢٢٨
		-٣,٨٥%	١٦,٥١%	٧,٥٥%	٧,٩%	٢,٤١%	٩,٢٢%	٥,٠٦%	-١٩,٦%
الحمولة الصافية (مليون طن)	٤٥٦,١	٤٤٤,٨	٥٤٩,٤	٦٢١,٢	٦٧١,٨	٧٤٢,٧	٨٤٨,٢	٩١٠,١	٧٣٤,٥
		-٢,٤٨%	٢٣,٥٢%	١٣,٠٧%	٨,١٥%	١٠,٥٥%	١٤,٢٠%	٧,٣٠%	-١٩,٣%
عدد سفن الحاويات (سفينة)	٤٧٠٠	٤٥٤٩	٥٢٠٩	٥٩٢٨	٦٥٥٧	٦٩٧٤	٧٧١٨	٨١٥٦	٦٠٨٠
		-٣,٢١%	١٤,٥١%	١٣,٨٠%	١٠,٦١%	٦,٣٦%	١٠,٦٧%	٥,٦٨%	-٢٥,٥%
إجمالي كمية البضائع (مليون طن)	٣٧٢,٤	٣٦٨,٨	٤٥٧,٩	٥٢١	٥٧١,١	٦٢٨,٦	٧١٠,١	٧٢٣	٥٥٩,٢
		-٠,٩٧%	٢٤,١٦%	١٣,٧٨%	٩,٦٢%	١٠,٠٧	١٢,٩٧	١,٨٢%	-٢٢,٧%

المصدر: وزارة النقل، قطاع النقل البحري، بنك معلومات النقل البحري، الموقع الالكتروني www.emdb.gov.eg

جدول رقم (٢)

تطور نشاط قناة السويس خلال الفترة ٢٠٠٤ــ ٢٠٠٩

البيان	الوحدة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالى عدد السفن العابرة	سفينة	١٦٨٥٠	١٨١٩٣	١٨٦٦٤	٢٠٣٨٤	٢١٤١٥	١٧٢٢٨
عدد سفن الحاويات		٥٩٢٨	٦٥٥٧	٦٩٧٤	٧٧١٨	٨١٥٦	٦٠٨٠
الحمولة الصافية	مليون طن	٦٢١,٢	٦٧١,٨	٧٤٢,٧	٨٤٤,٤	٩١٠,١	٧٣٤,٥
الحمولة الصافية (لسفن الحاويات)		٢٨٤,٣	٣٢١,٣	٣٦٦,٥	٤٣٧,٨	٤٨٣,١	٤٠٢,٨
كمية البضائع من الشمال إلى الجنوب		٢١١,٦	٢٤٤,٨	٢٥٢,٢	٢٨٦,٠٢	٣٠٩,٦	٢٩٥,٤
كمية البضائع من الجنوب إلى الشمال		٣٠٩,٤	٣٢٦,٣	٣٧٦,٤	٤٢٤,٠٤	٤١٣,٤	٢٦٣,٩
إجمالى كمية البضائع		٥٢٠,٩٩	٥٧١,١	٦٢٨,٦	٧٠٠,٠٣	٧٢٣	٥٥٩,٢
البضائع المحواه من الشمال إلى الجنوب		١٠٨,٣	١١٩,٠١	١٢٦,١	١٤١,٤	١٥٦	١٤٩,٧
البضائع المحواه من الجنوب إلى الشمال		١١٢,٠٣	١٢٨,١	١٥٠,٨	١٧٧,١	١٨٨	١٥٩,٢
إجمالى البضائع المحواه		٢٢٠,٤	٢٤٧,١	٢٧٦,٩	٣١٨,٥	٣٤٤	٣٠٨,٩

المصدر: تم بناء الجدول بناء على البيانات المتاحة لدى وزارة النقل، قطاع النقل البحري، بنك معلومات النقل البحري، الموقع الالكتروني www.emdb.gov.eg.

شكل رقم (١)

إجمالى الحمولة الصافية خلال الفتره (٢٠٠١/٢٠٠٩)

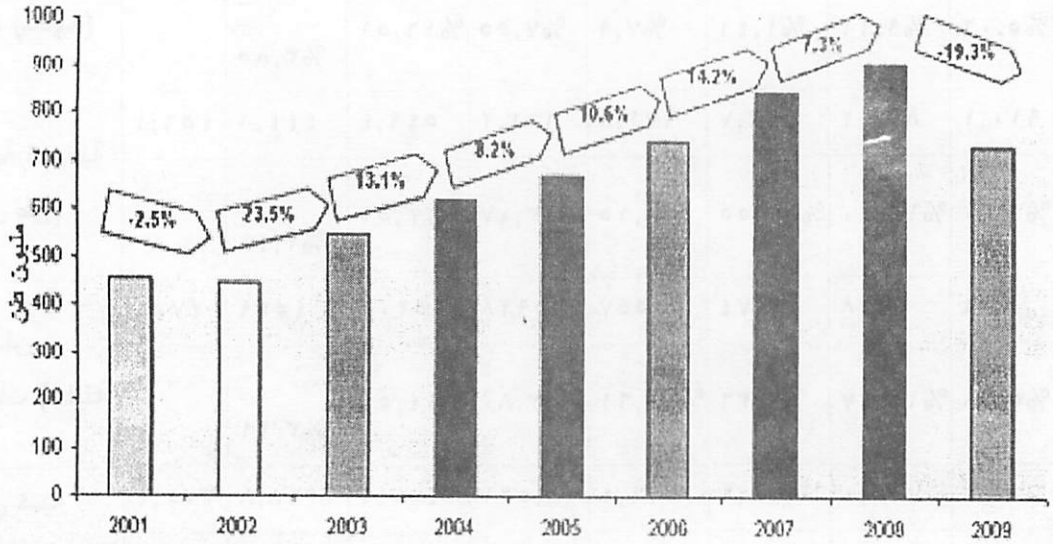

المصدر: وزارة النقل، قطاع النقل البحري، بنك معلومات النفل البحري، متاح علي الموقع الالكتروني www.emdb.gov.eg

شكل رقم (٢)

إجمالى السفن العابرة خلال الفتره (٢٠٠١/٢٠٠٩)

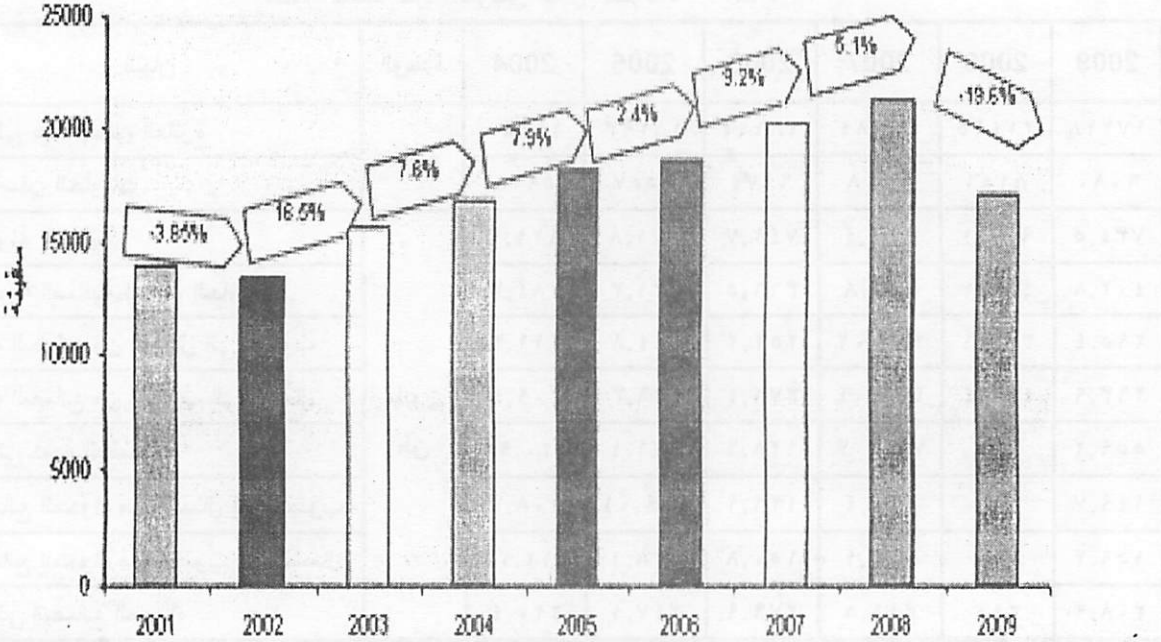

المصدر: وزارة النقل، قطاع النقل البحري، بنك معلومات النفل البحري، متاح علي الموقع الالكتروني www.emdb.gov.eg

شكل رقم (٣)

إجمالى سفن الحاويات العابرة خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٩)

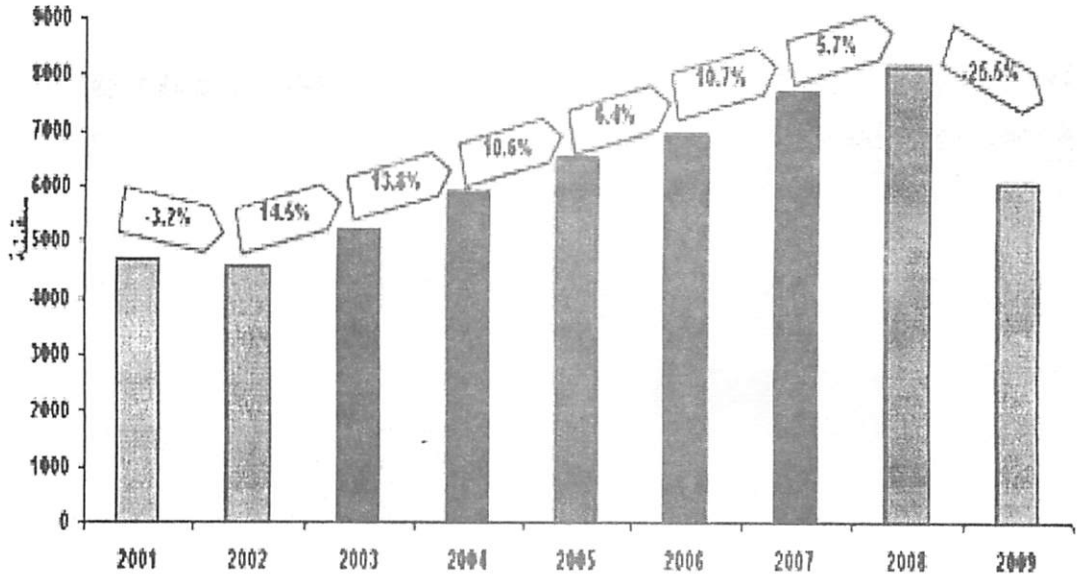

المصدر: وزارة النقل، قطاع النقل البحري، بنك معلومات النفل البحري، متاح علي الموقع الالكتروني www.emdb.gov.eg

شكل رقم (٤)

إجمالى البضائع المتداولة خلال الفتره (٢٠٠١/٢٠٠٩)

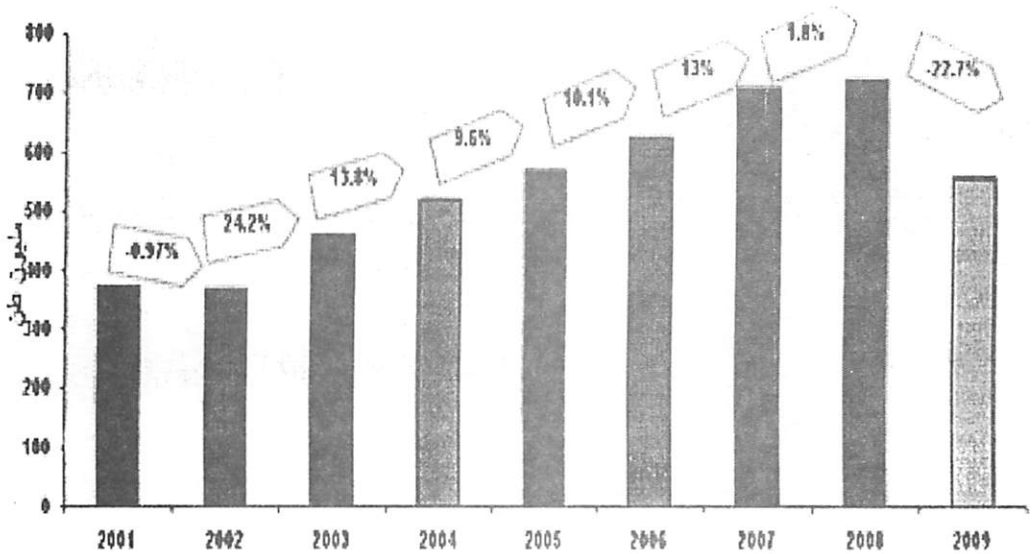

المصدر: وزارة النقل، قطاع النقل البحري، بنك معلومات النفل البحري، متاح علي الموقع الالكتروني www.emdb.gov.eg

المراجـــــع

المراجع باللغة العربية

- ابراهيم العيسوى ،"الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاما، تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور نموذج تنموى بديل"، منتدى العالم الثالث، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧.
- ابراهيم العيسوى ،"المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الاصلاح الاقتصادى- دراسات نقدية فى الأزمة الأقتصادية"،مركز البحوث العربية، القاهرة ١٩٨٩.
- الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة فى المنطقة : البيئة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا – الأمم المتحدة عام ٢٠٠٣ .
- اجلال راتب ، وآخرون : إدارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى ، سلسلة قضايا والتخطيط والتنمية رقم (١٢٧) سبتمبر ١٩٩٩ ، معهد التخطيط القومى .
- أحمد غنيم ، "دور السياسات العامة فى مواجهة الأزمات العالمية:السياسات التجارية"، مركز العقد الاجتماعى، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصرى، القاهرة، ٢٠٠٨.
- الأهرام الاقتصادى، العدد رقم (٢١٣)، القاهرة، مارس ١٩٩٤ .
- الأهرام الاقتصادى، العدد رقم(٢١٣)، القاهرة، مارس ١٩٩٤.
- البنك الأهلى المصرى، "النشرة الاقتصادية"، العدد(٣)، المجلد(٤٥)، القاهرة، ١٩٩٢.
- البنك المركزى المصرى، "بيانات النشرة الاحصائية الشهرية" ، العدد رقم(١٥١) ، أكتوبر ٢٠٠٩.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للانتاج الصناعي السلعي ، القطاع العام / الاعمال العام والقطاع الخاص لعام ٢٠٠٨ ، إصدار فبراير / ٢٠١٠
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، "احصاء الانتاج الصناعى السنوى فى منشآت القطاع الخاص- حصر شامل لمنشآت القطاع الخاص المنظم والاستثمارى، وللمنشآت التى يعمل بها ١٠ مشتغلين فأكثر للقطاع الخاص غير المنظم – للسنوات٢٠٠٢-٢٠٠٦"، القاهرة ٢٠٠٦.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء،" دراسة حركة تطور الانتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية خلال عام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٧" ، القاهرة، ٢٠٠٨ ،

- الجهاز المركزي للمحاسبات،"تقرير تقييم الأداء المالي للحكومة عن الموازنة العامة في العام المالي ٢٠٠٩-٢٠١٠ "، القاهرة، مارس٢٠١١.
- الغرفة التجارية الامريكية بمصـــر ، تأثير الازمة الاقتصاديـــة علـى التجـارة والاستثمارات الخارجية والتشغيل في مصر (إعداد أرني كلو) ، فبراير ٢٠١٠ .
- المؤتمر الثامن عشر للاقتصاديين الزراعيين، بعنوان:" التعاون الاقتصادى والزراعى المصرى الافريقى- دور الدولة المصرية فى تنمية العلاقات الاقتصادية مع الـدول والتكتلات الافريقية"، القاهرة ٢٠١٠.
- المجلس الوطنى المصرى للتنافسية ، التقرير السادس للتنافسية المصرية ، ما بعـد الأزمة المالية : التنافسية والقيمة المستدامة ، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٩ .
- الهيئة العامة للاستثمار،"تقرير الاستثمار السنوى"، الاصدار الأول، القاهرة، ٢٠٠٨.
- الهيئة العامة للاستثمار،"تقرير الاستثمار السنوي"، الإصدار الأول، القاهرة، ٢٠٠٨.
- أولويات الاستثمار فى مصر ، مؤتمر معهد التخطيط، القاهرة، ٢٤نوفمبر٢٠٠٥.
- جودة عبد الخالق ، أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحولات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى(١٩٧١-١٩٧٧)، المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة، مارس١٩٧٨.
- جودة عبد الخالق ،"التثبيت والتكيف فى مصر(اصلاح أم اهدار)"، المجلس الأعلـى للثقافة،٢٠٠٤.
- حسان خضر ، "مؤشرات أداء التجارة الخارجية" ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ، ابريل ٢٠٠٥ .
- حمدي الصوالحي ،" دورالسياسات العامة فى مواجهة الأزمات العالميـة:السياسـة الزراعية"، المركز القومى للبحوث، القاهرة، أبريل٢٠٠٩.
- رئاسة الجمهورية،"قانون رقم٨ لسنة١٩٩٧ باصدار ضمانات وحـوافز الاسـتثمار (الجريدة الرسمية)"، عدد(١٩مكرر)، القاهرة، ١٧مايو ١٩٩٧.
- سميرة ابراهيم إيوب : آليات تعظيم كفاءة اداء قطاع النقل البحري المصرى في ظل المستجدات العالمية – مجلة كلية التجارة للبحوث العالمية – جامعة الاسـكندرية – يناير ٢٠٠٩ .
- شريف محمد على : اثر النقل البحرى على التجارة الخارجية في مصـر – مصـر المعاصرة –عدد ٤٧١/٤٧٢
- صندوق دعم الصادرات المصرية، القطاعات ، القاهرة ٢٠١٠.

- ماجدة شاهين،" منظمة التجارة العالمية:تقييم الاتفاقيات وتحديدات التطبيق "، الأهرام الاقتصادى، العدد رقم(٢٢٥)، القاهرة، يونيو٢٠٠٦.
- مجدى الشوربجي ، اختبار استدامة عجز ميزان الحساب الجارى للاقتصاد المصرى ، بحث غير منشور ومقدم الى " مركز الدراسات الوحدة العربية " بيروت ، ٢٠١١.
- محمد عبد المجيد الخلوى ، "دراسة تحليلية لهيكل الصناعة المصرية " ، مذكرة خارجية لمعهد التخطيط القومى رقم (١٣٣٠) ، أكتوبر ١٩٨٢ ، إعادة طبع، يوليو ١٩٨٤.
- محمد فوزى ، "قانون البيئة"، ورقة عمل: ورشة العمل الاقليمية لـ EIA "، القاهرة، ١٧-١٩نوفمبر ١٩٩٧.
- محمود عبد الفضيل ، عمرو شيحة ، تقليص فجوة العجز في الميزان التجارى لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصرى ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، القاهرة ، ٢٠١٠ .
- محمود عبد الفضيل ، وعمرو شيحة ، "تقليص فجوة العجز فى الميزان التجارى لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصرى"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصرى، القاهرة، يناير٢٠١٠.
- محمود محمد فهمى،"الملامح الرئيسية لقانون شركات المساهمة الجديد ولائحته التنفيذية"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، العددان(٣٨٩،٣٩٠)، يوليو١٩٨٢ وأكتوبر١٩٨٩.
- مركز المعلومات ودعم اتحاد القرار،"تشكيل المستقبل: مصر عضوا فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى٢٠٣٠"، مركز الدراسات المستقبلية، القاهرة، يونيو٢٠١٠.
- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار- قطاع البيانات الخارجية، القاهرة، يوليو 2008.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،" تحديث حسابات الأرقام القياسية للتجارة الخارجية-مؤشرات الصادرات والواردات" ، الادارة العامة لدعم اتخاذ القرار، القاهرة، ديسمبر٢٠٠٥.
- معهد التخطيط القومى ، الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى ، الجزء الأول ، تطور دور الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ٢٠١ ، أبريل ١٩٨٢ .

- معهد التخطيط القومى ، بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٢٠) ، مارس ٢٠١٠.
- معهد التخطيط القومى ، سياسات أصلاح ميزان المدفوعات ، المرحلة الأولى ، الإطار النظرى والمشكلات المنهجية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر ، رقم ٥١، القاهرة - مايو ١٩٩٠.
- معهد التخطيط القومى، "التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا، والصين:الاستراتيجيات والسياسات -الدروس المستفادة"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١١)، القاهرة، نوفمبر٢٠٠٨.
- معهد التخطيط القومى، "المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(١٩٦)، القاهرة أغسطس ٢٠٠٧.
- معهد التخطيط القومى، "بعض القضايا المتصلة بالصادرات (دراسة حالة الصناعات الكيماوية)"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(١٩٠)، القاهرة يونيو ٢٠٠٦.
- معهد التخطيط القومى،"أولويات الاستثمار فى مصر"، مؤتمر معهد التخطيط، القاهرة، ٢٤نوفمبر٢٠٠٥.
- معهد التخطيط القومى،"بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية-الاطار المؤسسى لقطاع التصدير فى مصر"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد رقم(٧٤)، القاهرة، سبتمبر١٩٩٢.
- منظمة التجارة العالمية ، جهاز مراجعة السياسات التجارية ، تقرير المراجعة الثالثة للسياسة التجارية لمصر .
- مها الشال : الاختلال الهيكلي القطاع الصناعي في المصرى ، في : بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصرى من الجوانب القطاعية والنوعية والعربية ، سلسلة قضايا والتخطيط والتنمية رقم ٢٢٠ ، معهد التخطيط القومى ، مارس ٢٠١٠ .
- مركز تحديث الصناعة،" برنامج تيسير الحصول على التمويل"، القاهرة، ٢٠٠٨
- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، " بيانات قطاع التجارة الخارجية والشركات المصدرة"، القاهرة،٢٠٠٤.

- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية،" استراتيجية تنمية الصادرات المصرية – تمويل وضمان الصادرات المصرية – الجزء الثانى- الفصل الرابع"، القاهرة، أغسطس ٢٠٠١.
- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية،"استراتيجية تنمية الصادرات المصرية-السنة الأولى٢٠٠١" ،ج.م.ع. ، القاهرة، أغسطس٢٠٠١.
- وزارة التجارة الخارجية،"استراتيجية تنمية الصادرات المصرية"، السنة الثالثة، ، ج م ع ، القاهرة، مايو٢٠٠٤.
- وزارة التضامن الاجتماعي – نشرة البيانات الشهرية لأسعار المستهلك، القاهرة، يوليو2008 .
- وزارة التنمية الاقتصادية ، تقرير متابعة الخطة الاقتصادية والاجتماعية ، الربع الأول ٢٠٠٩/٢٠١٠
- وزارة التنمية الاقتصادية، تقرير متابعة الاداء الاقتصادي خلال عام ٢٠٠٨/٠٧ .
- وزارة التنمية الاقتصادية،"كتاب ٢٥ عاما من التنمية"، القاهرة،٢٠٠٨.
- وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، ،"البيانات السنوية للاستخدامات الاستثمارية المنفذة(عام وخاص) موزعة على القطاعات الاقتصادية"، القاهرة، ٢٠١٠.
- وزارة التنمية الاقتصادية،"كتاب ٢٥ عاما من التنمية"، القاهرة،٢٠٠٨.

ثانيا : المراجع باللغة الانجليزية

1- Chad P. Brown - Brookings Institute " The Responsibility to Protect,WTO Reform", July 23, 2009.

2- Food and Fuel Prices – Recent Development Macroeconomic Impact , and Policy Responses2009 .

3- Gerhard Grote, Foreign Trade Planning, Memo. No. 1220, Institute of National Planning, April 1978.
Michaely, M, Concentration in International Trade, Amesterdam , 1962

4- Olga Memedovic et.al, Structural change in the World Economy : Main Features and Trends, UNIDO, Research and Statistics Branch, Working Paper 24/2009 .

5- UNCTAD, Export Concentration Index, United Nations Conference on Trade Development , 2005.

6- UNCTAD, World Investment Report, 2009 " FDI Trends, policies and Prospects," 2009

7- World Bank , World Development Indicators , 2005 , P. 263 .

8- World Bank,"World Development Indicators", 2004-2008.

10- World Economic Forum, Global Competitiveness Report 2010-2011.

11- World Trade Organisation,Trade Profile.

12- World Trade Organization (WTO), International Trade Statistics, "Exports of manufactures of Selected economies, 1990-03", 2004 .

فهرس قضايا التخطيط والتنمية

م	العنوان	التاريخ
١	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧
٢		
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (٦٩/١٩٧٠ – ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨
٨	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	June 1979
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ١٩٧٦)	أغسطس ١٩٧٩
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير ١٩٨٠
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ – ١٩٧٩	ابريل ١٩٨١
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	يوليو ١٩٨١
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١
٢٠	الصناعات التحويلية فى المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢
٢١	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣

٢٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر ١٩٨٣
٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر ١٩٨٥
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر ١٩٨٥
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر ١٩٨٥
٢٨	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر ١٩٨٥
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٨٥
٣١	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦
٣٥	Integrated Methodology for Energy planning in Egypy.	Sep, 1986
٣٦	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس ١٩٨٨
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر ١٩٨٨
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر ١٩٨٨

٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر ١٩٨٨
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر ١٩٨٨
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر	فبراير ١٩٨٩
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠
٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى	مايو ١٩٩٠
٥٢	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤	التخهطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١

٦٢	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل ١٩٩١
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدميه بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر ١٩٩١
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر ١٩٩١
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢
٧٠	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١	انعكاسات أزمة الخليج(٩٠/١٩٩١) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢
٧٥	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢
٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣
٧٩	يعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	مايو ١٩٩٣

٨٠	تقوييم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣
٨٢	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993
٨٣	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣
٨٥	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر ١٩٩٤
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الأقتصادى	يناير ١٩٩٥
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥
٩٧	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦
٩٩	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير ١٩٩٦
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦

١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو ١٩٩٦
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦
١٠٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس ١٩٩٧
١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطـــرد التنميـــة (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن٢١	يونية ١٩٩٨
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الإستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر ١٩٩٨

١٢٢	**Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area**	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٣	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٤	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر١٩٩٨
١٢٥	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير ١٩٩٩
١٢٦	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٧	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٨	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٩	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير ٢٠٠٠
١٣٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦	يناير ٢٠٠٠
١٣١	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير ٢٠٠٠
١٣٢	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو ٢٠٠٠
١٣٣	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو ٢٠٠٠
١٣٤	الإعاقة والتنمية فى مصر	يونيو ٢٠٠٠
١٣٥	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير ٢٠٠١
١٣٦	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير ٢٠٠١
١٣٧	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير ٢٠٠١
١٣٨	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير ٢٠٠١
١٣٩	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير ٢٠٠١
١٤٠	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى _ دراسة بعض حالات الشراكه	يناير ٢٠٠١
١٤١	تصنيف وترتيب المدن المصرية(حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	يناير ٢٠٠١
١٤٢	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير ٢٠٠١
١٤٣	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٤	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٥	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير ٢٠٠٢

١٤٦	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس ٢٠٠٢
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل ٢٠٠٢
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام ١٩٩٨ – ١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٤	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل	يوليو ٢٠٠٢
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢
١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٢
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣
١٦٣	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣

١٦٦	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة فى محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو ٢٠٠٣
١٦٨	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو ٢٠٠٣
١٧١	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجديدة فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو ٢٠٠٣
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو ٢٠٠٤
١٧٧	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤
١٧٩	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤
١٨١	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات(عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٣	خصائص ومتغيرات السوق المصرى _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير ٢٠٠٥

١٨٤	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثانى: الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	يناير ٢٠٠٥
١٨٥	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقى " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير ٢٠٠٥
١٨٦	الملكية الفكرية والتنمية فى مصر	أغسطس ٢٠٠٥
١٨٧	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة فى ظل سيناريوهات بديلة	يونية ٢٠٠٦
١٨٨	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية ٢٠٠٦
١٨٩	المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه ٢٠٠٦
١٩٠	بعض القضايا المتصلة بالصادرات(دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه ٢٠٠٦
١٩١	مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية ٢٠٠٦
١٩٢	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية فى مصر (التوزيع الاقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية ٢٠٠٦
١٩٣	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو ١٤٠٠٠) " على معهد التخطيط القومى" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية ٢٠٠٦
١٩٤	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية ٢٠٠٦
١٩٥	السوق المصرية للغزل	يونية ٢٠٠٦
١٩٦	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٧	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل فى البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٨	تقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٩	التضخم فى مصر بحث فى أسباب التضخم ، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس٢٠٠٧
٢٠٠	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيوانى فى ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور فى مصر	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠١	مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠٢	سياسات إدارة الطاقة فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠٣	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر ٢٠٠٧

٢٠٤	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٥	خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٦	العناقيد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى جمهورية مصر العربية	فبراير ٢٠٠٨
٢٠٧	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان فى مصر	سبتمبر ٢٠٠٨
٢٠٨	الإسقاطات القومية للسكان فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠٣١)	سبتمبر ٢٠٠٨
٢٠٩	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها فى تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة فى مصر	سبتمبر ٢٠٠٨
٢١٠	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر ٢٠٠٨
٢١١	التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفاده	نوفمبر ٢٠٠٨
٢١٢	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر ٢٠٠٨
٢١٣	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير ٢٠٠٩
٢١٤	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس ٢٠٠٩
٢١٥	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب فى مصر (١٩٨٨ – ٢٠٠٥)	أغسطس ٢٠٠٩
٢١٦	آليات تحقيق اللامركزية فى تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكانى فى مصر	أغسطس ٢٠٠٩
٢١٧	نظم الإنذار المبكر والإستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر ٢٠٠٩
٢١٨	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة فى مصر	فبراير ٢٠١٠
٢١٩	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات وآثارها على التنمية	فبراير ٢٠١٠
٢٢٠	بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى " من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس ٢٠١٠

٢٢١	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظـــات فـــى مصر ٢٠١٢ – ٢٠٣٢	يولية ٢٠١٠
٢٢٢	المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى فى مصر " دراسة ميدانية "	يوليه ٢٠١٠
٢٢٣	المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الأراضى الصحراوية	يوليه ٢٠١٠
٢٢٤	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية فـــى مصـــر	سبتمبر ٢٠١٠
٢٢٥	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخى العالمى	أكتوبر ٢٠١٠
٢٢٦	آفاق النمو الاقتصادي فى مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير ٢٠١١
٢٢٧	نحو مزيج أمثل للطاقة فى مصر"	يناير ٢٠١١
٢٢٨	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات فى مصر	أغسطس ٢٠١١
٢٢٩	المدن الجديدة فى إعادة التوزيع الجغرافى للسكان فى مصر	أغسطس ٢٠١١
٢٣٠	تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠/٢٠١١	أكتوبر ٢٠١١